تاريخ المصريين 336

ثورة يوليو

والتنمية الاقتصادية

1952 - 1970

د. محمد جابر الزهيري

ثورة يوليو والتنمية الاقتصادية
١٩٥٢-١٩٧٠

الهيئة المصرية العامة للكتاب

رئيس مجلس الإدارة
د. هيثم الحاج علي

الإخراج الفني
إيمان راشد

تصحيح لغوي
طلعت محمد أحمد

سكرتير التحرير
مرزوق عبدالمحسن محمود

متابعة
سناء عادل حسن

ثورة يوليو والتنمية الاقتصادية
١٩٥٢-١٩٧٠

تأليف: د. محمد جابر الزهيري

الطبعة الأولى: الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٩

ص.ب ٢٣٥ رمسيس
١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق القاهرة
الرمز البريدي: ١١٧٩٤
تليفون: ٢٥٧٧٧٥١٠٩ (٢٠٢) داخلي ١٤٩
فاكس: ٢٥٧٦٤٢٧٦ (٢٠٢)

GENERAL EGYPTIAN BOOK ORGANIZATION
P.O.Box: 235 Ramses.
1194 Cornich El Nil - Boulac - Cairo

الطباعة والتنفيذ
مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

تاريخ المصريين

رئيس التحرير
أ.د محمد صابر عرب

نائب رئيس التحرير
أ.د أحمد زكريا الشّلق

مدير التحرير
د.أمل فهمي

الزهيري، محمد جابر.
ثورة يوليو والتنمية الاقتصادية ١٩٥٢ - ١٩٧٠/ محمد جابر الزهيري. - القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٩.
٢٩٢ ص؛ ٢٤ سم.
تدمك ٥ ٢٦٢٦ ٩١ ٩٧٧ ٩٧٨
١ - مصر - التنمية الاقتصادية.
٢ - مصر - تاريخ - ثورة ١٩٥٢م.
أ - العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨٧٥/ ٢٠١٩
I. S. B. N 978 - 977 - 91 - 2626 - 5
ديوي ٩٦٢.٠٣٢٨

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجه الهيئة، بل تعبر عن رأي المؤلف وتوجهه في المقام الأول.

حقوق الطبع والنشر محفوظة للهيئة المصرية العامة للكتاب.
يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأية صورة إلا بإذن كتابي من الهيئة المصرية العامة للكتاب، أو بالإشارة إلى المصدر.

ثورة يوليو والتنمية الاقتصادية
١٩٥٢-١٩٧٠

د. محمد جابر الزهيري

الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠١٩

الإهـــداء

• إلى ملح الأرض وحاملي العبء..

عمّال مصر وجنودها وفلاحيها.

• إلى من علّمني الكثير وأدين له بالكثير..

أستاذي الدكتور أحمد زكريا الشّلق.

• إلى شريكة الدرب ورفيقة العمر..

زوجتي هبة.

التقديم

يتناول هذا الكتاب الجديد للدكتور محمد جابر موضوعا مهمًا من موضوعات تاريخ مصر الاقتصادي في المرحلة الناصرية، يتعلق بقضية التنمية الاقتصادية... والمعروف أن من أهم المبادئ التي قامت من أجلها ثورة يوليو ١٩٥٢، كان مبدأ القضاء على الإقطاع وعلى الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم.. وهو ما سيحقق العدالة الاجتماعية، بعد أن شهدت الفترة قبل الثورة تدهورا اقتصاديا كبيرًا وتفاوتًا طبيقًا هائلاً في المجتمع المصري. وهو ما اقتضى من قيادة الثورة تبني سياسة تستهدف تحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال إجراءات تحقق التنمية الاقتصادية، الأمر الذي اقتضى تدخل الدولة لتوجيه الاقتصاد بعد عجز الطبقة الرأسمالية عن مواكبة الإجراءات الجديدة لمعالجة الخلل الاجتماعي. فضلا عن مواجهة التحديات الاستعمارية العالمية التي أرادت ألا تفلت مصر من قبضتها وتحقق استقلالها الوطني سياسيًا واقتصاديًا.. لذلك كان لا بد من توجيه الاقتصاد خلال السنوات الأولى والأخذ بسياسة التخطيط الاقتصادي الشامل، وهو ما عكف مؤلفنا على دراسته، بالرغم من طبيعة الموضوع وتعقيداته، بالاستناد إلى المنهج العلمي، متجاوزا الأحكام العاطفية، أو العدائية، للثورة.

ولست أحب أن أستبق المؤلف إلى عقول قرائه بالحديث عما انتهى إليه في هذا الكتاب، لأترك للقراء تقدير أهمية هذه الدراسة، وما انتهت إليه من نتائج، وتقدير مدى موضوعيتها، المستمدة من الدراسة العميقة للمصادر الأصلية، التي حفلت بها قائمة مصادره ومراجعه. لكن من المهم الإشارة إلى أن مؤلفنا، وهو يدرس القضايا الأساسية لتاريخ مصر الاقتصادي، لم يغفل الحركة السياسية وأبعادها خلال هذه الفترة (١٩٥٦-١٩٧١) وبالرغم من أنها لم تزد عن خمسة عشر عاما. فإنها كانت حافلة بالأحداث والإجراءات والقرارات والمؤسسات الجديدة التي استهدفت تحقيق التنمية الاقتصادية، ومعالجة ما قامت به الدولة من تطبيق

هذا كله، وليجيب على السؤال: هل ما حدث بالفعل استهدف تحقيق الاشتراكية أم رأسمالية الدولة؟

وأود أن أذكر أن المؤلف الدكتور محمد جابر الزهيري مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بآداب عين شمس من شباب الباحثين الذين ولجوا ميدان البحث التاريخي بشغف وحب شديدين. وقد سبق له أن قدم دراسة مهمة عن التطور الدستوري في مصر، صدرت عام ٢٠١٦. وهذه الدراسة عمله الثاني، والتي نال بها درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى من كليته، وكان من حظه أن شاركتني الأستاذة الدكتورة صباح البياع في الإشراف عليها، كما ناقشته فيها وأجازتها الأستاذة الدكتورة لطيفة سالم والأستاذ الدكتور محمد عبد الوهاب.

وسيجد القارئ أن لغة الباحث العذبة والمشرقة، وسلامته في التعبير، تخفف من صرامة وجهامة القضايا الاقتصادية. وأقدّر أن المؤلف، وقد تحور من مرحلة طالب الدراسات العليا، وصار عضوا بهيئة التدريس وزميلاً، سوف لا يتحرر من الالتزام بقواعد المنهج العلمي الأكاديمي في دراساته المقبلة، التي ننتظرها منه. خدمة لتاريخ مصر، كنانة الله في أرضه، والتي قال عنها أمير الشعراء:

وجه الكنانة ليس يغضب ربكم ... أن تجعلوه كوجهه معبودا

والله ولي التوفيق

د. أحمد زكريا الشّلق

المقدمـــــة

جثم الاحتلال البريطاني على صدر مصر لما يناهز سبعة عقود، عمد فيها إلى نهب البلاد وثرواتها واستغلال كل مواردها بما يحقق مصالحه، ممارسًا في سبيل ذلك سياسات اقتصادية لا تأبه إلا بتكريس عملية الاستغلال، دون توجيه أية عناية لمصالح البلاد أو منفعة شعبها، وفى سبيل إرساء أوضاع تدعم تلك السياسات لجأ، منذ أن حل بالبلاد، إلى خلق طبقة من الرأسمالية المحلية ربط وجودها بوجوده واستعان بها في تنفيذ سياساته، وعلى الرغم من أن تلك الطبقة كانت- في أغلبها- من أبناء البلاد فإنها اتبعت بدورها سياسات الاستعمار نفسها بدافع من الحفاظ على مكاسبها الاقتصادية، ومن ثم أوضاعها السياسية والاجتماعية، متجاهلةً مصالح الأغلبية من أبناء الشعب المصري، بل إنها رغم توليها مقاعد الحكم في البلاد لم تُبدِ رغبة حقيقية في تغيير تلك السياسات الاقتصادية، التي أرسى المحتل دعائمها، اللهم إلا في حال تعارضها مع مصالحها الخاصة دون أن يكون ذلك نابعًا من إرادة حقيقية في الإصلاح أو في التغيير.

في ظل ذلك عانى الاقتصاد المصري من وضعٍ متردٍ، أسفر عن خللٍ خطيرٍ في الهياكل السياسية والاجتماعية في البلاد، ولم يبدُ أن هناك أي أمل في تغيير ذلك إلا باجتثاث النظام الذي أرساه الاحتلال من جذوره، وإرساء قواعد نظام سياسي واقتصادي واجتماعي جديد، الأمر الذي حدث بالفعل بقيام ثورة الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢، وبدا من الواضح، منذ وصول الثوار إلى الحكم، أن القيادة الجديدة للبلاد على وعيٍ تام بكل تلك المشكلات الناجمة عن تردي أوضاع البلاد الاقتصادية، وأنها وضعت نصب عينيها تغيير تلك الأوضاع تغييرًا جذريًا، والحد من التدهور الاقتصادي الناجم عن الأوضاع السياسية المتردية، دليلنا على ذلك أن قيادة الثورة، عندما أعلنت أهدافها الستة الشهيرة، صاغت منها ثلاثة أهداف مرتبطة ارتباطًا واضحًا بالأوضاع الاقتصادية، وتعمل على تغييرها، فكان من أهدافها القضاء على الإقطاع، والقضاء على الاحتكار وسيطرة

رأس المال، وتحقيق هذين الهدفين كان يؤدي إلى تحقيق الهدف الثالث والأهم، ونعني به إقامة العدالة الاجتماعية.

على جانب مقابل فإن تلك الفترة من تاريخ العالم كان سمتها الرئيس انتشار حركات التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث، وكانت شعوب تلك البلدان قد أدركت ألا سبيل إلى التحرر السياسي والتقدم غير العمل على الاستقلال الاقتصادي، ومن هنا عملت قيادة ثورة يوليو على تحقيق الاستقلال الاقتصادي للبلاد، متخذة طريق السير في عملية تنمية اقتصادية شاملة، أوجبت تدخل الدولة في كل مناحي الاقتصاد، وفي واقع الأمر كانت هناك عدة أسباب أدت إلى ذلك، كان على رأسها إعادة توزيع ثروة البلاد بغية إعادة تشكيل المجتمع المصري، لخلق طبقات جديدة يكون من شأنها الاضطلاع بمهام الإصلاح التي تبناها النظام الثوري، والعمل على تكوين نخب سياسية واجتماعية وثقافية بديلة تحل محل النخب القديمة، كي تكون طليعةً للمجتمع المصري الجديد وتشارك في إدارة شئون البلاد، وإزاحة الطبقة الحاكمة القديمة المسيطرة على شئون السياسة والاقتصاد فيها، يضاف إلى ذلك أن تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد كان ضرورة فرضتها الأوضاع على الأرض في ظل عزوف وعدم قدرة الطبقة الرأسمالية القديمة على الاضطلاع بعملية التنمية.

لم يكن هذا الأمر يسيرًا أو هينًا، حيث سارت مصر قيادة وشعبًا في طريق شديد الوعورة يغص بالمصاعب والعقبات، خاضت خلاله معارك ضارية، داخلية مع رأس المال والإقطاع، وخارجية مع الإمبريالية العالمية التي لم تكن لتترك مصر تتحرر من إسار ارتباطها بالسوق العالمية الكبرى بصفة عامة، وسوق الغرب الاستعماري آنذاك - ممثلًا في إنجلترا والولايات المتحدة- بصفة خاصة، وبطبيعة الحال كان أبرز تلك المعارك معركة بناء السد العالي، تلك التي حولت نضال الشعب المصري لإصلاح ما اعترى الاقتصاد المصري من فساد، إلى معركة كبرى خاضتها مصر كي تحقق استقلالها السياسي وتحررها الاقتصادي من التبعية للغرب الرأسمالي.

كانت تلك هي الأسباب الرئيسة التي أدت إلى تدخل الدولة المصرية في الاقتصاد وقيامها بدور رئيس في التنمية، منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، أو بتعبير أدق منذ أن خاضت مصر معركة بناء السد العالي في عام ١٩٥٦، وحتى رحيل الرئيس

جمال عبدالناصر في عام ١٩٧٠، الذى تلت رحيله ردة في السياسات، وانقلاب على الثوابت؛ ما أدى إلى عودة مصر والاقتصاد المصري ثانية إلى أحضان التبعية السياسية والاقتصادية للغرب، والتي كانت أولى خطواتها صدور القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار رأس المال العربي، وما تلا ذلك من اتباع سياسة جديدة أطلق عليها حينذاك "الانفتاح الاقتصادي" .

ولا شك أن تلك الفترة من تاريخ مصر ونضالها على الصعيدين السياسي والاقتصادي كانت واحدة من أهم فترات النضال التي مرت بها مصر في تاريخها المعاصر، وأكثرها خصوبة وثراءً بالأحداث السياسية والاقتصادية، خاصة منذ لجوء الدولة المصرية إلى توجيه الاقتصاد ثم إلى سياسة التخطيط الشامل، ولما كان مجال الدراسات التاريخية قد اتسع كي يشمل آفاقًا ومجالات جديدة منها دراسة التاريخ الاقتصادي- ولا يشذ تاريخ مصر عن هذه القاعدة- لذا كان من المهم بمكان دراسة تلك الفترة وتتبع أهم السياسات والقرارات الاقتصادية التي اتخذتها الدولة المصرية آنذاك من منظور تاريخي يسعى إلى الرصد والتحليل والقياس لمعرفة الأسباب السياسية والظروف التاريخية والأوضاع الاجتماعية التي أدت لاتخاذ هذه القرارات، لا نزعم أننا قد غطينا جميع تلك القرارات وكل تلك الأحداث والسياسات، بل في حقيقة الأمر إننا قمنا بتتبع ما رأيناه منها الأبرز وعرضه وتحليله، وما كان له الأثر الأهم والأكبر، وما حقق منها نتائج ذات صلة مباشرة بالتنمية الاقتصادية بمفهومها الأشمل والأعم، وما ترك منها على وجه المجتمع المصري آثارًا ملموسة وواضحة، بينما تركنا ما لم يكن له أثر كبير ومباشر على التنمية الاقتصادية كقطاع التجارة الداخلية، فالسياسات والقرارات الاقتصادية في حد ذاتها لم تكن الغرض الرئيس من هذه الدراسة، وإنما كان الغرض هو معرفة ما أحدثته من تغيرات حقيقية في المجتمع المصري على الصعيدين السياسي والاجتماعي، والتغيرات السياسية والاجتماعية التي أدت إليها تلك الإجراءات وهو أمر لا جدال من صميم البحث التاريخي، مع معرفة أثر السياسة الدولية والأوضاع الاقتصادية الدولية في اتخاذ الدولة المصرية لهذه القرارات وتبنيها لتلك السياسات.

لذا قمنا بتتبع تطور دور الدولة المصرية في التنمية الاقتصادية في ظل توجيه الاقتصاد ثم التخطيط الاقتصادي، وربط هذا الدور بالمفهوم الشامل للتنمية الاقتصادية ومحدداتها، ومفهوم التنمية المستقلة وشروط تحققها، وقياس المدى

الذى وصلت إليه الدولة المصرية لتحقيق تلك المفاهيم من خلال السياسات التي اتبعتها منذ ١٩٥٦ وحتى ١٩٧١، وهو ما حاولناه قدر طاقتنا وإمكاننا.

والكتاب الذي بين يدي القارئ الكريم ينقسم إلى خمسة فصول وخاتمة، تناول الفصل الأول تعريف الاقتصاد الموجه، والتنمية الاقتصادية ومعناها الشامل ومحدداتها، مع عرض للأوضاع الاقتصادية في مصر قبيل ثورة يوليو عام ١٩٥٢ في مجالات الزراعة والصناعة والبنوك والتجارة الخارجية، ثم أوجه الخلل في الاقتصاد المصري قبيل الثورة.

أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه سمات الاقتصاد المتخلف، مع تطبيق تلك السمات على الاقتصاد المصري قبيل ثورة يوليو عام ١٩٥٢، ثم شرحنا طبيعة العلاقات بين القوى الاجتماعية والاقتصادية في مصر آنذاك ومدى تأثير علاقات القوة في الأوضاع السياسية والاجتماعية في مصر، ثم دراسة ما قامت به ثورة يوليو من تدخل جزئي في الاقتصاد، في الفترة التي استمرت منذ بداية الثورة وحتى عام ١٩٥٦، انتقالاً إلى بدء التدخل الشامل في الاقتصاد واللجوء إلى التخطيط.

وفي الفصل الثالث طرحنا مفهوم التنمية المستقلة، وعلاقة مفهومي التنمية المستقلة والصناعة المستقلة بما قامت به القيادة الثورية في مصر في خمسينيات القرن الماضي وستينياته في مجال التنمية بصفة عامة ومجال الصناعة بصفة خاصة، مع شرح أهم الإجراءات التي اتخذتها الدولة المصرية للنهوض بالصناعة.

ثم شرحنا في الفصل الرابع المشكلة الزراعية في مصر وأبعادها، حتى إصدار قيادة الثورة لقانون الإصلاح الزراعي "الأول" في سبتمبر ١٩٥٢، مع شرح أبعاد هذا القانون وأهم آثاره، كما عرضنا أهم ما حققته الخطة الخمسية في مجال الزراعة، مرورًا بالتغيرات التي حدثت في مجال التجارة الخارجية والناجمة عن التغير في الصادرات الزراعية، وصولًا إلى النتائج التي أسفرت عنها سياسة الدولة في قطاع الزراعة.

أما الفصل الخامس والأخير فعرضنا فيه نشأة القطاع العام في مصر حتى قيام ثورة يوليو، ثم انتقلنا بعدها لدراسة علاقة ثورة يوليو ١٩٥٢ بالقطاع الخاص والإجراءات التي اتخذتها لتوسيع قاعدة القطاع العام، مع دراسة السياسات المتعلقة

بقطاع البنوك بداية بتمصيره ثم تأميمه، ثم دراسة إجراءات التأميم والقوانين الاشتراكية، وصولاً إلى رأى بخصوص تصنيف ما قامت به الدولة المصرية في ذلك القطاع وهل كان الغرض منه التحول بالدولة المصرية نحو الاشتراكية، أم أن الأمر كان مجرد إجراءات كرست لرأسمالية الدولة؟

وانتهينا بخاتمة فيها أهم ما توصلنا إليه من نتائج، متبعين في ذلك منهجًا يسرد الأحداث ويرصد المتغيرات، ويحلل هذه وتلك فيصل بها إلى النتائج النهائية، معتمدين على العديد من الوثائق الأصلية من وثائق مجلس الوزراء، ووثائق مجلس النواب المصري، ووثائق الخارجية البريطانية، وتقارير مجلس الشورى حول القطاع العام، وكذلك وثائق وزارة التخطيط المصرية.

في النهاية أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان بالجميل إلى العالم الجليل الأستاذ الدكتور أحمد زكريا الشِّلِق الذي رشح لي موضوع هذه الدراسة، وكان دائم العون لي فساعدني بكل طاقته ولم يضن على بنصح أو معلومة أو مرجع، فله- بعد الله عز وجل- كل الفضل في أي جانب إيجابي في هذه الدراسة، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الزميلة العزيزة الدكتورة صباح أحمد البياع التي لم تبخل بجهدها ولا بوقتها في مساعدتي في تصويب ما ورد في الدراسة من أخطاء، فلها مني عميق الامتنان والتقدير، ولا يفوتني أن أشكر العاملين بدار الكتب والوثائق المصرية على ما بذلوه معي من جهد وما ذللوه من صعاب، وأخص بالشكر السيدة الفاضلة رجاء بقاعة البحث، وكذلك أكبر الشكر، وأعمق آيات الامتنان إلى العاملين بمكتبة مجلس النواب المصري على كل ما أمدوني به من وثائق نادرة وقوانين ومراجع أفدت منها أيما إفادة، وأخص بالشكر الأمين أسامة عبد المنعم الذي كان له فضل كبير في تذليل الكثير من الصعاب الإدارية المتعلقة باطلاعي على ما في مكتبة المجلس الموقر.

والله المستعان، وهو وحده ولي التوفيق.

الفصل الأول

الاقتصاد المصري قُبيل ثورة ١٩٥٢

عرفت جميع المجتمعات فكرة التنمية الاقتصادية منذ زمن طويل، حيث خبرتها معظم شعوب العالم سواءً على نطاق ضيق أو على نطاق واسع(١)، فعملية التنمية الاقتصادية - في صورتها الأولية- تُعد عملية قديمة للغاية، إذ اهتمت شعوب العالم منذ فجر التاريخ اهتمامًا كبيرًا بالتنمية، كما فطن مفكرو السياسة الإغريق إلى أهميتها للشعوب على وجه الخصوص.

فنجد أفلاطون، على سبيل المثال، يشير في جمهوريته إلى أن التنمية وسيلة لتحقيق المزيد من السعادة بين أفراد الشعب(٢)، أما مصر القديمة فقد عرفت فكرة التنمية منذ بواكير تاريخها، حيث أبدى المصريون القدماء اهتمامًا كبيرًا بتطوير نظم الري، على أساس أن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى زيادة الإنتاج من المحاصيل والطعام(٣)، وبطبيعة الحال فإن زيادة الإنتاج أمر وثيق الصلة بعملية التنمية الاقتصادية، بيد أن هذا المفهوم المعمم يجرنا إلى عرض تعريف واضح ومحدد للتنمية الاقتصادية.

التنمية الاقتصادية، والاقتصاد الموجّه

تعرف التنمية الاقتصادية بمعناها الضيق بأنها "الوصول بمعدلات الدخل القومي إلى مستوى يفوق معدل النمو السكاني، مما يترتب عليه زيادة الدخل الفردي الحقيقي(*)، شريطة استمرار تلك الزيادة سنة تلو الأخرى"(٤)، بيد أن البعض يرى أن ذلك المفهوم الضيق المعتمد على مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي

(1) De Schwieniz, Karl, Jr. (Reviewer), "The Stages of Economic Growth By W.W Rostow", Journal of economic Issues, Vol.6, No. 2/3, London, Sep. 1972, p.166

(٢) جمهورية أفلاطون، ترجمة وعرض: أميرة حلمي مطر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤، ص ص ٢١-٢٢.

(3) Zaki, Mohamed Abdel Halim, Economic Development in the U.A.R (Egypt), and the role of agricultural sector, (Dissertation Presented in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of Philosophy o), Ohio State University, 1965, p.1.

(*) يقصد بالدخل الحقيقي، الفردي أو القومي، الدخل الناجم عن زيادة حقيقية في الإنتاج، وليس الدخل المحسوب على أساس الزيادة في الأسعار.

(٤) عمرو محيي الدين، "اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادي"، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، مجلد ١، عدد ٤ و٥، لبنان، نوفمبر ١٩٧٥، ص ٤١.

لا يعبر عن التنمية وإنما يعبر عن النمو، أما التنمية فتحدث "عند تحقيق زيادة سريعة دائمة ومتراكمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن"، والنمو لا يرتبط بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، بينما التنمية الاقتصادية ظاهرة مركبة يعد النمو الاقتصادي أحد ظواهرها المهمة بالطبع، غير أنها تتضمن النمو مقترنًا بتغيير في الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلاقات الخارجية للمجتمع والدولة، هكذا نجد أن التنمية بمفهومها الواسع تتضمن أهدافًا تعمل على تحقيقها تتعدى الأهداف الاقتصادية إلى ما هو أشمل، فهي تهدف إلى تحقيق زيادة في إنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، ورفع مستوى معيشتهم، والقضاء على الفقر والتفاوت الكبير في توزيع الدخول والثروات، وكذلك تحرير الفرد من شتى أنواع الاستغلال، بل وتتعدى ذلك إلى العمل على تحرير المجتمع والدولة ككل من استغلال المجتمعات الأخرى له وتحرير الاقتصاد من التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي، وزيادة درجة اعتماد المجتمع على ذاته(١).

وتتطلب التنمية، وخاصة في الجانب الاقتصادي منها عنصر الإرادة، ولعل أهم ما يميز إرادة التنمية الاقتصادية غلبة الاعتبارات الاقتصادية متوسطة المدى أحيانًا، كذلك لا يجب عند الحديث عن الإرادة أن نغفل أن القرارات الاقتصادية التي يتخذها المجتمع أو تتخذها الدولة - فيما يمكن أن نطلق عليه "الإرادة الاجتماعية"، خاصة في المجتمعات الطبقية، هي في الأساس إرادة الطبقة أو الطبقات التي تعبر عنها السلطة السياسية، وذلك عبر المؤشرات التي تفرضها حركة المجتمع وبصفة خاصة الصراع الطبقي(٢)؛ لذا تلجأ بعض الدول ولا سيما الدول النامية إلى الاقتصاد الموجّه، أولًا لتحقيق أهداف التنمية بشكل سريع، لا سيما وأنها تعانى في الأغلب الأعم من قصور في الوعي الاقتصادي والسياسي لدى المنظمين، وثانيًا لتجنيب المجتمع الوقوع في براثن صراع طبقي حاد يهدد استقرار الدولة ككل.

---

(١) إبراهيم عيسوي، "التنمية والنمو"، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، عدد ٦١٤، مصر، أكتوبر ٢٠٠٥، ص ٥٠.

(٢) إسماعيل صبري عبد الله، "التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل"، مجلة المستقبل العربي، مجلد ٩ عدد ٩٠، لبنان أغسطس ١٩٨٦، ص ٥٨.

أما الاقتصاد الموجّه فيعرف بأنه السياسة التي تسعى السلطة بواسطتها إلى تنظيم الاقتصاد وتحريكه وفقًا لمخطط مركزي مسبق، حيث تنتقل السياسة الاقتصادية الرسمية للدولة من الارتجال إلى التنظيم، ويمتاز الاقتصاد الموجّه بأنه يهدف إلى منع تأثر الاقتصاد الداخلي بالاقتصاد الخارجي، وتقوم فيه الدولة بتولي دفة الاقتصاد للمحافظة على وضع اقتصادي مستقر، وعلى الرغم من أن الاقتصاد الموجه ينطوي على وجود إجراءات إلزامية، فإنه لا يمنع من وجود المبادرات الفردية، وهو يهدف في النهاية إلى تحقيق الازدهار في جميع قطاعات الاقتصاد، أي تحقيق التنمية الاقتصادية العامة(١).

الأوضاع الاقتصادية قُبيل ثورة ١٩٥٢

اندلعت ثورة الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢، عاكسة غضب الشعب المصري ورفضه لأوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية متردية، جثمت على صدره وأثقلت كاهله لعقود، واستطاع تنظيم الضباط الأحرار- الذي كان بمنزلة طليعة ثورية- أن يطيح بالنظام الملكي معلنًا بداية مرحلة جديدة من تاريخ مصر المعاصر، صحيح أنه لم يكن لدى الضباط الأحرار عند السيطرة على مقاليد الحكم في البلاد برنامجًا أو "أجندة" سياسية محددة(٢)، فالزحف الثوري بدأ دون نظرةٍ كاملة للتغيير الثوري(٣).

بيد أن عدم وجود برنامج لم يكن يعنى عدم وجود رؤية لدى الثوار، فقد بدا واضحًا منذ الأيام الأولى للثورة أن هناك محتوى اجتماعيًا يتواكب مع المحتوى السياسي لها، حيث كانت المبادئ الستة للثورة بمنزلة بوصلة محددة لطبيعة واتجاه الفكر السياسي والاجتماعي الذي يعتنقه هؤلاء الثوار(٤)، وقائدهم على وجه الخصوص، الذي كان يرى أن لكل شعب من شعوب الأرض ثورتين إحداهما سياسية يسترد بها حقه في

---

(١) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٥، ص ص ٣٤٢،٣٤١.

(2) Khaled Ikram, The Egyptian Economy 1952-2000, Performance, Politics, and Issues, Routledge, Taylor and Francis Group, London 2006, p.1

(٣) الميثاق وقانون الاتحاد الاشتراكي العربي، الدار القومية للطباعة والنشر، الجمهورية العربية المتحدة، د.ت، ص ٤.

(٤) سعد الدين إبراهيم، "المشروع الاجتماعي لثورة يوليو"، في: ثورة ٢٣ يوليو، قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها دار المستقبل العربي، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٧، ص٣٦٠.

حكم نفسه بنفسه وأخرى اجتماعية تتصارع فيها طبقاته ويستقر الأمر بعدها على ما يحقق العدالة لأبناء الوطن[1]، واتباعًا لتلك البوصلة - التي بدا واضحًا أن وجهتها اجتماعية في المقام الأول- أعلن الثوار مبادئهم الستة الشهيرة التي تتناول في أربعة منها مسائل اجتماعية ومن ثم اقتصادية، فقد كان القضاء على الاستعمار وأعوانه في الداخل يمثل خطوة ضرورية للقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم، وهو بدوره أمر ضروري لإقامة عدالة اجتماعية، كما أن تحقيق تلك المبادئ اللازمة لإقامة العدالة الاجتماعية لن يتأتى دون الدخول في معركة ترمى إلى القضاء على الإقطاع والرأسمالية المستغلة المتسلطة على الحكم[2]، ببساطة كان على النظام الثوري أن يدخل في عدة معارك إذا ما أراد تحقيق أهدافه ومبادئه، ليس على الساحة السياسية فحسب، وإنما أيضًا على الساحة الاقتصادية والاجتماعية، وليس من قبيل التزيد أن نقول إن أية إجراءات سياسية أزمع النظام الثوري الوليد أن يتخذها، كانت بداهة تستلزم إجراءات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فالعمل السياسي في جوهره ليس إلا تعبيرًا عن حقائق وأوضاع اقتصادية واجتماعية قائمة بالفعل على الأرض، فالأحزاب -وهي آلة ممارسة السياسة وأداة الوصول إلى الحكم- ليست في حقيقة الأمر إلا طليعة سياسية لطبقة اقتصادية/اجتماعية، حيث إنه من البديهي ألا يجتمع على هدف واحد إلا أصحاب المصلحة الواحدة[3].

ولكن هل كانت المهمة التي ألزم الثوار بها أنفسهم في إحداث تغيير اقتصادي، يتبعه تغيير اجتماعي، يؤدى في النهاية إلى تغيير حقائق الأوضاع السياسية على الأرض، مهمة سهلة؟

كي نجيب عن هذا السؤال سيكون من الضروري أولًا أن نلقي نظرة على أوضاع الاقتصاد المصري قبل اندلاع ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، الأمر الذي سيقودنا بالتبعية إلى البحث عن إجابة سؤال مهم، وهو هل عرفت مصر مفهوم التنمية الاقتصادية قبل الثورة؟ وهل عرفت اقتصادًا يوجَّه من الدولة في سبيل تحقيق تلك التنمية؟ أم أن السياسة الاقتصادية المتبعة لم تعرف تلك الأفكار؟

---

(١) جمال عبدالناصر، فلسفة الثورة، وزارة الإرشاد القومي، مصلحة الاستعلامات، د.ت، ص٢٣.

(٢) سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص ٣٦١.

(٣) محمد حسنين هيكل، لمصر لا لعبدالناصر، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٨٧، ص ٨٥.

تلقى الوثائق البريطانية مساحة كبيرة من الضوء على أوضاع الاقتصاد المصري وطبيعته لا سيما في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى قيام ثورة يوليو، وذلك من خلال مراسلات مبعوثيها ودبلوماسييها في مصر وتقاريرهم إلى وزارة الخارجية البريطانية، فمثلاً يصف التقرير الاقتصادي المرسل من سفارة بريطانيا في مصر إلى الخارجية البريطانية، حالة الاقتصاد المصري عام ١٩٤٦ بأنه كان مزدهرًا بصفة عامة على الرغم من الأوضاع السياسية غير المستقرة(١).

يجب علينا هنا أن نوضح أن "الازدهار" الذي يقصده التقرير هو حالة الانتعاش التي حدثت في قطاع التجارة الداخلية بسبب الحرب العالمية الثانية، غير أن هذا الانتعاش سرعان ما انقلب إلى تضخم جامح انعكس على مستويات الأسعار التي صارت تقفز بجنون من يوم لآخر بسبب زيادة كمية النقد المتداول دون وجود كميات كافية من السلع المعروضة في المقابل، وبخاصة السلع التموينية والسلع الضرورية الأخرى(٢)، يضاف إلى ذلك ما واجهه قطاع العمل المصري من مصاعب بسبب زيادة نسبة البطالة الناجمة عن قيام الجيش البريطاني فور انقضاء الحرب بتسريح قطاع عريض من العمال، وأيضًا نتيجة تراجع الصناعة المحلية الناجم عن زيادة حجم الواردات مرة أخرى بعد نهاية الحرب(٣).

ولكي تتضح أمامنا الصورة بشكل أكبر، يكون من المهم بمكان أن نلقي مزيدًا من الضوء على أوضاع القطاعات المختلفة للاقتصاد المصري، كقطاعات الزراعة والصناعة وقطاع البنوك وغيرها...

الزراعـــــــــة

عند النظر إلى قطاعات الاقتصاد المصري في الفترة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وقيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ سنجد أن قطـــــاع الزراعـــــة كان يمثل العصب الرئيس للاقتصاد القومي المصري في تلك الفترة، وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة أو تقديرات موثوق بها للدخل

(1) F.O. 407/226, J 3672/36/16, 31st, July 1947, R. Campbell (Cairo) to Mr. Bevin (London), Annual Economic (A) Report on Egypt, 1946.

(٢) محمد رشدي، التطور الاقتصادي في مصر، الجزء الثاني، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٢، ص ١٥٥.

(3) F.O. 407/226, J 3672/36/16, Op. cit.

القومي أو للناتج القومي آنذاك فإن هناك أرقامًا - توصل إليها الباحثون المتخصصون- من شأنها أن تعطينا مؤشرات واضحة لأهمية قطاع الزراعة ودوره في الاقتصاد المصري آنذاك، فمثلًا يذكر المهندس رياض الغنيمي(*)، وهو واحد من الباحثين المتخصصين في هذا الحقل، أن الزراعة مثلت حوالي ٤٤٪ من حجم الناتج القومي في الفترة بين عامي ١٩٣٩ و١٩٥١، وأنها كانت تضم حوالي ٥٨٪ من حجم العمالة المؤجرة، وشكلت حوالي ٨٠٪ من إجمالي حجم الصادرات المصرية إلى الخارج[١]، كذلك فإن الدكتور علي الجريتلي يذكر أن قطاع الزراعة مثل في عام ١٩٤٦ حوالي ٥٠ إلى ٦٠ ٪ من الدخل القومي[٢].

وللوقوف على الدلالة الحقيقية لهذه الأرقام نذكر أن محصول القطن بلغ عام ١٩٤٨ حوالي ٩ مليون قنطار[٣]، وأنه مثَّل وحده نصف قيمة الإنتاج الزراعي تقريبًا[٤]، وإذا علمنا أن حجم الصادرات المصرية ككل عام ١٩٤٦ بلغ ما قيمته نحو ٦٣,٧ مليون جنيه مصري، وكانت قيمة صادرات القطن الخام فيها حوالي ٤٦,٢ مليون جنيه[٥]، فإنه يمكن قبول هذه الأرقام-رغم تباينها الطفيف- للدلالة على أهمية قطاع الزراعة في الاقتصاد المصري، وحجم مساهمته الكبيرة في الدخل القومي للبلاد قبل الثورة، غير أن هناك دلالة أخرى لتلك الأرقام -لعلها الأهم- حيث إن صادرات القطن الخام مثلت قيمتها في عام ١٩٤٦ وحده أكثر من ٧٠٪ من قيمة الصادرات المصرية الإجمالية، مما يعطينا دلالة واضحة على أن الاقتصاد المصري كان اقتصادًا غير متوازن يعتمد على تصدير المادة الخام دونما تصنيع، مما يجعله نموذجًا واضحًا لاقتصاد المستعمرات التابع.

(*) كان رياض الغنيمي رئيسًا لشعبة التوطن والتملك بإدارة الخدمات والمؤسسات الريفية بالشئون الاقتصادية والاجتماعية بمنظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة بروما.

(١) رياض الغنيمي، "التنظيم الاقتصادي والتشريعي للزراعة المصرية منذ سنة ١٩٥٢"، في: ب. ج. فاتكيوتس، مصر منذ الثورة، وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، سلسلة كتب مترجمة رقم ٦٩٥، القاهرة د.ت، ص ٩٦.

(٢) على الجريتلى، التاريخ الاقتصادي للثورة ١٩٥٢-١٩٦٦، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٤، ص٣٠؛ الإحصاء السنوي العام ١٩٤٩-١٩٥٠،١٩٥٠-١٩٥١، وزارة المالية والاقتصاد، مصلحة الإحصاء والتعداد، المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٥٣، ص ٣٩٦.

(٣) محمد رشدي، مرجع سابق، ص ١٧٧.

(٤) على الجريتلي، مرجع سابق، ص ٢٥.

(5) F.O. 407/226/ J 3672/36/16, Op. cit.

من ناحية الإنتاج نجد أن قطاع الزراعة قد عانى من عدة مشكلات، حيث تأثر إنتاج المحاصيل الزراعية خلال الفترة من ١٩٣٩ إلى ١٩٥٠، باندلاع الحرب العالمية الثانية التي أدت إلى تعذر استيراد الأسمدة اللازمة للزراعة، مما أدى بدوره إلى انخفاض الإنتاج الزراعي بشكل عام بنسبة تتراوح ما بين ٧٪ إلى ٢٠٪[١]، وتشير الإحصاءات المنشورة قبيل الثورة إلى ذلك، فعلى سبيل المثال انخفض محصول القطن من حوالي ٨,٩ مليون قنطار عام ١٩٤٨ إلى ٨,٧ مليون قنطار عام ١٩٤٩، وكذلك انخفض محصول الذرة الشامية من حوالي ١٠ مليون أردب إلى ٨,٩ مليون أردب في الفترة نفسها ، وأيضًا انخفض محصول الأرز من ١,٣ مليون أردب إلى ١,٢ مليون أردب[٢]، والحق أن مشكلة انخفاض الإنتاج الزراعي كان لها وجه آخر أكثر تعقيدًا من مجرد انخفاض الصادرات، ذلك لأن المتوسط السنوي للزيادة السكانية قفز من ١٥٠ ألف نسمة في أوائل القرن العشرين إلى ٣٠٠ ألف نسمة خلال الفترة من ١٩٣٧-١٩٤٧ [٣]، مما يعني تضاعف عدد سكان مصر آنذاك، بينما ظلت مساحة الأرض الزراعية على حالها تقريبًا في الفترة نفسها إذ كانت تقدر بحوالي ٦ مليون فدان في عام ١٩٤٨، وارتفعت فقط في عام ١٩٤٩ إلى حوالي ٧ مليون فدان، وذلك طبقًا لما ورد في الإحصاءات الرسمية[٤].

كان ذلك يعنى أن تلك الزيادة الكبيرة في عدد السكان لم تقابلها زيادة مماثلة في موارد البلاد في ظل الاعتماد على الزراعة فقط، وقد أدى ذلك إلى بقاء إنتاج الحبوب اللازمة لمواجهة احتياجات السكان عند مستوى منخفض من التغذية، وذلك في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية، بينما زاد العجز في الحبوب في الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢ [٥]، وهكذا ظهرت إلى حيز الوجود مشكلة خطيرة وهي مواجهة الاحتياجات الغذائية المتزايدة لسكان البلاد.

على الرغم من انخفاض الإنتاج الزراعي فإن أن إيجارات الأراضي الزراعية وأسعارها قد ارتفعت خلال الفترة نفسها بنسبة ٥٠٪ بالأسعار الجارية[*]، ذلك

(١) رياض الغنيمي، مرجع سابق، ص ٩٦.

(٢) التطور الاقتصادي في مصر، لمحات وإحصاءات، الغرفة التجارية المصرية لمحافظة الإسكندرية، مقدمة إلى مؤتمر الغرفة التجارية والصناعية والزراعية العربية المنعقدة في بيروت، ديسمبر ١٩٥١، ص ١٧.

(٣) علي الجريتلي، مرجع سابق، ص٢٥.

(٤) التطور الاقتصادي في مصر، لمحات وإحصاءات، مصدر سابق، ص ١٧.

(٥) علي الجريتلى، مرجع سابق، ص ٢٥.

(*) الأسعار الجارية: هي الأسعار السائدة فعليا في وقت معين، (ويكيبيديا، الموسوعة الحرة).

لأن ملاك الأراضي كانوا يتخوفون في العادة من الاستثمار في غير الأرض فوجهوا أموالهم إلى شراء المزيد من الأراضي الزراعية مما أدى إلى تضخم أسعار الأراضي دون أن يعكس ذلك زيادة حقيقية في دخل الأرض المزروعة أو في طاقتها الإنتاجية[١]، والحق أن هذا التخوف مضافًا إليه تقاعس رأس المال المصري عن الاستثمار في مجالات أخرى غير الزراعة تحقق تنمية اقتصادية حقيقية وتقود قاطرة الاقتصاد المصري ككل، مثل الاستثمار في الصناعة، كان نتاجًا طبيعيًا لما كرس له الاحتلال على مدار عقود طوال، فالاحتلال البريطاني دعم منذ سنواته الأولى في مصر الملكية الفردية الخاصة للأرض الزراعية، وكان ذلك ضمن خطة ممنهجة لتحويل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد زراعي خالص متخصص في إنتاج المواد الأولية وخاصة القطن، تلبية لاحتياجات الصناعة الأوروبية، أدى هذا الاتجاه إلى تركز المساحات الزراعية الكبيرة في أيدى عدد محدود من كبار الملاك، أولئك الذين أصبحوا كبار منتجي القطن في مصر، وبطبيعة الحال ارتبطت مصالح هؤلاء بالمحتل الأجنبي في الداخل، وبالرأسمالية العالمية في الخارج، تلك التي تشترى منتجهم، هكذا أدى هذا الهيكل الاقتصادي الذي اعتمده الاستعمار إلى دمج الاقتصاد المصري في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، في إطار نظام تقسيم العمل الرأسمالي الدولي، لتظل مصر وحدة إنتاجية متخصصة في إنتاج القطن بالدرجة الأولى، ذلك الذي كانت أسعاره تتحدد وفقًا لاحتياجات السوق الرأسمالية العالمية، وبصفة خاصة السوق البريطانية[٢].

يقودنا الحديث عن دور الاستعمار في خلق طبقة من كبار الملاّك إلى الحديث عن وضع الملكية الزراعية في مصر آنذاك، حيث كان توزيع الأرض الزراعية قبل الثورة مثالًا صارخًا على العسف وسوء توزيع الثروة، فعند النظر بشكل عام إلى خريطة توزيع الأرض الزراعية في مصر سنجد أنه منذ إقرار حق الملكية الفردية عام ١٨٩١ [٣]، وحتى قيام ثورة يوليو -أي بعد مرور ستين عامًا تقريبًا- ازداد عدد

(١) رياض الفنيمي، مرجع سابق، ص ٩٧.

(٢) رؤوف عباس حامد، "التطور الاقتصادي والاجتماعي في مصر وتفاقم المسألة الاجتماعية ١٩١٩-١٩٥٢"، في:
Annals of Japan, Association of Middle East studies. No. 5, March.1990, p.2.

(٣) عاصم الدسوقي، كبار ملاّك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري (١٩٥٢-١٩١٤)، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٥، ص ١٤.

ملاك الأراضي الزراعية في عام ١٩٥٠ بنحو ٢٠٣٪ بينما لم تزد مساحة الأرض الإجمالية إلا بنحو ١٦,٦٪ تقريبًا، وكانت نسبة الزيادة الأكبر في فئة صغار الملاّك الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة، حيث ازداد عددهم بنسبة ٢٤١٪[1]*، بينما كانت نسبة التغير في توزيع الأرض الزراعية في فئات الملكية الأعلى أقل بكثير منها في فئة من يمتلكون أقل من خمسة أفدنة، بطبيعة الحال نجم عن الزيادة الإجمالية في عدد الملكيات الزراعية بنسبة كبيرة، في ظل زيادة المساحة بنسبة أقل بكثير، انخفاض المتوسط العام لمساحة الملكية الزراعية من نحو ٥,٦ فدان عام ١٩٠٠ إلى ٢,٢ فدان عام ١٩٥٠[2].

والجدول القادم يوضح لنا بمزيد من التفصيل طبيعة توزيع ملكية الأرض الزراعية في مصر في فئتي الملكيات الكبيرة والصغيرة، من واقع البيانات الرسمية للدولة:

توزيع ملكية الأرض الزراعية[3]

الفئة		١٩٤٦	١٩٤٨
أقل من فدان إلى فدان	عدد الملاّك	١,٨٧٠,٠٠٠	١,٩٨٠,٠٠٠
	المساحة المملوكة (بالفدان)	٧٥٠,٠٠٠	٨١٥,٠٠٠
١-٥ فدان	عدد الملاّك	٧٠٠,٠٠٠	٥٨٥,٠٠٠
	المساحة المملوكة (بالفدان)	١,٢٢٠,٠٠٠	١,٢٤٠,٠٠٠
٨٠٠-٢٠٠٠	عدد الملاّك	٣٠٦	٣١٧
	المساحة المملوكة (بالفدان)	٣٥٥,٠٠٠	٣٥٨,٠٠٠

(١)* تعزى هذه الزيادة في معظمها إلى قوانين الميراث التي تسببت في حدوث تفتيت كبير لملكية الأراضي الزراعية.

(٢) أحمد حسن إبراهيم، "جوانب من صورة الزراعة المصرية بعد خمس وعشرين سنة من ثورة يوليو ١٩٥٢"، في: الاقتصاد المصري في ربع قرن ١٩٥٢ – ١٩٧٧، دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية، المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، القاهرة، مارس ١٩٧٨، ص ٢٤٦.

(٣) الإحصاء السنوي العام ١٩٤٩-١٩٥٠،١٩٥٠-١٩٥١، مصدر سابق، ص ص ٣٥٢-٣٥٥.

أكثر من ٢٠٠٠	عدد الملاّك	٤٢	٤٥
	المساحة المملوكة (بالفدان)	٢٠٢,٩٠٠	٢٨١,٢٠٠
إجمالي عدد ملاك الأرض الزراعية		٢,٦٣٢,٠٠٠	٢,٧٢٠,٠٠٠
إجمالي مساحة الأرض المملوكة (بالفدان)		٥,٩٠٠,٠٠٠	٥,٩٤٠,٠٠٠

تميط الأرقام السابقة اللثام عن حقائق شديدة الأهمية عن وضع الملكية الزراعية في مصر، فهي تعنى أن حوالي ١,٩ مليون فرد، يمثلون ٧٣٪ تقريبًا من إجمالي ملاّك الأرض الزراعية كانوا يملكون ما يعادل ١٢٪ فقط من مساحة الأرض الزراعية في مصر، وكان متوسط ملكية الفرد الواحد منهم ٠,٤ فدانًا، بينما كان هناك ٣٥٠ فردًا تقريبًا يمثلون ٠,٠١٪ فقط من إجمالي عدد ملاّك الأرض الزراعية، يملكون مساحة من الأرض قدرها ٦٤٠,٠٠٠ فدان، تمثل ١١٪ من إجمالي مساحة الأرض الزراعية في مصر، مما يعنى أن ٣٥٠ فردًا فقط كانوا يملكون مساحة الأرض نفسها التي كان يملكها مليونا فرد من الشعب المصري، مما يوضح مدى فداحة الظلم في توزيع ملكية الأرض الزراعية في ذلك الوقت.

عكست هذه الأرقام أوضاعًا اجتماعية واقتصادية، كما أنها كانت بدورها انعكاسًا لتلك الأوضاع، حيث عكست انعدامًا واضحًا للعدالة في قطاع الزراعة بل وفي الهيكل الاقتصادي للمجتمع ككل، فقد كان التفاوت في توزيع الأرض يعنى بطبيعة الحال تفاوتًا - وخللاً- في توزيع الثروة، الأمر الذي أدى تلقائيًا إلى اختلال في نسبة المعروض من العمل إلى حجم المملوك من الأرض، نظرًا لوجود الكثير من المعدمين الذين يعرضون أنفسهم للعمل(مثل عمال التراحيل)، أو أولئك الذين يستأجرون قطعًا من الأرض المملوكة للغير، بالإضافة إلى صغار الملاك أنفسهم الذين كانوا يضطرون أحيانًا كثيرة للعمل أُجَراء، فضلاً عن طبقة العمال

الزراعيين الذين بلغوا ما بين ١,٥ إلى ٢ مليون عامل[١]، كل ذلك أدى إلى انخفاض الأجور من ناحية، وارتفاع إيجارات الأرض الزراعية من ناحية أخرى.

بطبيعة الحال انعكست الآثار السلبية الحادة لسوء توزيع الأرض على أوضاع الفلاحين، فالنظام الزراعي في مصر كان من الناحية الاقتصادية نظامًا رأسماليًا، ومهما قيل عنه فإن سمته الأساسي كان انعدام العدالة في توزيع الثروة، إضافة إلى انخفاض الأجور وعدم استقرارها الناجم عن التقلبات الموسمية[٢]، المصحوب بالارتفاع المتوالي لتكاليف المعيشة، والتكلفة الحقيقية للسلع الأساسية المطلوبة للفلاح، فمثلًا نجد أن تكاليف المعيشة ارتفعت عام ١٩٤٦ وحده إلى أكثر بكثير من ضعف ما كانت عليه قبلًا[٣]، وظلت تواصل ارتفاعها في نهاية الأربعينيات بشكل متواتر، إذ ارتفعت في عام ١٩٤٩ مرة أخرى حتى بلغت ٢٨١,٤ (باعتبار سنة ١٩٣٩=١٠٠)، ثم واصلت الارتفاع في عام ١٩٥١ حتى بلغت ٣٢٧، وقد أدى هذا إلى انعدام أية فرصة لتحسين مستويات دخول أهل الريف، خاصة في ظل تمسك كبار الملاّك بحصد فوائض سوق الإيجارات والعمل الزراعيين، واستغلاهم حالة الانتعاش التي سادت سوق الإيجارات الزراعية، تلك التي نجمت عن تزايد الطلب عليها، في رفع تلك الإيجارات إلى ضعف ما كانت عليه قبلًا[٤].

هكذا أدت الظروف شديدة السوء التي عانى منها الفلاحون، وتخلف وسائل الإنتاج، مضافًا إليها الخلل في علاقات الإنتاج، التي كانت تميل بشكل جائر وسافر لصالح كبار الملاك، أو أصحاب الأرض في حالة المستأجرين، إلى عدم نمو طبقة عاملة زراعية وتطورها بالمعنى الصحيح، مما جعل الفلاحين في مصر قبل الثورة، ومعظمهم من المعدمين والأجراء، أقرب ما يكونون إلى "أقنان"[٥]، الأمر الذي يجعلنا نصف النظام الذي كان قائمًا قبل الثورة بأنه نظام شبه إقطاعي[٦].

---

(١) فتحي عبد الفتاح، الناصرية وتجربة الثورة من أعلى -المسألة الزراعية، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٧، ص ص ١٨، ١٩.

(٢) روبرت مابرو، الاقتصاد المصري ١٩٥٢-١٩٧٢، ترجمة: د. صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦، ص ١٠٣.

(3) F.O 407/226, J3672/36/16, Op. cit.

(٤) أحمد الشربيني، الاقتصاد المصري بين التبعية والاستقلال، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٧، ص ٥٩.

(٥) فتحي عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ١٩.

(٦) روبرت مابرو، مرجع سابق، ص ١٠٣.

الصناعـــــــة

بينما كان لقطاع الزراعة الغلبة على بقية قطاعات الاقتصاد المصري، لم يكن قطـــاع الصناعة موضعًا لاهتمام حكومات ما قبل الثورة بشكل أساسي، حيث لم تكن هناك سياسة مرسومة بشكل ممنهج لإقامة صناعة، بيد أن هذا لم يقف حائلًا دون وجود بعض الصناعات التي دانت في نشأتها بشكل أساسي لظروف الحربين العالميتين الأولى والثانية، فعند قيام الحرب العالمية الأولى انقطعت عن مصر احتياجاتها من الواردات المصنعة بسبب العمليات العسكرية، مما حدا ببعض رجال الأعمال أن يبادروا إلى استثمار أموالهم في مجال الصناعة للوفاء بمتطلبات البلاد[١]، وكان الارتفاع الكبير في أسعار السلع الأجنبية بمنزلة حماية جمركية طبيعية؛ مما أفسح المجال أمام الصناعات المصرية، فنشطت صناعات الغزل والنسيج والسكر والكحول والأثاث، ودبت الحياة من جديد في الصناعات التي كان الشلل قد اعتورها، بيد أن الصناعة عجزت عن الأخذ بأساليب الإنتاج الحديثة لتعذر استيراد الآلات، ومن ثم تعثرت تلك الصناعات الناشئة بل توقف نموها تمامًا عقب انتهاء الحرب نتيجة لعدم قدرتها على الصمود أمام حدة المنافسة الأجنبية[٢].

تكرر الأمر ثانية إبان الحرب العالمية الثانية حينما تعذر الاستيراد من جديد، وازدادت الحاجة إلى السلع المصنعة، فنشطت الصناعة الوطنية مرة أخرى، كما أن احتياج المستعمر للإنتاج المحلى جعله يتخلى مؤقتًا عن مؤامراته ضد الصناعة الوطنية، فانفسح المجال ثانية أمام الصناعة المصرية مما أدى إلى تحقيقها أرباحًا ضخمة ساعدتها على تعزيز أوضاعها المالية، يضاف إلى ذلك أن نجاح مجموعة شركات بنك مصر في المجال الصناعي أدى إلى زيادة اتجاه الاستثمارات نحو الصناعة[٣].

---

(١) باتريك أوبريان، ثورة النظام الاقتصادي في مصر، من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية، تعريب وتعليق: خيري حماد، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة د.ت، ص ٢٩.

(٢) رؤوف عباس، مرجع سابق، ص ٤.

(٣) محمد رشدي، مرجع سابق، ص ص ١٨٥، ١٨٦.

غير أننا نؤكد أن ذلك الاتجاه ظل مدفوعًا باعتبارات فردية وليس نتيجة لخطة أو لسياسة عامة للدولة، يدلنا على ذلك أن الحكومة ظلت ترفض منح الصناعات الناشئة إبان الحرب العالمية الأولى حماية جمركية وتمسكت برفضها، ولم تحد عنه إلا بعد وقوعها تحت ضغط من البورجوازية المصرية الممثلة في بنك مصر في الأساس، مما أفضى إلى إقرارها بالحماية الجمركية على الصناعة المحلية عام ١٩٣٠ [١].

كما نؤكد أيضًا أن اتجاه رجال الأعمال آنذاك للاستثمار في الصناعة كان سببه العثرات الكبيرة والمتوالية التي تعرض لها الاستثمار التقليدي في الأراضي والمباني، والهزات التي تعرض لها قطاع الزراعة بشكل خاص[٢]، وكان من أبرز أمثلتها تعذر تصريف محصول القطن في فترة الحرب بسبب صعوبة النقل البحري بدءًا من موسم ١٩٤١/٤٠، إلى الدرجة التي جعلت الحكومة في موسم ١٩٤٥/١٩٤٦ تقوم بشراء كميات كبيرة جدًا من القطن في محاولة للحفاظ على مستوى سعره في السوق[٣]، الأمر الذي جعل كبار الملّاك يحسون بفداحة الأخطار الناجمة عن الاعتماد على زراعة القطن بشكل أساسي[٤]، هكذا رأى كبار الملّاك في الزراعة منفذًا أقل ربحًا لرؤوس أموالهم، مما دفعهم إلى توزيع استثماراتهم ونشرها عن طريق تمويل المشروعات الصناعية[٥].

أما إذا ما أردنا الوقوف على تطور الصناعة المصرية منذ عام ١٩٣٧ وحتى قُبيل الثورة، سنجد أن عدد المصانع- طبقا للإحصاءات الرسمية- كان حوالي ٩٢ ألف مصنع، منها حوالي ٣٦ ألف تعمل في صناعة النسيج أو الصناعات المرتبطة بها[٦]، أي أن نسبة المصانع العاملة في صناعة النسيج تقارب ٤٠٪ من إجمالي المصانع المصرية آنذاك، وبذلك اعتمد الجانب الأعظم من الصناعة المصرية على محصول القطن، بيد أنه لا يجب أن نُخدع بهذه الأرقام، فالإحصائيات نفسها

(١) روبرت مابرو، وسمير رضوان، التصنيع في مصر ١٩٣٩-١٩٧٣ السياسة والأداء، ترجمة: د. صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨١، ص ٤٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٦.

(٣) محمد رشدي، مرجع سابق، ص ص ١٧٤، ١٧٥.

(٤) روبرت مابرو، وسمير رضوان، مرجع سابق، ص ٤٦.

(٥) باتريك أوبريان، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٦) الإحصاء السنوي العام ١٩٤٩/١٩٥٠،١٩٥٠/١٩٥١، مصدر سابق، جدول ١، ص ص ٤٦٤، ٤٦٥.

تخبرنا أن عدد المصانع التي لا تستخدم عمالًا، أي التي تعتمد على صاحبها وأبنائه في التشغيل، بلغت حوالي ٤٨ ألف مصنع، أي ما يقارب نصف المصانع العاملة في البلاد، وتتضح الصورة أكثر عندما نعلم أن عدد المصانع التي يتراوح عدد العاملين بها ما بين عامل إلى عشرة عمال تبلغ حوالي ٣٢ ألف مصنع، مما يعني أن ما يقرب من ٨٦٪ من عدد المصانع العاملة في البلاد كان أقرب ما يكون إلى المنشآت الصناعية الصغيرة، أو الورش الحرفية منها إلى المصانع بالمعنى المعروف، أما عدد المصانع التي يعمل بها أكثر من عشرة عمال فكانت حوالي ٢٥٠٠ مصنع لا غير[١]، وعند النظر إلى حجم رؤوس الأموال الداخلة في قطاع الصناعة سنجد أن عدد المصانع التي يتراوح رأسمالها بين جنيه واحد إلى ٥٠٠ جنيه كانت حوالي ٤٩ ألف مصنع بإجمالي رأسمال قدره ٣٥٠ ألف جنيه تقريبًا، أما عدد المصانع التي يتجاوز رأسمالها ١٠ آلاف جنيه فلم تتعد ٣٠٠ مصنع على وجه التقريب، وكان إجمالي رأسمالها حوالي ٢٥ مليونًا من الجنيهات، علمًا بأن رأس المال الإجمالي المساهم في قطاع الصناعة كان حوالي ٣٢ مليون جنيه[٢]، وتركزت معظم الاستثمارات في مجال صناعة الغزل والنسيج، حيث دخلت هذا المجال في الفترة من عام ١٩٤٠ إلى ١٩٥٢ عشرون شركة جديدة وكان رأسمالها يقدر بـ ١٥ مليون جنيه[٣].

بالنظر إلى وضع الصناعة عام ١٩٤٧ نجد أن إجمالي عدد المنشآت الصناعية في البلاد بلغ حوالي ٢٦ ألفًا[٤]، نصفها تقريبًا (حوالي ١٣ ألفا) رأسماله أقل من ٥٠ جنيهًا، بينما كان هناك حوالي ٦٧٠ مصنعًا برأسمال قدره ١٠ آلاف جنيه فأكثر[٥]، وفى عام ١٩٥١ كان عدد المصانع التي يعمل بها خمسة عمال فأكثر حوالي ١٠ آلاف مصنع، عدد العاملين فيها ٣٤ ألف عامل تقريبًا[٦]، وبشكل عام فإن نسبة إسهام الصناعة في الناتج القومي لمصر عام ١٩٥٠ لم تزد عن ١٥٪، كما أن نسبة العاملين في القطاع الصناعي لم تتجاوز ١٠٪ من قوة العمل المتوافرة في البلاد آنذاك[٧].

(١) المصدر السابق، ص ص ٤٦٦، ٤٦٧.

(٢) المصدر السابق، ص ص ٤٧٢، ٤٧٣.

(٣) محمد رشدي، مرجع سابق، ص ١٨٦.

(٤) الإحصاء السنوي العام ١٩٤٩/١٩٥٠،١٩٥٠/١٩٥١، مصدر سابق، ص ٤٧٨.

(٥) المصدر السابق، ص ٤٨٥.

(٦) المصدر السابق، ص ٤٨٨.

(٧) باتريك أوبريان، مرجع سابق، ص ٢٨.

تدلنا الأرقام إذن على أن الصناعة كانت في الفترة التي تلت عام ١٩٣٧ بدائية، وأن معظم المنشآت التي وردت في الإحصاءات لم تعدْ كونها ورش تصليح صغيرة، وكان ما يزيد على نصف المنشآت مجرد منشآت فردية عائلية، كما يجدر الذكر أن ٩٠٪ من المنشآت التي أوردتها الإحصاءات لم تكن تستخدم قوى محركة على الإطلاق، وعلى الرغم من توسع الإنتاج إبان الحرب العالمية الثانية نتيجة تشغيل المصانع بطاقتها الإنتاجية القصوى، والتوسع في قطاع الصناعة ككل بدءًا من عام ١٩٤٦ فإن ذلك لم يصحبه استثمار جديد على نطاق واسع؛ لذا ظل الاستثمار الصناعي قاصرًا عن استيعاب الزيادة في السكان.

البنـــــــوك

بالانتقال إلى قطـــاع البنـــــوك في تلك الفترة سنجد أن جميع البنوك العاملة في مصر آنذاك كانت في حقيقة أمرها بنوكًا أجنبية أو فروعًا للبنوك الأجنبية لا يستثنى منها سوى بنك مصر ، وكان غرضها الأساسي منذ نشأتها الأولى في مصر- إضافة إلى إغراق الخديوي إسماعيل ومصر في الديون- هو تمويل محصول القطن وعمليات تصديره إلى المغازل الأوروبية[1]، وقد ظل عدد البنوك الأجنبية في مصر في تزايد حتى وصل في مطلع خمسينيات القرن الماضي إلى ثلاثين بنكًا، كانت أقرب ما تكون إلى تشكيل رأسمالي دولي[2]، وكانت تقصر عملها على كبار الملاّك وكبار التجار تاركة الصغار منهم تحت رحمة المرابين مما كان له نتائج بالغة السوء، كما كانت أغلب الاستثمارات في الشركات المساهمة في يد الأجانب بنسب تتراوح بين ٧٠ و٩٠٪[3]، وهكذا ظل القطاع المصرفي طوال النصف الأول من القرن العشرين دونما تغير يذكر.

غير أن الرأسماليين المصريين استشعروا خطورة التغلغل الأجنبي في البلاد مما حدا بهم إلى التفكير في إنشاء بنك مصري، حيث كان قصور الجهاز المصرفي الأجنبي القائم في البلاد وتضارب سياساته التمويلية أحد الحوافز المهمة التي

---

(١) علي السيد عبد الرسول، البنوك التجارية في مصر، (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية ١٩٦١)، ص ص ٩، ١٠.

(٢) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٣) عبد الرازق حسن، "بنك مصر: نصف قرن من العمل لبناء اقتصاد وطني"، مجلة الطليعة، مؤسسة الأهرام، السنة ٦، العدد ٦، يونيو ١٩٧٠، ص ١٣٢.

فرضت على الاقتصاديين الوطنيين حتمية إنشاء بنك ووطني[١] فكانت نشأة بنك مصر على يد طلعت حرب، تلك التي مثلت تغييرًا كبيرًا في قطاع المال المصري آنذاك، فقد كان البنك الأول الذي يؤسسه مصريون برأسمال مصري خالص، وبدأ البنك أعماله في منتصف نوفمبر عام ١٩٢٠ برأسمال قدره ٨٠ ألف جنيه مصري، ثم زيد رأس المال في العام نفسه إلى ١٧٥ ألف جنيه[٢].

وعلى الرغم من أن رأسمال البنك كان متواضعًا فإن المصريين أقبلوا على الاكتتاب فيه بمرور الوقت فارتفعت ودائعه حتى بلغت ٨ مليون جنيه عام ١٩٣٠، ثم إلى ما يزيد عن ٣٥ مليون جنيه بعد ذلك، ولعل ما ساعد على إنشائه في الأساس هو توافر كميات من الأموال المعطلة لدى البورجوازية المصرية نتيجة حالة التضخم التي سادت البلاد في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وكذلك الرغبة في الحد من تغلغل البنوك الأجنبية التي كانت تمثل احتلالا أجنبيًا للاقتصاد المصري[٣]، إلى جوار الاحتلال السياسي والعسكري.

نتيجة لتلك الأسباب فكرت العناصر الواعية من البورجوازية المصرية في تنمية القطاعات الإنتاجية المختلفة عن طريق إيجاد أداة وطنية تتولى إصلاح الخلل الحادث في التوازن بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، ويمكن من خلالها أيضًا الوقوف في وجه السيطرة المتنامية لرأس المال الأجنبي على الاقتصاد المصري، لذلك قصروا ملكية أسهم البنك على المصريين فقط[٤]، كذلك لا يمكن إغفال الحراك السياسي والفكري الحادث في أعقاب الحرب العالمية الأولى الذي تمثلت ذروته في ثورة ١٩١٩ تلك التي طرحت فكرة الاستقلال السياسي على مائدة المجتمع المصري، وبالطبع فقد انتقلت فكرة الاستقلال إلى الاقتصاد كنتيجة طبيعية لطرحها على طاولة السياسة.

ما لبث بنك مصر بعد خمس سنوات فقط من إنشائه أن أصبح الممول الأول لمحصول القطن، وعندما زادت أرقام ودائعه شرع في تنفيذ سياسته الاقتصادية

(١) محمد رشدي، مرجع سابق، ص ١٤.

(٢) محمد رشدي، المرجع السابق، ص ٢٦.

(٣) إسماعيل عبدالرحيم شلبي، "دور البنوك الأجنبية والمشتركة في التنمية الاقتصادية بمصر"، مؤتمر دور البنوك في التنمية في مصر، مجلد ١، مارس ١٩٨١، ص ٤٦٨.

(٤) رؤوف عباس، مرجع سابق، ص٥.

التي أنشئ من أجلها والمتمثلة في إقامة كيان اقتصادي قوي يعمل في مجالات اقتصادية متنوعة، لذا قام البنك بإنشاء مجموعة من الشركات بلغ عددها ٢٢ شركة بدأت عام ١٩٢٢ بمطبعة مصر وانتهت عام ١٩٤٠ بشركة مصر للمستحضرات الطبية، وظل القطن هو محور استثمارات البنك فأنشأ مجموعة شركات لحلج القطن وغزله ونسجه وصباغته، وقد حالف النجاح أغلب مشروعات البنك لا سيما ما اتصل منها بصناعة القطن، بينما جانب التوفيق مشروعات أخرى كالورق والدخان ومصايد الأسماك وتصنيع الكتان[١].

أدركت البورجوازية المصرية- ممثلة في بنك مصر- استحالة العمل في ظل سوق حر دون معاونة الحكومة؛ لذا قام رجالات البنك عام ١٩٢٩ بالمشاركة في صياغة تقرير قدموه إلى وزارة المالية عن إنشاء الصناعات الأهلية في مصر، طرحوا فيه خطة عمل لإنشاء تلك الصناعات، معربين فيه عن رغبة الرأسمالية المصرية في إنشاء بنيان صناعي قوى في البلاد، ومطالبين الحكومة بضرورة التدخل في مجال الصناعة والتجارة لدعم المشروعات الجديدة عن طريق المشاركة في رأسمال تلك المشروعات، وقد ذهبوا في هذا التقرير إلى وجوب تدخل الدولة في الاقتصاد، على أساس أن النظريات الاقتصادية التي انتشرت قبلًا، والتي كانت تقضي بضرورة ابتعاد الدولة عن مزاولة الأعمال الصناعية والتجارية، قد هدمتها ضرورات الحرب العالمية الأولى، كذلك اقتناعًا منهم أن مصر-حسب ما جاء في التقرير- بلد لا يصح فيها ابتعاد الدولة عن مزاولة الشئون الصناعية والتجارية[٢]، في واقع الأمر كانت تلك هي المرة الثانية التي يقوم فيها اقتصاديون مصريون بالدعوة إلى ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد، حيث كانت المرة الأولى عندما تشكلت لجنة الصناعة والتجارة عام ١٩١٦-وكان طلعت حرب أحد المشاركين فيها- وطالبت بوجوب تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية بشكل أساسي كضرورة لنجاح الصناعة الوطنية في البلاد[٣].

وبينما كان بنك مصر قد نشأ تعبيرًا عن رغبة البورجوازية المصرية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي لمصر، كان البنك الأهلي قد أنشئ في أحضان الاستعمار

(١) عبد الرازق حسن، مرجع سابق، ص ١٣٤.

(٢) المرجع السابق، ص ص ١٣٤، ١٣٥.

(٣) خيري أبو العزايم فرجاني، ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية، مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، القاهرة د.ت، ص ٣٨.

وتحقيقا لأغراضه، فقد كان "اللورد كرومر"[*] Evelyn Baring, 1st Earl of Cromer يرى أن الاحتلال المبنى على تغليب المصالح الاقتصادية أطول عمرًا من الاحتلال العسكري؛ لذا فإن الغرض من تأسيس البنك الأهلي لم يكن رغبة الاستعمار في إضافة بنك تجاري أجنبي جديد، وإنما كان الهدف الرئيس هو إنشاء أداة تجمع في يدها كل خيوط الاقتصاد المصري، شريطة أن تكون تلك الأداة بكل ما تقبض عليه من خيوط في خدمة الاقتصاد الاستعماري[١].

لذا سمح كرومر عام ١٨٩٨ لرأسمالي إنجليزي هو "إرنست كاسل"Ernest Cassel ومعه رأسماليين من المستوطنين هما "ميشيل سلفاجو" Michelle Salvago و"رافائيل سوارس" Raphael Suares بتكوين بنك نصفه للإنجليز ونصفه الآخر للمستوطنين، وأصدر الخديوي أمره بذلك[٢]، على أن تكون مهمة البنك إصدار أوراق البنكنوت، وتقديم سلفيات للمزارعين، وقبول الودائع وخصم الكمبيالات، وغيرها من الأعمال المصرفية.

سرعان ما حقق البنك الأهلي الغرض الذي تأسس لأجله وسيطر على مقاليد الاقتصاد المصري، حتى تقلد منصب "أمين عام نظام النهب الاستعماري في مصر"، أو بمعنى آخر أصبح يد الاستعمار التي تنهب البلاد، ويكفى للتدليل على ارتباطه بالاستعمار أن نعرف أن سياسة البنك الأهلي كانت ترسم في لندن، كما كان البنك بدءًا من عام ١٩٣٩ يتلقى تعليماته من وزارة الحرب البريطانية، ثم ازدادت تبعيته لبريطانيا أكثر فأكثر فصار يُعدُّ بنك إنجلترا هو بنكه المركزي يستمد منه النصيحة ويتابع تنفيذ سياساته في مصر[٣].

(*) اللورد كرومر هو رجل دولة ودبلوماسي وإداري مستعمرات بريطاني، وكان من كبار دعاة التغريب والاستعماريين في العالم العربي، وواحد من الذين وضعوا مخطط السياسة التي جرى عليها الاستعمار في محاولة القضاء على مقومات الأمة العربية، أصبح اللورد كرومر في مايو ١٨٩٢ نظرًا للخدمات التي قدمها للإمبراطورية البريطانية. (ويكيبيديا الموسوعة الحرة)

(١) محمد مبروك قطب، البنك الأهلي ودوره في خدمة الاقتصاد المصري ١٨٩٨-١٩٦٠، مركز تاريخ مصر المعاصر، سلسلة مصر النهضة، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠١٣، ص ٦٣.

(٢) ترجمة أمر عال باعتماد نظامنامه البنك الأهلي المصري، الوقائع المصرية، عدد ٧٠، السنة ٦٨، في ٢٩ يونية ١٨٩٨. وثائق مجلس النواب.

(٣) فؤاد مرسى، "البنك الأهلي وبنك مصر وقضية السيطرة الاستعمارية"، مجلة الطليعة، مؤسسة الأهرام، السنة الثانية، العدد ٥، القاهرة مايو ١٩٦٦، ص ص ٩٥، ٩٦.

بطبيعة الحال لم يرض الاستعمار وممثله الاقتصادي-البنك الأهلي-عن الخطوات التي كان بنك مصر يقطعها في طريق الاستقلال الاقتصادي، وأراد أن يضع في طريقه حجر عثرة، وسنحت له الفرصة في الأزمة التي حلت ببنك مصر عام ١٩٣٩ ليوجه إليه ضربة موجعة، فمع اضطراب الظروف الدولية العامة بسبب نذر الحرب العالمية الثانية واضطراب الأحوال الاقتصادية بالتبعية، اشتد السحب على الودائع من الجهاز المصرفي بصفة عامة وعلى بنك مصر بالطبع بوصفه واحدًا من كيانات هذا الجهاز، وهو رد فعل طبيعي من قبل الأفراد لقلة وعيهم المصرفي، وقامت الحكومة هي الأخرى بسحب ودائعها من البنك[*]، كما أوعزت إلى صندوق توفير البريد الحكومي بسحب ودائعه أيضًا، فما كان من بنك مصر إلا أن طلب الاقتراض من البنك الأهلي الذي كان بمنزلة بنك مركزي آنذاك، بيد أن طلبه قوبل بالرفض من المحافظ الإنجليزي للبنك.

تلا ذلك أن فرضت الحكومة على بنك مصر شروطًا مجحفة كي يوافق البنك الأهلي على إقراضه، ومنها على سبيل المثال تخلى طلعت حرب عن منصبه في البنك، وتصفية ما تجمع لدى البنك من أراض وعقارات، وعدم قيام البنك بإقامة أية منشآت جديدة، بل وعدم التوسع في المنشآت القائمة بالفعل[1]، هكذا بدا واضحًا أن قوى الاستعمار التي تحرك دُماها في البنك الأهلي والحكومة المصرية قد قامت بتوجيه لطمة قوية لبنك مصر حتى لا يستمر في سياساته التي تحاول المضي قدمًا في طريق استقلال الاقتصاد المصري وفكاكه من قيود التبعية.

كذلك من الأهمية بمكان أن نوضح أن بنك مصر على الرغم من أنه كان رمزًا لاتجاه وطني وشعبي بكل ما أسهم به من مشاركات إيجابية في الاقتصاد المصري بعامة والصناعة بخاصة، فإنه لم يقم بإنشاء صناعات ثقيلة أو معمرة تكون نواة لإقامة نهضة صناعية في مصر، فقد كانت أغلب الصناعات التي أسهم فيها رأس المال المصري بصفة عامة -ومنه بالطبع بنك مصر- صناعات

(*) كان رئيس الحكومة آنذاك هو على ماهر باشا، وقد أحكم الخناق على بنك مصر وطلعت حرب شخصيًا في تلك الأزمة لخلافات بينهما، للمزيد حول ذلك انظر: محمد رشدي، التطور الاقتصادي في مصر، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ٤٥، ٤٦.

(١) محمد رشدي، مرجع سابق، ص ص ٤٦، ٤٧.

استهلاكية في الأساس تركز أغلبها في صناعة النسيج، تلك التي أسهم فيها رأس المال المصري بنسبة زادت عن ٥٥٪ من مجموع استثماراته، بينما لم تزد مساهمته في الصناعات الكيماوية والبترولية مثلًا عن ١٩٪، أما في بناء الماكينات والمعدات الكهربية فقد كانت نسبة المساهمة ٨,٧٪، وفى الصناعات المعدنية كانت ٨,٥٪[١].

من كل هذا نصل إلى نتيجة مؤداها أن القطاع المصرفي والاستثمارات المصرية المحلية بشكل عام لم تسهم إلا بنصيب ضئيل في تنمية الصناعة في مصر، وإن كان يقدر لبنك مصر على وجه الخصوص دوره الوطني في ظل حرب ضروس من الاستعمار والمتواطئين معه.

التجارة الخارجية

عند النظر إلى أوضاع التجارة الخارجية وميزان المدفوعات المصري فيما قبل ثورة يوليو، فإن الأعين ستدرك الأثر الواضح للاستعمار والإقطاع على التجارة الخارجية لمصر حينذاك، إذ هيمنت بريطانيا على السوق المصرية واستأثرت بمعظم تجارة مصر الخارجية حتى الحرب العالمية الثانية بحكم سيطرتها على معظم حركة السوق العالمية[٢]، وقد أدت تلك السياسة الاستعمارية إلى ربط تجارة مصر الخارجية إلى حد بعيد بالعالم الغربي الرأسمالي، فقد كانت مصر مصدرًا للمادة الخام والأولية، فضلًا عن كونها سوقًا مفتوحة للمنتجات تامة الصنع التي يبيعها المحتل داخل البلاد، أما الإقطاع فلم يلق بالًا إلى تصنيع البلاد، وكان كل همه منصرفًا إلى استيراد السلع الكمالية وسلع الترف[٣]، وتلقى لنا أرقام الصادرات والواردات-في الجدولين القادمين- المزيد من الضوء على أحوال التجارة الخارجية المصرية قُبيل الثورة:

(١) إيجور بيليابيف، وإيفيجيني بريماكوف، مصر في عهد عبدالناصر، ترجمة: عبدالرحمن الخميسي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٥، ص ٩.

(٢) أحمد الشربيني، العلاقات الاقتصادية المصرية البريطانية من ١٩٤٥/١٩٥٦، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة د.ت، ص ٥١.

(٣) عبدالمنعم راضي، "تطور تجارة مصر الخارجية في الفترة من ١٩٠٠-١٩٧٥"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر١٩٧٧، ص ٥٩.

الصادرات والواردات المصرية الكلية [١] (مليون جنيه)

العام	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
١٩٤٤	٢٧,٠	٥١,١	- ٢٤,٠
١٩٤٦	٦٤,٠	٨٣,٠	- ١٩,٠
١٩٤٨	١٤٢,٠	١٧٣,٠	- ٣١,٠
١٩٥٢	١٥٠,٠	٢٣٠,٠	- ٨٠,٠

الصادرات والواردات مع بريطانيا[٢] (مليون جنيه)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
١٩٤٥	١١,٤	١٠,٩	٠,٥
١٩٤٦	١١,٠	٢٥,٠	- ١٥,٠
١٩٤٨	٤١,٠	٣٦,٠	٥,٠
١٩٥٢	٦,٤	٢٩,٤	- ٢٣,٠

عكست الأرقام السابقة بعض حقائق مهمة، أولها العجز المزمن في ميزان المدفوعات المصري، ثاني تلك الحقائق أن الميزان التجاري بين مصر وبريطانيا كان دائما لصالح بريطانيا وبفارق كبير، اللهم إلا في عام ١٩٤٨ الذي مال فيه لصالح مصر بفارق قدره ٥ مليون جنيه، وكان السبب في ذلك هو إقدام بريطانيا على شراء كميات كبيرة من الأقطان المصرية، رغم ارتفاع سعرها، للوفاء باحتياجاتها الضرورية لصناعة المنسوجات البريطانية، إضافة إلى قيام الحكومة المصرية بوضع قيود على الواردات البريطانية[٣]، ثالث تلك الحقائق أن بريطانيا

(1) F.O 407/226/J 3099/36/16, From R. Campbell (Cairo) To Mr. Bevin (London), 26th June, 1947, Egypt: Import& Export Trade1945 and 1946; F.O. 407/228/ J 4969/1128/16, R. Campbell to Mr. Bevin, 13th Jun. 1949, Egyptian import and Export Trade.

؛ وعبدالمنعم راضي، مرجع سابق، ص ٦٠.

(2) F.O 407/226/J 3099/36/16, op. cit.; F.O. 407/228/ J 4969/1128/16, op .cit;

أحمد الشربيني، العلاقات الاقتصادية المصرية البريطانية، مرجع سابق، ص ٢٧٧.

(٣) أحمد الشربيني، العلاقات الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٢١٣.

ظلت الشريك التجاري الأول لمصر على مدار أعوام طوال، وحتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، تليها أحيانًا الولايات المتحدة الأمريكية[1]، وأحيانًا أخرى إيطاليا[2].

كذلك فإن استعراض نمط الصادرات والواردات المصرية ونوعيتها سوف يلقي مزيدًا من الضوء على وضع التجارة الخارجية المصرية، حيث تفيد الأرقام أن النسبة الأكبر من الصادرات المصرية ظلت تتركز في المواد الأولوية، ويأتي القطن على رأسها بالطبع، حيث بلغت المواد الأولية حوالي ٨١٪ من إجمالي الصادرات المصرية عام ١٩٣٧، ثم ارتفعت إلى ٩٠,٥٪ عام١٩٥٢، بينما كانت الصادرات المصرية من السلع تامة الصنع ونصف المصنعة حوالي ١٠,٨٪ عام ١٩٣٧، ثم ما لبث أن انخفضت إلى ٣,٢٪ عام ١٩٥٢ [٣]، يدلنا الارتفاع في نسبة المواد الأولية في الصادرات المصرية وانخفاض نسبة المواد المصنعة على مدى إصرار المستعمر على بقاء مصر بمنأى عن التصنيع بل وحتى بمنأى عن تصنيع القطن نفسه[٤]، وبذا تظل مصر دائمًا مزرعة تورد القطن الخام إلى بريطانيا وسوقًا تستهلك البضائع الإنجليزية المصنعة، وعند إلقاء نظرة أكثر تفصيلاً على نوعية السلع التي كانت تستوردها مصر آنذاك، نجد ما يلي:

بعض الواردات الرئيسية خلال الفترة ١٩٤٨/١٩٥١ [٥] (مليون جنيه)

السلعة / السنة	قمح	ذرة	أسمدة	سيارات	أقمشة صوفية	آلات وأجهزة إلكترونية
١٩٤٨	١٢,٠	٩,٠	٨,٠	٥,٠	٦,٠	٤,٧
١٩٥٠	١٣,٨	٤,٠	١٢,٤	٥,٠	٥,٠	٦,٨
١٩٥١	٣٤,٠	١٢,٠	١٢,٠	٨,٠	٦,٠	٨,٢

(1) F.O 407/226/J 3099/36/16, op. cit.

(2) F.O 407/228/ J 4969/1128/16, op. cit.

(٣) محمد رشدي، مرجع سابق، ص ١٤٧.

(٤) عبدالمنعم راضي، مرجع سابق، ص ٦١.

(5) F.O. 407/228/J 4969/1128/16, op. cit.; F.O.407/230/ JE 1121/9, From R. Stevenson (Cairo) to Mr. Morrison (London), 1st Sep. 1951, Economic Situation in Egypt.; F.O. 407/231/ JE 1124/4, From R. Stevenson (Cairo) to Mr. Eden (London), 30 th May 1952, Egyptian Imports and Exports for 1950 and 1951.

تبين لنا الأرقام السابقة الارتفاع الكبير في حجم الواردات من السلع الغذائية في فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها، حيث ارتفعت الواردات المصرية من القمح في عام ١٩٥١ بشكل كبير حتى بلغت ٣٤ مليون جنيه(*)، وبصفة عامة فإن واردات مصر من السلع الغذائية المستوردة ارتفعت من ٥,٧ مليون جنيه عام ١٩٣٧ إلى ٧٨,٥ مليون جنيه عام ١٩٥٢ ، كما ارتفعت قيمة السلع الاستهلاكية المصنعة من حوالي ١٤ مليون جنيه تقريبًا عام ١٩٣٧، إلى حوالي ٤٣ مليون جنيه عام ١٩٥٢، وإذا ما علمنا أن الزيادة السكانية لم تكن أحد مسببات ذلك الارتفاع الضخم في قيمة الواردات الغذائية، حيث إن عدد السكان بلغ عام ١٩٣٧ حوالي ١٦ مليون نسمة، وازداد عام ١٩٥١ إلى حوالي ٢١ مليون نسمة(١)، فإننا ندرك على الفور أن تلك الزيادة في الواردات الغذائية كانت تعكس تدهورًا كبيرًا في إنتاج الحبوب والمواد الغذائية في تلك الفترة، أما ارتفاع الواردات من السلع الاستهلاكية فقد كان سببه الأول تحقيق بعض الفئات لأرباح ضخمة أثناء الحرب (أغنياء الحرب) وزيادة إقبالهم على تلك السلع(٢)، وبطبيعة الحال فإن الفئات المعنية لم تكن أغلبية الشعب، فالفلاحون البسطاء والعمال الأجراء- وهم أكثرية الشعب المصري آنذاك- أولئك الذين لم يملكوا قوت يومهم، لم يكونوا هم الذين يستوردون الأقمشة الصوفية المستوردة أو التبغ الفاخر أو السيارات الفارهة.

أوجه الخلل في هيكل الاقتصاد

يمكن لتلك الصورة العامة التي استعرضناها آنفًا لأوضاع الاقتصاد المصري قبل ثورة يوليو، وبصفة خاصة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، أن تقودنا إلى عدة حقائق مهمة، بداية نجدها قد عكست هيكلًا شاذًا للاقتصاد المصري، أنتج حزمة من الاضطرابات والمشكلات الاقتصادية، فمن ناحية العمالة

(*) يعود الارتفاع الواضح في واردات القمح المصرية إلى اندفاع المزارعين نحو إنتاج القطن من جديد بعد عودة التجارة الخارجية إلى طبيعتها إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى تناقص المساحة المخصصة لزراعة الحبوب، ضاعف من أثر ذلك أن نقص إنتاج الحبوب كان مصحوبا بضعف متوسط غلة الفدان بسبب سوء استغلال الأرض خلال الحرب، مما أدى إلى تدهور إنتاج الحبوب وعلى رأسها القمح، انظر: عبدالمنعم راضي، تطور تجارة مصر الخارجية، مرجع سابق، ص ٦٢.

(١) الإحصاء السنوي العام ٤٩-١٩٥٠/٥٠-١٩٥١، مصدر سابق، ص ٢٤.

(٢) محمد رشدي، مرجع سابق، ص ١٥٠.

تفاقمت مشكلة البطالة بشكل سافر، ساعد على ذلك قيام القوات البريطانية بتسريح عدد كبير من العمال المصريين من معسكراتها فور انتهاء الحرب، وعلى الرغم من قيام رجال الصناعة بتشكيل لجنة رسمية لدراسة أحوال العمال، فإنها لم تستطع اتخاذ أية إجراءات فعالة تساعد على الحد من تفاقم المشكلة[١].

أما من ناحية الأسعار وتكاليف المعيشة فقد ارتفعت تكاليف المعيشة ومستويات الأسعار بنسبة كبيرة، وصلت عام ١٩٤٦ إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه عام ١٩٣٩، وعلى الرغم من ذلك لم تكن هناك أية دلائل على وجود أي نوع من الخطط من قبل الدولة لمواجهة تلك الصعوبات[٢]، وبالطبع انعكست مشكلة ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة على الوضع الاقتصادي للطبقة الأعرض من الشعب المصري، ونعني بها الفلاحين، حيث أصبحوا في وضع اقتصادي شديد الصعوبة فعلى الرغم من تضاعف أجور العمال الزراعيين فإن التكلفة الحقيقية للسلع الأساسية اللازمة للفلاح قد ارتفعت أكثر بكثير من الضعف، وحتى عندما قامت الحكومة برفع سعر شراء القطن فإن ذلك الإجراء لم يؤت ثمرته حيث إن الارتفاع المتزايد في إيجارات الأراضي وارتفاع تكاليف النقل والحلج وما إلى ذلك التهم تمامًا كل زيادة منحتها الدولة[٣]، وعلى الرغم من أن الحكومة اعتمدت خطة لتحسين أحوال الفلاحين عن طريق إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية فإن أثر ذلك في تحسين الأوضاع الاقتصادية للفلاحين كان شديد المحدودية، وكانت الأحوال المروعة للفلاحين تمهد الأرض تمامًا لانتشار حالة من الغليان في الريف[٤].

أما بالنسبة للزراعة فمثلما رأينا عانت من وجود علاقات إنتاج شبه إقطاعية، كما عانت أيضًا من آثار الزيادة السكانية المتسارعة، تلك التي وصلت إلى ٢٠٪ خلال السنوات العشر السابقة على الثورة خاصة في الفترة من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٨، فالأراضي المضافة لمساحة الأرض الزراعية المصرية في ذلك العقد لم تكن كافية على الإطلاق لتغطية حاجة الأعداد المتزايدة من السكان، وقد أدى التفاوت الكبير

(1) F.O. 407/226/ J 1306/13/16, From Campbell (Cairo) to Bevin (London), 14th March 1947, Annual Report on Egypt.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) F.O. 407/227/ J 3930/158/16, from R. Campbell (Cairo) to Bevin (London), 1st June 1948, Egypt: Annual Report, Economic (A) .1947.

بين نسبة الزيادة في السكان ونسبة الزيادة في الأرض الزراعية إلى المساهمة في تدهور الحالة الاقتصادية للبلاد(١).

في ذلك السياق نجد من اللافت للنظر أن التقارير الدبلوماسية الرسمية المرسلة من السفارة البريطانية في مصر إلى وزارة الخارجية في لندن تشير إلى أن

"مشكلة مصر الاقتصادية متعلقة في الأساس بقطاع الزراعة، لأن معظم سكان مصر من الفلاحين (وكان عددهم آنذاك يربو على ١٥ مليونًا)، وبينما يتزايد عددهم بشكل متسارع فإن مستوى معيشتهم ينخفض في المقابل، لذا فإن الخطوة الأساسية والأولى لتحقيق أي تقدم حقيقي وشامل في مستوى المعيشة في مصر، هو إجراء إصلاح زراعي ثوري يتضمن إعادة توزيع الثروة على نطاق شامل، غير أنه لم يكن هناك أي أمل في أن يقبل ملاك الأرض مثل هذا الإجراء الثوري من أية حكومة"(٢).

لم يكن ما ذكره التقرير عن ضرورة إجراء إصلاح زراعي نابعًا من حرص بريطانيا على إجراء إصلاح اجتماعي في مصر، وإنما عبر عن خشية بريطانيا من أن يؤدى النظام الإقطاعي في مصر، والظلم الاجتماعي الفادح الناجم عنه إلى خلق تربة خصبة لنمو الشيوعية(٣)، بيد أن التقرير وضع يده في ذات الوقت على الأزمة الحقيقية للاقتصاد المصري آنذاك وهي سوء توزيع الثروة وبصفة خاصة الأرض الزراعية، كما وضع يده أيضًا على شيئين مهمين للغاية الأول أنه لا أمل على الإطلاق في أن يقبل ملاك الأرض الحاليون أي إجراء من شأنه أن ينتزع منهم أراضيهم، وبطبيعة الحال لم تكن هناك أية حكومة قادرة على وضع إجراء كهذا موضع التنفيذ، بداهة لأن الحكومات في معظمها كانت تتشكل من كبار الملاك أو ممن يسيرون في ركابهم من كبار الرأسماليين، ولم يكن من المنطقي أن يقبل هؤلاء اتخاذ إجراء ضد مصالحهم أو ضد الطبقة التي يمثلونها، وكانت النقطة الثانية التي لفت التقرير نظرنا إليها أن مثل هذا الإجراء لابد وأن يكون "ثوريًا".

---

(1) Ibid.

(2) F.O 407/228/ J 3579/10116/16, from Campbell (Cairo) to Bevin (London), 16th April 1949, Social welfare in Egypt.

(٣) أحمد الشربيني، الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص ٧٥.

من نافلة القول أن نذكر أن بقية قطاعات الاقتصاد المصري لم تكن أحسن حالًا من الزراعة، فالتجارة الخارجية كما رأينا عانى ميزانها من عجز دائم، ومن التبعية الواضحة لبريطانيا والاقتصاد الغربي بصفة عامة، كما أن نظام النقد والائتمان في البلاد كان نظامًا بدائيًا يمثل اقتصاد المستعمرات، إضافة إلى ارتباط الجنيه المصري بالإسترليني لعقود طويلة، كما عانى الاقتصاد من التضخم الذي ضرب البلاد في موجات متتالية كان آخرها في الفترة الممتدة من عام ١٩٤٠ إلى ١٩٤٥ حينما زاد إنفاق قوات الحلفاء بنسبة ١٥ إلى ٢٠٪ من الدخل القومي آنذاك، وعلى الرغم من الفائض في ميزانية الدولة الذي سببته تلك الزيادة فإن التضخم ضرب البلاد نتيجة لعدم استيعاب هذا الفائض في مشروعات اقتصادية جديدة[١].

نأتي الآن إلى إجابة السؤال الذي سبق طرحه عن مدى رغبة الدولة في إحداث تنمية اقتصادية حقيقية في ذلك الوقت ومدى تدخلها في توجيه الاقتصاد لتحقيق مثل تلك التنمية، الحق أن فكرة التنمية الاقتصادية قد طُرحت على مائدة السياسة المصرية -بشكل عام- في نهاية الأربعينيات، ودارت مناقشات في الأوساط السياسية المصرية حول التنمية، وكانت حكومة إسماعيل صدقي باشا قد طرحت فكرة "خطة السنوات الخمس لإنهاء الفقر والجهل والمرض" عام ١٩٤٦، كما أن إبراهيم باشا عبد الهادي اهتم بمثل تلك الخطة عندما تولى الوزارة عام ١٩٤٨، غير أن الشعب المصري استقبل تلك الخطة بالحذر والريبة، اللذين اعتاد بهما استقبال تلك المشروعات التي تُقدم من حكوماته[٢].

في حقيقة الأمر فإن الإجراءات التي اتخذت على الأرض لتنفيذ تلك الخطة لم تتعد إنشاء ١١١ مركزًا اجتماعيًا في الريف، وبناء عدة وحدات تعاونية زراعية، وفيما عدا ذلك لم تظهر أية دلائل على حدوث تقدم في تنفيذ الخطة، فبدا أن تلك الخطة المعلنة كانت أقرب ما يكون إلى خطة للتعاونيات، لذا فقد كانت شكوك الشعب المصري التي أثيرت حول تنفيذ الخطة وحول جديتها آنذاك مبررة تمامًا[٣].

(١) علي الجريتلي، مرجع سابق، ص ٢٨.

(2) F.O 407/228/ J 3579/10116/16, op. cit.

(3) Ibid.

هكذا إذا ما أردنا تطبيق المحددات والمعايير التي جاءت في تعريف التنمية الاقتصادية، تلك التي اشترط وجودها لتحقيق التنمية، على الطريقة التي كان يدار بها الاقتصاد المصري قبل الثورة فإننا سنجد ما يلي:

افتقر الاقتصاد المصري بشكل عام إلى حدوث زيادة سريعة ومتراكمة ودائمة للدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، فقد عانى معظم الشعب كما رأينا من تدهور حالته الاقتصادية وارتفاع تكاليف المعيشة إلى درجة عدم قدرته على تحملها، وحتى فترات الزيادة في الدخل القومي، التي حدثت جراء الحربين العالميتين الأولي والثانية، صبت في صالح طبقات محددة ولم يستفد الشعب منها شيئًا، ذلك لأن كل الفوائض والزيادات في الدخول أنفقها أصحابها على الاستهلاك دونما اهتمام بزيادة الاستثمارات التي كان من شأنها زيادة الإنتاج ورفع المستوى الاقتصادي العام للمواطنين ككل.

شهد الاقتصاد المصري بالتأكيد حالات وفترات من النمو آنذاك غير أن ذلك النمو لم يقترن بتغير في الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الخارجية للمجتمع، حيث ظل -على حد التعبير الذي انتشر آنذاك-الأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقرًا، والحق أن تلك المقولة لم تكن مجرد "كليشيه"، وإنما كما شاهدنا عبرت عن حقيقة واقعة تؤيدها الأرقام والوثائق، كما أن الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أرست الأوضاع الاقتصادية دعائمها ظلت قائمة طوال تلك الفترة لم تتغير أو تتبدل.

تشترط التنمية الاقتصادية -حسب ما ورد في تعريفها-رفع مستوى معيشة المواطنين والقضاء على الفقر والتفاوت الكبير في توزيع الدخول والثروات وتحرير الفرد من الاستغلال، بينما عكست الأوضاع التي استعرضناها كل ما هو عكس ذلك من تفاوت في توزيع الثروات والدخول ولا سيما فيما يتعلق بالأرض الزراعية، وكذلك وجود علاقات إنتاج إقطاعية أو شبه إقطاعية عانى منها الفلاحون، تلك التي تندرج بلا شك تحت بند الاستغلال.

يُشترط كذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية أن يتحرر المجتمع من استغلال المجتمعات الأخرى له وأيضًا أن يتحرر الاقتصاد ككل من التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي، ولم يتسن للاقتصاد المصري في تلك الفترة أن يتحقق له

أي من ذلك، خاصة أن الاقتصاد المصري ككل كان مرتبطًا بالاقتصاد الغربي وبريطانيا ومصالحها، بل إن الجنيه المصري ظل دائرًا في فلك الجنيه الإسترليني، حتى خروج مصر من دائرة الإسترليني عام ١٩٤٨.

تتطلب التنمية الاقتصادية وجود عنصر الإرادة، وكما ذكرنا آنفًا فإن القرارات الاقتصادية المنفذة لتلك الإرادة تأتي في الأساس من إرادة الطبقة الحاكمة والمعبرة عن السلطة السياسية في المجتمع، وبالطبع فإن تلك الإرادة لم تكن لتتوفر في ظل علاقات القوة الموجودة في المجتمع المصري آنذاك، فنحن إذا ما نظرنا إلى علاقات القوة السائدة في تلك الفترة على ساحتي الاقتصاد والسياسة سنجد مثلثًا ضلعاه الفاعلان والأقوى هما كبار الملّاك والرأسماليون المصريون، والاستعمار، تشترك مصالحهما معًا فتتفق أحيانًا وتتنافر أخرى، غير أنهما مرتبطان تمامًا كما رأينا، أما قاعدة هذا المثلث وكَمِّه المهمل فهو الشعب المصري في طبقاته العريضة من الفلاحين والعمال والأجراء وهم يمثلون الضلع الأضعف والحلقة الأوهن.

من تلك المنطلقات يمكننا إذن الوصول إلى نتيجة مؤداها أن مصر لم تعرف التنمية الاقتصادية بمعناها الصحيح والشامل في فترة ما قبل ثورة يوليو على الإطلاق، كما أنها بالطبع لم تعرف اقتصادًا موجهًا أو تدخلًا في الاقتصاد للعمل على تنفيذ خطة مركزية تهدف إلى استقلال الاقتصاد، أو على الأقل منع تأثر الاقتصاد الداخلي بالاقتصاد الخارجي، وبالتأكيد انعكست كل تلك المشكلات والسياسات الاقتصادية على الأوضاع الاجتماعية والسياسية في مصر، ولعل تقرير الدبلوماسيين البريطانيين عن مصر في عام ١٩٥٢، وقبل الثورة بأيام يعبر أبلغ التعبير عما كان عليه الوضع في مصر، ذلك الوضع الناجم بداهة عن الاختلالات الاقتصادية المتراكمة، ويلخص كل مساوئ تلك الاختلالات حيث قال

"بدأ العام بداية لا تبشر بالخير... حدثت موجة من الإضرابات أسفرت بوضوح عن عواقب رفع تكاليف المعيشة، عندما قامت الحكومة برفع أسعار السكر، ولعل المستفيد الوحيد من ذلك هو عبود باشا... في العام الثاني لوجود حكومة الوفد في السلطة بدأ صغار المسئولين في التهام حصتهم من الغنائم مثلهم مثل الوزراء ... أصبحت الأمثلة صارخة على الفساد والمحسوبية وانعدام الكفاءة ... أثارت النفقات المبالغ فيها للزواج الثاني للملك حفيظة المواطنين لا سيما في ظل المعاناة الكبيرة

التي تعانيها الطبقة العاملة... مع إصابة رئيس الوزراء (يعني النحاس باشا) بخرف الشيخوخة فإن قيادة البلاد أسلمت إلى وزير الداخلية (يعني فؤاد سراج الدين) الذي يعد نصبًا حيًا للفساد كما أنه أكثر رجل مكروه في البلاد .... الإحباط وارتفاع تكاليف المعيشة قد خلقا وضعا ثوريًا كلاسيكيًا في البلاد ... الملك والمعارضة فقدا المصداقية.. معنويات الشرطة تنهار... والجيش غاضب ومتجهم"[١].

بذلك لخص التقرير كل عيوب الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع المصري، وكشف عورات النظام المشرف على الانهيار، وتنبأ بثورة كان على عاتقها بلا شك أن تحاول علاج تلك الاختلالات في بنيان الدولة المصرية ككل سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا.

(1) F.O 371/96845, From Croswell (Cairo) To Eden (London), 3 rd July 1952.

الفصل الثاني

التخطيط والاقتصاد الموجّه

سمات التخلف الاقتصادي

يوصم اقتصاد دولة ما بالتخلف عندما تكون رؤوس الأموال الإنتاجية فيه غير كافية لاستغلال ثرواته الطبيعية، وعاجزة عن توفير فرص عمل لمجموع القوة العاملة به وفقًا للفنون الإنتاجية المطبقة في الدول المتقدمة، ويتسم الاقتصاد المتخلف بعدة خصائص أهمها انخفاض مستوى دخل الفرد السنوي، واعتماد ذلك الاقتصاد على الزراعة أو التعدين، وضعف معدل الاستثمار، والتبعية الاقتصادية للخارج[1]، والعجز الدائم في الموازين الحسابية (الموازنة العامة والميزان التجاري) مما يعوق عملية التنمية الاقتصادية، وإنفاق نسبة كبيرة من الدخل على الاستهلاك وعلى المواد الغذائية؛ لذا فإن أية زيادة في الدخل تصحبها فورًا زيادة في الإنفاق، إضافة إلى وجود مشكلة سكانية، وانخفاض المستويات الصحية والثقافية والفنية[2].

يبدو واضحًا أن معظم تلك السمات كانت تنسحب على أحوال الاقتصاد المصري قبل ثورة يوليو؛ لذا فقد كان على قيادة الثورة أن تواجه مشكلات اقتصادية عدة أهمها الانخفاض المتزايد في مستوى المعيشة لأغلب الشعب، حيث انخفض المتوسط السنوي لدخل الفرد من ١٤٤،٠ جنيها عام ١٩٠٧ إلى ٨٤،٠ جنيها عام ١٩٥١، إضافة إلى مشكلة انعدام العدالة في توزيع الدخل والثروة، وسيطرة الأجانب على جانب كبير من قطاعات الاقتصاد، وتركُّز الجانب الأكبر من تجارة مصر الخارجية في عدد محدود من الدول الغربية على رأسها بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، الأمر الذي كان من شأنه أن يمكن تلك الدول من التحكم في الاقتصاد المصري، وهو ما كان يحدث بالفعل حال وقوع أي اضطراب في العلاقات المصرية البريطانية، حيث كانت بريطانيا تمتنع عن شراء القطن فتصيب الاقتصاد المصري بالكساد على الفور، بيد أن المعضلة الأكبر كانت تتمثل في عدم وجود أية سياسة

---

(١) أحمد جامع، "التخطيط الشامل للتنمية"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، مجلد ٩، عدد ٢، يوليو ١٩٦٧، ص ٣٠٥.

(٢) محمد عبد العزيز عجمية، "التنمية الاقتصادية بالإقليم المصري دواعيها ومشاكلها"، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، مصر، مجلد ٣، عدد ٤، السنة الثامنة، ١٩٥٩، ص١٨٣.

مرسومة للتغلب على تلك المشكلات، أو أية خطط لتحسين الأوضاع المعيشية للشعب أو إعادة توزيع الثروة في البلاد[١].

في مواجهة مثل تلك المشكلات الاقتصادية يذهب الرأي-حتى في الدول الرأسمالية-إلى ضرورة التخطيط، حيث إن وضع خطة شاملة للتنمية في الدول المتخلفة اقتصاديًا يُعد شرطًا جوهريًا لتنمية تلك الدول[٢]، ذلك لأن الأبنية الاقتصادية الحديثة بما فيها من تداخل كبير بين وحداتها الاقتصادية، وعلاقات معقدة بين قطاعاتها المختلفة، تجعل من الضروري أن تتدخل الدولة كي تضمن -على أقل تقدير- وجود توازن بين الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، بل والمتناقضة أحيانًا، فمثلًا يجب على الدولة التدخل لتحقيق التوازن بين ضرورة تنمية الاستثمارات وما يستدعيه ذلك من توفير حصة معينة من الأموال للاستثمار، وبين توفير الحصص المالية المخصصة للاستهلاك، وكذلك العمل على تنمية القوى العاملة، وإنشاء صناعات جديدة، وضمان تدفق السلع وتوفير الموارد النقدية وغيرها، يضاف إلى ذلك أن التجربة أوضحت أن التخطيط من شأنه أن يرتفع بمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير، والحق أن مثل تلك الاعتبارات فرضت وجود التخطيط خاصة في الدول النامية، فالدول النامية في مسعاها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية تجابه مهمة شديدة الصعوبة تتمثل في ضرورة هدم كل البُنى الاقتصادية والاجتماعية الجامدة الراسخة فيها، تلك البُنى التي فرضت عليها التخلف الاقتصادي وعدم المساواة، والتبعية، والخضوع للاستغلال الاستعماري[*]، فضلًا عن ضرورة إحداث تغييرات عميقة وواسعة المدى في الساحتين الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، كي تتخلص من كل علاقات القوة القديمة التي سادت في المجتمع، وأن تستبدل بها بأخرى جديدة[٣].

---

(١) محمود متولي، "ثورة ٢٣ يوليو والرأسمالية المصرية حتى سنة ١٩٦١"، مجلة الكاتب، مصر، مجلد ١٢، عدد ١٣٨، سبتمبر ١٩٧٢، ص ١٥.

(٢) أحمد جامع، مرجع سابق، ص ٣٠٦.

(*) من المهم ألا تقتصر النظرة إلى مصطلح الاستعمار على كونه مصطلحًا قديمًا من حقبة مضت من الزمن، بل على العكس فعلى الرغم من غياب المصطلح عن الاستخدام في لغة الخطاب السياسي في الفترة الحالية فإن الفعل الاستعماري أو بالأحرى "الاستغلالي" الذي يمارس من الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية لم يغب قط عن حيز الوجود، والدليل استمرار الغرب في استنزاف موارد الشعوب النامية والمستضعفة بكل الوسائل الواضحة والمستترة.

(3) Kolintai. V.M, "Planning and Economic Development",

علاقات القوة في المجتمع

يفضي بنا الحديث السابق إلى ضرورة معرفة ما المقصود بـ "القوة" وعلاقاتها، الحق أن ما يُقصد بالقوة وعلاقاتها هنا هو "القدرة"، أي قدرة الفرد-أو مجموع الأفراد-في مجتمع معين على تحقيق أهدافهم، وتعنى القوة ضمنًا ما يمكن أن يمارسه هؤلاء الأفراد من هيمنة على الآخرين في سبيل تحقيق تلك الأهداف، حيث إنهم يوظفون تلقائيًا عناصر قوتهم في إخضاع الآخرين لتلك القوة، ويصبح ذلك هو سمت العلاقة بينهم وبين الآخرين في المجتمع، وليس بالضرورة أن تعنى كلمة "إخضاع" ممارسة القوة بالإكراه وإنما قد تعنى ممارسة أفعال تؤثر في أفعال الآخرين[1].

بطبيعة الحال تكون المؤسسات هي بؤرة القوة، حيث تكون النخبة المالكة للقوة في مواقع تفوق مواقع الأفراد العاديين في المجتمع، وتمكنهم تلك المواقع من اتخاذ قرارات تنجم عنها نتائج كبرى، فهم يجلسون على رأس الهرم القيادي في المجتمع، ويحكمون الشركات الكبرى ويمسكون قياد الدولة وآلياتها، ويديرون المؤسسة العسكرية، ويحتلون مراكز القيادة الاستراتيجية للهيكل الاجتماعي للدولة، حيث تتركز كل وسائل السلطة والثروة والشهرة[2]، نتيجة لذلك فإن علاقات القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسود مثل ذلك المجتمع تكون بداهة في صالح تلك النخبة، التي ولا شك سوف تتخذ من القرارات والإجراءات ما يتوافق ومصالحها، بغض النظر عن مصالح بقية المجتمع.

يبدو واضحًا أمامنا الآن أن ذلك النوع من العلاقات كان هو السائد في المجتمع المصري قبل الثورة، وأنه هو الذي أفرز كل الخصائص التي وسمت الاقتصاد المصري بالتخلف، خاصة في ظل عدم وجود أي تدخل من الدولة لإصلاح الموازين المختلة، أو لترجيح كفة على أخرى، نظرًا لسيادة قيم الاقتصاد الحر وعلاقاته، ومن ثم أصبح واجبًا على حكومة الثورة التدخل لعلاج المشكلات الاقتصادية،

مجلة مصر المعاصرة، مجلد ٥٩، عدد ٣٣٤، يوليو ١٩٦٨، ص ص ٢١٩، ٢٢٠

(١) نادية رمسيس فرح، الاقتصاد السياسي لمصر، دور علاقات القوة في التنمية، ترجمة: مصطفى قاسم، المركز القومي للترجمة، القاهرة ٢٠١٠، ص ١٤.

(2) C. Wright. Mills, The Power Elite, New Edition, Oxford University Press, London, 2000, pp. 4, 5.

ومواجهة الخلل الاجتماعي، ولكن هل كانت لدى الثوار خطة محددة لمواجهة تلك المشكلات المعقدة؟ وما الخطوات التي اتبعوها لتفكيك البنى القديمة وإنشاء علاقات وبُنى جديدة؟

التدخـــل الجزئي في الاقتصاد

عندما قامت ثورة الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢، واستطاعت أن تعتلي دست الحكم في البلاد، بدا واضحًا أن التنمية الاقتصادية كانت هي المحرك الأساسي الذي دفع جمال عبدالناصر ورفاقه كي يتصدوا لتغيير معالم الدولة المصرية، والحق أن كل حركات التحرر السياسي في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية اقترنت بالتحرر الاقتصادي، كما أولت الدول حديثة العهد بالاستقلال اهتمامًا فائقًا لقضايا التنمية، غير أن الثوار لم يكن لديهم في بداية الأمر أيديولوجية اقتصادية واضحة، أو آراء محددة حول التنظيم الاقتصادي أو أسلوب الإدارة الاقتصادية للدولة، في ذلك الوقت كان الفكر الاقتصادي السائد عبارة عن نموذج تنموي منبثق من الرأسمالية العالمية، صدَّرته في صورة برنامج للإنماء اقترحته الأمم المتحدة، يهدف في نهاية الأمر إلى إعادة ربط المستعمرات السابقة بمستعمريها من خلال نوع من الاستعمار الجديد، وكان من الطبيعي أن يتأثر فكر رجال الثورة بذلك التيار السائد[١]، ولعل هذا ما يفسر لجوء قيادة الثورة في بداية الأمر إلى محاولة تحقيق التنمية في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي ساد البلاد آنذاك.

بطبيعة الحال لم يكن واردًا أن تتحقق الأهداف الاقتصادية بمعزل عن الأهداف السياسية والاجتماعية، خاصة في ظل اقتناع قيادة الثورة بضرورة وجود ثورتين متلازمتين سياسية واجتماعية[٢]، هكذا كان لا بد من إعادة صياغة النظام الاجتماعي ليكون أساسًا صالحًا للتنمية، ولم يكن اقتلاع المستعمر يكفي وحده لذلك، بل كان من المحتم التخلص من القوى التي استبدت بمصير الشعب، والتي كانت مصالحها تقتضي استمرار علاقات التبعية الاقتصادية للاستعمار، وهو الإجراء الذي يمكن وضعه في إطار هدم علاقات القوة القديمة في المجتمع.

---

(١) محمد محمود الإمام، "مقومات التنمية في المشروع الناصري"، في: محمد السعيد إدريس(محررًا)، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، دراسات في الحقبة الناصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٣، ص ١٧٦.

(٢) جمال عبدالناصر، فلسفة الثورة، وزارة الإرشاد القومي، مصلحة الاستعلامات، د.ت، ص٢٣.

على جانب مقابل وفى سياق بناء علاقات قوة جديدة، بدا ضروريًا للهيئة الحاكمة الجديدة في البلاد، ونعنى الثوار، أن تمد جسرًا متينًا من العلاقات مع القوى الاجتماعية خارج الدائرة المباشرة للنظام الجديد، أولًا: في سبيل تدعيم قواها في صراعها مع النخب الحاكمة القديمة، وثانيا: لأن إقامة الهيئة الحاكمة الجديدة لتحالفات مع طبقات المجتمع الأخرى-لا سيما الطبقة الوسطى والدنيا- سيمثل لها ظهيرًا شعبيًا يكون مركز ثقل في صراعها مع القوى الأجنبية، المتحالفة مع النخب التي كانت تحكم فيما سلف[١].

لذا فقد كانت المهمة الملقاة على عاتق حكومة الثورة تستوجب العمل على محورين، فضلًا عن المحور السياسي، الأول محور اقتصادي يتطلب تدخل الدولة في الاقتصاد وتوجيهه بغية تحقيق تنمية اقتصادية، والثاني محور اجتماعي يهدف إلى تصحيح الأوضاع الاجتماعية الناجمة عن خلل العلاقات الاقتصادية، مما سيصب بدوره في تصحيح الهيكل الاقتصادي، وبطبيعة الحال فإن إحداث تغيير جذري في الهيكلين الاقتصادي والاجتماعي سوف يؤدى تلقائيًا إلى إحداث تغيير في الهيكل السياسي، وبديهي أن تلك التغييرات الجذرية هي جوهر الثورة في أي مجتمع.

بدأت المرحلة الأولى بتدخل جزئي من جانب حكومة الثورة في الاقتصاد، وهي المرحلة التي استمرت منذ بداية الثورة وحتى نهاية الخمسينيات تقريبًا، واتخذ الاقتصاد المصري فيها طابعًا يمكن أن نطلق عليه الاقتصاد الرأسمالي الموجه[٢]، واتخذت حكومة الثورة آنذاك عدة إجراءات من شأنها تشجيع الاستثمار خاصة في قطاع الصناعة، كان أهمها:

- تعديل قانون الشركات المساهمة الذي كان يحتم أن يكون ٥١٪ على الأقل من أسهم الشركات المساهمة ملكًا للمصريين[٣]، وذلك بتخفيض تلك النسبة إلى ٤٩٪[٤]، مما يعني السماح للأجانب بامتلاك أكثر من ٥٠٪ من أسهم الشركات،

---

(١) نادية رمسيس فرح، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٢) محمد على الليسي، "التنمية الاقتصادية في مصر"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٦، عدد ٤، الكويت، يناير ١٩٧٩، ص ٩١.

(٣) قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة، مادة ٦، ملحق الوقائع المصرية، العدد ٧٢ الصادر في ٤ أغسطس ١٩٤٧، وثائق مجلس النواب.

(٤) مرسوم بقانون ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ بتعديل القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات

كان واضحًا أن الغرض من هذا الإجراء هو جذب مزيد من رأس المال الأجنبي، وتشجيعه على الإسهام بمزيد من الاستثمارات في الاقتصاد، وخاصة في الصناعة، وجدير بالذكر أن هذا القانون قد صدر ٣٠ يوليو ١٩٥٢، أي خلال أسبوع واحد من قيام الثورة.

- قانون الإصلاح الزراعي الأول الذي أصدرته حكومة الثورة في التاسع من سبتمبر ١٩٥٢ [١]، وكان الهدف منه تحرير رأس المال من ارتباطه اللصيق بالأرض الزراعية وتوجيه الاستثمارات المحلية نحو الصناعة، فضلًا عن الحد من النفوذ السياسي لكبار الملاك في الريف[٢]، لكونه ضربة موجّهة إلى منظومة العلاقات القديمة، قلصت سلطة الإقطاع اجتماعيًا ومن ثَم سياسيًا[٣].

- أردفت الحكومة بمنح إعفاء جمركي على الواردات الأجنبية التي تستخدم في إنتاج المصنوعات التي تصدر للخارج[٤]، وبذلك خفضت الرسوم الجمركية على الواردات من الآلات والمستلزمات الصناعية.

- ثم أصدرت حكومة الثورة قانونًا يقضي بمنح رأس المال الأجنبي مزايا غير مسبوقة، حيث سمحت فيه بقيام الأجانب بتحويل ١٠٪ من الربح الناتج عن استثمار أموالهم في مصر، إذا كان هذا المال مستثمرًا في مشروعات التنمية الاقتصادية، كما سمحت أيضًا بتحويل رأس المال الأجنبي المستثمر في البلاد بأكمله بعد خمس سنوات من تاريخ استثماره بما لا يتجاوز خُمس القيمة المسجل بها[٥]، غير أن القانون حدد شروط الانتفاع بتلك المميزات وهي أن يوجه رأس

المساهمة، صدر بديوان رياسة مجلس الوزراء في ٣٠ يوليو ١٩٥٢، مادة ١، وثائق مجلس النواب.

(١) مرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي، الوقائع المصرية، العدد ١٣١ مكرر- الصادر يوم الثلاثاء ٩ سبتمبر ١٩٥٢، وثائق مجلس النواب.

(٢) نزيه نصيف الأيوبي، الدولة المركزية في مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩، ص ٩٤.

(٣) محمود عبدالمنعم عزمي، "تطور فكرة التخطيط في اقتصادنا القومي"، مجلة الطليعة، عدد ٦، مصر ١٩٦٥، ص٢٧.

(٤) مرسوم بقانون ٣٢٥ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم رد الرسوم الجمركية ورسوم الإنتاج أو الاستهلاك والعوائد الإضافية على المواد الأجنبية المستخدمة في المصنوعات المحلية التي تصدر للخارج، الوقائع المصرية العدد ١٥٩ مكرر، في ١١ ديسمبر ١٩٥٢، وثائق مجلس النواب.

(٥) قانون ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن استثمار المال الأجنبي في مشروعات التنمية الاقتصادية، الوقائع المصرية، العدد ٢٨ مكرر" غير اعتيادي" في ٧ أبريل ١٩٥٣، وثائق مجلس النواب.

المال الأجنبي للاستثمار في المشروعات التنموية في مجالات الصناعة والتعدين والقوى المحركة والنقل والسياحة والزراعة، وكان الغرض بالطبع تشجيع رأس المال الأجنبي على ضخ المزيد من الاستثمارات في البلاد في المجالات التي يحتاجها الاقتصاد بشدة.

- قامت الحكومة بعدها بمنح أصحاب الأعمال مزيدًا من التسهيلات والإعفاءات الضريبية، فسمحت بزيادة المدة الممنوحة لأصحاب الأعمال لتقسيط الضرائب المتأخرة عليهم "إذا ما طرأت ظروف عامة أو ظروف خاصة بالممول تحول دون تحصيل الضريبة"[١]، ثم ما لبث أن أعفت من أداء الضريبة الشركات المساهمة الراغبة في إنشاء المشروعات الجديدة التي "من شأنها دعم الاقتصاد القومي وتنميته ... عن طريق الصناعة أو التعدين أو الفنادق" لمدة سبع سنوات[٢]، وكان ذلك الإصلاح الضريبي في إطار علاج المبالغة في الضرائب غير المباشرة، والرسوم الجمركية التي كان لها مردود سلبي على النمو الاقتصادي[٣].

من ناحية أخرى اتخذت حكومة الثورة بعض الإجراءات الاقتصادية، ذات المردود الاجتماعي، وهي الإجراءات التي أُنيط بها تغـيير منظومة علاقات العمل بشكل واضح، أهمها:

- منع فصل الموظفين العموميين إلا بمرسوم، أو بموافقة مجلس الوزراء، بعد تشكيل لجنة خاصة توافق على فصلهم[٤].

- إنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الحكومة المعينين، وآخر للادخار لغير المثبتين، لمنح العاملين بالحكومة تعويضات في حال عجزهم أو وفاتهم، ومنح معاشات للموظفين حال انتهاء مدة خدمتهم[٥].

---

(١) مرسوم بقانون ٣١ لسنة ١٩٥٣بفرض فقرة جديدة إلى المادة ٦٠ من قانون ١٤ لسنة ١٩٣٩، الوقائع المصرية، عدد ٥ مكرر غير اعتيادي، ١٥ يناير ١٩٥٣، وثائق مجلس النواب.

(٢) قانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ باتخاذ بعض التدابير لدعم الاقتصاد القومي وتنميته، الوقائع المصرية، عدد ٧١ مكرر غير اعتيادي، ٣ سبتمبر ١٩٥٣، وثائق مجلس النواب.

(٣) محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص ١٨٨.

(٤) مرسوم بقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ فى شأن فصل الموظفين بغير الطرق التأديبية، الوقائع المصرية، عدد ١٣٢ مكرر غير اعتيادي، في ١٤ سبتمبر ١٩٥٢، وثائق مجلس النواب.

(٥) مرسوم بقانون ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار والمعاشات لموظفي الحكومة المدنيين،

- إصدار قانون عقد العمل الفردي الذي ينظم العلاقة بين أصحاب الأعمال وبين العمال ويصب في صالح ضمان حقوق العاملين[١].

- قانون التحكيم والتوفيق في منازعات العمل ويشمل المنازعات الناشئة بين أصحاب العمل والعاملين لديهم وكذلك بين الحكومة وموظفيها[٢]، وذلك ضمانًا لحقوق العمال ومنع فصلهم تعسفيًا، كما كان هذا القانون يمثل دعمًا معنويًا للعمال، حيث جعلهم يشعرون بوجود علاقات متساوية بينهم وبين أصحاب الأعمال.

- أخيرًا أصدرت الحكومة قانونًا بشأن نقابات العمال، قامت فيه بتحديد من هو العامل، ونظمت فيه حق تكوين النقابات[٣].

هكذا بدا واضحًا أن عملية إعادة تشكيل للعلاقات بين الطبقة الأعلى في المجتمع والتي منها أصحاب الأعمال، وطبقة العمال الأقل شأنًا، قد بدأت تتم على يد الدولة.

من المهم أيضًا أن نربط بين قوانين العمال ذات الطابع الاجتماعي وبين إجراءات أخرى اجتماعية خالصة، مثل قانون تخفيض إيجارات المساكن[٤] الذي أمن إلى حد كبير استمرار وجود المأوى للطبقات الأكثر حاجة، وإلغاء الرتب المدنية[٥]، الذي استهدف إلغاء التمايز بين أفراد الشعب الواحد، كي ندرك أن رجال الثورة بدأوا في وقت باكر جدًا عملية تمهيد الأرض للتنمية الاقتصادية، والتي كانت تتم بداية بإعادة صياغة علاقات اجتماعية واقتصادية، بدا فيها أن هناك ميلًا واضحًا لصالح الطبقات الأقل "قوة" وقدرة في المجتمع المصري، إضافة إلى ميل واضح نحو التنمية الصناعية يبدو جليًا من خلال قوانين الاستثمار التي تعمل على توجيه رأس المال محليًا كان أم أجنبيًا نحو قطاع الصناعة، واضعين في

الوقائع المصرية، عدد ١٥٧ مكرر غير اعتيادي، في ٨ ديسمبر ١٩٥٢، وثائق مجلس النواب.

(١) مرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي، الوقائع المصرية، عدد ١٥٧ مكرر غير اعتيادي، في ٨ ديسمبر ١٩٥٢، وثائق مجلس النواب.

(٢) مرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل، الوقائع المصرية، عدد ١٥٧ مكرر غير اعتيادي، في ٨ ديسمبر ١٩٥٢، وثائق مجلس النواب.

(٣) مرسوم بقانون ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن نقابات العمال، الوقائع المصرية، عدد ١٥٧ مكرر غير اعتيادي، في ٨ ديسمبر ١٩٥٢، وثائق مجلس النواب.

(٤) مرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن خفض إيجار الأماكن، الوقائع المصرية، عدد ١٣٤ مكرر غير اعتيادي، في ١٨ سبتمبر ١٩٥٢، وثائق مجلس النواب.

(٥) أمر رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء الرتب المدنية، الوقائع المصرية، عدد ١١٧، في ٢ أغسطس ١٩٥٢، وثائق مجلس النواب.

الحسبان أن اتساع قطاع الصناعة كان من شأنه-إضافة إلى أهميته الاقتصادية- أن يعمل على خلق طبقة جديدة من العمال الصناعيين يكونون في أغلبهم مرتبطين ارتباطًا قويًا بالحكم الثوري الجديد في مصر، الأمر الذي يصب في إعادة صياغة علاقات القوى الاقتصادية والاجتماعية ومن قبلها بطبيعة الحال السياسية.

مجلس الإنتاج القومي (١٩٥٢)

كان الإجراء الأكثر أهمية من الناحية الاقتصادية في ذلك الوقت هو إنشاء "المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي" في ٤ أكتوبر عام ١٩٥٢ [١]، وعبرَّ إنشاء هذا المجلس عن وجود اتجاه واضح لدى الدولة نحو توجيه الاقتصاد وتخطيطه، حيث أُنيط به وضع برنامج اقتصادي لتنمية الإنتاج القومي ينفَّذ في خلال ثلاث سنوات، وهو بذلك يمثل نواة لفكرة التخطيط الاقتصادي، التي بدأت تطبق بشكل جزئي ومحدود النطاق[٢]، وقد أنشئ المجلس بوصفه هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية ملحقة برئاسة الوزراء، ويضم في عضويته من عشرة إلى ستة عشر شخصًا من المتخصصين في نواحي الإنتاج[*]، وعضوية كل من وزير المالية والاقتصاد والتجارة والصناعة والزراعة والأشغال العمومية والمواصلات والتموين[٣]، على أن يكون رئيسه الأعلى رئيس مجلس الوزراء[٤]*، ومن الناحية الفنية تقرر أن يؤلف المجلس لجانًا تختص كل لجنة منها بناحية معينة من نواحي الإنتاج، على أن يقوم المجلس بالتنسيق فيما بينها[٥]، وقد أوكلت للمجلس عدة مهام أهمها:

---

(١) مرسوم بقانون ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، الوقائع المصرية، عدد ١٣٨ مكرر ج، في ٤ أكتوبر ١٩٥٢، وثائق مجلس النواب.

(٢) محمود عبدالمنعم عزمي، مرجع سابق، ص ٢٨.

(*) ضم المجلس في عضويته مجموعة من أفضل العقول الاقتصادية في البلاد مثل راشد البراوي، وعلي الجريتلي، وعزيز صدقي، وعبد الجليل العمري.

(٣) مرسوم بقانون ٢١٣ لسنة ١٩٥٢، مصدر سابق، مادة ٣.

(٤) مرسوم بقانون ٣٤٥ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، الوقائع المصرية، عدد ١٦٢ مكرر غير اعتيادي، في ٢٢ ديسمبر ١٩٥٢، وثائق مجلس النواب.

(*) كان رئيس الوزراء آنذاك هو محمد نجيب، وضم المجلس كل من عبدالجليل العمرى وزير المالية، وحلمي بهجت بدوى وزير التجارة والصناعة، وعبدالرزاق صدقي وزير الزراعة، ومراد فهمى وزير الأشغال العمومية، ومحمد صبري مندور وزير التموين، وحسين أبو زيد وزير المواصلات؛ انظر: فؤاد كرم، النظارات والوزارات المصرية، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤، ص ٥٣٢.

(٥) مرسوم بقانون ٢١٣ لسنة ١٩٥٢، مصدر سابق، مادة ٤.

- بحث المشروعات الاقتصادية التي من شأنها تنمية الإنتاج القومي في الزراعة والصناعة والتجارة، ووضع برنامج لتنمية الإنتاج تقدم فيه المشروعات الأكثر إنتاجًا، والأيسر تنفيذًا والأقل تكلفة.

- تشجيع الصناعات القائمة وإنشاء صناعات جديدة، وتقوية حركة الصناعة بما يجعلها المورد الرئيس للبلاد، والنظر في سبل تمويل المشروعات سواءً عن طريق الاستعانة بالمصارف الأجنبية والدولية أو الانتفاع برؤوس الأموال المحلية، وكذلك تنظيم الأسواق الداخلية والبحث عن أسواق خارجية للصادرات.

- بحث مشروعات إنشاء الطرق وتحسين وسائل النقل المحلي وأن يقوم بصفة عاجلة بدراسة توفير القمح والبترول والسكر والمنتجات الحيوانية والأسمدة.

- تنفيذ ما يراه ممكنًا من المشروعات بمعرفته أو بالطريقة التي يختارها، على أن يعرض المجلس جميع المشروعات والبرامج الاقتصادية التي أُعدَّت على مجلس الوزراء مع توضيح طرق تمويلها تمهيدًا لإقرارها ووضعها موضع التنفيذ[١].

وقد قام المجلس بالفعل بدور شديد الأهمية في مختلف مشروعات التنمية التي تمت خلال السنوات الأولى للثورة، واستطاع تنفيذ ما عهد إليه من مهام بشكل كبير، إذ شملت مشروعاته قطاعات اقتصادية مختلفة.

ففي قطاع الزراعـــة أعد المجلس المشروعات والبرامج الخاصة بزيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية، وتحسين وسائل الري والصرف، وكذلك البرامج الخاصة بزيادة الرقعة الزراعية، كما قام المجلس بدراسة مشروع السد العالي، وفى قطاع الصناعـــة قام المجلس بدراسة إمكانيات التصنيع في مصر، وانتهي إلى ضرورة إنشاء صناعات جديدة وكذلك تدعيم بعض الصناعات القائمة بالفعل، كما قام بإنشاء صناعة الحديد والصلب، وعربات السكك الحديدية والكابلات والأسمدة والورق، والبطاريات والإطارات المطاطية، ومنتجات الخزف والصيني، وصناعة الأغذية ومنتجات الجوت، بالإضافة إلى صناعة توليد الكهرباء والتنقيب عن البترول، أما في قطاع النقل والمواصلات فقد انتهت دراسات المجلس إلى أن برامج ومشروعات التنمية المختلفة تحتاج إلى مواجهة الطلب المتزايد على نقل

(١) المصدر السابق، مادة ٢.

المواد اللازمة للتشغيل إلى مناطق الإنتاج، وأيضًا نقل المنتجات إلى مناطق التوزيع، وقام المجلس بدراسة كيفية مواجهة الأعباء المتزايدة على قطاع النقل بكل أفرعه بما فيها الملاحة النهرية، كما أعد المجلس مشروعًا لكهربة القطر المصري بأكمله خلال عشرين عامًا[1].

جدير بالذكر أن مشروعات المجلس التي غلب عليها الطابع المشترك بين مساهمات الحكومة ومساهمات الأفراد لم تكن هي المشروعات الوحيدة التي تبنتها حكومة الثورة، حيث حدث توسع كبير في المصانع الحربية التي كانت مملوكة للدولة بأكملها، والتي دخلت فيما بعد ميدان الإنتاج المدني إلى جوار الإنتاج الحربى، مما فتح الطريق أمام الدولة للدخول في الصناعات المعدنية والهندسية المتطورة، كما شكلت تلك المصانع مدرسة مهمة لتدريب الكوادر الفنية وتنمية قدراتها، حيث دربت عددًا كبيرًا من المصريين على المسئوليات الفنية والإدارية العليا في مختلف مجالات الإنتاج، بقى أن نذكر أمرًا مهمًا للغاية هو أن حكومة الثورة استحدثت في ذلك الوقت مبدأً جديدًا وهو تخصيص نسبة مئوية من نفقات المشروعات للأبحاث والدراسات، وقد استطاع المجلس توظيف تلك الموارد في دراسة العديد من المشروعات مثل حصر الاحتياجات والموارد الصناعية وتقويمها ، وأبحاث الهيئة الدائمة للإصلاح الزراعي، وصناعة السيارات ومشروعات الصرف واستغلال المياه الجوفية[2].

المجلس الدائم للخدمات (١٩٥٣)

يأخذ الفكر التنموي الحديث على التنمية منحاها الاقتصادي المجرد، ويضع عملية التنظيم المجتمعي القادر على إزالة كل رواسب التخلف وتحمل أعباء التنمية، أساسًا للعمل التنموي ككل[3]، من هذا المنطلق النظري وفي إطار مفهوم بدأ يتبلور للتنمية الشاملة، كان على حكومة الثورة أن تقوم بتصويب الهيكل الاجتماعي وتنظيمه بوصفه أساسًا للتنمية الاقتصادية؛ لذا قامت الحكومة في أكتوبر عام

(١) سعد الليثي، "التخطيط الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة"، مجلة الكاتب، مصر، مجلد ٦، عدد ٦٥، يوليو ١٩٦٦، ص ١٣٧.

(٢) محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص ١٩١.

(٣) المرجع السابق، ص ١٨٣.

١٩٥٣ بإنشاء "المجلس الدائم للخدمات العامة"[١]، وتشكل هذا المجلس من وزراء الإرشاد القومي والأوقاف والشئون الاجتماعية، والشئون البلدية والقروية والصحة والمعارف[*]، ومندوب من وزارتي الداخلية والزراعة، بالإضافة إلى سبعة أعضاء من المشتغلين بأمور تتعلق بأعمال المجلس[٢]، ثم عُدِّل قانون المجلس بإضافة مندوب من إدارة التعبئة بوزارة الحربية، كما أُلغيت المادة التي تحدد عدد الأعضاء بسبعة فقط[٣]، كان الغرض من هذا المجلس وضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة والعمران والشئون الاجتماعية والتنسيق بينها، وربطها معًا بما يحقق النهوض الاجتماعي، وأيضًا تقويم الخدمات العامة في الدولة والوصول بها إلى الحد الأعلى من الكفاية والنجاح، عن طريق رفع مستوى الإعداد الفني والتنظيم والتوجيه والإرشاد وضمان تجاوب الشعب ومشاركته في النشاط الاجتماعي[٤].

مما يستوقف النظر ما ورد في المذكرة الإيضاحية لقانون إنشاء المجلس الدائم للخدمات العامة، حيث جاء فيها أن "الغاية النهائية من زيادة الثروة المادية وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، هي الإفادة من هذه الإمكانيات كوسيلة لتحقيق الرفاهية للمواطنين ورفع مستوى المعيشة، وتطوير قدرات البشر العقلية والجسدية، ورفع مستوى حياة السكان"[٥]، هذه العبارات توضح أن قيادة الثورة أصبحت تدرك في ذلك الوقت الغرض الحقيقي من التنمية الاقتصادية، وأنها بدأت بالفعل الأخذ بالمفهوم الشامل للتنمية، الذي لا يقف عند الحد الاقتصادي الضيق لها، وإنما تطور مفهوم التنمية لدى القيادة وأصبح يربط بين عملية التحرر السياسي والاقتصادي وإعادة بناء المجتمع والدولة، وبين عملية التنمية،

---

(١) قانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء المجلس الدائم للخدمات العامة، الوقائع المصرية، عدد ٨٣ مكرر غير اعتيادي، ١٧ أكتوبر ١٩٥٣، وثائق مجس النواب.

(*) وضم المجلس صلاح سالم وزير الإرشاد القومي، وأحمد حسن الباقوري وزير الأوقاف، وعباس مصطفى عمار وزير الشئون الاجتماعية، ووليم سليم حنا وزير الشئون البلدية والقروية، ونور الدين طراف وزير الصحة، وإسماعيل القباني، انظر: محمود زهدي، وآخرون (إعداد)، الوزارات المصرية، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٩، ص ٦٠.

(٢) المصدر السابق، مادة ٤.

(٣) قانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص بإنشاء المجلس الدائم للخدمات العامة، الوقائع المصرية، عدد ٤٣ مكرر غير اعتيادي، ٢٧ مايو ١٩٥٤، وثائق مجلس النواب.

(٤) قانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣، مصدر سابق، مادة ٢.

(٥) المصدر السابق، المذكرة الإيضاحية.

ولعل ما يؤيد ذلك أن هذا المفهوم للتنمية عبر عنه جمال عبدالناصر حينما قال "إننا لا نبغي فقط نهضة عمرانية أو صناعية أو عسكرية؛ ولكننا نبغي نهضة بشرية"[١]، والحق أن استخدام مصطلح "نهضة بشرية" له دلالة شديدة الوضوح، ذلك لأن التنمية في الأساس هي تنمية بشرية، وهو ما يتسق تماما مع المفهوم الشامل للتنمية.

لم تكتفِ الحكومة بإنشاء هذين المجلسين وإنما قامت خلال فترة الخمسينيات وما بعدها بإنشاء عشرات الهيئات خارج الجهاز الحكومي التقليدي مهمتها التخطيط الجزئي في قطاعات محدودة مثل هيئة السد العالي والهيئة العامة لاستصلاح الأراضي البور، ومؤسسة مديرية التحرير وغيرها[٢]، وقد كانت حكومة الثورة تأمل أن تؤدي تلك الإجراءات إلى حل بعض المشكلات الاقتصادية وعلاج بعض المشكلات الاجتماعية القائمة بشكل أو بآخر، غير أن تلك الإجراءات لم تكن كافية وحدها للقضاء على المشكلة الجوهرية في الاقتصاد المصري، وهي التخلف الاقتصادي وعدم توافر القدرة الذاتية لديه على النمو الداخلي، أو ما يسمى بالقدرة على الانطلاق وتخطي حالة الركود والتخلف، كما أن تلك الإجراءات التي اتخذتها حكومة الثورة، رغم كونها محاولات جادة للتخطيط الجزئي، لا تُعدُّ من الناحية العلمية تخطيطًا اقتصاديًا بالمعنى المفهوم ولا تؤدى إلى النتائج التي يمكن للتخطيط أن يحققها، وإنما كانت مجرد تدخل من جانب الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي وتوجيهه[٣].

بقي أن نقف أمام بضع حقائق مهمة ميزت تلك المرحلة، حيث بدا واضحًا في تلك الفترة من عمر الثورة أن القيادة ترددت في حسم اختيارها من ناحية التدخل الكامل في الاقتصاد، أو الاكتفاء بمجرد التوجيه الجزئي له، ومثلما كانت هناك دوافع سياسية أدت إلى اتخاذ قرارات اقتصادية بعينها، كانت هناك أيضًا دوافع سياسية حالت دون اتخاذ قرارات أخرى، ففي تلك السنوات الباكرة من عمر الثورة كانت القيادة الثورية منشغلة بأمرين كان أولهما قضية التحرر الوطني

---

(١) كلمة الرئيس جمال عبد الناصر في هيئة التحرير فى شبين الكوم بالمنوفية ١٩٥٣/٢/٢٣، موقع الرئيس جمال عبدالناصر.

(٢) علي الجريتلي، التاريخ الاقتصادي للثورة ١٩٥٢-١٩٦٦، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٤، ص ٦٣.

(٣) محمود عبدالمنعم عزمي، مرجع سابق، ص ٢٨.

والاستقلال السياسي، وكان الآخر تصفية القوى السياسية التقليدية التي كانت تتولى مقاليد السلطة في البلاد قبل يوليو ١٩٥٢، وقد حال انشغال القيادة بهاتين القضيتين دون اتباع سياسات اقتصادية واجتماعية يكون من شأنها إحداث تغيير جذري في النظامين الاقتصادي والاجتماعي، حيث كان الشغل الشاغل للثوار آنذاك تثبيت أركان النظام الثوري؛ لذا استمرت الثورة في تلك الفترة في العمل في ظل النظام الاقتصادي القديم، الأمر الذي يفسر اتخاذ قرارات اقتصادية تهدف في معظمها إلى تشجيع رأس المال المحلى والأجنبي على الاستثمار في مصر، وظلت استثمارات الحكومة مقتصرة على الهياكل الاستثمارية الأساسية كالطاقة والطرق ووسائل النقل(١)، أي الاستثمارات الاقتصادية غير المباشرة.

بيد أن هذا لم يمنع وجود استثناء هو الأكثر وضوحًا ونعنى به قانون الإصلاح الزراعي الأول(*)، حيث كانت لهذا القانون اعتبارات سياسية متعلقة بتصفية القوى القديمة وبناء قوى جديدة في المقابل، فقد استطاع رجال الثورة بإعادة توزيع الأرض وفقًا لهذا القانون خلق نواة طبقة وسطى من صغار الملاك الزراعيين، كما استطاعوا أيضًا دعم تلك النواة بإضافة العمال إليها، حيث إن القوانين الخاصة بالعمال، والتي أعادت صياغة علاقاتهم بأصحاب الأعمال، أدت إلى تحقيق التحرر السياسي والاجتماعي لطبقة العمال والفلاحين من تحكم طبقة الرأسماليين والإقطاعيين، كما أن تشجيع الصناعة والتصنيع أدى إلى رفع المستوى المادي لمعيشة تلك الطبقات التي تمثل السواد الأعظم من الشعب(٢).

يضاف إلى ذلك أنه من الصعب إغفال الفارق الكبير بين ما استطاعت حكومة الثورة أن تصنعه، وبين ما كانت حكومات ما قبل الثورة تقدمه للفقراء، فلا وجه للمقارنة بين الحديث عن مشروعات "محاربة الحفاء"، وبين الخطاب الجديد الذي تتحدث فيه الدولة وقيادة الثورة عن النهضة البشرية والنهوض بالخدمات العامة وضرورة إرشاد الشعب واشتراكه في النشاط الاجتماعي، هكذا وفى ظل

(١) محمد السعيد إدريس، "الإيديولوجية الناصرية، منظور اجتماعي سياسي"، في: محمد السعيد إدريس(محررا)، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، دراسات في الحقبة الناصرية، مرجع سابق، ص ١٥٢.

(*) سوف تتم دراسة القانون وآثاره بالتفصيل لاحقا في الفصل الخاص بالزراعة.

(٢) فرهاد محمد على الأهدن، "الدولة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة من ١٩٥٢-١٩٨٢"، المؤتمر التاسع عشر لجماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، الإسكندرية، يونيو ١٩٨٣، ص ١٣٧.

ذلك الدعم المعنوي المصاحب للدعم الاقتصادي والاجتماعي للطبقات الدنيا، تلك التي كانت فيما مضى مجرد قاعدة غير فاعلة في مثلث القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر، بدأت طبقة جديدة في التشكل أو على أقل تقدير بدأت حكومة الثورة في تلك المرحلة بوضع اللبنات الأولى في هيكل البناء الاجتماعي والاقتصادي الجديد.

التخطيط الشامل للاقتصاد

يعرف التخطيط القومي الشامل بأنه عملية توزيع الموارد القومية المتاحة، وتنظيم استخدامها على أفضل وجه ممكن على المدى الطويل، وذلك تحقيقًا لأهداف قومية يتفق المجتمع على الوصول إليها، ومن الضروري أن تنتظم في تلك العملية جميع مجالات التنمية الاقتصادية، وألا تقتصر هذه العملية على مشروعات اقتصادية محدودة، فهي تستلزم الترابط والتنسيق بين جميع قطاعات الاقتصاد القومي، مما يتطلب دراسة على نطاق واسع وشامل للتأكد من أن المجتمع سينمو بصورة منتظمة ومتسقة وبأقصى سرعة ممكنة، وذلك مع ضرورة الإلمام الكامل بجميع الأحوال والظروف الاقتصادية السائدة، والسيطرة عليها ضمانًا لتحقيق النتائج المرجوة من الخطة[١].

طبقًا للأسس سالفة الذكر يبدو من الواضح صعوبة -وربما استحالة- أن تتم عملية التخطيط الشامل في ظل قواعد الاقتصاد الحر، فعملية التخطيط الشامل كي تؤتي ثمارها لا بد لها أن تحقق تحولات هيكلية ضرورية للتغلب على التخلف الاقتصادي، ولا بد أيضًا أن تكون هذه التحولات عنيفة وشاملة ومكثفة من ناحية الوقت، الأمر الذي لا يمكن أن يتم وفقًا لقواعد اقتصاد السوق الحر، نظرًا لأن التحولات الثورية المطلوبة تستلزم تدخلًا واسعًا من الدولة في عملية التنمية[٢].

ظلت حكومة الثورة تتدخل في الاقتصاد بالقدر الذي يضمن فقط تفادى الأضرار الناجمة عن الحرية الاقتصادية، صحيح أن ذلك لم يمنع الدولة من ممارسة دور

---

(١) حلمي سلام، "قاموس العصر، التخطيط القومي"، مجلة الطليعة، مؤسسة الأهرام، مصر، عدد ١١، السنة ١٠، نوفمبر ١٩٧٤، ص ١٢٤.

(2) Kolintai. V.M, Op. cit, p. 222.

يتجاوز الدور المعتاد لها في الاقتصاد الحر[١]، حيث اتسع دور الدولة بعد قيام الثورة في توجيه الاقتصاد، إلا أن ذلك لم يُحدث تغييرًا جذريًا في البنيان الاقتصادي للبلاد، فقد ظل القطاع الخاص يحظى بالوزن النسبي الأكبر في قطاعات الإنتاج السلعي والتجارة والمال والتأمين والنقل[٢]، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى أن الإجراءات الموجهة لزيادة تدخل الدولة في الاقتصاد، ظلت في جوهرها إجراءات إدارية بحتة، ولم تكن هناك أسس راسخة كقطاع عام قوى يسمح بتوجيه الاقتصاد والتدخل فيه بصورة فعالة، وعلى الرغم من كل التسهيلات ووسائل الجذب التي قدمتها الدولة لرأس المال الأجنبي، ولكل من لديه "النية" في إنشاء مشروعات صناعية، فإن الصناعة لم تتقدم إلى الأمام[٣]، فقد ظلت الاستثمارات الخاصة موجهة في معظمها نحو قطاع البناء، فمثلًا كان حجم الاستثمارات الموجهة إلى العقارات عام ١٩٥٤ حوالي ٤٠ مليون جنيه، وفي عام ١٩٥٥ حوالي ٤٢,٥ مليون جنيه، وفى عام ١٩٥٦ كانت ٤٠ مليون جنيه، وفي المقابل كانت الاستثمارات الموجهة إلى الصناعة عام ١٩٥٤ حوالي ٦,٨ مليون جنيه، وفى عام ١٩٥٥ حوالي ٩,٧ مليون جنيه، وزادت في عام ١٩٥٦ إلى ٢٥,٥ مليون جنيه، أي أن إجمالي الاستثمارات الموجّهة إلى قطاع البناء في تلك السنوات الثلاث كان حوالي ١٢٢,٥ مليون جنيه، بينما لم يزد إجمالي الاستثمارات الخاصة الموجّهة إلى الصناعة عن ٤١ مليون جنيه في الفترة نفسها ، وهو ما يعادل ثلث ما وجّه إلى الاستثمار العقاري من أموال[٤]، كما أن نصيب اكتتاب الأفراد في الشركات المساهمة الجديدة خلال الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٨ لم يزد عن ٢٣٪ تقريبًا من رؤوس أموال تلك الشركات، أما رؤوس الأموال الأجنبية فلم تزد عام ١٩٥٤ عن مليون دولار، استثمر منها ٤٠٠ ألف في الفنادق والباقي في البترول، ولم يستثمر الأجانب دولارًا واحدًا في الصناعة[٥].

---

(١) على بركات، "المشروع الناصري والاقتصاد الموجه"، في: أحمد زكريا الشلق (مشرفًا ومقدمًا)، تطور الرأسمالية المصرية، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠١١، ص ١٧٥.

(٢) أسمهان مصطفى توفيق، الرأسمالية الوطنية في الاقتصاد المصري الموجه ١٩٦١-١٩٧٤، مركز تاريخ مصر المعاصر، سلسلة مصر النهضة، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠١٥، ص ٤٠.

(٣) إيجور بيليابيف، إيفجيني بريماكوف، مصر في عهد عبدالناصر، ترجمة: عبدالرحمن الخميسي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٥، ص٧٣.

(4) A. M. Hassan, Egypt 1952-1957, In: Civilizations, Vol. 7, No. 3, 1957, Institut de Sociologie de l'universite de Bruxelles, p. 430.

(٥) محمود عبدالمنعم عزمي، مرجع سابق، ص ٢٨.

هكذا بدا واضحًا إحجام رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على السواء عن المساهمة بشكل فعّال في مشروعات التنمية التي شرعت فيها الدولة، كما بدا واضحًا أيضًا فشل أسلوب التخطيط الجزئي، الذي اتبعته الحكومة حينها، في جعل رؤوس الأموال تتوجه نحو المشروعات الصناعية، وذلك لسببين مهمين، الأول هو طبيعة الاقتصاد الحر الذي عملت الدولة من خلاله، والذي يطلق العنان لأصحاب رؤوس الأموال في اختيار المشروعات التي يستثمرون فيها دونما إجبار على توجيه رؤوس أموالهم إلى مشروعات بعينها، والثاني تقاعس الرأسمال المحلى والأجنبي عن المشاركة الجدية في مشروعات التنمية، الأمر الذي كان في إطار الحرب التي أعلنها الاستعمار، والمتعاونون معه من الرأسمالية المحلية ضد ثورة ٢٣ يوليو وقيادتها، كرد على السياسة التحررية المناهضة للاستعمار التي اتبعتها القيادة الجديدة للبلاد، في إطار مسعاها نحو الاستقلال السياسي والاقتصادي.

ازداد التدخل الحكومي في الاقتصاد عام ١٩٥٤، وبدأت الدولة في خوض مجال الاستثمار بقوة، حتى بلغت النفقات الفعلية للدولة على مشروعات التنمية عام ١٩٥٤/١٩٥٣ حوالي ٤٧,٦ مليون جنيه، عندها عارض اتحاد الصناعات ذلك الاتجاه، وعندما أصرت الدولة على ضرورة المشاركة في إنشاء بعض الشركات التي أحجم رأس المال عن المساهمة في إنشائها، عارض البنك الأهلي- الذي كان يقوم بدور البنك المركزي وفى الوقت نفسه يعبر عن دوائر المال الأجنبية- في تقاريره المختلفة الاتجاه نحو إنشاء الشركات المختلطة، بزعم أن الدول الرأسمالية تقوم بزيادة مواردها من خلال الضرائب دون أن تتحمل شيئًا من مسئولية إدارة الشركات، متجاهلًا أن الدولة لم تكن راغبة في زيادة الموارد وإنما كانت ترغب في حفز رؤوس الأموال على إنشاء مشروعات صناعية أساسية كصناعة الحديد والصلب(١)، تلك التي شاركت الحكومة في إنشائها عام ١٩٥٤ (٢).

بيد أن البنك الأهلي عاد أيضًا وهاجم ذلك بحجة أن مصر بلد زراعي ومن الأفضل أن يركز جهوده في تحسين الإنتاج الزراعي(٣)، مروجًا بذلك للأفكار

(١) عادل حسين، "تجربة مصر في التنمية المستقلة، التقدم والتراجع في التجربة، ملاحظات من منظور التنمية المستقلة"، مجلة الحوار، لبنان، مجلد ١، عدد ٢، خريف ١٩٨٦، ص ص ١١٢، ١١٣.

(٢) قانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٤ بالترخيص للحكومة بالاشتراك في تأسيس شركة مساهمة لصناعة الحديد والصلب، الوقائع المصرية، عدد ١٨ مكرر غير اعتيادي، في ٤ مارس ١٩٥٤، وثائق مجلس النواب.

(٣) عادل حسين، مرجع سابق، ص ١١٣.

الاستعمارية الشهيرة التي ظلت تكرس لمقولة أن مصر بلد زراعي، وتناهض أي اتجاه مصري للخروج من قيود التبعية لها، كي لا يتحرر اقتصادها أبدًا من إسار التخلف الذي يرزح فيه، وفي حقيقة الأمر لم تكن المشكلات الاقتصادية وحدها التي حتمت على حكومة الثورة اللجوء إلى التخطيط، بل كانت هناك أيضًا اعتبارات اجتماعية، أهمها ضرورة تقليل التفاوت بين الدخول والثروات، ذلك التفاوت الذي كان سيزداد حتمًا إذا ما ترك الاقتصاد المصري دونما تخطيط[١].

لجنة التخطيط القومي (١٩٥٥)

مثلت الأوضاع السياسية والاقتصادية التي كانت تمر بها مصر دوافع أوجبت على حكومة الثورة اللجوء إلى التخطيط الشامل إذا ما أرادت إصلاحًا حقيقيًا للهيكل الاقتصادي للبلاد، وكانت الخطوة الأولى التي اتخذتها الدولة في ذلك السياق هي إنشاء لجنة التخطيط القومي في العاشر من مارس عام ١٩٥٥، تلك اللجنة التي أُنيط بها وضع خطة قومية شاملة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي في الدولة تنفذ في آنٍ واحد، على أن تتضمن الخطة أهدافًا رئيسية، تُوَجَه نحو الوصول إليها جميع الجهود القومية من حكومية وغير حكومية، من خلال برامج ومشروعات منسقة ومدروسة، شريطة أن تُحَدد الأهداف الرئيسية للخطة القومية، والمدة اللازمة للوصول إليها على أساس الطاقة المالية والخبرة الفنية واليد العاملة وإمكانية التنفيذ والنجاح[٢]، ويبدو واضحًا أن المهام التي أنيط بلجنة التخطيط القومي تنفيذها، والآلية التي وضعها صانع القرار لهذا التنفيذ تتسق إلى حد كبير مع المحددات والضوابط المتعارف عليها في عملية التخطيط الشامل.

على الجانب السياسي كان عام ١٩٥٦ عامًا مفصليًا في تاريخ النظام الثوري المصري، إذ خاضت مصر وقيادتها في ذلك العام -وما تلاه من أعوام- عدة معارك على عدة جبهات، كان من شأنها التأثير في مسار التنمية الذي سارت فيه مصر، ومن أهمها معركة بناء السد العالي، في ذلك الوقت كانت الحكومة المصرية قد أدركت الأهمية القصوى لمشروع السد العالي من الناحية الاقتصادية، وعقدت العزم على

(١) سعد الليثي، مرجع سابق، ص ١٣٦.

(٢) قانون ١٤١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء لجنة التخطيط القومي، الوقائع المصرية، العدد ٢٠ مكرر تابع غير اعتيادي، في ١٠ مارس ١٩٥٥.

المضي قُدمًا في تنفيذه، وكان من الطبيعي أن تلجأ مصر إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير ليسهم في تمويل المشروع، وعندما طلبت مصر من البنك الدولي ذلك، جاء الرد مخيبًا للآمال، إذ قوبل طلب الحكومة المصرية بالرفض لأن الأحوال في مصر-حسب مزاعم البنك الدولي- لا تدعو للاطمئنان خاصة مع استمرار الصراع مع إسرائيل، وأن البنك قد يفكر في تمويل المشروع إذا ما سويت الخلافات[١]، على الرغم من أن البنك الدولي كان قد أعلن قبل ذلك أن المشروع صالح للتنفيذ، والحقيقة أن السياسة التحررية التي اتبعتها مصر كان لها أثرها في موقف البنك الدولي والغرب بصفة عامة، حيث كان اعتراف جمال عبدالناصر بالصين وسياساته التي تتعارض في عمومها مع مصالح الولايات المتحدة جعلت وزير الخارجية الأمريكي دالاس يسحب عرض الولايات المتحدة بالمساهمة المالية في مشروع السد[٢].

كانت مصر آنذاك في أشد الحاجة لإتمام مشروع السد العالي لما سيسهم به في خطط التنمية الطموحة التي وضعتها الدولة، بتوفير مياه ضرورية لتوسيع رقعة الأرض الزراعية في البلاد، وكذلك إنتاج طاقة كهربية لازمة لتحقيق التنمية الصناعية المنشودة، في ظل السعي الحثيث للدولة نحو تصنيع البلاد، مما حدا بالرئيس جمال عبدالناصر إلى اتخاذ قرار تأميم شركة قناة السويس[٣] في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ [٤]، الأمر الذي تلته سلسلة من ردود الأفعال التفاعلية بين مصر وقيادتها الثورية من ناحية وبين الغرب ومخططاته الاستعمارية من ناحية أخرى، تمثلت في العدوان الثلاثي على مصر، والرد المصري بمصادرة الممتلكات البريطانية والفرنسية، كما وضعت الدولة يدها على الأموال الفرنسية والبريطانية في البنوك المصرية، وقد استطاعت مصر بعد قيامها بتأميم شركة قناة السويس، وتمصير المصالح الأجنبية المستغلة، أن تملك قاعدة اقتصادية تمكنها-برغم كل الصعوبات

---

(١) إلهام محمد السيد عفيفي، معركة بناء السد العالي وتأثيره الاقتصادي ١٩٥٢-١٩٨٧، مركز تاريخ مصر المعاصر، سلسلة مصر النهضة، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٩، ص ٥٧.

(٢) محمد عبدالوهاب، عبدالناصر والسياسة الخارجية الأمريكية ١٩٥٢-١٩٥٦، سلسلة مصر النهضة، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٦، ص ص ١٨٣،١٨٢.

(3) Mahmoud Hussein, class conflict in Egypt 1945-1970, Monthly Review Press, New York and London 1973, p.110

(٤) خطاب الرئيس جمال عبدالناصر في عيد الثورة الرابع من الإسكندرية "خطاب تأميم قناة السويس"، في ٢٦ يوليو ١٩٥٦.

التي واجهتها والأوضاع السياسية العالمية حينذاك- من طرق ميدان التخطيط العلمي الشامل، وأن تكون قادرة على وضع خطة طموحة للتنمية والتطور[١].

شهد عام ١٩٥٧ بدوره تطورات مهمة في سياق اتجاه الدولة نحو التخطيط القومي الشامل فبالإضافة إلى قوانين تمصير البنوك والشركات الأجنبية-سالفة الذكر-قامت الدولة بوضع خطتين للتنمية لكل من قطاعي الصناعة والزراعة، وقد هدفت الخطتان إلى إحداث تغييرات هيكلية في هذين القطاعين، وجدير بالذكر أن جزءًا كبيرًا من هاتين الخطتين قد نُفِّذ بالفعل ثم تقرر فيما بعد إدراج ما تبقى منهما في الخطة القومية الشاملة[٢].

كذلك كان من أهم التطورات التي شهدها عام ١٩٥٧ الإجراءات التي اتخذتها الدولة لإعادة تنظيم أجهزتها التخطيطية، وذلك من خلال قرارين جمهوريين، أولهما بشأن إعادة تنظيم لجنة التخطيط القومي، وقرر فيه الرئيس عبد الناصر وضع خطة قومية شاملة طويلة الأجل من شأنها تحقيق النهوض الاقتصادي والاجتماعي للدولة، تتضمن أهدافًا رئيسية وتعبأ لها جميع الجهود القومية العامة والخاصة، وتنفذ هذه الخطة على مراحل محددة يُبَين في كل منها معدل التنمية المطلوب تحقيقه، إضافة إلى ذلك أنشأت الدولة بمقتضى هذا القانون هيئتين يناط بهما رسم سياسة التخطيط القومي للدولة، وهما "المجلس الأعلى للتخطيط" برئاسة رئيس الجمهورية، و"لجنة التخطيط القومي" برئاسة وزير الدولة لشئون التخطيط[٣].

ويلاحظ على هذا القرار اختلافه عن القرار الخاص بإنشاء لجنة التخطيط القومي عام ١٩٥٥، حيث نُصَّ على ضرورة وجود مراحل للخطة المزمع وضعها، كما حُددت فيه أهداف مرحلية تتضمن معدلات للتنمية يجب تحقيقها في كل مرحلة، يلاحظ كذلك-ولعله الأمر الأهم-استمرار الدولة في عقد آمال على القطاع الخاص والرأسمالية في المشاركة في تنفيذ الخطة.

---

(١) علي صبري، سنوات التحول الاشتراكي وتقييم الخطة الخمسية الأولى، دار المعارف، مصر د.ت، ص ٩.

(٢) فرهاد الأهدن، مرجع سابق، ص ١٤٠.

(٣) قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧، الوقائع المصرية، عدد ٥ مكرر "هـ"، في ١٥ يناير ١٩٥٧، وثائق مجلس النواب.

أما ثاني هذين القرارين فكان بشأن إعادة تنظيم الأجهزة التخطيطية التي سبق إنشاؤها، حيث أصدر الرئيس جمال عبدالناصر في مارس عام ١٩٥٧ قرارًا بإدماج المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، والمجلس الدائم للخدمات العامة في لجنة التخطيط القومي(١)، وكان من الواضح أن الغرض من هذا القرار هو تحقيق المزيد من تنسيق الجهود وتجنب ازدواج الدراسات التي تقوم بها أجهزة التخطيط المختلفة.

كان هناك إجراء آخر يصب في سياق تمهيد التربة للتخطيط الشامل، والذي مثل بدوره تطورًا مهمًا في اتساع دور الدولة في الاقتصاد، ونعنى به إنشاء المؤسسة الاقتصادية التي عُهد إليها بإدارة حصص الدولة في الشركات القائمة آنذاك، وأيضًا أنصبتها في الممتلكات والمنشآت التي آلت إليها بعد قرارات التمصير، وقد منحت تلك المؤسسة حق إنشاء الشركات بمفردها أو بالاشتراك مع الغير(٢).

برنامج السنوات الخمس للصناعة (١٩٥٨)

خطت الدولة خطوة أخرى على الطريق نفسه، ففي ظل اهتمامها الكبير بالصناعة قامت الحكومة ممثلة في وزارة الصناعة بوضع "برنامج السنوات الخمس للصناعة ١٩٥٨/١٩٦٢" الذي كان يهدف إلى وضع أسس تحقيق التوازن بين الصناعات الأساسية والاستهلاكية(٣)، وكذلك الاهتمام بالصناعات التحويلية والتصديرية بغرض الوصول بالإنتاج المحلى إلى تغطية احتياجات السكان، كما كان البرنامج يهدف من جهة أخرى إلى أن تكون الصناعات التصديرية مصدرًا من مصادر العملة الأجنبية التي تستخدم في توفير التمويل الذاتي للمشروعات(٤).

---

(١) قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإدماج المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي والمجلس الدائم للخدمات العامة في لجنة التخطيط القومي، الوقائع المصرية، عدد ٢٥ مكرر في ٢٥ مارس ١٩٥٧، وثائق مجلس النواب.

(٢) صقر أحمد صقر، "عشرون عاما من التخطيط القومي في مصر ١٩٥٧-١٩٧٧"، مجلة مصر المعاصرة، مجلد ٦٩، عدد ٣٧١، يناير ١٩٧٨، ص ٦٨

(3) Dina Craissati, The Political Economy of Nasserims and Sadatism: The Nature of the State in Egypt and Its Impact on Economic Strategy (Master of Arts, McGill University, Montreal, June 1989), p.63.

(٤) محمد رشدي، التطور الاقتصادي في مصر، الجزء الثاني، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٢، ص ٣٠٤.

بطبيعة الحال كان هذا البرنامج يحتاج إلى جهاز يقوم بالإشراف على تنفيذه، ويكون مسئولًا كذلك عن إقامة المشروعات المختلفة وتجهيزها للإنتاج؛ لذا فقد قامت الدولة بإنشاء "الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة" في أواخر عام ١٩٥٧، على أن تكون مهمتها تنفيذ مشروع السنوات الخمس للصناعة إما بنفسها مباشرة أو بواسطة غيرها من الهيئات والمؤسسات أو الأفراد أو المصالح، وخُصصت لها ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة[١]، بإنشاء تلك الهيئة خطت مصر خطوة كبيرة وواضحة نحو التخطيط الشامل لاقتصادها، صحيح أن تلك الخطوة منحت أولويتها لقطاع الصناعة، إلا أنه لا يمكن فصلها عما جاء في الدستور الأول لثورة يوليو الذي نص على أن "ينظم الاقتصاد القومي وفقا لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف إلى تنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة"[٢].

الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠/١٩٦٥)

في الحادي عشر من سبتمبر عام ١٩٥٨ أصدر الرئيس جمال عبدالناصر قرارًا بتأليف لجان مشتركة في لجنة التخطيط القومي من الهيئات والمؤسسات العامة، تكون مهمتها تقديم جميع البيانات والمعلومات التي تطلبها لجنة التخطيط القومي عن المشروعات التي تمت والجاري تنفيذها، وأيضًا المشروعات المقترحة في السنوات التالية، وكان عدد اللجان التي أمر القرار بتشكيلها ستين لجنة، منها على سبيل المثال خمس لجان تتعلق أعمالها بالموارد المائية كضبط النيل والسد العالي والري والصرف، و١٤ لجنة تتعلق أعمالها بالزراعة كلجنة تحسين الأراضي وتنويع الحاصلات الزراعية، والصناعات الزراعية والتمويل والتسويق الزراعي، واستصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي، وأربع لجان متعلقة بالبترول والكهرباء والثروة المعدنية، و١١ لجنة متعلقة بالصناعة كلجنة الصناعات المعدنية والكيماوية ومواد البناء والنسيج، وعشر لجان تتعلق أعمالها بالنقل وإنشاء الطرق، إضافة إلى لجان أخرى تتعلق أعمالها بالتعليم والخدمات والسياحة والثقافة والبنوك والتجارة الخارجية[٣].

(١) قرار رئيس الجمهورية بإنشاء الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة، الوقائع المصرية، عدد ٩٨، في ١٦ ديسمبر ١٩٥٧، وثائق مجلس النواب.

(٢) دستور ١٩٥٦، مادة ٧، محفظة رقم ١٢٧٣، ملف رقم ١٠/١/٢٨، وثائق مجلس الوزراء.

(٣) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠١٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن تأليف لجان مشتركة في لجنة التخطيط

كانت إجراءات التخطيط الشامل قد لقيت الضوء الأخضر من رئاسة الجمهورية حتى قبل إنشاء مجلس التخطيط القومي عام ١٩٥٧، وكان المجلس الذي يضم نحو مائة موظف قد شكل من أعضائه سكرتارية فنية بدأت العمل على الفور في إعداد خطة مؤقتة للاستثمارات لعامي ١٩٥٨ و١٩٥٩، وأجروا الدراسات لوضع خطة طويلة الأجل تقرر لها أن تبدأ عام ١٩٦٠ [١]، واستعانت لجنة التخطيط القومي بأفضل الكفاءات في الداخل والخارج، فاستقدمت العالمين الاقتصاديين الهولندي "جان تينبرجن"Jan Tinbergen ، والنرويجي "راجنار فريش" Ragnar Frisch [*]، اللذين أسسا معهد التخطيط القومي وساعدا في تأسيس وزارة التخطيط، لإعداد الخطة الشاملة وتنسيقها ومراقبة تنفيذها والخطط القطاعية المطروحة[٢]، وقد قام رجال المجلس بجمع قدر هائل من المعلومات الإحصائية عن تطور الاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية، ووضع جداول لمدخلات الخطة ومخرجاتها[٣].

وفى فبراير عام ١٩٥٩ أصدر الرئيس عبدالناصر قرارًا بإنشاء مكاتب للتخطيط في الوزارات والمؤسسات العامة لمعاونة جهاز التخطيط القومي في الحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة وموافاة الجهاز بمشروعات التخطيط الخاصة بالوزارة والبيانات التي ستدرس لوضع الخطة الشاملة[٤]، وفي الثاني من أغسطس عام ١٩٦٠ أصدر جمال عبدالناصر قرارًا باعتماد الخطة العامة للدولة للسنوات الخمس ١٩٦٠/١٩٦٥ [٥]، وقد وُضعت الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠/١٩٦٥

القومي من التخطيط والوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، الجريدة الرسمية، عدد ٢٧ في ١١ سبتمبر ١٩٥٨، وثائق مجلس النواب.

(١) باتريك أوبريان، ثورة النظام الاقتصادي في مصر، ترجمة وتعليق: خيري حماد، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٦٨، ص ١١٧.

(*) جدير بالذكر أن العالمين تينبرجن وفريش حصلا مناصفة على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٦٦، وقد عمل كلاهما مستشارين اقتصاديين للرئيس جمال عبدالناصر، (ويكيبيديا، الموسوعة الحرة).

(2) Naiem A. Sherbiny and Omaima M. Hatem, State and Entrepreneurs in Egypt Economic Development since 1805, Palgrave Macmillan, London 2015, p.165.

(٣) روبرت مابرو، الاقتصاد المصري ١٩٥٢-١٩٧٢، ترجمة: صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦، ص ١٨١.

(٤) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مكاتب للتخطيط في الوزارات والمؤسسات العامة، الجريدة الرسمية، عدد ٢٩ في ٢٦ فبراير ١٩٥٩، وثائق مجلس النواب.

(٥) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٢٧ لسنة ١٩٦٠ باعتماد الخطة العامة للدولة للسنوات الخمس ١٩٦٠-١٩٦٥، الجريدة الرسمية، عدد ١٧٢ في ٢ أغسطس ١٩٦٠، وثائق مجلس النواب.

بناءً على أهداف حُددت للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الفترة، وقد تمثلت تلك الأهداف فيما يلي:

• الدخل القومي: استهدفت الخطة مضاعفة الدخل القومي للبلاد خلال عشر سنوات[١]، ويجدر الذكر أن هدفا أوليًا وُضع للخطة بمضاعفة الدخل القومي للبلاد خلال عشرين عامًا، ولما بدا أنه هدف متواضع إلى حد ما خُفِّض المدى الزمنى للخطة بناء على توجيهات سياسية إلى عشر سنوات، بحيث تتم زيادة الدخل القومي في سنة ١٩٦٥/٦٤ بنسبة ٤٠٪ عن قيمته في عام ١٩٦٠/٥٩، مقيسا بأسعار ثابتة[*] في القطاعات الاقتصادية المختلفة[٢]، وكان ذلك يعنى أن يرتفع الدخل القومي من ١٢٨٢,٠ مليون جنيه عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ١٧٥٩,٠ مليون جنيه عام ١٩٦٥/٦٤ [٣]، وكان المراد تحقيق زيادة في قطاع الزراعة بنسبة ٢٨٪، وفي قطاع الصناعة والكهرباء والتشييد بنسبة ٨١,١٪، أما في قطاع النقل والمواصلات والتخزين فكانت النسبة المستهدفة ٢٠,٦٪، وفي قطاع الخدمات كانت النسبة ٢٥٪[٤]، ويبدو واضحًا للعيان حجم الاهتمام الذي وجّهه المخططون إلى الصناعة، وذلك من النسبة المستهدفة لزيادة الدخل القومي من ذلك القطاع.

• الإنتاج المحلى: زيادة الإنتاج المحلي في سنة ١٩٦٥/٦٤ بنسبة ٤٢,٦٪ على قيمته في عام ١٩٦٠/٥٩ في مختلف القطاعات، وقد بدا الاهتمام بالصناعة واضحًا أيضًا حيث وُضعت لها نسبة زيادة مستهدفة بمقدار ٦٠٪، بينما وضعت نسبة مستهدفة قدرها ٢٨,٢٪ لقطاع الزراعة[٥].

---

(١) تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن سياسات الاستثمار خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩-١٩٨٣/٨٢، وثائق مجلس النواب، ص ١٦.

(*) الأسعار الثابتة: هي مجموعة متسلسلة من الأسعار تستخدم في تقييم ناتج اقتصاد معين في الفترات المتعاقبة، وتقاس التغيرات في النشاط الفعلي لمشروع أو اقتصاد معين عن طريق تقييم مدخلاته ومخرجاته الفعلية كل عام بالمجموعة الثابتة نفسها من الأسعار، فمثلا عند قياس مقدار زيادة الدخل القومي في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٥ نضع أسعار سنة ١٩٦٠ بوصفها سنة أساس نقيس من خلالها التطور الحقيقي في الدخل القومي، حيث إن القياس بالأسعار الجارية يعطى نتيجة خادعة نظرًا لتغير الأسعار عامًا بعد عام. (ويكيبيديا، الموسوعة الحرة)

(٢) ملحق (أ) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٢٧ لسنة ١٩٦٠، مصدر سابق.

(٣) فرهاد الأهدن، مرجع سابق، ص ١٤٢.

(٤) ملحق (أ) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٢٧ لسنة ١٩٦٠، مصدر سابق.

(٥) المصدر السابق.

• برنامج الاستثمار: وضع برنامج للاستثمار يؤدى إلى زيادة الإنتاج المحلى عن طريق خلق وإضافة طاقات إنتاجية جديدة، واستغلال الطاقات القائمة المعطلة في مختلف القطاعات، وأيضًا عن طريق زيادة الكفاية الإنتاجية للعمل، من خلال اعتماد برنامج للاستثمار يقدر بحوالي ١٦٩٧,٠ مليون جنيه.

• القوى العاملة: كانت الخطة تهدف إلى زيادة العمالة في السنوات الخمس بنسبة ١٧٪ في قطاع الزراعة، و٢٥,٤٪ في قطاع الصناعة، و١٥,٢٪ في الخدمات الأخرى، إضافة إلى زيادة مجموع الأجور والمرتبات في عام ١٩٦٥/٦٤ بما لا يقل عن ٣٤٪ من قيمتها في سنة الأساس ١٩٦٠/٥٩ (١).

• التجارة الخارجية: استهدفت الخطة زيادة الصادرات السلعية بنسبة ٣٥,٤٪ في عام ١٩٦٥/٦٤ عن قيمتها في سنة الأساس بالأسعار الثابتة، كما أرادت أن تقل نسبة القطن الخام المصدرة من ٦٧٪ سنة ١٩٦٠/٥٩ إلى ٥٥٪ سنة ١٩٦٥/٦٤، على أن يخصص ما يُحصَّل من النقد الأجنبي المحقق عن طريق الصادرات السلعية والصادرات غير المنظورة(*)، في ميزانية سنوية تستخدم لاستيراد السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية(**)، التي تضمن تنفيذ برنامج الاستثمار الموضوع في الخطة، وتحقيق مستوى الإنتاج المقدر تزايده عاما بعد عام(٢).

• الادخار والتمويل: زيادة نسبة الادخار والتمويل، من ١١٪ في سنة الأساس إلى ٢١٪ سنة ١٩٦٥/٦٤ بما يحقق تمويل البرنامج الاستثماري بنسبة لا تقل عن ٦٥٪ من إجمالي تكاليف البرنامج(٣).

• الاستهلاك: تحقيقًا لهدف رفع مستوى معيشة الشعب، وتقليل الفوارق بين الطبقات، استهدفت الخطة زيادة الاستهلاك من السلع والخدمات بما لا يتجاوز ٢٤٪، مع اتخاذ ما يلزم لتلافى التضخم وارتفاع مستوى الأسعار(٤).

---

(١) المصدر السابق.

(*) الصادرات غير المنظورة: هي الخدمات التي تقدمها الدولة إلى الدول الأخرى وتتحصل منها على النقد الأجنبي مثل رسوم المرور في قناة السويس. (ويكيبيديا، الموسوعة الحرة)

(**) السلع الوسيطة: هي السلع التي تدخل في إنتاج سلع أخرى، أما السلع الرأسمالية أو الاستثمارية: فهي الماكينات وخطوط الإنتاج اللازمة لإنتاج السلع المراد إنتاجها. (ويكيبيديا، الموسوعة الحرة).

(٢) ملحق (أ) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٢٧ لسنة ١٩٦٠، مصدر سابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

في ضوء تلك الأهداف العامة وُضعت معايير استخدمت للمفاضلة بين المشروعات المختلفة التي اقترح إدراجها في الخطة الخمسية وتتمثل فيما يلي:

• الاعتبارات الاستراتيجية وقد أعطيت أولوية مطلقة نظرًا لأهميتها في الحفاظ على كيان الدولة، مثال على ذلك إقامة المصانع المنتجة للمعدات الحربية والذخيرة، بيد أن مفهوم الاعتبارات الاستراتيجية اتسع خلال سنوات الخطة، ليشمل إنشاء الصناعات الأساسية المهمة التي تعتمد عليها الصناعات القائمة بالفعل، أو تلك التي تهيئ الوسائل للقيام بمشروعات جديدة أو تشغيلها، بحيث يمتد دور المشروع إلى تحقيق التكامل مع المشروعات الأخرى وليس فقط دوره في دعم الدخل القومي.

• معامل الربحية الذي يمثل النسبة بين الأرباح الصافية للمشروع ورأس المال المستثمر فيه[١].

• معامل العمالة الذي يمثل نسبة عدد العمال وأجورهم إلى إجمالي الأموال المستثمرة في المشروع.

• معامل التمويل الخارجي الذي يمثل نسبة المكون الأجنبي إلى إجمالي التكوين الرأسمالي للمشروع في مرحلة الإنشاء.

• معامل ميزان المدفوعات ويحسب لأثر المشروع بعد تشغيله على حركة الصادرات والواردات.

• قصر فترة إنشاء المشروع[٢].

بصفة عامة كانت الخطة تهدف إلى إقامة ١٤٠٠ مشروع[٣]، تكلفتها ١٦٩٧,٠ مليون جنيه[٤]، خصص للاستثمار في الزراعة والري والصرف ٣٩٢,٠ مليون جنيه منها ٨٠ مليون جنيه بالعملات الأجنبية، وخصص للصناعة والكهرباء ٥٧٨,٠ مليون

(١) تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن سياسات الاستثمار خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠-٨٢/١٩٨٣، مصدر سابق، ص ١٦.

(٢) المصدر السابق، ص ١٦.

(٣) علي الجريتلي، مرجع سابق، ص ٦٥.

(4) Nimrod Raphaeli, development Planning in Iraq, Israel, Lebanon, and U.A.R,)Dissertation Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of Philosophy in the university of Michigan 1964), p. 248.

جنيه منها ٣٧٥,٠ مليون جنيه بالعملة الأجنبية، وخصص للخدمات ٣٣ مليون جنيه منها ١١ مليون جنيه بالعملة الأجنبية[١]، وانطلقت إشارة البدء في تنفيذ الخطة في الأول من يوليو عام ١٩٦٠ [٢].

على الجانب السياسي كانت القيادة الثورية في مصر، في ذات الوقت، تواجه حربًا ضارية بدأت بالعدوان الثلاثي ولكنها لم تنته بانتهائه، حيث ظلت الحملات الخارجية مستمرة في إدانة الإجراءات الثورية التي اتخذتها مصر وعلى رأسها بالطبع إجراءات التمصير، وانتقلت تلك الحملات إلى التشكيك في قدرة مصر وإمكاناتها على التنمية من الأساس، وكانت دراسة ألمانية قد أشارت إلى أن مصر لا قدرة لها على توفير الاستثمارات اللازمة للتنمية خلال السنوات العشر التالية لعام ١٩٥٧، وأنه من المتعذر أن يستطيع الشعب المصري تكوين أي تراكم رأسمالي يستحق الذكر في ظل مستوى المعيشة المنخفض الذي يحيا فيه، وأن حجم ما تحتاجه مصر من أموال لازمة للتنمية يجعل من الضروري لها أن تلجأ إلى الاستدانة من الخارج، واغتنم البنك الأهلي الفرصة، فآزر ذلك الاتجاه منذ الإعلان عن البرنامج الأول للتصنيع، كما حذر من أن خطط التنمية في مصر يجب النظر إليها بحذر؛ لأنها ستكون بلا موارد، بيد أن مصر قبلت التحديات المفروضة عليها وتمكنت من تمويل الاستثمارات من خلال دور متزايد للقطاع العام الذي اتسع نسبيًا بعد إجراءات التمصير عام ١٩٥٧، وأيضًا من خلال التزايد المضطرد لمعدل الاستثمار السنوي للدولة الذي وصل عام ١٩٥٩ إلى ١٠١ مليون جنيه بنسبة ٨,٨٪ من الدخل القومي، في مقابل ٢٢ مليون جنيه فقط عام ١٩٥٢ بنسبة ٢,٦٪ [٣].

غير أن الأوضاع "السياس/اقتصادية" التي فرضت نفسها على الأرض كانت تمثل صعوبات واضحة تقف في وجه الدولة إذا ما أرادت تنفيذ الخطة الموضوعة بشكل سليم، فمع بداية تنفيذ الخطة بدأت الحكومة تواجه صعوبات في تمويل الاستثمارات الواردة بها، صحيح أن الدولة قد استطاعت أن تحقق بعض النجاح في إقناع المؤسسات المالية بالاكتتاب في قروض الإنتاج، إلا أن وزارة الصناعة

(١) علي الجريتلي، مرجع سابق، ص ٦٥.

(٢) خيري أبو العزايم فرجاني، ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية، مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، القاهرة د.ت، ص ٥٨.

(٣) عادل حسين، مرجع سابق، ص ص ١١٥، ١١٦.

والمؤسسة الاقتصادية لم تتوفر لهما آلية تستطيع إرغام الشركات والمنشآت الفردية على تحقيق أهداف التوسع في القطاعات المختلفة المحددة في الخطة، تزامن ذلك مع فقدان قيادة الدولة الأمل في قدرة القطاع الخاص على تحقيق معدلات النمو المنشودة، وفي المقابل كان صغر حجم القطاع العام، رغم إجراءات التمصير، يقف عقبة في سبيل التمويل، فعلى الرغم من أن الدولة كانت تنفذ الجانب الخاص بها من الاستثمارات المستهدفة، فإنها لم تكن تملك القدرة على توجيه الطاقات الإنتاجية للقطاع الخاص كي ينفذ المطلوب منه، إضافة إلى أن أجهزة الإنتاج والادخار المنوط بها تنفيذ مشروعات الخطة (١٤٠٠ مشروع) كانت خارج نطاق سيطرة الدولة، ولم يكن في مستطاعها أن تستثمر ما يقارب ٣٠٠,٠ مليون جنيه سنويًا، كما أن الدولة لم تكن لديها أية قدرة على توجيه مدخرات قطاع الأعمال المثلة في الأرباح غير الموزعة، والتي كان نصيب قطاع الأعمال الخاص وحده منها حوالي ١١١,٠ مليون جنيه سنويًا[١].

هكذا بدا واضحًا أن مرحلة التعايش السلمى بين حكومة الثورة والقطاع الخاص قد انتهت، وبات من المحتم أن تتحمل الدولة عبء تمويل الاستثمارات المستهدفة في الخطة كي تفي بالوعود التي قطعتها على نفسها بزيادة معدلات التنمية، مما يعنى أن أمر سيطرة الدولة على المفاتيح الأساسية للاقتصاد، وتوسيع قاعدة القطاع العام قد أصبحا أكثر إلحاحًا من ذي قبل[٢]، كما أن إصرار القيادة السياسية على المضي قُدمًا في اتباع سياسة اقتصادية ثورية تكفل لها الاستقلال الاقتصادي، واتخاذها طريق التنمية المستقلة، أوجب عليها أن تتحرر من بعض المحاور المعارضة التي تستند إلى مراكز القوى الاقتصادية والاجتماعية التي تتبوأها[٣]، وكان لا بد من اتخاذ إجراء ما يحقق تلك الأهداف.

قبل عام ١٩٥٦ كانت القيادة السياسية للبلاد ترى صورة فاضحة للاستغلال ممثلة في انعدام العدالة في توزيع الأرض الزراعية، فسارعت بمواجهتها بقانون الإصلاح الزراعي، وكانت أيضًا ترى صورة فاضحة للسيطرة الأجنبية فقامت بمواجهتها

---

(١) علي الجريتلي، مرجع سابق، ص ٦١.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٢.

(٣) عادل حسين، مرجع سابق، ص ١١٦.

بالمفاوضات ثم بالقتال، بيد أن معركة السويس عام ١٩٥٦ كشفت النقاب أمام جمال عبدالناصر عن صورة أخرى لحقيقة السيطرة والاستغلال لم تكن واضحة أمامه من قبل، صحيح أنه كان يعرف أن هناك مصالح أجنبية كثيرة في مصر، غير أنه لم يكن يتصور حجمها الذي كشفت عنه الأحداث، وكان تأميم القناة هو بداية الكشف، بينما أتت معركة ١٩٥٦ لتجعل الحقيقة كلها عارية جلية أمام عينيه[١].

ومن خلال ما كشفت عنه حرب السويس من حقائق على المستويين الداخلي والخارجي، وفى ظل إحجام واضح من الرأسمالية المصرية الكبيرة عن التعاون مع الدولة وامتناعها عن الاستثمار في الصناعة أو الاشتراك في تمويل خطة التنمية بما يتناسب مع الدور المتوقع منها، بل ومحاولاتها الدؤوب للاستيلاء على أية مكاسب وطنية حققتها ثورة يوليو[٢]، استطاعت القيادة السياسية للبلاد أن تستخلص حقيقة مؤداها عدم إمكانية تحقيق أي تغيير جذري وعميق في هيكل الاقتصاد المصري وفى العلاقات الاجتماعية السائدة فيه في ظل الدور الرحب الذي أفسحته الدولة للقطاع الخاص؛ لذا جاء القرار السياسي بتأميم البنوك وشركات التأمين والتجارة الخارجية، ذلك الذي أتبعته قرارات يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ والتي ضمت الجزء الأكبر من وسائل الإنتاج للملكية العامة بحيث تشمل الهياكل الرئيسية للإنتاج كالسكك الحديدة والطرق والموانئ والصناعات الثقيلة والتعدينية وغيرها...[٣].

ربما يكون من الواجب التوقف قليلًا في محاولة لتفسير العلاقة بين الثورة وقيادتها وبين الرأسمالية الكبرى التي كانت تسيطر على القطاع الخاص، إذ اتسمت تلك العلاقة ظاهريًا بالكر والفر بين متنازعين، بينما حكمتها في جوهرها الحق اعتبارات اقتصادية وفكرية في آن واحد، من الناحية الاقتصادية يعد بديهيًا عدم وجود تعارض بين التخطيط المركزي وبين الاقتصاد المختلط، شريطة أن تحصل الدولة على تعاون إيجابي من رجال الأعمال، بيد أن مثل هذا التعاون يعد أمرًا شديد الصعوبة عند وضعه موضع التنفيذ، فهو يحتاج إلى تفاوض وتنسيق

---

(١) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٨٨، ص ١١٧

(٢) عبد المنعم غزالي، "ثورة ٢٣ يوليو والرأسمالية الطفيلية"، مجلة الطليعة، مؤسسة الأهرام المصرية، مصر، السنة التاسعة، العدد السابع ١٩٧٣، ص ٢٣.

(٣) سليمان الطماوي، ثورة ٢٣ يوليو، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٦٥، ص ٣٥٥.

مستمرين بين الدولة وبين رجال الأعمال في كل مرحلة من مراحل وضع الخطة الشاملة، وذلك للتوفيق بين أهداف الدولة التي تتبناها في الخطة وبين أهداف الرأسمالية التي تنحصر بطبيعة الحال في رغبتها في الربح، وكانت الحكومة قد أدركت ذلك وأخذته في الحسبان عند قيامها بتشكيل لجان مشتركة لإعداد الخطة، غير أن التعاون بين الدولة والقطاع الخاص ظل شكلًا بلا مضمون، وعلى الرغم من أن الدولة أخذت على عاتقها الجانب الأكبر من تنفيذ مشروعات الخطة، فإن مساهمات القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد كانت بلا شك حيوية لتحقيق أهداف الخطة، وكان أي تقاعس من القطاع الخاص عن تحقيق الأهداف المرسومة له يعنى أن تتعرض الخطة كلها للفشل[1]، وقد رأينا بالفعل مراوغات القطاع الخاص وتقاعسه عن التعاون الجاد مع الدولة، لذا كان التأميم.

من الأهمية بمكان أن نربط بين ما سلف وبين الهدف الأساسي للخطة الشاملة للتنمية، وهو مضاعفة الدخل القومي للبلاد، فهذا الهدف وغيره من الأهداف التي حددتها الخطة، وسعت القيادة السياسية ومعها الأجهزة التنفيذية في الدولة إلى تحقيقها، لم يكن نبتًا في فراغ، أو بناءً بلا قواعد، فبداهة كان الغرض الأساسي من تلك الأهداف جزءًا من الحركة الثورية التي سعت إلى تغيير وجه مصر، وكانت وسيلتها الرئيسية في ذلك هي العمل على إحداث تغيير أساسي في علاقات الإنتاج كي تزول التناقضات في المجتمع وتتقلص الفوارق بين الطبقات -أو تذوب كما أراد عبدالناصر- وأن يرتفع معدل التنمية في البلاد، ويوزع فائض الإنتاج بشكل عادل[2]، فبعد تسع سنوات من الممارسة ورصد حصاد تجربة العلاقة بين الدولة ورأس المال، أصبح لدى الدولة اقتناع له وجاهته أن رأس المال خاصة في الدول المتخلفة عاجز عن أن يقود الانطلاق الاقتصادي، كما أن عملية توزيع فائض العمل الوطني توزيعًا عادلًا لا يمكن أن تتم بالتطوع القائم على حسن النوايا[3].

---

(١) باتريك أوبريان، مرجع سابق، ص ص ١٥٨، ١٥٩.

(٢)عبد الرازق حسن، "الاشتراكية فكرًا وتطبيقًا في الواقع المصري-خطوات التحول الاشتراكي في التجربة المصرية"، مجلة الطليعة، مؤسسة الأهرام، مصر، السنة الأولى، عدد ٧ يوليو ١٩٦٥، ص ٤٧.

(٣) وليم سليمان، "مسيرة يوليو الاشتراكية"، مجلة الطليعة، مؤسسة الأهرام المصرية، مصر، السنة الأولى العدد السابع يوليو ١٩٦٥، ص ٥٢.

لذلك فإن عجز القطاع الخاص خاصة والرأسمالية عامة-أو تقاعسهما- قد وضع على حد تعبير الميثاق الوطني "نتيجة محققة أمام إرادة الثورة الوطنية لا يمكن بغير الوصول إليها أن تحقق أهدافها، هذه النتيجة هي ضرورة سيطرة الشعب على أدوات الإنتاج، وعلى توجيه فائضها طبقًا لخطة محددة"[١]، وخطة التنمية التي تحاول جاهدة منح كل مواطن حقه في الثروة الوطنية وعائداتها، استلزمت توسيع قاعدة القطاع العام، ليس فقط لكونه القاطرة الرئيسية التي يندفع وراءها الاقتصاد المصري نحو الإنتاج، وإنما أيضًا لأن القطاع العام وملكية الأمة له، يحقق الملكية للملايين الذين عاشوا في وطنهم بلا حقوق[٢]، ولعل المذكرة الإيضاحية للقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ أوضحت بجلاء أن السير بخطة التنمية الاقتصادية نحو الأهداف الموضوعة لها تطلب وجود قطاع عام في الدولة يستطيع بلوغ تلك الأهداف، ذلك لأن الخطة الإنمائية قد بلغت من العمق والشمول ما يتطلب حشد القوى الفنية والإمكانات المادية اللازمة لها، وأن السبيل إلى ذلك لم يكن ميسرًا دائمًا إذا ما ترك عبؤه على عاتق القطاع الخاص الذي قد يتجه بجهوده حسب ما تمليه عليه مصالحه الخاصة[٣].

تقييم الخطة الخمسية

بدأ تنفيذ الخطة الخمسية الأولى في أول يوليو عام ١٩٦٠، وانتهى تنفيذها في آخر يونيو عام ١٩٦٥ بوصفها خطة قومية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، هدفها الأساسي هو مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات، على أن تنفذ هذه الخطة على مرحلتين تستغرق كل مرحلة منها خمس سنوات[٤]، ويُوزع الدخل القومي الناتج عن الخطة توزيعًا عادلًا بين المواطنين[٥]، وتبعًا للبيان الذي ألقاه الدكتور عبد المنعم القيسوني، نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية

---

(١) الميثاق، وقانون الاتحاد الاشتراكي العربي، الدار القومية للطباعة والنشر، الجمهورية العربية المتحدة، د.ت، ص ٥٣.

(٢) وليم سليمان، مرجع سابق، ص ٥٥.

(٣) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تأميم بعض الشركات والمنشآت، الجريدة الرسمية، العدد ١٦٢ في ٢٠ يوليو ١٩٦١، المذكرة الإيضاحية، وثائق مجلس النواب.

(٤) بيان الدكتور عبدالمنعم القيسوني نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية أمام مجلس الأمة في ٥ مايو ١٩٦٤، وثائق مجلس النواب.

(٥) سعد الليثي، مرجع سابق، ص ١٣٩.

حينها، أمام مجلس الأمة فإن الاستثمارات المقدرة للخطة كانت ١٥٧٧,٠ مليون جنيه وذلك بأسعار سنة الأساس(١٩٦٠/٥٩) موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وكان الحجم الأكبر للاستثمارات موجهًا إلى مجال الصناعة، الأمر الذي يتسق مع سياسة الدولة التي كان هدفها الرئيس والطموح هو تصنيع البلاد؛ لذا فقد قدرت الخطة أن يوجه إلى الصناعة مبلغ ٤٣٩,٠ مليون جنيه، وأن يوجه إلى قطاع الزراعة مبلغ ٢٢٥,٠ مليون جنيه، وأن يوجه ٢٣٧,٠ مليون جنيه للنقل والمواصلات والتخزين، وقد أكد الوزير أنه نتيجة للخبرات والممارسة فإن الخطة الموضوعة عام ١٩٦٠ متضمنة برنامج عمل السنوات الخمس ١٩٦٥/٦٠، لم تكن خطة جامدة بل إنها اتسمت بالمرونة، وأنها كانت تحتمل إعادة النظر في الأهداف وإجراء ما يلزم من تعديلات، على ضوء نتائج المتابعة السنوية[١]، وفي ذلك السياق كانت الأهداف المقدرة للخطة هي:

• رفع قيمة الإنتاج القومي إلى ٣٦٠٢,٩ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٠٥٥,١ مليون جنيه، بنسبة ٤١,٤٪ عن سنة الأساس ١٩٦٠/٥٩.

• تنمية الدخل القومي إلى ١٧٩٤,٤ مليون جنيه بزيادة مقدارها ٥٠٩,٢ مليون جنيه، أي بنسبة زيادة ٣٩,٦٪ عن سنة ١٩٦٠/٥٩.

• زيادة فرص العمل بما يؤدي إلى ارتفاع أعداد المشتغلين من ٦ مليون عامل سنة ١٩٦٠/٥٩ إلى ٧,٢ مليون في نهاية السنة الخامسة للخطة، بنسبة زيادة قدرها ٢٠٪.

• رفع أجور ومرتبات المشتغلين من ٤٩٥,٥ مليون جنيه في سنة الأساس إلى ٨٤٦,٤ مليون جنيه في نهاية الخطة، بنسبة قدرها ٥٤٪[٢].

عند النظر إلى ما حققته الخطة من ناحية الاستثمارات سنجد أن قيمة الاستثمارات المنفذة بالفعل، طبقًا للأرقام الرسمية التي وردت في بيان الرئيس جمال عبدالناصر أمام مجلس الأمة، كانت ١٥١٣,٠ مليون جنيه، موزعة -بالأسعار الجارية-كما يلي:

---

(١) بيان الدكتور القيسوني أمام مجلس الأمة في ٥ مايو ١٩٦٤، مصدر سابق.

(٢) المصدر السابق.

توزيع الاستثمارات المنفذة في الخطة[١] (مليون جنيه)

القطـــــــاع	القيمة	النسبة إلى إجمالي استثمارات الخطة
الصناعة	٤٠٣,٩	٢٦,٧٪
الزراعة	١١٨,٤	٧,٨٪
الري والصرف	١٣٨,٠	٩,١٪
الكهرباء	١١٢,٦	٧,٤٪
السد العالى	٩٨,٦	٦,٥٪
النقل والمواصلات والتخزين	٢٧٠,٨	١٧,٩٪
قناة السويس	٢٣,٤	١,٦٪
المبانى السكنية	١٦١,٥	١٠,٧٪
المرافق العامة	٥٠,٥	٣,٣٪
خدمات أخرى	١٣٥,٣	٩٪
إجمالى الاستثمارات	١٥١٣,٠	١٠٠٪

عند مقارنة ما كان مقدرًا من قيمة الاستثمارات بما نُفذ بالفعل، نجد أنه قد نُفذ ما يعادل ٩٦٪ من القيمة المستهدفة للاستثمارات، بمتوسط قدره ٣٠٢,٦ مليون جنيه سنويًا، أي ما يعادل ١٩٪ من الدخل القومي في المتوسط خلال سنوات الخطة[٢]، أما بالنظر إلى معدلات الاستثمار، بما لها من أهمية قصوى في عملية التنمية الاقتصادية ككل، سنجد أن تلك المعدلات قد تزايدت من ١٣,٣٪ من الناتج القومي في سنة الأساس ١٩٦٠/٥٩ إلى أن بلغت أقصاها عام ١٩٦٤/٦٣ بنسبة قدرها ٢١,٤٪، وبلغ المتوسط السنوي للاستثمار خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى نحو ١٨,٧٪ من الناتج القومي[٣].

(١) خطاب الرئيس جمال عبدالناصر في مجلس الأمة بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الثالثة للمجلس، ١٩٦٥/١١/٢٥، موقع الرئيس جمال عبدالناصر.

(٢) المصدر السابق.

(٣) تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن سياسات الاستثمار خلال الفترة من ١٩٥٩ وحتى ١٩٨٣، مصدر

وهنا يكون من المهم أن نذكر أن ارتفاع معدلات الاستثمار يعني أن الاقتصاد المصري قد استطاع زيادة معدلات تحويل الطاقة الاستهلاكية المتاحة له، والناجمة عن الزيادة في الناتج القومي، إلى طاقة إنتاجية جديدة تساعد الاقتصاد على المزيد من النمو والانطلاق، فازدياد معدلات الاستثمار يعني وجود المزيد من الفائض بين الدخل والاستهلاك مما يعني المزيد من الاستثمار ولأن الاستثمار هو أداة التنمية؛ لذا فإن المزيد من الاستثمارات يعني المزيد من التنمية، وبالتالي المزيد من الارتفاع في مستوى المعيشة(١).

بقي أن نذكر أمرًا مهمًا يدلنا عليه جدول توزيع الاستثمارات، وهو أن الدولة قد وجهت إلى القطاعات السلعية (الإنتاجية)(*) ما قيمته ٨٧١,٥ مليون جنيه بنسبة ٥٧,٥٪ من إجمالي الاستثمارات، بينما خصصت لقطاع الخدمات ما قيمته ٦٤١,٥ مليون جنيه بنسبة ٤٢,٥٪ من إجمالي الاستثمارات، يبدو جليا من خلال هذين الرقمين أن الدولة رغم إصرارها الواضح على زيادة المحقق من القطاعات الإنتاجية وميلها إلى التوسع فيها، فإنها مالت كذلك إلى مراعاة البعد الاجتماعي وعدم إهماله، ويبدو ذلك واضحا من الدلالة التي يعطيها لنا ارتفاع القيمة النسبية للاستثمارات الموجّهة إلى القطاعات الخدمية، وعلى الرغم من أن القواعد الاقتصادية الصارمة للتنمية كانت تفرض التقليل من حجم وقيمة ما توجّهه الدولة للخدمات وللجانب الاجتماعي، فإن الدولة قررت ألا يقع عبء التنمية على جيل واحد، وأن تتوزع الأعباء على أجيال متوالية، والحق أنه أمر يعد مقبولًا للغاية في ظل الأوضاع الاجتماعية المختلة والظروف الإنسانية المتردية التي كان يحيا فيها المواطن المصري جراء السياسات الاقتصادية لحكومات ما قبل الثورة، على الرغم مما سيسببه ذلك من مشكلات اقتصادية سنعرضها لاحقًا.

سابق، ص١٠؛ جلال أمين، قصة الاقتصاد المصري، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة ٢٠١٢، ص ٥١؛ عادل حسين، نحو فكر عربي جديد-الناصرية والتنمية والديمقراطية، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٥، ص ١٦٣.

(١) عبدالرازق حسن، "حركة الاستثمارات في الخطة الخمسية الأولى"، مجلة الطليعة، مؤسسة الأهرام، مصر، عدد ٦، سنة ١٩٦٥، ص ١٠٤.

(*) القطاعات السلعية: هي القطاعات التي تسهم في إنتاج السلع كالزراعة والصناعة والكهرباء ويضاف إليها بالطبع السد العالي بإسهامه في الإنتاج الزراعي والصناعي، أما القطاعات الخدمية فهي القطاعات التي تقدم خدمات مثل النقل والمواصلات والمساكن والمرافق العامة.. إلخ. (ويكيبيديا، الموسوعة الحرة).

على جانب آخر كان لزامًا على القيادة الثورية-من الناحية السياسية-أن تكتسب القطاعات الكبيرة من الشعب إلى جانبها، ليس لكون نظام الثورة في مصر نظامًا "شعبويًا"، ولكن لبديهية أن معارك الاستقلال السياسي التي كُتب على مصر أن تخوضها، والتي بدت واضحة منذ عدوان السويس عام ١٩٥٦، كانت تستلزم تلاحم الجماهير مع النظام السياسي الثوري في معاركه، ولم يكن من الممكن أن تطالَب تلك الجماهير بتقديم التضحيات على جبهات القتال وعلى جبهات الاقتصاد في آن واحد، الأمر الذي لم يكن معقولًا ولا مقبولًا، إضافة إلى ذلك فإن القيادة السياسية-كما يغلبنا الظن- قد أدركت منذ اللحظات الأولى أن هناك قوى أخرى تستطيع اكتساب الجماهير إلى جانبها من خلال استغلال معاناتها الاقتصادية والاجتماعية(*)، مما قد يمثل تهديدًا خطيرًا لاستقلال البلاد واستقرارها.

استكمالًا لتقييم الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠/١٩٦٥ وجب أن نستعرض ما استطاعت الخطة الخمسية الأولى أن تحققه على الأصعدة الاقتصادية الأخرى، وبخاصة في جوانب اقتصادية شديدة الأهمية مثل الدخل القومي والناتج القومي ومجالي العمالة والأجور.

يوضح الجدول القادم ما حققته الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠/١٩٥٦ على مستوى الإنتاج القومي والدخل القومي:

المستهدف والمحقق في الإنتاج والدخل القومي(١) (مليون جنيه)

السنة / القطاع	سنة الأساس ١٩٦٥/٦٠	الزيادة المستهدفة في نهاية الخطة ١٩٦٥	الزيادة المحققة (بالأسعار الثابتة)	نسبة الزيادة المحققة
الإنتاج القومى	٢٥٤٧,٩	٣٦٠٢,٩	٣٤٧٤,١	٪٩٦
الدخل القومى	١٢٨٥,٢	١٧٩٤,٤	١٧٦٢,٢	٪٩٨

(*) لا يخفى على الأبصار أن انسحاب الدولة من القيام بدورها الاجتماعي تجاه المواطنين ومراعاة الحالة الاقتصادية لجماهير الشعب منذ بداية نظام الرئيس السادات أدى إلى قيام قوى أخرى سواء من الجماعات المسماة بجماعات "الإسلام" السياسي، أو غيرها من المنظمات المريبة، التابعة في أغلبها للغرب بملء الفراغ الذي خلفته الدولة، الأمر الذي أدى إلى مشكلات فيما بعد.

(١) خطاب الرئيس جمال عبدالناصر في مجلس الأمة بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الثالثة للمجلس، ١٩٦٥/١١/٢٥، مصدر سابق؛ سعد الليثي، مرجع سابق، ص ص ١٤٠، ١٤١.

يوضح الجدول السابق أن قيمة الإنتاج القومي قد زادت بين عامي ١٩٦٠/ ١٩٦٥ بمقدار ٩٢٦,٢ مليون جنيه، وبنسبة زيادة بلغت ٣٦,٤٪ من قيمته قبل تنفيذ الخطة، كما زاد الدخل القومي خلال سنوات الخطة بقيمة قدرها ٤٧٧,٠ مليون جنيه، وبنسبة زيادة بلغت ٣٧,١٪ مما كان عليه قبل البدء في الخطة، ومن الواضح أن نسب الزيادة على مستوى الإنتاج القومي والدخل القومي، إضافة إلى نسب التنفيذ المرتفعة التي جاوزت ٩٥٪، تدلنا على كفاء عالية في التنفيذ على الرغم من المعوقات أو أية تحفظات ذكرت هنا أو هناك.

تقودنا نسبة الزيادة المحققة في الدخل القومي خلال سنوات الخطة بطبيعة الحال إلى نسبة الزيادة السنوية التي حققها الدخل القومي للبلاد خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى، ولما كانت نسبة الزيادة ٣٧٪ فإن ذلك يعني أن الاقتصاد المصري قد استطاع خلال سنوات الخطة الخمسية أن يحقق معدلًا فعليًا للنمو بلغ طبقًا للأرقام الرسمية ٧,٥٪، ورغم اختلاف الاقتصادي السويدي بنت هانسن Bent Hansen مع الأرقام الرسمية المعلنة للدخل القومي(*) حيث قدر الدخل

(*) جدير بالذكر أن البيانات والتقارير الرسمية التي أصدرتها الدولة تختلف أرقامها وتتباين في أحايين كثيرة فيما يتعلق بالفترة محل الدراسة، فعلى سبيل المثال نجد أن تقريرًا رسميًا قُدم إلى مجلس الشعب المصري يقدر إجمالي استثمارات الخطة بـ ١٣٢٠ مليون جنيه بدلًا من ١٣١٥ مليون؛ انظر: تطور قيمة الاستثمار الثابت الإجمالي ونسبته إلى الناتج المحلى، تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن سياسات الاستثمار خلال الفترة من ١٩٥٩ وحتى ١٩٨٣، في ٨ ديسمبر ١٩٨٤، بينما على جانب مقابل نجد تقريرًا آخر لوزارة التخطيط عن أهم المتغيرات الاقتصادية يقدر قيمة الإنتاج القومي في نهاية سنوات الخطة بـ ٣٣٩٧,٥ مليون جنيه بدلا من ٣٤٧٤,١ مليون جنيه، انظر: تطور الإنتاج خلال الفترة ٥٩/٦٠-٦٨/٦٩، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومي عن الفترة من عام ٥٩/١٩٦٠ إلى عام ٩٩/٢٠٠٠"، وزارة التخطيط، أغسطس ٢٠٠٠، (هذه الوثيقة عبارة عن تقرير اقتصادي شامل يربو على مائتي صفحة، وقد عنونتها الوزارة بـ " وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومي، وقد استطاع الباحث الحصول عليها من قطاع المعلومات بوزارة التخطيط، ولديه نسخة مصورة منها)، وفي حقيقة الأمر فإن هذا التباين حدا بنا إلى الاعتماد على الأرقام الرسمية المعلنة في الفترة الخاصة بالخطة وما تواتر لدى الباحثين من أرقام اتفق معظمهم عليها حتى لا تقودنا الاختلافات بين الأرقام إلى جدل اقتصادي متخصص -الأمر الذي يعنى باحثي علم الاقتصاد- وهو أمر ليس محل اهتمام هذه الدراسة لكونها تعنى في المقام الأول بالأحداث التاريخية ودلالات الأرقام سياسيًا واجتماعيًا وأثر القرارات الاقتصادية في سياق التاريخ المصري في تلك الفترة، بيد أن هذا لا يمنعنا من الرجوع إلى هذه الأرقام في تلك الوثائق المهمة للاسترشاد وللاستدلال والمقارنة، وبالطبع لأهميتها بوصفها مصادر وثائقية رسمية لها قيمتها وثقلها.

القومي بمبلغ ١٦٨٤,٢ مليون جنيه[(١)] بدلاً من ١٧٦٢,٢، فإنه رغم ذلك قدر أن معدل النمو كان بين ٥٪ و٦٪[(٢)]، إضافة إلى ذلك فإن أحدث التقارير التي تتناول معدل نمو الاقتصاد المصري خلال الخطة الخمسية تذكر أن معدل نمو الدخل القومي خلال سنوات الخطة كان قد وصل إلى ٣٨,١٪، أي أن معدل النمو السنوي الفعلي للاقتصاد المصري تبعًا لذلك التقرير كان حوالي ٧,٦٪[(٣)].

في هذا السياق نذكر أن عددًا من الباحثين الثقات قد اتفق على أن الاقتصاد المصري حقق بالفعل في نهاية سنوات الخطة معدل نمو يتراوح بين ٦٪ و٦,٥٪[(*)]، وأغلب الظن أن هذا هو معدل النمو المحقق فعليًا، وقد كان من المفترض أن تسهم الخطة في رفع تلك النسبة إلى ٨٪ لتحقيق الزيادة المستهدفة للدخل القومي، والمقدرة بـ ٤٠٪ في السنوات الخمس الأولى، على الرغم من ذلك فإن نسبة النمو التي حققها الاقتصاد المصري في نهاية سنوات الخطة الخمسية تعد من النسب العالية للنمو في ذلك الوقت بأي مقياس عالمي، ومقارنةً بمعدلات النمو السائدة في دول العالم آنذاك، نجد أن تلك النسبة عز مثيلها في العالم المتقدم باستثناء اليابان ودول الكتلة الشيوعية وألمانيا الغربية[(٤)].

بطبيعة الحال اقترن كل ذلك بتحسن واضح في توزيع الدخل، فمع الأخذ في الحسبان أن عدد السكان كان قد ارتفع من ٢٥,٦ مليون نسمة عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٢٩,٥ مليون نسمة عام ١٩٦٥/٦٤ [(٥)]، وأن الدخل القومي قد ارتفع من ١٢٨٥,٠ مليون جنيه في بداية الخطة إلى ١٧٦٢,٠ مليون جنيه في نهايتها فإن ذلك يعنى أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي قد ارتفع من حوالي ٥٠,٠ جنيه عام

(١) بنت هانسن، "التخطيط والتنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٦٥"، في: ب. ج. فاتيكيوتيس، مصر منذ الثورة، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة ١٩٦٧، ص ٢٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٣.

(٣) معدلات نمو الموارد والاستخدامات خلال الفترة ٥٩/٦٠-٦٨/٦٩، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومي عن الفترة من عام ١٩٦٠/٥٩ إلى عام ٢٠٠٠/٩٩، مصدر سابق.

(*) نذكر من هؤلاء على سبيل المثال علي الجريتلي، التاريخ الاقتصادي للثورة، مرجع سابق، ص ١٨٩، جلال أمين، قصة الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص ٥١، عادل حسين، نحو فكر عربي جديد، مرجع سابق، ص ١٦٤، إضافة إلى من ورد ذكرهم في المتن.

(٤) مجدي حماد، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٤، ص ١٤٠.

(٥) بنت هانسن، مرجع سابق، ص ٨١.

١٩٦٠ إلى ٦٠,٠ جنيه عام ١٩٦٥، أي بنسبة تزيد عن ١٩٪[١]، مما يعنى أن الخطة استطاعت أن تحقق ارتفاعًا ملحوظًا في مستوى معيشة المواطنين.

والجدولان القادمان يوضحان ما حققته الخطة من ناحية العمالة والأجور:

أثر الخطة الخمسية على العمالة[٢]

السنوات	العاملين في الزراعة (ألف)	نسبة الزيادة	العاملين في الصناعة (ألف)	نسبة الزيادة	العدد الكلى للعمالة (ألف)	نسبة الزيادة
١٩٦٠/٥٩	٣,٢٤٥	ـــــ	٦٥٨,٧	ـــــ	٦,٢٣٥	ـــــ
١٩٦٥/٦٤	٣,٧٥١	١٥,٥٪	٨٩٩,٣	٣٦,٥٪	٧,٥٧٤	٢١,٤٪

أثر الخطة الخمسية على الأجور[٣]

السنوات	قيمة الأجور(مليون)	نسبة الأجور إلى الدخل القومى
١٩٦٠/٥٩	٥٤٩,٥	٤٢,٨٪
١٩٦٥/٦٤	٨٧٨,٩	٤٦,٧٪

تشير الأرقام السابقة إلى أن أعداد العاملين في قطاع الزراعة قد زادت حوالي ٥٠٦ ألف عامل، وفى قطاع الصناعة ٢٤٠ ألف عامل، وأن إجمالي قوة العمل في مصر قد زادت بمقدار ١,٣ مليون عامل، بنسبة زيادة قدرها ٢١,٤٪، ولما كانت نسبة الزيادة المستهدفة لقوة العمل في الخطة تعادل ٢٠٪، فإن هذا يعنى أن معدل الزيادة المحقق في قوة العمل قد فاق المعدل المستهدف.

الأمر الأكثر أهمية هو أن نسبة الزيادة المستهدفة في قطاع الصناعة، حسب ما جاء في القرار الجمهوري رقم ١٣٢٧ لسنة ١٩٦٠ باعتماد الخطة، كانت ٢٥,٤٪،

(١) على صبري، مصدر سابق، ص ٥٠؛ عبد العزيز الصبروت، "في تقييم الخطة الخمسية الأولى، عرض ودراسة للمعالم الأساسية"، مجلة مصر المعاصرة، مصر، مجلد ٥٨، عدد٣٢٨، أبريل ١٩٦٧، ص ٦٨.

(٢) أهم المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠-٩٩/٢٠٠٠ قطاع الزراعة، وقطاع الصناعة، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومي عن الفترة من عام ٥٩/١٩٦٠ إلى عام ٩٩/٢٠٠٠، وزارة التخطيط، أغسطس ٢٠٠٠، مصدر سابق.

(٣) المصدر السابق؛ على صبري، مصدر سابق، ص ص ٦٩، ٧٠.

بيد أن الخطة قد حققت في قطاع الصناعة نسبة زيادة قدرها ٣٦،٥٪ مما يفوق بكثير النسبة المستهدفة، مما يعني أن اتجاه الدولة نحو رفع أعداد العاملين في قطاع الصناعة قد نجح إلى مدى بعيد.

أيضًا -ومع الأخذ في الحسبان أن أعداد العاملين قد زادت في فترة الخطة بما يزيد عن مليون عامل- فإننا نجد أن متوسط الأجور قد زاد بدوره، كما أن ارتفاع نسبة الأجور إلى إجمالي الدخل القومي تدلل على تحقق المزيد من العدالة في توزيع الدخل القومي في تلك الفترة، يضاف إلى ذلك ما أدى إليه التوسع في الخدمات من رفع مستوى العدالة في التوزيع، فلا يمكن أن نغفل أثر مجانية التعليم، والعلاج المجاني للمواطنين في عدالة توزيع الثروة والدخل في البلاد، حيث أدى ذلك إلى تحقيق وفر في دخول الأفراد يبلغ حوالي ٣٠،٣ مليون جنيه[١].

على أية حال كانت تلك أرقام دلالية ومعدلات الغرض منها معرفة ما حققته الخطة الخمسية الأولى، ومن المهم الاتفاق على أن الأرقام والمعدلات ليست مطلوبة أو مهمة لذاتها، فهذه الأرقام وتلك المعدلات التي عرضناها لم تكن تتحرك في فراغ، وإنما ارتبطت بفكر قيادة، وجهد شعب بأكمله سعى إلى تحقيق منجز اقتصادي يحقق له تنمية شاملة اقتصادية واجتماعية.

صعوبات وعقبات

بطبيعة الحال لم يكن السبيل سهلًا، ولم تكن طرق النضال في سبيل التنمية معبدة أمام مصر وشعبها، فالطرق لم تخل من عقبات وصعوبات، بل إن التجربة ذاتها لم تخل من أوجه قصور شابتها هنا وهناك، ومن الجدير بالذكر أن الرئيس جمال عبدالناصر نفسه كان أول من ذكر العقبات التي وقفت في طريق الخطة وأيضًا أوجه النقص التي اعتورتها، ونذكر منها:

ارتفاع معدلات الاستهلاك: حيث ذكر الرئيس " إن التحولات الاشتراكية وإعادة توزيع الدخول، إضافة إلى نجاح خطط التنمية واتساع حجم العمالة أدى إلى تزايد معدلات الاستهلاك بطريقة ملفتة للنظر، فإذا ما أضيف إلى ذلك نسبة الزيادة في عدد السكان، والذين توقع الخبراء أن يصل عددهم في سنة ١٩٧٠،

---

(١) المصدر السابق، ص ٦٥.

إلى ٣٤ مليون نسمة؛ لوجدنا أمامنا صورة خطيرة تهددنا بالتهام ناتج العمل كله دون أن يبقى منه مدخر يعاد استثماره، بل إنها تهددنا بالتهام كل إنتاجنا، فلا يبقى منه للتصدير ما نستطيع أن نستورد بدله احتياجاتنا مما لا نستطيع إنتاجه"[١]، في واقع الأمر كانت تلك المشكلة أكبر المشكلات التي واجهت الاقتصاد المصري آنذاك، حيث ارتفعت معدلات الاستهلاك العام (الحكومي) نتيجة للطفرة التي حدثت في مجال الخدمات وارتفاع الاعتمادات المخصصة لدعم السلع، كما ازداد الاستهلاك الخاص(الفردي) أيضًا خلال سنوات الخطة من ٩٧٥،٠ مليون جنيه إلى ١٤٦٢،٠ مليون جنيه، حيث أدت زيادة معدلات الاستثمار إلى زيادة دخول الأفراد، وقد حاولت الدولة العمل على خفض معدلات الاستهلاك الخاص عن طريق زيادة الضرائب والتوسع في سياسات التأمينات الاجتماعية، التي تستقطع جانبًا من الدخل لصالح الادخار الجماعي، ورفع أسعار السلع والخدمات من آن إلى آخر[٢]، غير أن زيادة الإنتاج من الخدمات على حساب الزيادة في الإنتاج السلعي أدت تلقائيًا إلى زيادة الطلب على الإنتاج السلعي بغرض الاستهلاك الخاص، الأمر الذي أدى أيضًا لارتفاع معدلات الاستهلاك العام نتيجة احتياج المشروعات السلعية لمستلزمات الإنتاج لمواكبة الطلب المتزايد، فظل معدل الاستهلاك العام والخاص مرتفعًا، وربما كان الغرض من ميل الدولة في ذلك الوقت إلى زيادة الإنتاج من الخدمات لاعتبارات اجتماعية وإنسانية، تعويضًا للفئات المحرومة من المجتمع عما عانت منه في الماضي[٣].

المشكلة الإدارية والفنية حيث يذكر عبدالناصر "إنه مع التوسع الكمي في حجم الخدمات العامة لم يحدث توسع كيفي مماثل في مستواه، ومع أن الشكوى من المشكلة الإدارية في مصر طال أمدها، فإن هذه الشكوى تأخذ وضعًا لا يمكن قبوله أو السكوت عليه، فى ظروف مجتمع اشتراكي تتولى فيه الدولة أعمالًا تتزايد مع كل يوم"[٤]، وفي الحقيقة فإن المشكلة لم تكن تتمثل فقط في الافتقار

ــــــــــــــــــــ

(١) خطاب الرئيس جمال عبدالناصر في مجلس الأمة بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الثالثة للمجلس، ١٩٦٥/١١/٢٥، مصدر سابق.

(٢) علي الجريتلي، خمسة وعشرون عامًا - دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢-١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧، ص ٨٥.

(٣) عبدالعزيز الصبروت، مرجع سابق، ص ٦٨.

(٤) خطاب الرئيس جمال عبدالناصر في مجلس الأمة بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الثالثة للمجلس، ١٩٦٥/١١/٢٥، مصدر سابق.

إلى كوادر إدارية وفنية مدربة تتولى تنفيذ الجوانب المختلفة للخطة، في بلد يلجأ إلى التخطيط الشامل للمرة الأولى في تاريخه، وإنما كان الجانب الأخطر الذي يمكننا أن نلمحه بين طيات خطاب الرئيس هو نشوء طبقة جديدة كانت خليطًا من فئات مختلفة لا تنتج شيئًا، وتتفق فقط على امتصاص موارد الدولة، منهم المؤسسة العسكرية التي أصبحت مع الوقت دولة فوق الدولة، كما ظهر فيها السماسرة والوسطاء، ومنهم أيضًا طبقة الموظفين البيروقراطيين، أولئك الذين تنامى دورهم بحكم سيطرة الدولة على معظم الأنشطة الاقتصادية، وصارت "دولتهم" إن جاز التعبير أكثر نفوذا وسيطرة، وأصبح جانب كبير من القرارات الحاسمة في الهيئات الاقتصادية المختلفة في الدولة ينتظر آراءهم وقراراتهم، كما عمل الكثير منهم-إلى جانب كونهم موظفين في الدولة- سماسرة وموظفين لدى الرأسماليين خارج جهاز الدولة[١]، فأصبح ولاؤهم لمصالح الدولة مشكوكًا فيه، واستطاع هؤلاء -ونعنى الفئتين معًا-بقدرتهم على جرف الأمور نحو ما يتفق ومصالحهم، أن يمثلوا عائقًا أمام الجهاز التنفيذي للدولة، بل وحتى أمام الرئيس نفسه.

مشكلات التمويل وقد ذكر الرئيس "إنه نتيجة لخروج شعوب كثيرة جديدة إلى ميادين التنمية الاقتصادية بعد الاستقلال، فإن موارد التمويل الأجنبي المتاحة أصبحت تتعرض لزحام شديد، كما أن انفتاح أبواب جديدة للتنمية، حتى في البلاد المتقدمة، أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة إلى حد باهظ، فضلًا عن أن أي تمويل أجنبي ليس هبة ممنوحة، ولكنه قروض واجبة السداد بفوائدها"[٢]، والحق أن مشكلات التمويل نجمت في المقام الأول عن ارتفاع معدلات الاستهلاك تلك التي أحدثت أثرها في معدلات الادخار، وأدت إلى جعل المتوسط العام له يدور حول ١٢,٧٪ من الناتج المحلى خلال سنوات الخطة[٣]، الأمر الذي انعكس بدوره على الاستثمارات ومصادر تمويلها، ذلك لأن زيادة معدلات الاستثمار كما رأينا، مع بقاء معدل الادخار ثابتًا، كان معناها أن تلك الزيادة قد تحققت في واقع الأمر بزيادة اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي[٤]، غير أنه من الواجب في هذا السياق أن نذكر أن الدراسات الاقتصادية والتنموية لا تعد هذا النوع من الديون شرًا أو

---

(١) عصمت سيف الدولة، هل كان عبدالناصر ديكتاتورًا، دار المسيرة، بيروت ١٩٨٣، ص ٢٥٤.

(٢) خطاب الرئيس جمال عبدالناصر في مجلس الأمة بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الثالثة للمجلس، ١٩٦٥/١١/٢٥، مصدر سابق.

(٣) جلال أمين، "الاقتصاد المصري والثورة"، في: فاتكيوتيس، مصر منذ الثورة، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٤) المرجع السابق، ص ٥٩.

ضررًا، طالما أن تلك الديون تسهم في بناء أصول إنتاجية جديدة، ولا تستخدم لتمويل سلع استهلاكية كمالية أو غير ضرورية[١].

قصور الأجهزة الإحصائية في الدولة أدى إلى حدوث أخطاء في التنبؤ بالمخرجات الاقتصادية المتوقعة من تنفيذ الخطة في بعض القطاعات، وذلك في ظل عدم قدرة الجهاز الإحصائي على توفير بيانات دقيقة[٢]، فنجد مثلاً أنه كان من المتوقع أن يصل الدخل المتولد في قطاع الصناعة إلى ٥١٦,٠ مليون جنيه، وأن يصل الدخل المتولد من قطاع الزراعة إلى ٥١٢,٠ مليون جنيه، بينما كان الدخل المتحقق فعلا في هذين القطاعين على التوالي كان ٤٢٦,٠ مليون جنيه، و٣٢٩,٠ مليون جنيه[٣].

عوامل أخرى يمكن إجمالها في قصر الوقت الذي أُعدت فيه الخطة، فلم يكن هناك على سبيل المثال وقت كافٍ لإيجاد ترابط بين احتياجات مشروع ما في قطاع معين من المشروعات المكملة له في قطاع آخر، حيث لم تُربط المشروعات مع احتياجاتها من المشروعات التي تتم في القطاعات الأخرى[٤]، مما أسفر عن وجود مشروعات افتُتِحت بالفعل دون أن تعمل لأن المشروعات المكملة لها لم تنفذ بعد[٥]، كما أن قطاع الزراعة بصفة خاصة والاقتصاد المصري بصفة عامة قد تأثر بما حدث في العام الثاني للخطة ١٩٦٢/٦١ عندما أصيب محصول القطن المصري بآفة دودة القطن التي أدت إلى حدوث خسائر فادحة[٦].

الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٥/١٩٧٠

كان من المأمول أن يتم العمل على تنفيذ الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٦/٦٥-١٩٧٠/٦٩ المكملة للخطة القومية (العشرية) الشاملة بدءًا من أول يوليو عام

---

(١) عبدالخالق فاروق، الاقتصاد المصري من عهد التخطيط إلى عهد الامتيازات والخصخصة، المحروسة للنشر، القاهرة ٢٠٠٤، ص ١٩.

(٢) علي الجريتلي، التاريخ الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٦٥.

(٣) المرجع السابق، ص ١٩٢.

(٤) مصطفى خليل، "العوامل التي أثرت في الخطة الخمسية الأولى"، الدروس المستفادة من الخطة الأولي، المؤتمر الثاني، الإسكندرية، نوفمبر ١٩٦٦، ١٤.

(٥) علي الجريتلي، التاريخ الاقتصادي، مرجع سابق، ص ١٩٠.

(٦) عبدالعزيز الصبروت، مرجع سابق، ص ٦٩.

١٩٦٥، وكان عبداللطيف البغدادي نائب الرئيس ووزير التخطيط قد أصدر قرارًا بأن تقوم الوحدات المتخصصة في جهاز التخطيط بالدولة بالتعاون مع مكاتب التخطيط بالوزارات والمحافظات المختلفة بدراسة مكونات التنمية لكل قطاع في الفترة من منتصف مارس عام ١٩٦٣ إلى منتصف سبتمبر عام ١٩٦٣، على أن تشكل لجان مشتركة لدراسة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والربط بينها وبين مشروعات وبرامج كل قطاع، وأن يُعد مشروع للإطار العام والمتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ١٩٦٦/٦٥-١٩٧٠/٦٩ خلال الفترة من منتصف سبتمبر عام ١٩٦٣ إلى أول مارس عام ١٩٦٤، ويُناقش على المستويات الشعبية المختلفة والأجهزة الحكومية والتشريعية توطئة لإعداد ذلك المشروع في صورته النهائية[1].

كان من المفترض أن تؤدي تلك الإجراءات إلى وجود مشروع نهائي لخطة خمسية جديدة في مكتب السيد عبداللطيف البغدادي في عام ١٩٦٤، ولكن الذي حدث أن مشروع الخطة قد توقف، وربما كان لإقالة البغدادي علاقة بهذا، واستُبدِل به خطة سبعية[2]، وأعلن أن الخطة الجديدة سوف تبدأ في يوليو عام ١٩٦٥ وتنتهي في ٣٠ يونيو عام ١٩٧٢ [3]، ما لبثت هذه الخطة أن استُبدِل بها خطة "إنجاز" بسبب نقص الموارد المالية المتاحة، والتي كان من أحد أسبابها توقف المعونة الأمريكية عام ١٩٦٥.

من المهم بمكان أن نذكر أن تلك الخطة كان مقدرًا لها أن تستمر لمدة ثلاث سنوات يتم من خلالها التركيز على إنجاز المشروعات التي مازالت قيد التنفيذ وتشغيل الطاقات العاطلة، بيد أن الظروف السياسية داخليًا وخارجيًا قد تغيرت تماما باندلاع حرب يونيو عام ١٩٦٧، وهي الحرب التي قادها الغرب في الأساس كي يوقف المشروع النهضوي المصري؛ مما أدى إلى تعطل جهود التخطيط الشامل

(١) قرارات وقوانين وتعليمات بشأن التخطيط القومي، مذكرة موجهة من عبداللطيف البغدادي نائب الرئيس ووزير التخطيط، إلى كمال الدين حسين نائب الرئيس للخدمات، بتاريخ ٧ فبراير ١٩٦٢، محفظة رقم ٧٩٩، ملف ٩-١/٦، وثائق مجلس الوزراء.

(٢) بنت هانسن، مرجع سابق، ص ١٢.

(٣) سعد الليثي، مرجع سابق، ص ١٤٣.

في الدولة، ثم توقفها تمامًا بعد ذلك لتكون الخطة الخمسية ١٩٦٥/٦٠ هي الخطة الأولى والأخيرة التي نفذت في مصر.

نتـــــــــائـــج

- انطلاقًا مما اتُفق عليه من أن التنمية الاقتصادية في تعريفها الأولى تعنى الوصول بمعدلات الدخل القومي إلى مستوى يفوق معدل النمو السكاني، بغية زيادة الدخل الفردي الحقيقي، فإنه يمكننا القول، ومن واقع الأرقام المثبتة، إن مصر خلال سنوات الخطة الخمسية قد استطاعت أن تحقق هذا الهدف، فكما رأينا وصل معدل النمو السنوي للدخل في المتوسط إلى ٦,٥٪ حسب أقل التقديرات وأكثرها صرامة، بينما لم يتجاوز المتوسط السنوي لمعدل نمو السكان في الفترة نفسها ٢,٥٪(*)، أما عند تطبيق المعنى الأشمل للتنمية، والذي يذهب إلى اقتران النمو بتغيير في الهياكل السياسة والاقتصادية والاجتماعية، فيمكننا أيضًا أن نقول إن الخطة الخمسية ١٩٦٥/١٩٦٠ كانت خطوة كبيرة على طريق تحقيق التنمية الشاملة، ليس فقط بما حققته على المستوى الاقتصادي، ولكن أيضًا بما حققته على مستوى الخدمات الاجتماعية التي قدمتها للمواطنين، ويكفينا للتدليل على ذلك أن نُذَكّر بما ورد سابقًا من أن ما وجهته الدولة إلى قطاع الخدمات من استثمارات بلغ حوالي ٧٥٪ من حجم الاستثمارات التي وجهتها الدولة إلى القطاعات الإنتاجية، طبقًا لما ورد في جدول الاستثمارات المنفذة خلال الخطة.
- كذلك استطاعت الدولة من خلال تنفيذ استثمارات الخطة الخمسية ولا سيما في مجال الصناعة، أن تحقق تغييرًا محسوسًا في علاقات القوة في المجتمع، عندما قامت بتوفير عمل لأكثر من مليون مواطن، وضمتهم بذلك تحت لوائها، فضلًا عن ملايين أخرى من أبناء الوطن ممن استفادوا بشكل مباشر من عائدات مشروعات الخطة الخمسية، فازدادت دخولهم، وارتفع مستوى معيشتهم، إضافة إلى من شملتهم الخدمات الاجتماعية والصحية.

(*) ورد الرقم الخاص بمعدل نمو السكان في عدة دراسات اقتصادية، نذكر منها روبرت مابرو، الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص ٤٢، وعلى الجريتلى، التاريخ الاقتصادي، مرجع سابق، ص ١٩٥.

- في سبيل تغييرها لهيكل القوة وعلاقاتها في المجتمع عقدت الدولة تحالفًا مع الطبقة العريضة من الشعب المصري، ولم يكن ذلك التحالف مبنيًا فقط على اقتناع راسخ لدى تلك الطبقة بالرغبة الأكيدة لدى النظام الثوري الحاكم في العمل لصالح الطبقات الفقيرة، وإزاحة الطبقات المستغلة من معادلة القوة، أو على الأقل تحييدها، وإنما كان ذلك التحالف مبنيًا كذلك على روابط ومصالح اقتصادية واضحة ربطت الملايين من الشعب بوجود هذا النظام، الذي مثل بالنسبة لهم طوق نجاة ممن ساموهم الظلم في الماضي واستولوا على ثروات البلاد-من الاستعمار والرأسمالية المستغلة- كما كان ضمانًا لاستمرار التقدم في مستوى معيشتهم، وهكذا بعد أن كنا نرى رباطًا سُريًا بين الاستعمار والرأسمالية في السابق، لا يأبه إلا لتحقيق مصالحه الشخصية، أصبح الرباط السُّرى معقودًا بين نظام وطني حاكم والغالبية العظمى من أبناء الشعب، في سبيل تحقيق مصلحة الوطن والسواد الأعظم من أبنائه، دعم من ذلك قيام الدولة بإزاحة القطاع الخاص من مشروعات الخطة الخمسية، بكل ما كان يمثله -في أغلبه- من طبقة رأسمالية طفيلية لا تهدف إلا لتحقيق أرباح ريعية دون إنتاج، وإحلالها محله قطاعًا عامًا يملكه الشعب، ينتج ويبنى لمصلحة الشعب وتعود أرباحه إلى الشعب.
- استطاع التحالف الذي قام بين النظام والشعب أن يواجه حربًا ضروسًا على مدى أعوام طوال، منذ قيام الثورة وحتى رحيل قائدها، كان فيها الشعب سندًا قويًا للدولة، ولم يكن ذلك ليتحقق لولا إيمان الشعب بصدق أهداف القيادة، دليلنا على ذلك حجم المنجز الاقتصادي الهائل الذي تحقق في فترة زمنية وجيزة، ولم يكن ذلك ليتحقق إلا نتيجة لعملية تغيير شاملة للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تلك العملية التي كانت الخطة الخمسية الأولى قاعدة الأساس فيها، والمحرك الدافع لعجلاتها.

وعلى الرغم من وجود مثالب -عرضنا معظمها تقريبًا- فإن الموضوعية تقتضى أن نقيم التجربة في إطار عصرها، وأيضًا في إطار الظروف السياسية العامة للبلاد، وكذلك الإمكانات الداخلية للدولة، فالخطة الخمسية الأولى كانت تجربة رائدة من جهاز حكومي لم يعتد على التقيد بخطة محددة، فضلًا عن موقف

الدول الاستعمارية المعادية لمصر وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، تلك التي أعلنت حربًا حقيقية على مصر، فوضعتها تحت حصار اقتصادي، ولم تكتف بحرمانها من الحصول على قروض بشروط ميسرة، بل إنها حرمتها من القروض تماما، وعرقلت حصولها على النقد الأجنبي من الأساس، وجمدت أرصدتها النقدية وسحبت تمويل السد العالي، وبالطبع كان لنقص الأموال الأجنبية أثره البالغ في القدرة الاستثمارية للبلاد ومن ثَم على تنفيذ مشروعات الخطة الخمسية كما خطط لها، على الرغم من كل ذلك فإنه يحسب للاقتصاد المصري، والقائمين على إدارته آنذاك ما حققه من نجاحات لم تتحقق في تاريخ الاقتصاد المصري قبل ذلك(*)، ولعل ما ذكره المؤرخ الاقتصادي روبرت مابرو Robert Mabro - نقلا عن بنت هانسن- يلخص ما يمكن قوله عن الخطة الخمسية الأولى حيث قال "إن أحدًا لا يتوقع من الخطة الأولى لأية دولة أن تكون مثالية"[1].

(*) ويمكن القول أيضًا دونما مبالغة إنها لم تتحقق بعد ذلك، والدليل على ذلك أن معدل النمو الذي حققته مصر خلال سنوات الخطة الخمسية والذي بلغ أكثر من ٦,٥٪ لم يتحقق بعدها.

(١) روبرت مابرو، مرجع سابق، ص ١٩٢.

الفصل الثالث

التنمية والصـــــــــــناعة المستقلّة

انعقدت آمال جميع بلدان العالم الثالث حديثة الاستقلال في فترة التحرر الوطني التي سادت العالم في النصف الثاني من القرن العشرين على التصنيع، فقد كان طموح تلك البلدان لتحقيق تنمية اقتصادية مرتبطًا بتحقيق تقدم في مجال الصناعة أسوة بالبلدان المتقدمة التي كان اقتصادها يعتمد في المقام الأول على الصناعة، والحق أن تلك الأفكار كان لها ما يبررها تاريخيًا، فقد كانت الثورة الصناعية التي عرفتها أوروبا في القرن الثامن عشر هي التي فتحت أبواب التقدم الاقتصادي لتلك البلدان التي عُرفت فيما بعد ببلدان العالم المتقدم، كما كانت الدول الآخذة في النمو تنظر بعين الإعجاب إلى اليابان على وجه التحديد بوصفها مثالًا حيًا على دولة نامية استطاعت أن تنفصل عن العالم الثالث وتدلف إلى العالم الأول من خلال بوابة التصنيع[١]، كما أنه ليس بخافٍ على أحد أن التصنيع يعد جانبًا أساسيًا ومتكاملًا -في ذات الوقت- مع أية محاولةٍ جادة للتنمية الاقتصادية، بغض النظر عن هيكل الموارد الإنتاجية المتوافرة في المجتمع الذي يقوم بتلك المحاولة، وأيا كانت المعايير التي يطبقها لتحديد أولويات الإنتاج[٢].

الدولة والصناعة قبل الثورة

عرفت مصر فيما قبل ثورة يوليو نشاطًا صناعيًا على فترات متقطعة، وكان أول تدخل للدولة في مجال الصناعة عام ١٩١٦ بإنشاء "لجنة التجارة والصناعة" التي أوصت بإقامة الصناعة على أسس سليمة[٣]، نظرًا إلى افتقار المصانع إلى الأخذ بأساليب الإنتاج الحديثة، مما أعجزها عن مواجهة المنافسة الأجنبية، وعندما أدى انخفاض الواردات وزيادة الإنتاج المحلي بين الحربين العالميتين إلى انتعاش السوق الداخلي للبلاد[٤]، قامت الدولة عام ١٩٢١ بإنشاء "مصلحة التجارة والصناعة"، وذلك لتنظيم شئون الصناعة بالبلاد، وألحقتها بوزارة المالية[٥].

---

(١) فرج عبدالعزيز عزت، "التنمية الصناعية في مصر-دراسة تحليلية تاريخية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، عدد ١، يناير ١٩٨٦، ص ١.

(٢) مصطفى السعيد، "التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية واستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية للسكان ١٩٥٢-١٩٧٢"، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، مجلد ٥، عدد ٣، أكتوبر ١٩٧٧.

(٣) راشد البراوي، "الصناعة والتجارة في مصر"، مجلة الكاتب، مصر، السنة ٦، الجزء الأول، يناير ١٩٥١، ص ١٢٨.

(٤) سهام أمين أحمد، "التطور الصناعي في مصر: المعوقات آليات واستراتيجيات التحديث"، المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر (تحديث الصناعة العربية في ضوء المتغيرات الدولية)، القاهرة ٢٠٠٣، ص ٤.

(٥) إنشاء مصلحة التجارة والصناعة، محفظة ١١٢١، دوسيه رقم ١٩-١/١٦، مجموعة وثائق مجلس الوزراء.

في فترة ما بين الحربين العالميتين حدثت عدة متغيرات على الساحتين الداخلية والعالمية نجم عنها انتعاش النشاط الصناعي في مصر، ومن ثم زيادة اهتمام الدولة بالصناعة، حيث كان لإنشاء بنك مصر وقيامه بتأسيس العديد من الشركات الصناعية أثره البالغ في انتعاش الصناعة المصرية بشكل عام[(١)].

كما كان لنجاح بنك مصر أثر كبير في تغير السلوك الاستثماري لدى الرأسمالية، حيث اتجه كبار ملاّك الأرض وكبار التجار إلى الاستثمار في الصناعة، يضاف إلى ذلك ما أدى إليه الكساد الكبير الذي ضرب الاقتصاد العالمي عام ١٩٢٩، متبوعًا بالآثار التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، من ازدياد النشاط الصناعي في البلاد في الفترة بين عامي ١٩٣٠-١٩٣٩، إذ أدى الكساد ومن بعده الحرب العالمية الثانية إلى انقطاع الواردات -وخاصة واردات السلع الاستهلاكية- عن البلاد، كما أدى في الوقت نفسه إلى صعوبة تصدير محصول القطن إلى الخارج، مما حدا بالرأسمالية إلى إقامة صناعات جديدة يكون من شأنها إحلال الصناعة المحلية محل الواردات التي توقفت بسبب الحرب، كذلك قام رجال الصناعة بصحبة بعض الزعماء الوطنيين، رغبة منهم في تحقيق نوع من الاستقلال الاقتصادي، وحماية الصناعات الناشئة بالضغط على الحكومة كي تقدم التسهيلات الائتمانية والحماية الجمركية لتلك الصناعات[(٢)].

واستجابة إلى تلك الضغوطات أصدرت الحكومة في أبريل عام ١٩٣٠ قانون الحماية الجمركية، والذي كان له آثار شديدة الأهمية، فمن خلاله مارست مصر للمرة الأولى حقها في حماية صناعتها الوطنية، كما أدت تلك التعريفة الجمركية إلى زيادة موارد الدولة[(٣)].

من ناحية أخرى شجعت تلك السياسة الصناعات القائمة، وحفزت الرأسمالية على إنشاء صناعات جديدة[(٤)]، فانتعشت الصناعات المرتبطة بالقطن كصناعة الغزل وصناعات النسيج، كما انتعشت صناعة السكر والجلود والسجائر وغيرها...[(٥)].

(١) سحر حسن أحمد، "تطور الصناعة في مصر ١٩١٤-١٩٥٢"، مجلة البحث العلمي في الآداب، كلية البنات جامعة عين شمس، مصر، عدد ١٢، جزء ٤، القاهرة ٢٠١١، ص ٩٧٣.

(٢) فرج عبدالعزيز عزت، مرجع سابق، ص ص ١٦، ١٧.

(٣) خيري أبو العزايم فرجاني، ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية، مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، د.ت، ص ٦٢.

(٤) سحر حسن أحمد، مرجع سابق، ص ٩٧٦.

(٥) راشد البراوي، مرجع سابق، ص ص ١٢٩، ١٣٠.

أدت العوامل السابقة إلى ظهور اتجاه جديد من الدولة نحو دعم الصناعة، مما حدا بها إلى تحويل مصلحة التجارة والصناعة إلى "وزارة للتجارة والصناعة" في ديسمبر ١٩٣٤، التي جاء في قرار إنشائها أن ذلك لضرورة ترقية شئون التجارة والصناعة في البلاد[١]، على الرغم من أن العوامل السابقة أدت إلى زيادة رؤوس الأموال المستثمرة في قطاع الصناعة، وإنشاء المصانع الكبيرة وارتفاع كمية الإنتاج، وارتفاع نسبة العمالة في القطاع الصناعي، فإن الدولة لم تكن طرفًا أساسيًا في العملية الصناعية، حيث تركت الأمر لرأس المال الخاص يهيمن على شئون الصناعة، وعانت المشروعات من عدم توفير تمويل ثابت يضمن استمراريتها ، إضافة إلى عدم كفاية نظام الائتمان الصناعي[٢].

هكذا بقيت حقيقة أن مصر-على الرغم من امتلاكها قطاع صناعي كبير نسبيًا عام ١٩٥٢- كانت في النهاية بلدًا متخلفًا صناعيًا، يتمحور اقتصاده حول الزراعة والصناعات الزراعية[٣]، إضافة إلى ذلك فإنه وعلى الرغم من ارتفاع قيمة الاستثمارات الموجهة إلى الصناعة من ٣٥,٩ مليون جنيه عام ١٩٤٧ إلى ٦١,٥ مليون جنيه عام ١٩٥٢ [٤]، فإن القطاع الصناعي لم يسهم سوى بحوالي ١٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي في العام نفسه، وقام بتوفير العمل لحوالي ٨٪ من القوة العاملة في البلاد، كما أسهم بنسبة ٩,٦٪ فقط من إيرادات العملة الأجنبية الناتجة عن الصادرات السلعية[٥].

الثورة وأهمية الصناعة

قبل المضي قُدمًا في دراسة ما قامت به ثورة يوليو وقيادتها في قطاع الصناعة، نرى من الواجب أن نلفت الانتباه إلى بضع أمور مهمة:

---

(١) مرسوم بإنشاء وزارة للتجارة والصناعة في ٢٠ ديسمبر ١٩٣٤، دوسيه رقم ١٩-١/١٦ جـ٢، محفظة ١١٢١، مجموعة وثائق مجلس الوزراء.

(٢) سهام أمين أحمد، مرجع سابق، ص ٥.

(٣) أحمد السيد النجار، الاقتصاد المصري من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٩٧.

(٤) محمد رشدي، التطور الاقتصادي في مصر، الجزء الثاني، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٢، ص ١٨٦.

(٥) روبرت مابرو، الاقتصاد المصري ١٩٥٢-١٩٧٢، ترجمة: صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦، ص ٢١٨.

أولًا: تدل الحقائق والوقائع التاريخية المعروفة -بوضوح- على وجود إصرار لدى قيادة الثورة منذ لحظتها الأولى على تحقيق الاستقلال، إلى درجة الاستعداد إلى القتال في سبيله[*]، الأمر الذي بدا جليًا في العديد من خطب جمال عبدالناصر، وأن ذلك الإصرار، الظاهر في الأقوال، بدا جليًا أيضًا في الأفعال، دليلنا عليه خوض جولات مرهقة وعنيدة من المفاوضات مع بريطانيا للجلاء عن أرض مصر، تلك التي انتهت بتوقيع اتفاقية الجلاء في ١٩ أكتوبر عام ١٩٥٤ [١]، ثم رفض مصر التحالف مع الغرب والذى تمثل في رفض عبدالناصر الانضمام إلى حلف بغداد في عام ١٩٥٥، ورفضه لمشروع أيزنهاور Dwight Eisenhower للدفاع عن الشرق الأوسط عام ١٩٥٧ [٢]، حتى الوصول إلى جولات الصراع العسكري السافر بين مصر وإسرائيل، ذراع الغرب الاستعماري في الشرق العربي، بدءًا من الغارة الإسرائيلية على غزة عام ١٩٥٥، مرورًا بالعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، انتهاءً بعدوان ١٩٦٧، كل ذلك رغبة في جعل استقلال مصر واستقلال إرادتها السياسية أمرًا واقعًا لا مراء فيه.

ثانيًا: كانت القيادة السياسية في مصر على وعي تام بالارتباط الوثيق بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي، الأمر الذي بدا جليًا في فكر الرئيس عبدالناصر، وانعكس على أقواله منذ فترة باكرة من عمر الثورة، حيث تحدث في العديد من خطبه عن الاستقلال الاقتصادي، وربط بينه وبين الحرية والاستقلال السياسي، فيشرح في إحداها بكلمات بسيطة مفهوم الحرية فيقول:

" الحرية الحقيقية؛ حرية الرزق، حرية لقمة العيش، مش الحرية اللي على الورق و٣/٤ البلد مش لاقيه تاكل،... الحرية الحقيقية.. الحرية اللي تمكنك من أن تعمل، ....، والحرية اللي تمكنك من أن تحس بكل روحك وبكل قلبك إن هذه الأرض أرضك، وإن هذا الوطن وطنك"[٣].

(*) هناك العديد من خطب جمال عبدالناصر تتحدث عن الكفاح المسلح ضد الإنجليز إذا ما فشلت مفاوضات الجلاء منها تصريح جمال عبدالناصر لجريدة "نيويورك هيرالد تريبيون"، في ١ نوفمبر١٩٥٢؛ أيضًا: تصريح جمال عبدالناصر حول الحرب الباردة التي تشنها إنجلترا ضد مصر، في ١٩٥٣/٥/٢٣، موقع الرئيس جمال عبدالناصر، وقد أوردنا هذين التصريحين على سبيل المثال لا الحصر.

(١) وفيق عبدالعزيز فهمي، قضية الجلاء وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كتب قومية، الدار القومية للطباعة والنشر، ص ٨.

(٢) حديث الرئيس جمال عبدالناصر لمراسل جريدة "نيويورك تايمز" في ١٩٥٤/٨/٢٠، موقع الرئيس جمال عبدالناصر؛ أيضًا محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٤، ص ٣١٨.

(٣) كلمة الرئيس جمال عبدالناصر في احتفال التجار بتوقيع اتفاقية الجلاء فى ١٩٥٤/١٠/٢٣، موقع الرئيس

كما يتحدث الرئيس، في السياق نفسه، عن وعي الثوار بالعلاقة الوطيدة بين إصلاح الأحوال الاقتصادية وإصلاح الأحوال السياسية، موضحًا إدراكه للعلاقة بين الاستبداد السياسي وبين خلل العلاقات الاقتصادية، حيث قال:

" لقد قامت ثورتنا؛ لتدافع عن حقوق المواطنين جميعًا بما فى ذلك الفلاح والعامل، فعملت على توزيع الأرض للقضاء على الإقطاع، وبالتالي القضاء على الاستبداد السياسي، وهو أول مظاهر الإقطاع.... إننا نعمل ليجد كل عامل حظه فى العمل...، ونعمل لرفع مستوى معيشة الفلاح إلى مستوى كريم يليق بكرامة المصري الإنسان.... إن سياسة العهد الجديد تقوم على أساس تقريب الفوارق بين طبقات الشعب، وإعداد المشروعات الطويلة والقصيرة الأمد الكفيلة بتحقيق ذلك، والتي تتركز في تخفيف أعباء الحياة عن كاهل المواطنين بالحد من الغلاء،.... وتشجيع الصناعة... واستثمار رؤوس الأموال في استغلال الخامات المصرية. وإن أهم ما نعني به الآن هو زيادة الإنتاج بأقصى سرعة وبأكبر قدر؛ ليمكن توفير وسائل العيش والحياة الكريمة لمواطنينا"[(١)].

ثالثًا: ربطت القيادة السياسية الكيان الوطني للدولة بالصناعة، إذ نجد -بعد عشر سنوات من التجربة والممارسة-أن قيادة الثورة أصبح لديها اقتناع واضح بأن " الصناعة هي الدعامة القوية للكيان الوطني، وهي القادرة على الوفاء بأعظم الآمال في التطور الاقتصادي والاجتماعي"[(٢)].

التنمية المستقلة والصناعة

استطعنا مما سبق أن نقف على نظرة قيادة ثورة يوليو إلى الصناعة ومدى اقتناعها بأهميتها ودورها المحوري، ليس فقط في تطور البلاد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن أيضًا في ربط عملية تصنيع البلاد بالاستقلال الاقتصادي ومن ثم السياسي، بل بالكيان الوطني للدولة نفسها، أو بمعنى أوضح

جمال عبدالناصر، وتوجد العديد من الخطب التي يتحدث فيها الرئيس عن الاستقلال الاقتصادي كأساس للحرية والاستقلال السياسي.

(١) حوار مع مندوب الأهرام، يوضح فيه البكباشي جمال عبدالناصر، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، السياسة الداخلية للثورة، في ١٩٥٣/٦/١٧، موقع الرئيس جمال عبدالناصر.

(٢) الميثاق، وقانون الاتحاد الاشتراكي العربي، الدار القومية للطباعة والنشر، الجمهورية العربية المتحدة، د.ت، ص ٦٧.

بوجود هذا الوطن واستقلاليته، وهما المفهومان اللذان يتضمنهما مصطلح "الكيان الوطني"، وكذلك الإيمان بأن الصناعة هي الدعامة الأساسية والقوية لذلك الكيان، وهذا المفهوم الذي تبنته قيادة البلاد في ذلك الوقت، بما يحتويه من الحرص على الوجود والاستقلالية، يحيلنا إلى مفهوم التنمية المستقلة، اتساقًا مع المفهوم الشامل والواسع للتنمية الذي يقضي بأن التنمية تهدف إلى تحرير المجتمع من استغلال المجتمعات الأخرى له، وتحرير الاقتصاد من التبعية، وزيادة درجة اعتماد المجتمع على ذاته، الأمر الذي سنرى له مردودًا واضحًا في مفهوم التنمية المستقلة.

خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٥٥-١٩٧٥ لجأت دول العالم الثالث إلى اتباع سياسات تنموية متمحورة حول ذاتها هدفت من ورائها إلى تقليص حدة الاستقطاب العالمي الذي كان دائرًا على أشده آنذاك[١]، وعلى الرغم من تلك السياسات التنموية الرامية للاستقلال فإن مصطلح "التنمية المستقلة" لم يكن مصطلحًا معروفًا حينها، حيث كان المصطلح الأكثر استخدامًا للتعبير عن تلك السياسات هو مصطلح "الاستقلال الاقتصادي" الذي يعنى ضمنا تلك السياسات التي تعمل على تصفية المصالح الاستعمارية في البلاد حديثة التحرر، وترفض دخول الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد القومي إلا في حدود ضيقة[٢]، غير أن عدم وجود "المصطلح" لا يعنى عدم وجود "الفكرة"، فمن المتفق عليه أن تحقيق الاستقلال الاقتصادي يعنى التحرر من إسار التبعية الاقتصادية والسياسية لمراكز الرأسمالية العالمية، مما يستدعى اتباع سياسة مستقلة في التنمية، ومن الضرورة بمكان كي ندرك معنى استقلالية التنمية، أن يكون لدينا إدراك سليم لمعنى التبعية وحقيقتها، فبضدها تُميز الأشياء.

عند النظر إلى حالة مصر ما بعد ثورة يوليو فإننا سنجد أن عملية الانتقال نحو الاشتراكية واجهت العديد من الصعوبات الشاقة، وهو أمر طبيعي في مجتمع متخلف اقتصاديًا مثل المجتمع المصري رزح تحت نيْر ماضٍ استعماري، ربطه بأواصر التبعية المتزايدة للغرب الإمبريالي، والمعنى الاقتصادي المباشر للتبعية أن

(١) سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية، ترجمة: د. فهيمة شرف الدين، دار الفارابي، بيروت ٢٠٠٢، ص ٢٧.
(٢) إسماعيل صبري عبدالله، "ثورة يوليو والتنمية المستقلة"، في: ثورة ٢٣ يوليو قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٧، ص٢٢٣.

تكون الرأسمالية العالمية طرفًا قويًا في العلاقات الاقتصادية الداخلية للبلدان التابعة[١]، بحيث تتحدد القرارات الاستراتيجية والمعالم الرئيسية للمسار التنموي للبلد التابع، في مركز النظام الدولي وليس في عاصمة البلد التابع[٢].

تاريخيًا فإن النظرية المفسرة لعلاقة التبعية بين الدول الكبرى والدول النامية، ترى أن التخلف في "التخوم" يرجع في الأساس إلى ما يمارسه "المركز" في تعامله معها[٣]، وقد استخدم مصطلح "التبعية" لتغطية كل تاريخ السيطرة الإمبريالية الغربية، ولتوصيف العلاقة بين الدول الرأسمالية الكبرى (المركز)، وبين الدول الصغرى التابعة (التخوم) (*) التي تدور في فلك الاقتصاد الرأسمالي العالمي[٤].

فنيًا فإن العلاقة بين دول المركز والتخوم يكون سمتها الرئيسي هو السيطرة والتأثير من قبل الدول المتبوعة في الهياكل الداخلية للدول التابعة، وبالطبع فإن حالة التبعية نتاج منطقي لإجراءات تمت على المدى الطويل في البلدان المتخلفة، أدت إلى وسم الاقتصاد التابع بعدة سمات أبرزها ركود القطاع الزراعي، واعتماد

---

(١) إسماعيل صبري عبدالله، مصر التي نريدها، تقرير سياسي وبرنامج مرحل، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٢، ص ٩٨

(٢) عادل حسين نحو فكر عربي جديد، الناصرية والتنمية والديمقراطية، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٥، ص ٩٨.

(٣) إسماعيل صبري عبدالله، التنمية المستقلة من منظور المشروع الحضارية العرب، مجلة المستقبل العربي، لبنان، مجلد ٢٤، عدد ٢٦٩، يوليو ٢٠٠١، ص ١٤٩؛ للمزيد حول نظرية التنمية المستقلة والتبعية الاقتصادية انظر: عادل حسين، نحو فكر عربي جديد، الفصل الثالث بأكمله؛ يوسف صايغ، "نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي"، في: نادر فرجاني(محررًا)، التنمية المستقلة في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية : التنمية المستقلة في الوطن العربي - مركز دراسات الوحدة العربية، عمان أبريل ١٩٨٦، ص ص ٩٠٨-٩٣٠؛ عبدالقادر النيال، "التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية"، مجلة المستقبل العربي، لبنان، مجلد ٣٨، عدد ٤٣٧، يوليو ٢٠١٥، ص ص ١١٠-١١٥.

(*) ظهرت النظرية للمرة الأولى عام ١٩٥٠ على يد الاقتصادي الأرجنتيني "راؤول بريبش" Raúl Prebisch وكان قد نشر بحثه حول التبعية الاقتصادية ونظرية المركز والتخوم في مجلة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية،

"The Economic Development of Latin America and Its Principal Problems" , Economic commission for Latin America, United Nations, Department of economic Affairs, Lake Success, New York, 1950.

(٤) إبراهيم سعد الدين، حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية، مجلة المستقبل العربي، لبنان، مجلد ٣، عدد ١٧ يونيو ١٩٨٠، ص ٨.

الدولة التابعة على تصدير سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع، ووجود قطاع صناعي ضعيف، وغياب أي تطور تكنولوجي داخلي ذو قيمة اقتصادية، واستزراع قيم حضارية وطريقة حياة أجنبية في المجتمع وخاصة بين الصفوة منه، كل تلك السمات تجعل دول التخوم في وضع ضعيف في مواجهة الضغوط الخارجية، وتكون التبعية مرتبطة هيكليًا بحالة التخلف وأيضًا ناجمة عنها[١]، ومن نافلة القول أن هذه الأوضاع كانت هي الأوضاع التي وسمت وجه الاقتصاد والمجتمع المصري بسمات التبعية فيما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ [*].

ماذا يعنى إذن مفهوم التنمية المستقلة؟ وما أهدافها؟ وسماتها؟ والمتطلبات اللازمة كي تتحقق التنمية المستقلة؟

يتفق عدد كثير من المفكرين والاقتصاديين العرب على أن جوهر التنمية المستقلة وعمودها الفقري هو الاعتماد على النفس، أي أن يعتمد الشعب على قدراته الخاصة، وبعبارة أخرى على مجموع قدرات أفراده[٢].

وتهدف التنمية المستقلة إلى تحقيق أعلى معدل رفاه مادي ومعنوي للمجتمع، وتعمل على ضمان الارتفاع بهذا المعدل وترقيته بشكل مطرد، أما وسيلتها الأساسية في ذلك فهي تنمية قدرات البشر والاعتماد على الذات في التكنولوجيا، وتكوين قدرة إنتاجية ذاتية تضمن الوفاء بالحاجات الأساسية للسكان، وخاصة الغذاء بوصفه أولوية أولى تضمن الأمن للوطن[٣]، بهذا يكون الإنسان هو العامل الرئيسي في صنع التنمية، وتتسارع معدلات التنمية وتطرد بالارتفاع المتوالي في إنتاجية العمل، ولذا يكون قيام الدولة بتوفير الخدمات الاجتماعية للمواطن مثل الغذاء والصحة والتعليم، ما يضمن له سلامة البدن والعقل والنفس، ليس إلا استثمارًا في التنمية[٤].

---

(١) المرجع سابق، ص ١٧.

(*) من نافلة القول كذلك أن تلك السمات هي التي سادت الاقتصاد والمجتمع المصري بأكمله منذ اتباع سياسة ما سمى بـ "الانفتاح الاقتصادي".

(٢) إسماعيل صبري عبدالله، مصر التي نريدها، مرجع سابق، ص ١١٠.

(٣) نادر فرجاني، التنمية المستقلة في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، التنمية المستقلة في الوطن العربي التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مرجع سابق، ص ١٤.

(٤) إسماعيل صبري عبدالله، مصر التي نريدها، مرجع سابق، ص ١١١.

أما بالنسبة إلى سماتها، فبالقياس إلى كل ما سبق ذكره عن سمات التبعية، نجد إن سمات التوجه المستقل للتنمية هي العكس، فالذي يحدد مسار التنمية المستقلة هو الداخل وليس الخارج، وعلى رأس ذلك يكون الإبداع والتخطيط المحلي، وقوة الإرادة الوطنية، ومحاولة الخروج على النسق الرأسمالي الدولي[١]، بهدف تحقيق التحرر الاقتصادي والاجتماعي؛ لذا فإن السير في طريق التنمية المستقلة يعد نضالًا فيما وراء الاستقلال السياسي، يعمل على تصفية بنى التبعية والاستغلال الإمبريالي، ويقيم بنى الاستقلال الكامل والعدل الاجتماعي، مما يجعلها امتدادًا طبيعيًا للنضال الوطني؛ لذلك فإن التنمية المستقلة تقيم دعائمها في مواجهة دائمة مع قوى السيطرة والاستغلال[٢].

هكذا فإن التنمية المستقلة الجادة تبدأ في أية دولة بكسر روابط التبعية الاقتصادية التي تربطها بالرأسمالية العالمية، ثم تتواصل بقرارات مستقلة تحقق من خلالها تنمية متمحورة حول ذاتها، وتتجه إلى سوقها الداخلية في الأساس[٣]، ذلك لأن إعطاء الأولوية لإنتاج ما يشبع الحاجات الأساسية للجماهير، من شأنه أن يوفر سوقًا داخلية للإنتاج، كما أنه يوحدها، ويقلل اعتمادها على الواردات، مما يؤدي إلى تزايد صادراتها باستمرار، وبذلك يتوفر الأساس المادي لما يمكن تسميته بـ "الانسلاخ التلقائي" عن النظام العالمي، حيث إن كل مبادلة بين الدولة النامية وبين الغرب هي بكل تأكيد مبادلة غير متكافئة تنطوي على استغلال ما يمارسه الغرب الرأسمالي[٤].

بطبيعة الحال لا يعني ذلك أن تنعزل الدول الآخذة في النمو وتقطع علاقاتها مع دول الشمال، ولكن المقصود هو أن تتحرك دول الجنوب نحو التعامل مع العالم الخارجي بندية وتكافؤ، يمكنها من منع، أو على الأقل تحييد قدرة الدول الخارجية على استنزاف مواردها، وتشكيل بنيتها الاقتصادية والاجتماعية على

(١) عادل حسين، "تجربة مصر في التنمية المستقلة، التقدم والتراجع في التجربة، ملاحظات من منظور التنمية المستقلة"، مجلة الحوار، لبنان، مجلد ١، عدد ٣، خريف ١٩٨٦، ص ٩٩.

(٢) إسماعيل صبري عبدالله، "التنمية المستقلة، محاولة لتحديد مفهوم مجهل"، مجلة المستقبل العربي، لبنان، مجلد ٩، عدد ٩٠، أغسطس ١٩٨٦، ص ٦٦.

(٣) عادل حسين، نحو فكر عربي جديد، مرجع سابق، ص ٥٣.

(٤) إسماعيل صبري عبدالله، مصر التي نريدها، مرجع سابق، ص ١١٤.

النحو الذي يتفق مع مصالحها، وبالطبع فإن التحرك في هذا الاتجاه لا يتحقق في يوم وليلة، وإنما هو عملية ممتدة ومخططة[١]، وربما يسأل سائل هنا، ما هو إذن شكل العلاقات الخارجية ولا سيما العلاقات الاقتصادية للدولة والمجتمع في ظل التنمية المستقلة؟

على الدولة في حالتنا هذه أن تستفيد استفادة واعية من تناقضات القوى العظمى، كما أن عليها أيضًا أن تقيم تحالفات مع الدول النامية الأخرى[٢]، وذلك في سياق الاعتماد على النفس، ذلك لأن الاعتماد الجماعي على النفس هو أمر مكمل للاعتماد القطري أو الفردي على النفس، بمعنى ضرورة وجود علاقات تبادل اقتصادي على المستوى الإقليمي بين الدول المتجاورة[٣]، بتلك الطريقة تُعظَّم القدرة المعنوية على تحدى التبعية والتصدي لها ولأدواتها المختلفة بما تستطيع تلك الدول أن توفره، عبر التعاون فيما بينها، من تعبئة مواردها وقدراتها المختلفة[٤].

بقى أن نذكر أن العامل الحاسم في تحقيق التغيرات الاقتصادية الهيكلية اللازمة لقيام التنمية المستقلة هو نشوء قوى سياسية فاعلة تتبنى التوجه المستقل، وتستطيع أن تقدم متطلباته، وأن تقوم بتعبئة الطاقات البشرية للنضال من أجل التنمية المستقلة، الأمر الذي يتضمن كفاحًا ضد النخب المهيمنة في الداخل، وضد المراكز المسيطرة في الخارج، وهذا الأمر لا يمكن أن يحدث إلا بالقوة المعنوية الهائلة التي تنتج من التحام الشعب بالقيادة السياسية العاملة من أجل الاستقلال[٥]؛ لذلك فإن التنمية المستقلة تولي اهتمامًا كبيرًا للعدالة الاجتماعية، من خلال التوزيع العادل للدخل والثروة، والحد من الفروقات الطبقية، حفاظًا على تماسك النسيج الوطني والاستقرار الاجتماعي، ويستدعى ذلك قيام الدولة بدور فاعل للغاية، يصل إلى حد التدخل المباشر في عمليات الإنتاج والاستثمار

---

(١) عادل حسين، نحو فكر عربي جديد، مرجع سابق، ص ٥٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٥.

(٣) إسماعيل صبري عبدالله، التنمية المستقلة، محاولة لتحديد مفهوم مجهل، مرجع سابق، ص ٦٧.

(٤) يوسف صايغ، "نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي"، في: يوسف صايغ (محررًا)، التنمية المستقلة في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٧، ص ٩١٣.

(٥) نادر فرجاني، مرجع سابق، ص ١٥.

عبر مؤسساتها الاقتصادية[1]، ولكن هل للتنمية المستقلة علاقة مباشرة بالصناعة وعملية التصنيع؟.

الحق أن التنمية عند مستوى عالٍ من التجريد تعني في جوهرها تحولاً إلى الصناعة والتكنولوجيا الحديثة[2]، الأمر الأهم أن التنمية المستقلة ترتبط بشكل أساسي بما يمكن أن يطلق عليه سياسة التصنيع المستقل، أما الشروط الواجب توافرها لتحقيق التصنيع المستقل فيمكن تلخيصها فيما يلي:

• أن تنشأ عملية التصنيع، بواسطة قوى اقتصادية واجتماعية داخلية في البلد الذي يمر بمرحلة التصنيع وتدعمها وتحافظ عليها.

• أن يلعب السوق المحلي دورًا أساسيًا في تصريف المنتجات الصناعية التي أنتجتها الدولة.

• أن تقيم الدولة قاعدة صناعية كبيرة تتضمن صناعة السلع الرأسمالية ذات الأهمية الاستراتيجية الكبرى.

• أن تمتلك الدولة وهي في طور التصنيع القدرة على أن تقلد أو تطور، أو على الأقل تختار، التقنية الإنتاجية الأكثر تناسبًا مع مواردها.

• القيام بإصلاح زراعي جذري شرط أولى لتحقيق مثل هذه الاستراتيجية.

• من الضروري أيضًا أن تتخذ الدولة من الإجراءات ما يكفل لها تحقيق فائض رأس المال المحتمل وتراكمه واستخدامه استخدامًا منتجًا.

• الحد من أنماط الاستهلاك التي لا تتماشى مع القدرة الإنتاجية للدولة، ولا مع متوسط دخل الفرد فيها.

• ألا تكون الدولة خاضعة لنفوذ القوى المحلية المعادية للتصنيع، أو أن تخضع للمصالح الأجنبية[3].

---

(١) عبدالقادر النيال، "التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية"، مجلة المستقبل العربي، لبنان، مجلد ٣٨، عدد ٣٤٧، يوليو ٢٠١٥، ص ١١٠.

(٢) عادل حسين، نحو فكر عربي جديد، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٣) إبراهيم سعد الدين، مرجع سابق، ص ص ١٧، ١٨.

هنا يثور السؤال الأكثر أهمية، هل قامت حكومة الثورة باتباع هذا الطريق في سعيها نحو تصنيع البلاد؟ وما مدى النجاح الذي أصابته في طريقها لذلك؟

كانت قيادة ثورة يوليو منذ بواكير أيامها راغبة بجدية في تغيير هيكل الاقتصاد والمجتمع المصري، كما كانت راغبة أيضًا في تحقيق التنمية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي[١]، وبدا واضحًا إدراك القيادة الثورية لأهمية الصناعة ودورها المحوري في إقالة الاقتصاد المصري من عثراته، فالملحوظ أن حكومة الثورة قد بدأت في الاتجاه مبكرًا جدًا نحو التنمية الصناعية؛ لذا ومن الناحية الإجرائية بدا من الضروري أن تكون الخطوة الأولى في ذلك السبيل هي إنشاء جهاز خاص يناط به بلورة الأفكار الرئيسية للتنمية الاقتصادية وتحديدها، الأمر الذي تم بالفعل في غضون أشهر قليلة من توليها مقاليد الحكم في البلاد، وحتى قبل أن تستقر تحت أقدامها دعائمه، حيث قامت حكومة الثورة بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي في أكتوبر من عام ١٩٥٢ [٢]، كي يقوم بتلك المهمة، ومن الأمور ذات الدلالة ما ورد في وثيقة إنشاء المجلس من اهتمام واضح بالتنمية الصناعية، حيث جاء في مرسوم إنشائه أن من مهامه بحث المشروعات الاقتصادية الكفيلة بتنمية الإنتاج القومي في الصناعة والزراعة والتجارة، وتشجيع الصناعات القائمة، وإنشاء صناعات جديدة، وتقوية حركة التصنيع بصفة عامة "لكي تكون الصناعة هي المورد الرئيسي للبلاد"[٣]، الأمر الذي يؤكد أن السياسة الاقتصادية التي تبنتها قيادة الثورة كانت تهدف إلى جعل الصناعة موردًا رئيسيًا للدولة بدلًا من الاعتماد التقليدي على الزراعة وتصدير القطن، في إطار سعيها نحو التنمية.

وما لبثت الدولة أن قامت بدعم مجلس الإنتاج ماديًا حيث وضعت تحت تصرفه أكثر من مليار دولار، مثلت كل المبالغ التي استطاعت الحكومة الجديدة توفيرها آنذاك، كما دعمته أيضًا من الناحية الفنية، فعندما أوصى المجلس بضرورة

---

(١) رأفت شفيق بسادة، "التنمية الصناعية المصرية ودور الدولة فيها"، المؤتمر العلمي الثامن للاقتصاديين المصريين، دور الدولة في النظام الاقتصادي المختلط، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء، القاهرة، مايو ١٩٨٣، ص ٦.

(٢) مرسوم بقانون ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء المجلس القومي لتنمية الإنتاج، الوقائع المصرية، عدد ١٢٨ مكرر "ج" غير اعتيادي، في ٤ أكتوبر ١٩٥٢، وثائق مجلس النواب.

(٣) المصدر السابق، المادة الثانية.

الاستعانة ببيت من بيوت الخبرة الاقتصادية للنهوض بالصناعة، استجابت القيادة الثورية على الفور وعهدت إلى بيت الخبرة الأمريكي الشهير "آرثر دى ليتل" Arthur D. Little بإجراء مسح شامل لإمكانات مصر الاقتصادية، ومنها إمكاناتها الصناعية بالطبع، وكيفية التخطيط لها تخطيطًا شاملًا، والعمل على الاستفادة من تلك الإمكانات استفادة كاملة، وقد استغرقت مهمة مجموعة خبراء "دى ليتل" عامين كاملين، نفذت المجموعة خلالهما ما طُلب منها[1]، وبصفة عامة استطاع المجلس الدائم لتنمية الإنتاج أن ينفذ المهام التي أوكلت إليه بشكل كبير.

من الناحية الفكرية نجد أن الاتجاه إلى تصنيع البلاد لم يكن إلا حلقة من حلقات النسق العام للتنمية الذي وضعته قيادة الثورة وتبنته منذ أن صاغت أهدافها الستة الأولى، فالسعي نحو التنمية الاقتصادية من خلال بناء الصناعة المستقلة لم يكن خارجًا عن ذلك النسق أو منفصلًا عن تلك الأهداف، فالقضاء على سيطرة رأس المال على الحكم، وضرب تحالف الاستعمار مع الرأسمالية المستغلة كان الغرض منه هو الوصول إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وكان واضحًا من تلك الخطوات الأولى أن قيادة الثورة قد قررت من البداية دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكل قوة لإحداث التغييرات الثورية اللازمة في كل مناحي الحياة في مصر[2].

وكان السعي إلى تحرير الإرادة الوطنية يمثل هدفًا محوريًا تدور حوله وتنبعث منه مفاهيم ثورة يوليو ١٩٥٢ وممارساتها وقرارات قيادتها، وبدا جليًا أن ذلك الاتجاه نحو تحرير الإرادة الوطنية قد تمخض من ناحية الفكر والتطبيق عن الربط العضوي بين الاستقلال السياسي وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى آخر فإن عملية التنمية، التي من شأنها تغيير الواقع الاجتماعي الناجم عن تغيير الواقع الاقتصادي، قد أصبحت في عقل القيادة الثورية-وهي على حق في ذلك - جوهر الاستقلال الوطني، أي أنها لم تعد مجرد قضية اقتصادية أو

---

(١) محمد حسنين هيكل، لمصر لا لعبدالناصر، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٨٧، ص ٩٢

(٢) عزيز صدقي، "ثورة يوليو وبناء الصناعة المستقلة"، في: ثورة يوليو قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٧، ص ٢٥٣.

اجتماعية، وإنما أصبحت قضية وطنية[١]، فالتنمية الصناعية، وإقامة صناعة وطنية لم تعد فقط بغرض التنمية الاقتصادية، ولكن جزءًا من تحقيق التنمية المستقلة[٢]، أي أنها أصبحت جزءًا من رؤية ثورية شاملة تؤمن تمام الإيمان أن تحقيق التنمية المستقلة هو السبيل الوحيد لتحقيق استقلال الإرادة الوطنية المصرية.

للوصول إلى ذلك الهدف أصبح من اللازم أن تتدخل الدولة بقيادتها الثورية بقوة في تلك العملية الاقتصادية التي لم يكن من الممكن أن تُترك لأهواء الرأسمالية أو أهدافها، محلية كانت أم أجنبية، أو أن تكون خاضعة لحسابات الأرباح والخسائر لدى أرباب الأعمال، يضاف إلى ذلك أن المناخ الاقتصادي الدولي كان مشجعًا لحكومة الثورة على المضي قُدمًا في اتجاه تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل مباشر وواسع النطاق فاندلاع الحرب العالمية الثانية جعل الدول الصناعية المتقدمة تعتمد على قيام الدولة بدور رئيسي في الاقتصاد رغبة منها في إخراج اقتصاداتها مما حاق بها من آثار سلبية ناجمة عن الحرب، تطبيقًا لذلك استخدمت الدول الصناعية الكبرى سياسة التدخل المباشر في الاقتصاد كآلية لتعبئة الموارد بشكل مركزي في يد الدولة من أجل مجابهة التحديات التي تواجهها، إضافة إلى أن تدخل الدول في الاقتصاد لم يكن الأول من نوعه في حالة الدول الرأسمالية الكبرى، حيث سبق أن اعتمدت تلك الدول السياسة نفسها في فترة الكساد الاقتصادي الكبير الذي ضربها عام ١٩٢٩، وبالفعل استطاعت تلك السياسة أن تقوم بواحدة من أكبر عمليات الإصلاح الاقتصادي في العالم، والذي كانت نتيجته المباشرة خروج تلك الدول من حالة الكساد، كما أن تلك السياسة استلهمت جانبًا كبيرًا من إطارها النظري من التجربة الاشتراكية السوفيتية، وهي التجربة التي اعتمدت على قيام الدولة بدور أساسي في الاقتصاد، واستطاعت بالفعل أن تحقق على الأرض إنجازات هائلة، حيث حولت بلدان متخلفة اقتصاديًا وفقيرة أو نصف مصنعة إلى بلدان صناعية متقدمة، تحقق دخلًا أعلى بكثير مما كانت تحققه قبلًا[٣].

بذلك اجتمع الفكر الاقتصادي الذي لاقى ميلًا في نفس القيادة السياسية للبلاد، مع الفكر السياسي للقيادة المؤمن بضرورة التحرر الاقتصادي والسياسي،

(١) مجدي حماد، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٤، ص ٧٥.
(٢) المرجع السابق، ص ٨٠.
(٣) أحمد السيد النجار، مرجع سابق، ص ٩٩.

وشكلا معا أساسًا عقديًا للأسلوب الذي قررت الدولة المصرية خوضه في المجال الاقتصادي، وعلى رأسه قطاع الصناعة، وبالفعل كان من نتائج ذلك أن قامت الدولة بتأسيس شركات صناعية كبرى، منها على سبيل المثال مساهمتها عام ١٩٥٤ في تأسيس "شركة الحديد والصلب المصرية" برأسمال قدره ٢ مليون ومائة ألف جنيه مصري[١]، كما وُضعت الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية، والتي كانت ملكًا لأحمد عبود باشا، تحت الحراسة[٢]، مما يعني خضوعها فعليًا لإدارة الدولة، كذلك إنشاء شركة الصناعات الكيماوية بأسوان "كيما" برأسمال قدره ٨ مليون جنيه مصري[٣]، بالإضافة إلى إنشائها مصنع "راكتا" للورق بالإسكندرية، ومصنع "نسر" لإطارات السيارات، وبدا واضحًا أن النظام الثوري المصري ميال إلى القيام بتحقيق التطور الصناعي، واقتحام مجالات صناعية جديدة ذات ضرورة اجتماعية، وبناء قواعد صناعية تمنح قطاع الصناعة القدرة على التطور والنمو الذاتي، خاصة بعد أن أخفقت الرأسمالية الصناعية في تحقيق هذا الهدف[٤].

من الناحية التنظيمية بات لزامًا على الحكومة الجديدة أن تغير الهيكل التنظيمي للوزارة المنوط بها الإشراف على شئون الصناعة، والتي كانت آنذاك وزارة التجارة والصناعة، بما يتلاءم مع الإجراءات والأساليب الجديدة التي تنوى الدولة اتخاذها وتنفيذها في قطاع الصناعة، وكانت حكومة الثورة قد ورثت الشكل التنظيمي لوزارة التجارة والصناعة من العهد الملكي، والتي كانت تضم إلى جوار الديوان العام مصلحة التجارة الداخلية، ومصلحة التجارة الخارجية، ومصلحة الشركات، ومصلحة الثروة المعدنية، ومصلحة الصناعة، ومصلحة سك النقود ومصلحة الكيمياء، إضافة إلى مصلحة المِلْكية الصناعية[٥]، وهي المصلحة

---

(١) قانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٤، مرسوم بتأسيس شركة مساهمة مصرية تدعى شركة الحديد والصلب المصرية، الوقائع المصرية، عدد ٤٦، في ١٤ يونية ١٩٥٤، وثائق مجلس النواب.

(٢) أمر عسكري رقم ١٢٢ بوضع الحراسة على الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية، صدر برياسة الوزراء، في ٢٤ أغسطس ١٩٥٥، وثائق مجلس النواب.

(٣) قرار بتأسيس شركة مساهمة مصرية تدعى شركة الصناعات الكيماوية المصرية" كيما"، الوقائع المصرية، عدد ٢٤، في ٢٢ مارس ١٩٥٦، وثائق مجلس النواب.

(٤) أحمد السيد النجار، مرجع سابق، ص ١٠١.

(٥) تنظيم وزارة الصناعة، مذكرة إلى رئيس الوزراء بشأن تنظيم وزارة الصناعة، محفظة رقم ١١٢١، دوسيه ١٩-١/١٦، وثائق مجلس الوزراء.

التي تعنى بتنفيذ القوانين الخاصة بالعلامات التجارية[١]، غير أن ذلك البناء التنظيمي للوزارة المنوط بها الإشراف على قطاع الصناعة لم يعد ملائمًا لما تنوي حكومة الثورة القيام به من تغيير هيكلي للصناعة، خاصة بعدما أوشكت فترة "جس نبض" الرأسمالية المحلية، من حيث عزمها على مشاركة النظام الثوري في سياساته التنموية، على الانتهاء؛ لذا وجدت حكومة الثورة نفسها أمام ضرورة تغيير الهيكل التنظيمي الموروث لوزارة الصناعة والتجارة، ومن ثم أصدر رئيس الجمهورية قراره بإنشاء وزارة الصناعة في الأول من يوليو عام ١٩٥٦ [*]، على أن تكون وزارة مستقلة تختص بكل ما يتعلق بشئون تصنيع البلاد، واستغلال موارد الثروة المعدنية وما يتصل بذلك من القوى المحركة، كما نص القرار على إنشاء وزارة أخرى للتجارة[٢]، وفى شكلها التنظيمي الجديد تكونت وزارة الصناعة من الديوان العام للوزارة، ومصلحة الصناعة، ومصلحة الوقود، والهيئة العامة للبترول، ومصلحة المناجم والمحاجر، وإدارة التدريب المهني والكفاية الإنتاجية، وإدارة الغاز والكهرباء، بالإضافة إلى المطبعة الأميرية[٣]، وأُسندت الوزارة إلى الدكتور عزيز صدقي[٤]، وكان الرئيس جمال عبدالناصر قد استعان به قبل تعيينه وزيرًا للصناعة كعضو بمجلس الخدمات لمدة ثلاث سنوات[٥].

كان العمل الأول الذي قام به الجهاز الجديد للوزارة هو تحديد الدور الذي يجب أن تقوم به الدولة، وبالتالي وزارة الصناعة الجديدة فى دفع التنمية الصناعية في البلاد قدمًا، وكانت الدراسات قد انتهت إلى ضرورة وضع خطة تحدد بدقة نواحي التنمية الصناعية المستهدفة، على أن يُصاغ ذلك في برنامج يتضمن المشروعات المحددة التي يجب تنفيذها، حتى لا يكون العمل من أجل التنمية دونما هدف

---

(١) مرسوم بإنشاء مصلحة الملكية الصناعية بوزارة التجارة والصناعة في ١٩٥٠/١٠/١٩، محفظة رقم ١١٢٣، دوسيه رقم ١٩-٦/١٦، وثائق مجلس الوزراء.

(*) جدير بالذكر أن وزارة الصناعة ظلت وزارة مستقلة منذ إنشائها عام ١٩٥٦ وحتى عام ٢٠٠٤ في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك، عندما قام رئيس الوزراء آنذاك أحمد نظيف بتغيير اسمها وإلى وزارة التجارة والصناعة، وجعلها ملحقة بوزارة التجارة، وظل الحال على ذلك حتى الآن.

(٢) قرار رئيس الجمهورية رقم ٢ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء وزارة الصناعة، محفظة رقم ١١٢٢، دوسيه رقم ١٩-١/٢٨، وثائق مجلس الوزراء.

(٣) المصدر السابق.

(٤) مجدي حماد، مرجع سابق، ص ١٤٣.

(٥) سحر حسن أحمد، الصناعات الثقيلة محور التنمية في مصر ١٩٥٤-١٩٧٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٦، ص ٣٦.

واضح، وضمانًا لذلك أصبح من الضروري أن تكون للدولة صلاحيات تكفل لها التدخل في قطاع الصناعة كي تقوم بتوجيه الاستثمارات الصناعية في وجهات محددة طبقًا للخطة الموضوعة، وكان العمل الأول الذي قامت به الوزارة هو وضع برنامج السنوات الخمس للصناعة، وإعداد قانون التنظيم الصناعي[١].

برنامج السنوات الخمس، وقانون التنظيم الصناعي

أصبحت وزارة الصناعة أداة الدولة الأولى في الإشراف على القطاع الصناعي وتوجيهه، ويُعد برنامج "السنوات الخمس للصناعة"، و"قانون التنظيم الصناعي" هما الإجراءان الأهم اللذان قامت بهما الوزارة آنذاك، وكان عزيز صدقي قد تقدم إلى الرئيس عبدالناصر بالمشروعين في أول يناير من عام ١٩٥٧، بيد أن الرئيس لم يوافق عليهما مباشرة نظرًا لوجود آراء متباينة حول السياسة الواجب اتباعها فيما يخص قطاع الصناعة، وكان الخلاف حول ما إذا كان المطلوب إقامة مصنع يدر ربحًا فحسب؟ أم إقامة قاعدة صناعية تكون منطلقًا للتقدم؟ وهل المطلوب إنشاء صناعات تنتج سلعًا بعينها؟ أم إقامة تلك الصناعات في إطار سياسة عامة ترى أن التصنيع هو العامل الأساسي لإقامة مجتمع متقدم تتوفر فيه للمواطن فرصة عمل، ومستوى دخل ومعيشة لائقان[٢]؟

لم يقف الأمر عند هذا الحد بل أسفر الخلاف عن خلاف آخر في أسلوب العمل نفسه، فأصبح السؤال هو هل يترك لأصحاب رأس المال مطلق الحرية لتحقيق ما يستطيعون من ربح، دون أن يكون للدولة حق في وضع قواعد وقوانين حاكمة، سواء بالنسبة لنوع الإنتاج، وقيمته، ومواصفاته، وسعره، وكذلك بالنسبة لحقوق العاملين؟ أم يكون للدولة دور في كل ذلك؟

كان من الواضح أن القيادة السياسة قد اختارت طريقها منذ البداية وحسمت أمرها وانحازت للشعب وللعمال، وهكذا قامت الوزارة بتشكيل لجان مختلفة من أكثر من ١٢٠ خبيرًا صناعيًا من رجال الأعمال، والشركات الصناعية، وأساتذة الجامعات، وكل من توسمت فيه وزارة الصناعة القدرة على المساهمة بخبرته في إعداد برنامج السنوات الخمس للصناعة[٣].

---

(١) عزيز صدقي، مرجع سابق، ص ٢٥٦.

(٢) مجدي حماد، مرجع سابق، ص ١٤٤.

(٣) عزيز صدقي، مرجع سابق، ص ٢٥٦.

في سياق متزامن مع الإجراءات الاقتصادية التي كانت الحكومة المصرية تتخذها، كانت هناك تطورات أخرى على مستوى العلاقات الدولية ألقت بظلالها على الساحة الاقتصادية في مصر، ففي أثناء السعي الحثيث للنظام الثوري لتصنيع البلاد وتنفيذ الخطط التنموية، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب من تمويل مشروع السد العالي، وقام وزير الخارجية الأمريكي "جون فوستر دالاس" John Foster Dulles في ١٩ يوليو ١٩٥٦ بإبلاغ السفير المصري في واشنطن أحمد حسين بذلك، وأعلن دالاس في مؤتمر صحفي "أن مقدرة مصر وإمكاناتها الاقتصادية لا تمكنها من أن تتحمل مثل هذا المشروع"، وقامت بريطانيا بإعلان انسحابها في اليوم التالي، ثم تلا ذلك إعلان البنك الدولي يوم ٢٣ يوليو انسحابه من تمويل مشروع السد، وجدير بالذكر أن وزير الخارجية الأمريكي دالاس كان يتيه فخرًا بأنه أمكن له أن يرد لجمال عبدالناصر الصاع صاعين جزاءً وفاقًا لموقفه المتشدد الرافض للتعاون مع الغرب[١].

كان رد الفعل الأول للرئيس عبدالناصر هو رفض الهيمنة الاستعمارية؛ لذا فقد هاجم بعنف الانسحاب الأمريكي من تمويل مشروع السد معلنًا أن مصر تعمل على أن تكون مشاريعها مشاريع سيادة وكرامة، وليست إذلالًا أو عبودية، وتوجّه إلى الولايات المتحدة بقوله:

"إذا قامت في واشنطن ضجة تعلن، وقد تجردت من الحياء... ومن أي مبدأ من المبادئ .... تعلن كذبًا وخداعًا وتضليلًا ... أن الاقتصاد المصري يدعو إلى الشك، إنني أنظر إليهم وأقول لهم، موتوا بغيظكم، فلن تستطيعوا أن تتحكموا فينا، ولن تستطيعوا أن تستبدوا بنا"[٢].

ثم قام جمال عبدالناصر بإعلان تأميم شركة قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ في خطابه الشهير بمدينة الإسكندرية[٣].

---

(١) جايل ماير، الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢(١٩٥٢/١٩٥٨)، ترجمة: د. عبدالرؤوف أحمد عمرو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، بالقاهرة ١٩٩٦، ص ص ٢٨٢، ٢٨٣.

(٢) كلمة الرئيس جمال عبدالناصر أثناء افتتاح خط أنابيب البترول بمناسبة العيد الرابع للثورة، في ٢٤ يوليو ١٩٥٦، موقع الرئيس جمال عبدالناصر.

(٣) لطيفة محمد سالم، "تأميم القناة وانفجار أزمة السويس"، في: عادل غنيم (محررًا)، موسوعة مصر والقضية الفلسطينية، العدوان الثلاثي، المجلد الثالث، الجزء الأول، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة

لم تكن تلك الكلمات التي قالها الرئيس جمال عبدالناصر، ولم تكن الخطوات التي اتخذتها الدولة المصرية تعني إلا إرادة حقيقية من الدولة المصرية في الاستقلال السياسي والاقتصادي عن الرأسمالية العالمية وممثلها السياسي المتمثل في دول الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ومحاولة جادة وملهمة لغيرها من دول العالم التابع أو النامي في الفكاك من حلقة التبعية للغرب المستعمر، ولم يكن من الممكن أن يترك الغرب مصر وعلى رأسها قيادة وطنية تشرع في العمل على تحقيق تنمية مستقلة بمنأى عنه وعن مخططاته السياسية والاقتصادية على حد سواء؛ لذا فقد استخدم الغرب ذراعه، ممثلة في الكيان الصهيوني، في شن عدوان على سيناء في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، ثم ما لبث إنجلترا وفرنسا أن قامتا في ٣١ أكتوبر بالانضمام إلى إسرائيل في عدوانها العسكري على مصر[١]، بيد أن العدوان الثلاثي على مصر ما لبث أن اندحر، وتحت ضغوط دولية هائلة انسحبت قوات العدو الصهيوني من سيناء في مارس من عام ١٩٥٧ [٢].

في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر قامت الدولة المصرية في يناير من عام ١٩٥٧ بتمصير المصالح والشركات الفرنسية والإنجليزية والبلجيكية، كما أممت أيضًا حصة في رؤوس أموال مجموعة كبيرة من الشركات المهمة العاملة في مجال الصناعة والتعدين[٣]، أدى ذلك إلى حدوث تحول كمي ونوعي في دور الدولة في النشاط الاقتصادي بصفة عامة والنشاط الصناعي بصفة خاصة، حيث ازداد عدد المؤسسات التي تحولت إلى الملكية العامة[٤]، ولذلك فقد قامت الدولة بحل مجلس الإنتاج القومي وإنشاء المؤسسة الاقتصادية، تلك التي ضمت أنصبة الحكومة في رؤوس أموال الشركات المساهمة، ورؤوس أموال المؤسسات العامة ذات النشاط التجاري أو الصناعي أو الزراعي أو العقاري، بغرض تنمية الاقتصاد القومي[٥]،

٢٠١٦، ص ٣١٤.

(١) جايل ماير، مرجع سابق، ص ٣٣٦.

(٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، مرجع سابق، ص٦٩٦.

(٣) رأفت شفيق بسادة، مرجع سابق، ص ٧.

(٤) على بركات، "المشروع الناصري والاقتصاد الموجه"، في: أحمد زكريا الشلق (محررًا)، تطور الرأسمالية المصرية، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠١١، ص ١٧٥.

(٥) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسة الاقتصادية، الوقائع المصرية، عدد ٥ مكرر أ، في ١٤ يناير ١٩٥٧، وثائق مجلس النواب.

وبذلك أصبح لدى الدولة من الآليات والمؤسسات ما يمكنها من وضع خطة عامة لتنمية الصناعة في مصر.

وبالفعل وضع المخططون برنامج السنوات الخمس للصناعة ١٩٥٧/١٩٦٢، وكانت ملامحه كما يلي:

برنامج السنوات الخمس للصناعة[١] (مليون جنيه)

المشروعات	التكاليف	احتياطي	تقدير كلي
صناعات تحويلية[*]	١٦٢,٠	١٩,٢	١٨١,٢
صناعات تعدينية	٢١,١٨	٥,٥	٢٦,٦٨
صناعات بترولية	٣٥,٠	٥,٠	٤٠,٠
تدريب مهني	٢,٥٥	———	٢,٥٥
الإجمالى	٢٢٠,٧	٢٩,٧	٢٥٠,٤

ما لبث أن تبين أثناء التنفيذ أن الحاجة تدعو إلى إضافة مشروعات جديدة والتوسع في مشروعات قائمة؛ لذا أضيفت تقديرات باستثمارات جديدة بلغت جملتها ٨٠ مليون جنيه حتى أبريل عام ١٩٦٠، وبذاك أصبح إجمالي الاستثمارات المقدرة للبرنامج حوالي ٣٣٠,٤ مليون جنيه، منها ١٧٦,١ مليون جنيه من النقد المحلى، و١٥٤,٢ مليون جنيه من النقد الأجنبي[٢]، على أن يُنفذ البرنامج على خمس مراحل مدة الأولى ١٨ شهرًا، أما المراحل الأربع الباقية فتنفذ على ١٢ شهرًا[٣].

(١) تقرير مجلس الإدارة المقدم إلى الجمعية العمومية عن السنة المالية ١٩٥٩، البنك الصناعي، من ١٥ مارس ١٩٥٤ إلى ٢٠ أكتوبر ١٩٦٠، دوسيه رقم ١٨٢-٤٥٠/٥، كود أرشيفي ٣٠١٩-١٣٤١٤٠، وثائق مجلس الوزراء.

(*) الصناعة التحويلية هي التي تعتمد على تحويل المواد الأولية من شكل لشكل آخر، بطريقة كيميائية أو فيزيائية أو هندسية، وذلك لإنتاج منتج جديد من تلك المواد، مثل صناعة الغزل أو النسيج أو صناعة الأثاث، أما الصناعات الاستخراجية أو التعدينية فهي الصناعة التي تعتمد على استخراج المواد الأولية والمعادن من الأرض كالتعدين واستخراج البترول. (ويكيبيديا، الموسوعة الحرة).

(٢) تقرير مجلس الإدارة المقدم إلى الجمعية العمومية عن السنة المالية ١٩٥٩، البنك الصناعي، من ١٥ مارس ١٩٥٤ إلى ٢٠ أكتوبر ١٩٦٠، مصدر سابق.

(٣) محمد محمود الإمام، "مقومات التنمية في المشروع الناصري"، في: محمد السعيد إدريس(محررا)، دراسات في الحقبة الناصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٣، ص ٢٠١.

وضع المخططون لبرنامج السنوات الخمس للصناعة عدة أهداف من أهمها تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الصناعية عن طريق سياسة الإحلال محل الواردات[١]، مما يؤدى إلى توفير العملة الأجنبية، إضافة لما يمكن أن يحققه التوسع في الصناعة من زيادة الدخل القومي نتيجة لزيادة الأرباح الصناعية والتجارية، وأيضًا رفع معدلات تشغيل العمالة[٢]، والتوسع في الصناعات ذات السوق التصديرية الرائجة، كي تكون موردًا إضافيًا للعملة الأجنبية، وتحقيق التوازن بين تنمية الصناعات الثقيلة والصناعات الاستهلاكية، وتحقيق توزيع إقليمي عادل للصناعة في البلاد[٣].

كما كان من أهدافه كذلك منح فرص متزايدة للعمالة، مما يمكن الدولة من القضاء على البطالة الناجمة عن السياسات الموروثة من فترة ما قبل الثورة، والعمل على إقامة صناعات ثقيلة تمهيدًا لتحقيق نهضة صناعية شاملة[٤]، إضافة إلى زيادة معدل نمو الإنتاج الصناعي من ٦٪ إلى ١٦٪، وزيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج القومي من ١١٪ إلى ١٩٪ خلال سنوات البرنامج الخمس[٥]، ثم أصدر الرئيس جمال عبدالناصر في ديسمبر من عام ١٩٥٧ قرارًا بإنشاء "الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة"[٦]، كي تقوم بالإشراف على تنفيذ مشروعات البرنامج.

من ناحية التطبيق بدا واضحًا أن تنفيذ السياسات الموضوعة يتطلب أن تسير التنمية الصناعية في اتجاهين متوازيين، أولهما: التوسع أفقيًا في ميادين الإنتاج المختلفة عن طريق إنشاء صناعات جديدة، والثاني: التوسع رأسيًا بالعمل على زيادة إنتاج الوحدات الصناعية القائمة بالفعل، وذلك برفع الكفاءة الإنتاجية

---

(1) Awad, Fouad Hashem, "Industrial politics In The A.R.E",

مجلة مصر المعاصرة-مصر، مجلد ٦٤، عدد ٣٥١، يناير ١٩٧٣، ص ٧.

(٢) سحر حسن أحمد، الصناعات الثقيلة، مرجع سابق، ص ٥٨.

(3) Awad, Fouad hashem. Loc. Cit.

(٤) سحر حسن أحمد، الصناعات الثقيلة، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٥) عبدالسلام عبدالحليم عامر، الرأسمالية الصناعية في مصر من التمصير إلى التأميم ١٩٥٧-١٩٦١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٣٤.

(٦) قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٧ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة، محفظة رقم ٢٨٨٥، دوسيه ١١١-١/١١، وثائق مجلس الوزراء.

لتلك الوحدات، ورفع كفاءة الأفراد العاملين فيها بتدريبهم مهنيًا وإداريًا، مما يساعد على رفع مستوى الإنتاج وزيادته وخفض تكاليفه[1]، لذلك نجد أن الدولة أولت -للمرة الأولى- اهتمامًا كبيرًا بالتدريب الصناعي، حيث أدرجت في الخطة استثمارات لإنشاء ١٨ مركزًا للتدريب على الحرف المختلفة كالجلود والمعادن والغزل والنسيج وغيرها[2].

تضمنت خطة البرنامج الخمسي للصناعة أجزاءً من المشروعات التي ساهمت فيها الدولة منذ عام ١٩٥٣ ولم تستكمل، وكذلك المشروعات المشتركة الجديدة التي كان مجلس الإنتاج القومي قد اقترحها وقومها، وأيضًا مشروعات وزارة الصناعة، وجميع المشروعات الصناعية المهمة التي دُرِست من قبل، وقد تنوعت المشروعات المدرجة في البرنامج ما بين الصناعات الكيماوية والهندسية، والصناعات المعدنية وصناعة الآلات والمعدات[3]، وقد احتلت الصناعات الكيمائية المرتبة الأولى في البرنامج باعتبارها من الصناعات الثقيلة[*]، حيث بلغت قيمة الاستثمارات الموجهة إليها حوالي ١٠٤ مليون جنيه، تلتها الصناعات الهندسية ثم الصناعات البترولية[4]، بينما رصد البرنامج حوالي ٢٢٪ من قيمة الاستثمارات للقطاعات التقليدية في الصناعة كالأغذية المعلبة والمنسوجات، وافترض المخططون أن القطاع الخاص من شأنه أن يقوم بالاستثمار في تلك القطاعات[5].

على الجانب التنفيذي استطاعت الدولة أن توفر النقد المحلى عن طريق القطاع العام والخاص والمشترك، أما من حيث النقد الأجنبي فقد نجحت الحكومة في عقد اتفاقات مع كل من الاتحاد السوفييتي، وألمانيا الديمقراطية (الشرقية)،

---

(١) سحر حسن أحمد، الصناعات الثقيلة، مرجع سابق، ص ٥٩.

(٢) رأفت شفيق بسادة، مرجع سابق، ص ص ١٣، ١٤.

(٣) روبرت مابرو، وسمير رضوان، التصنيع في مصر ١٩٣٩-١٩٧٣، ترجمة صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨١، ص ٩٧.

(*) الصناعات الثقيلة: هي الصناعات التي تنتج سلعًا إنتاجية، أي السلع التي لا تستخدم مباشرة في الاستهلاك، وإنما تستخدم في العملية الإنتاجية مرة أخرى أو عدة مرات لإنتاج السلع اللازمة للإنتاج المباشر، منها الصناعات الكيماوية والمعدنية ويضاف إليها القوى الكهربية والطاقة، انظر: خليل حسن خليل، "الصناعات الثقيلة في الخطة الخمسية الثانية"، مجلة الطليعة، مؤسسة الأهرام، مصر، عدد ٦، يونيو ١٩٦٥، ص ٥١.

(٤) سحر حسن أحمد، الصناعات الثقيلة، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٥) عبدالسلام عبدالحميد عامر، مرجع سابق، ص ٣٥.

وألمانيا الاتحادية (الغربية)، واليابان تتضمن تسهيلات ائتمانية بلغت حوالي ١١٦,٥ مليون جنيه، لتمويل مشروعات البرنامج في شكل معدات وخبرة فنية، كما حصلت بعض شركات القطاع الخاص، وهيئة تنفيذ السنوات الخمس على تسهيلات ائتمانية قدرها ٤٨,٥ مليون جنيه من ألمانيا الاتحادية، وإيطاليا، والمجر، وتشيكوسلوفاكيا، وسويسرا، وهكذا وصل إجمالي قيمة التسهيلات الائتمانية إلى حوالي ١٦٤,٨ مليون جنيه ، وتفصيلها في الجدول التالي:

مصادر النقد الأجنبي لبرنامج السنوات الخمس[١] (مليون جنيه)

الدولة	قيمة التسهيلات	قيمة التعاقدات	الفائض
الاتحاد السوفييتي	٦٠,٩	٥٥,٣	٥,٦
ألمانيا الديمقراطية	٧,٥	٢,٧	٤,٧
اليابان	١٠,٥	١١,٩	١,٤
ألمانيا الاتحادية	٦٢,٨	٥٩,٦	٣,٢
دول أخرى	٢٢,٩	٢٢,٩	ــــــــ
الإجمالي	١٦٤,٧	١٥٢,٦	١٢,٢

بدأ التنفيذ في أوائل عام ١٩٥٨، وبدأت عدة مشروعات في الإنتاج في عامي ١٩٥٨، و١٩٥٩، وكانت تكاليفها حوالي ٥٢,٨ مليون جنيه، ومن أهم الصناعات التي بدأت في الإنتاج، الحديد والصلب، والبطاريات السائلة، عربات السكك الحديدية، وعدادات الكهرباء، وأفران البوتاجاز، وأقلام الرصاص، والمحولات الكهربائية، وأجهزة الراديو، وأسطوانات التسجيل، وأيضًا تصنيع المنتجات الزراعية، وتجميد الجمبري، بالإضافة إلى إقامة خمسة مراكز للتدريب المهني على حرف المعادن والسيارات والبناء والنجارة والميكانيكا[٢].

أقرت الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس عام ١٩٥٨ إقامة عدة مشروعات صناعية تعدينية وبترولية وكيمائية، منها مشروع مصنع الزيوت

(١) تقرير مجلس الإدارة المقدم إلى الجمعية العمومية عن السنة المالية ١٩٥٩، البنك الصناعي، من ١٥ مارس ١٩٥٤ إلى ٢٠ أكتوبر ١٩٦٠، مصدر سابق.

(٢) المصدر السابق.

المعدنية، وتوسيع معمل بترول الإسكندرية، وإقامة مصنع للغزل الرفيع في طنطا بالتعاون مع اليابان برأسمال قدره مليون جنيه، ومصنعين آخرين للغزل في ميت غمر وزفتى بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي، وكذلك مصنع لقصب السكر في إدفو، وهي مشروعات بلغت قيمتها حوالي ٤٤,٥ مليون جنيه[١]، كما كان من المقدر أن تبدأ مشروعات أخرى في عام ١٩٥٩ تبلغ تكاليفها حوالي ٨٧,٧ مليون جنيه في الإنتاج، وأهمها الخزف والصيني، والأسمنت الحديدي، والأسمنت البورتلاندي، والبويات والدراجات، ومحركات الديزل، وسيارات اللوري والأوتوبيس، وسيارات الركوب "رمسيس"، و"نصر"، وعدادات المياه، والسخانات وأجهزة التليفزيون، وهي مشروعات نفذت بالفعل، كما كان مقررًا أن تبدأ عام ١٩٦١، وعام ١٩٦٢ مشروعات تبلغ تكاليفها حوالي ٨١,٣ مليون جنيه، و١١٧,١ مليون جنيه على التوالي[٢].

ويوضح لنا الجدول القادم المشروعات التي نُفذت فعليًا خلال الفترة من عام ١٩٥٨ وحتى نهاية عام ١٩٥٩، وقيمة ما أُنتج من تلك المشروعات:

مشروعات الهيئة خلال الفترة من ١٩٥٨/١٩٥٩ [٣] (مليون جنيه)

المشروعات	التكاليف الكلية	قيمة الإنتاج	عدد العمال	الفائض من العملة الأجنبية
نُفِّذت	٢٨,٨	١٩,٦	٨,٨٦٥	١٠,٧
تفتتح في أعياد الثورة	٢٦,٨	٢٨,٨	٩,٧٨٩	١١,١
تفتتح قبل نهاية عام ١٩٥٩	٣٠,٩	٢٧,٠	٨,٣٢٤	١٩,٩
المجموع حتى أعياد الثورة	٥٥,٦	٤٨,٤	١٨,٦٥٤	٢١,٨
المجموع حتى نهاية عام ١٩٥٩	٨٦,٥	٧٥,٤	٢٦,٩٧٨	٤١,٠

(١) الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة، قرارات مجلس الإدارة في ١٩٥٨/١٠/٢٨، محفظة رقم ٧٥٣٧، وثائق مجلس الوزراء.

(٢) تقرير مجلس الإدارة المقدم إلى الجمعية العمومية عن السنة المالية ١٩٥٩، البنك الصناعي، من ١٥ مارس ١٩٥٤ إلى ٢٠ أكتوبر ١٩٦٠، مصدر سابق.

(٣) المصدر السابق.

من أرقام الجدول السابق نجد أن مشروعات برنامج السنوات الخمس إضافة إلى ما حققته من إنتاج قيمته تجاوزت ٧٥ مليون جنيه خلال الفترة من عام ١٩٥٨ وحتى نهاية عام ١٩٥٩، فإنها استطاعت أيضًا أن توفر فرص عمل لقرابة ٢٧ ألف عامل، مما يعني إضافة إلى القوى العاملة وتقليص حجم البطالة، كما أن الأمر الأهم هو ما وفرته مشروعات البرنامج من فائض في العملة الأجنبية يمكن استثماره في مشروعات أخرى جديدة.

كما قامت الهيئة أيضًا عام ١٩٦٠ بإنشاء عدة شركات صناعية مساهمة، منها شركة "النصر لصناعة الكيماويات الدوائية"[١]، وشركة "النصر لصناعة الكوك والكيماويات الأساسية" برأسمال قدره خمسة ملايين جنيه[٢]، وشركة "النصر للغزل المتوسط" بقنا برأسمال قدره ١٫٢ مليون جنيه[٣]، وشركة "النصر لصناعة الدراجات والمركبات الخفيفة" برأسمال قدره ٤٠٠٫٠ ألف جنيه[٤]، وأيضًا شركة "النصر لصناعة السيارات" برأسمال قدره ٨ مليون جنيه، و"النصر للفوسفات" برأسمال قدره ٢٧٠ ألف جنيه، و"النصر لصباغة وتجهيز الأقمشة" بالمحلة برأسمال ٥٠٠ ألف جنيه، و"النصر لتجفيف المنتجات الزراعية" برأسمال ٣٠٠ ألف جنيه، وشركة "النصر لصناعة التليفزيون" برأسمال قدره ٥٠٠ ألف جنيه[٥].

وخلال السنوات الثلاث من ١٩٥٧ وحتى عام ١٩٦٠ نُفذ جانب كبير من المشروعات التي أُزمع تنفيذها في تلك الفترة، حيث كان من المفترض أن يُنفذ ١٥٠ مشروعا[٦]، نُفذ منها فعليًا حوالي ١١٥ مشروعا، بإجمالي استثمارات قدرها

(١) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بتأسيس شركة مساهمة تدعى "شركة النصر للكيماويات الدوائية"، محفظة رقم ٢١٣٠، دوسيه ٩٥-٢/٧٦٤، وثائق مجلس الوزراء.

(٢) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٨٣ لسنة ١٩٦٠ بتأسيس شركة النصر لصناعة الكوك والكيماويات الأساسية، محفظة رقم ٢١٣٠، دوسيه ٩٥-٢/٧٦٤، وثائق مجلس الوزراء.

(٣) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٧٩ لسنة ١٩٦٠ بتأسيس شركة مساهمة تدعى شركة النصر للغزل المتوسط بقنا"، محفظة رقم ٢١٣١، دوسيه ٩٥-٢/٧٦٧، وثائق مجلس الوزراء.

(٤) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٨١ لسنة ١٩٦٠ بتأسيس شركة مساهمة تدعى شركة النصر لصناعة الدراجات والمركبات الخفيفة، محفظة رقم ٢١٣٠، دوسيه ٩٥-٢/٧٦٦، وثائق مجلس الوزراء.

(٥) هيئة السنوات الخمس، شركات أسهمت فيها الهيئة، دوسيه ١١١-١١-٣، كود أرشيفي ٠٠٨١-٠٥١٥٢٥، وثائق مجلس الوزراء.

(٦) عبدالسلام عبدالحميد عامر، مرجع سابق، ص ٣٤.

١١٤,٢ مليون جنيه، وقد قدرت وزارة الصناعة أن هناك ثلاثة وتسعين مشروعًا صناعيًا قد اكتملت وبدأت فعليًا في الإنتاج قبل عام ١٩٦٠ بإجمالي استثمارات قدره ٧٤,٩ مليون جنيه، بينما استُثمِر حوالي ٤٩,٦ مليون جنيه في عدد آخر من المشروعات لم تدخل مرحلة الإنتاج بعد حتى عام ١٩٦٠، مما يعنى أن إجمالي ما تم استثماره خلال السنوات الثلاث التي نُفذ فيها البرنامج حوالي ١٢٤,٠ مليونًا من الجنيهات[١].

جدير بالذكر أن "مابرو" على الرغم من أنه هو الذي نشر الأرقام السابقة عن عدد المشروعات المنفذة خلال السنوات الثلاث المذكورة، وقيمة الاستثمارات الموضوعة فيها، ناقلًا إياها عن وزارة الصناعة، فإنه يعود ويشكك فيها، ربما في محاولة منه للتقليل من المنجز الذي حققه برنامج السنوات الخمس، إذ يعزو الزيادة المقدرة بـ ١٠ مليون جنيه إلى أن هناك بعض الاستثمارات التي بُدئ فيها قبل عام ١٩٥٧، قد أضيفت إلى الاستثمارات المنفذة في برنامج السنوات الخمس، وكأن ما تم من مشروعات صناعية لم يكن على يد الدولة نفسها والقيادة نفسها، غير أننا نرى أنه من الطبيعي أن تقوم حكومة أية دولة عند تقييمها لنتائج سياساتها في قطاع ما أن تقيم كل ما أنجزته في ذلك القطاع منذ توليها مقاليد الأمور في البلاد، خاصة إذا ما كانت تلك المشروعات قد خُطط لها ونُفذت في ظل وجود النظام السياسي نفسه، ولا يعد ذلك تدليسًا أو ادعاءً بغير حق، كما أن الأمر نفسه حدث في برنامج السنوات الخمس، عندما قرر الرئيس جمال عبدالناصر أن يُنفذ البرنامج في غضون ثلاث سنوات فقط بدلًا من خمس سنوات، وعندما وضعت الخطة الخمسية الأولى بوصفها خطة شاملة للتنمية أضيف إليها ما تبقى من المشروعات المخططة للقطاع الصناعي ضمن إطار برنامج السنوات الخمس[٢].

في كل الأحوال فإن ما يعنينا هو ما تحقق بالفعل على الأرض نتيجة للتدابير والبرامج التي وضعت لتطوير قطاع الصناعة منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى قرب انتهاء البرنامج الأول للتصنيع عام ١٩٦٠ وقبل البدء في الخطة الشاملة للتنمية، وهو ما يوضحه الجدول القادم:

(١) مابرو ورضوان، التصنيع في مصر، مرجع سابق، ص ٩٧.

(٢) محمد رشدي، مرجع سابق، ص ١٨٦.

تطور الإنتاج في قطاع الصناعة (٥٧/١٩٦٠)[١] (مليون جنيه)

السنة / القطـــاع	١٩٥٢	الرقم القياسي[*]	١٩٥٧	الرقم القياسي	١٩٦٠	الرقم القياسي
الصناعات التحويلية	٢٦٥,٩	١٠٠	٤١٤,٥	١٥٥	٥٥٧,٦	٢٠٩
الصناعات المعدنية	٣,٦	١٠٠	٣,٦	١٠٠	٧,٥	٢٠٨
الصناعات البترولية	٣٤,٢	١٠٠	٥٤,٣	١٥٨	٦٦,٤	١٩٤
الطاقة الكهربية المنتجة	١٠,١	١٠٠	١٦,٢	١٦٠	٢٩,٤	٢٩١
إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي	٣١٣,٨	١٠٠	٤٨٨,٦	١٥٥	٦٦٠,٩	٢١٠

تدلنا الأرقام السابقة على ما استطاع برنامج السنوات الخمس أن ينجزه من تقدم في قطاع الصناعة خلال فترة تنفيذه (١٩٥٧/١٩٦٠)، إذ ارتفع الإنتاج في الصناعات التحويلية بنسبة ٣٤,٥٪، وارتفع الرقم القياسي له إلى ٢٠٩ (١٩٥٢=١٠٠)، وفى الصناعات المعدنية بنسبة ١٠٨٪، كما ارتفع الرقم القياسي إلى ٢٠٨، وارتفع إنتاج الصناعات البترولية بنسبة ٢٢٪، كما ارتفع رقمه القياسي إلى ١٩٤، وكذلك ارتفع إنتاج صناعات الطاقة الكهربية بنسبة ٨١٪، ورقمه القياسي إلى ٢٩١، كما أن القيمة الإجمالية للإنتاج الصناعي ارتفعت خلال الفترة من عام ١٩٥٩ وحتى عام ١٩٦٠ بنسبة ٣٥٪ تقريبًا، وبطبيعة الحال فإن هذه الأرقام تعطينا دلالة واضحة ومؤشرًا صادقًا على ما تم تحقيقه من تطور كبير في قطاع الصناعة في الفترة التي نُفذ فيها برنامج السنوات الخمس للصناعة، حتى وإن لم يكن الفضل كله في ذلك عائدًا إلى تطبيق البرنامج وحده.

(١) محمد رشدي، مرجع سابق، ص ٣٠٨.

(*) الرقم القياسي هو الرقم الذي يقاس عليه مقدار التطور الحادث في قطاع اقتصادي ما، فمثلا إذا كانت السنة التي نريد اتخاذها سنة أساس للإنتاج الصناعي هي سنة ١٩٦٠ فإننا نعتبر أن رقمها القياسي = ١٠٠، والتطور الحادث في الإنتاج الصناعي في السنوات التالية لها سواءً بالزيادة أو النقصان يكون منسوبًا لتلك السنة فإما أن يزيد عن ١٠٠ أو يقل.

بالتوازي مع برنامج السنوات الخمس للصناعة، قامت الدولة باتخاذ الإجراء الثاني بشأن قطاع الصناعة، حيث أصدرت قانون تنظيم الصناعة، وكان أهم ما جاء في هذا القانون هو منعه إقامة أية منشآت صناعية جديدة، أو تكبير حجم المنشآت الصناعية القائمة بالفعل إلا بعد العودة إلى وزارة الصناعة والحصول على ترخيص من وزير الصناعة، كما منح لوزير الصناعة صلاحية إصدار قرارات ملزمة للمنشآت الصناعية بخصوص تحديد مواصفات المنتجات والخامات المستعملة في الصناعة، وكذلك بخصوص وضع معايير موحدة تطبقها الصناعة، وفي المقابل ألزم الوزارة أن تمد أصحاب الأعمال (المستثمرين) بالإحصاءات والبحوث والخرائط اللازمة حال قيامهم بإنشاء صناعة معينة، وأن تقوم الوزارة بإعداد قوائم بأنواع المنتجات الصناعية المصرية والمواد الأولية ومواصفاتها، وعلى الجانب التنظيمي أقر القانون إنشاء "الهيئة العامة لدعم الصناعة" بقرار من رئيس الجمهورية، وإنشاء لجنة لكل صناعة مهمتها اقتراح أوجه صرف أموال التنمية الصناعية المخصصة لها بميزانية الهيئة العامة لدعم الصناعة، والتي يكون لها حق الإشراف على كيفية صرف تلك الأموال[١].

أبدت وزارة الصناعة في المذكرة الإيضاحية دوافع إصدار هذا القانون التي تمثلت في جعل أحكامه بمنزلة الدستور الخاص بالصناعة، والتي من شأنها أن تمكن الدولة من دعم النشاط الصناعي في البلاد، مع مراعاة تجنب الضرر الذي قد يلحق بالصالح العام إذا ما تركت لأصحاب الأموال حرية استثمار أموالهم في الصناعات التي يرغبون فيها، أو في تحديد مكان مشروعاتهم الصناعية وحجمها وغرضها، الأمر الذي أدى في أحيان كثيرة إلى وجود مشروعات صناعية لا يحتاجها الاقتصاد القومي إطلاقًا مما يؤدي إلى بعثرة قوى الإنتاج في الدولة، وأيضًا تركز الصناعات في مناطق بعينها، بينما تبقى مناطق أخرى خلوًا من النشاط الصناعي الأمر الذي يؤدي إلى إصابتها بالركود الاقتصادي، وانتشار الفقر في أرجائها[٢].

كان قانون تنظيم الصناعة متسقًا تمامًا مع الفكر الاقتصادي والتوجه السياسي الذي تبنته الدولة آنذاك، حيث كان لجوء الدولة إلى التخطيط بشكل عام، وتوجيه

(١) قانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة، محفظة رقم ٢١٣١، دوسيه ٩٥-٢/٧٦٧، وثائق مجلس الوزراء.
(٢) المصدر السابق، المذكرة الإيضاحية لقانون تنظيم الصناعة.

الصناعة على وجه الخصوص لا يستقيم بحال في ظل وجود مشروعات خاصة تعمل على هواها دون أن تلتزم بالنسق العام الذى وضعته الدولة، ولا تسعى إلا لتحقيق أكبر كم ممكن من الأرباح بغض النظر عن الصالح العام للاقتصاد المصري، كما كان من غير المقبول أيضًا أن تتجه القيادة الثورية في الدولة نحو الصناعة بوصفها أساسًا للتنمية الحقيقية، ووسيلة للخروج من التبعية الاقتصادية، ثم تترك بعد ذلك لأصحاب الأعمال حرية إقامة الصناعات دونما ضابط يكفل للدولة ضمان أن تكون تلك الصناعات محققة لأهداف الاقتصاد القومي ومصلحة الغالبية من طبقات الشعب.

كذلك لم يكن ممكنًا أن تقوم الدولة بوضع خطة عامة للصناعة كتلك التي تجسدت في برنامج السنوات الخمس، وأن تترك في الوقت نفسه العنان في أيدي أصحاب الأعمال، يديرون قطاع الصناعة كيفما شاءوا، في ظل وجود احتمال أن يكونوا مرتبطين بمصالح مع قوى رأسمالية خارجية، ذات أهداف تتناقض ولا شك مع أهداف الاقتصاد المصري ومصالح الشعب، الأمر الذي بينته المذكرة الإيضاحية فيما بين سطورها.

إضافة إلى ذلك فإن قانون تنظيم الصناعة قد أرسى للمرة الأولى قواعد علمية في سبيل التنمية الصناعية بإتاحته البحوث والإحصاءات للراغبين في الاستثمار في المشروعات الصناعية، وكذلك بوضعه قواعد قياسية محددة ومواصفات للصناعات المختلفة، كما أن الدولة من خلال القانون التفتت إلى أمر شديد الأهمية وهو ضرورة توزيع النشاط الصناعي بصفة خاصة والنشاط الاقتصادي بصفة عامة على أرجاء البلاد المختلفة، وذلك في محاولة لتغيير الواقع الاقتصادي ومن ثم الاجتماعي الذي كان ناجمًا عن تكدس الصناعات والنشاطات الاقتصادية في القاهرة والإسكندرية على وجه الخصوص، تاركًا بقية أنحاء البلاد غارقة في فقر مدقع.

الائتمان الصناعي

من البديهي أن عملية التنمية تتطلب من الدولة التوسع بشكل خاص في المشروعات الصناعية، فالتصنيع يمثل حجر الزاوية في أية عملية من عمليات التنمية مهما اختلفت صورة المجتمع، كما أن حجم الأموال المتاحة للاستثمار في

قطاع الصناعة تأتى في مقدمة أولويات الدولة أيًا كانت معدلات النمو فيها، وهنا يأتي دور البنوك في التنمية، حيث يكون من الضروري الاعتماد على التمويل المصرفي لمشروعات التنمية بصفة عامة، وللمشروعات الصناعية بصفة خاصة[١]، ومنذ أربعينيات القرن العشرين ومع حدوث التزايد الملحوظ في النشاط الصناعي في مصر، لجأت الحكومة المصرية إلى إنشاء بنك متخصص في التمويل الصناعي رغبة في إيجاد قناة يُوَجَّه من خلالها جزء من الاستثمارات المخصصة للتصنيع بما يتفق مع الأهداف الاقتصادية للدولة[٢]، وكان مجلس النواب قد أقر إنشاء البنك الصناعي في عام ١٩٤٦، على أن تسهم الحكومة في تأسيسه بغرض النهوض بالصناعة المصرية، وأن يكون دوره الرئيسي إنشاء المؤسسات الصناعية المصرية ودعمها، وتقديم القروض الصناعية[٣].

بالفعل صدر القانون بذلك في عام ١٩٤٧ [٤]، بلغ رأسمال البنك ١,٥ مليون جنيه، أسهمت فيه الدولة بنسبة ٥١٪ أي بحوالي ٧٦٥ ألف جنيه، كما سُمح بنسبة ٣٠٪ لاكتتاب الأشخاص المعنويين كالمؤسسات والهيئات، أما الأفراد فقد خصص لهم ١٩٪[٥]، وكانت الحكومة قد ضمنت لحملة الأسهم ربحًا سنويًا لا يقل عن ٣,٥٪، كما سمحت للبنك بإصدار سندات مضمونة من الحكومة تصل قيمتها إلى خمسة أمثال رأس المال المدفوع[٦]، كانت تلك المزايا والتسهيلات تهدف بطبيعة الحال إلى زيادة حجم الأموال المتاحة للبنك، مما سيؤدى بالتبعية إلى زيادة الأموال المتاحة لتمويل المشروعات الصناعية وإقراضها، وذلك رغبة من الدولة في زيادة حجم النشاط الصناعي في البلاد.

(١) فاروق محمد إبراهيم، "وظائف البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية"، مجلة المدير العربي، مصر، عدد ٩٣، يناير ١٩٨٦، ص ص ٦٧، ٦٨.

(٢) نادية الشيشيني، "تطور الائتمان الصناعي في مصر، والدور المتميز لبنك التنمية الصناعية المصري"، مجلة مصر المعاصرة، مجلد ٨٢، عدد ٤٢٦، أكتوبر ١٩٩١، ص ٤٤٥.

(٣) مضبطة الجلسة التاسعة، المنعقدة في أيام ٣١ ديسمبر ١٩٤٥، و١ و٢ يناير ١٩٤٦، وثائق مجلس النواب.

(٤) قانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧، خاص بالترخيص للحكومة بالاشتراك في تأسيس بنك صناعي، الوقائع المصرية، عدد ٧٠ في ٢٨ يوليو ١٩٤٧. وثائق مجلس النواب.

(٥) مرسوم تأسيس شركة مساهمة مصرية تدعى البنك الصناعي، ملحق الوقائع المصرية، عدد ٦٠ في ٢٦ مايو ١٩٤٩، البنك الصناعي من ٢٧ مارس ١٩٥٨ إلى ١ يناير ١٩٦٣، دوسيه ١٨٢-٤٥٠/٢ جـ ٢، كود أرشيفي ٣٠١٩-٠١٣٤١٠، وثائق مجلس الوزراء

(٦) قانون ١٣١ لسنة ١٩٤٧، مصدر سابق، مادة ٢.

على الرغم من ذلك فإن القروض والاعتمادات التي منحها البنك للصناعة لم تتجاوز أكثر من رأسماله، حيث بلغت عام ١٩٥٠ حوالي ٦٠٥,٥ ألف جنيه وفي عام ١٩٥٢ حوالي ٦٠٠ ألف جنيه، وهبطت عام ١٩٥٢ إلى حوالي ٢٩٠ ألف جنيه، وحتى نهاية عام ١٩٥٣ لم يكن البنك قد أسهم إلا في شركة واحدة قائمة بالفعل هي "شركة الأسمدة العضوية" بمبلغ ٥٠ ألف جنيه، وبصفة عامة فإن سياسة البنك في تلك الفترة اتسمت بالحذر الشديد، فقد كانت أغلب التسهيلات التي قدمها آنذاك في صورة قروض قصيرة ومتوسطة الأجل منحت بصفة خاصة إلى صناعة الغزل والنسيج، وكانت تلك السياسة تعزى إلى مساهمة الرأسمالية المصرية الكبيرة بنسبة عالية فى رأسمال البنك؛ لذا فقد عمدت إلى استخدام الائتمان الصناعي الذي تقدمه الدولة مطية لاستمرار توسعها الذي حققته أثناء الحرب العالمية الثانية، ومن ثم فقد استطاعت أن تجنح بالبنك إلى إقراض المشروعات الكبيرة، وأن تحد من دوره المنوط به في تنمية الرأسمالية الوطنية[1]، الأمر الذي حاد بالبنك عن هدفه المرسوم له في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مما جعله في النهاية عاجزًا عن أداء مهمته.

بعد أن قامت ثورة الثالث والعشرين من يوليو وأولت اهتمامها الفائق إلى الصناعة رأت لجنة التمويل بالمجلس القومي للإنتاج أنه من الواجب إعادة النظر في سياسة الائتمان الصناعي بحيث تدور في فلك السياسة الصناعية العامة للدولة، وبدا واضحًا أن الحاجة إلى تمويل الصناعة صارت تفوق بكثير حجم الائتمان الذي قدمه البنك قبلًا، مما يعنى حاجة مُلحّة لزيادة رأسمال البنك، وطرحت في مجلس الإنتاج القومي عدة مقترحات بخصوص ذلك، تلا ذلك أن عكفت لجنة التمويل على بحث الأمر مع وزارة التجارة والصناعة ودراسة تلك المقترحات التي تهدف إلى إمداد البنك بما يلزمه من أموال[2]، وكانت تلك المقترحات قد تمحورت في الاقتراض من البنك المركزي بضمان من الحكومة، أو إصدار سندات قيمتها ٧,٥ مليون جنيه، وبفائدة محددة على أن يكون موعد سداد تلك السندات متوافقًا مع موعد سداد القروض التي يمنحها البنك، أو أن يكون للبنك نصيب من القرض الذي تطالب به

---

(١) فؤاد مرسي، "تطوير البنك الصناعي"، مجلة مصر المعاصرة، مصر، مجلد ٦٢، عدد ٣٤٤، أبريل ١٩٧١، ص ص ٢٠٣، ٢٠٤.

(٢) جريدة الأهرام، عدد ٢٤٢٨١، في ١٩٥٣/٥/٨، ص ٣.

مصر من البنك الدولي للإنشاء والتعمير[(١)]، وبالفعل عُدِّل قانون البنك الصناعي بحيث يُسمح لوزير المالية والاقتصاد بأن يقدم للبنك قروضًا وأن يضمنه نيابة عن الحكومة فيما يعقده من قروض بما لا يجاوز سبعة ملايين من الجنيهات[(٢)].

على صعيد التنفيذ واتساقًا مع السياسة الجديدة للدولة طرح البنك الصناعي سياسة الحذر الشديد جانبًا وتحول من الإقراض قصير الأجل إلى الاشتراك المباشر في إنشاء الصناعة وتأسيس الشركات الصناعية، ودعم الشركات القائمة بالفعل عن طريق المساهمة في رأسمالها، وتوسع البنك في الإقراض متوسط وطويل الأجل -بدلًا من سياسته السابقة المعتمدة على تقديم القروض قصيرة الأجل والتي تعد قروضًا آمنة- وقفزت قيمة القروض التي قدمها البنك من حوالي ٥٧٥ ألف جنيه عام ١٩٥٠ إلى ١,٦ مليون جنيه عام ١٩٥٤ [(٣)]، ثم وصلت إلى ما يزيد على ١,٨ مليون جنيه عام ١٩٥٥ [(٤)]، ثم أصبحت ٢,٦ مليون جنيه عام ١٩٥٧.

إضافة إلى ذلك فقد اتسع دور البنك وحجم مساهماته في التنمية الصناعية، حيث كانت مساهمات البنك في رأسمال بعض الشركات الصناعية كما يلي:

نصيب البنك الصناعي في بعض الشركات ١٩٥٤/١٩٥٥ [(٥)]

الشركة	رأسمالها	مساهمة البنك	النسبة ٪
شركة الأسمدة العضوية	٣١٥,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	١٥,٩
الحديد والصلب المصرية	١١,٣٦٠,٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٨,٨
الشركة العامة للملح	ــــ	٥١,٠٠٠	ــــ

(١) جريدة الأهرام، عدد ٢٤٣٢٣، في ١٩٥٣/٦/٢٠، ص ٧.

(٢) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٦٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالسماح للحكومة بالاشتراك في إنشاء بنك صناعي، الوقائع المصرية، العدد ٩٥ مكرر، في ٢٦ نوفمبر ١٩٥٦، وثائق مجلس النواب.

(٣) تقرير مقدم من مجلس الإدارة إلى الجمعية العمومية عن عام ١٩٥٥، البنك الصناعي من ١٩ يناير ١٩٥٨ إلى ١١ مايو ١٩٦١، دوسيه رقم ١٨٢-٣/٤٥٠ جـ ٢، كود أرشيفي ٢٠١٩-٠١٣٢٤١١، وثائق مجلس الوزراء.

(٤) منى علي أبو العزم، مرجع سابق، ص ٨١٤.

(٥) تقرير مقدم من مجلس الإدارة إلى الجمعية العمومية عن عام ١٩٥٥، البنك الصناعي من ١٩ يناير ١٩٥٨ إلى ١١ مايو ١٩٦١، مصدر سابق.

العامة لمنتجات الخزف والصيني	٧٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٧,٥
العامة لمنتجات الجوت	___	٥٠,٠٠٠	___
تنمية الصناعات الكيماوية	٢٨٥,٠٠٠	٩٧,٥٠٠	٣٤,٢
مصر للهندسة والسيارات	١,٠٠٠,٠٠٠	٩٩,٥١٢	٩,٥
العامة لصناعة عربات السكك الحديد	٥٠٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	١٥
العامة للمنتجات الخرسانية	___	٢٢,٠٠٠	___
العامة لإنتاج لوازم الكساء	___	١٠,٠٠٠	___
المجموع		١,٥٠٥,٠١٢	

هكذا بدا واضحًا أن البنك الصناعي قد أصبح واحدًا من أهم أدوات الحكومة الثورية في قطاع الصناعة، حيث شارك الحكومة في تأسيس عدة شركات مثل شركة الصناعات الكيماوية المصرية، والقومية لإنتاج الأسمنت، والعامة للثروة المعدنية، والعامة لصناعة ورق الكتابة والطباعة، كما اشترك مع العمال في تأسيس الشركة العامة لإنتاج الحراريات والفخار في إجراء فريد من نوعه حينذاك، إضافة إلى ذلك فقد شارك البنك في عملية التمصير عندما قام بشراء ٥١٪ من رأس مال شركة ملاحات بورسعيد[١]، ولم يتوقف دور البنك عند هذا الحد، بل تجاوزه إلى القيام بإقالة المشروعات الصناعية المتعثرة من عثرتها ونجدتها عند الضرورة، ومن الواجب لفت النظر إلى أن كل الصناعات التي شارك البنك في تأسيسها كانت كلها صناعات جديدة على القطاع الصناعي المصري آنذاك، وصارت تلك الصناعات فيما بعد نواة للقطاع العام المصري، وحتى نهاية عام ١٩٥٧ كان البنك قد اشترك في تأسيس وفى رأسمال ١٧ شركة صناعية، إجمالي رساميلها ٢٧,٨ مليون جنيه، كان نصيب البنك منها ٣,١ مليون جنيه، أي ما يوازي ١١٪ من رأسمال تلك الشركات[٢].

(١) المصدر السابق.

(٢) فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص ٢٠٤.

أما إذا ما تتبعنا تطور نسبة القروض والاعتمادات التي قدمها البنك خلال مسيرته في تلك الفترة فسنجد أنه قدم خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٣ معظم تسهيلاته في صورة قروض قصيرة الأجل، واعتمادات خاصة لقطاع الغزل والنسيج ولم تزد نسبة القروض متوسطة وطويلة الأجل عن ٢٦٪ من إجمالي قروضه، ثم ارتفعت عام ١٩٥٤ إلى ٥٩,٩٪[١].

كان ذلك التطور الحادث في حجم القروض التي يقدمها البنك يرجع إلى اعتبارات التنمية التي بدأت تفرض نفسها آنذاك، وتبعًا لتلك الاعتبارات رأت لجنة التمويل داخل المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي أن تعيد النظر في سياسة الائتمان الصناعي بحيث يكون تمويل الصناعة بالتعاون بين البنك الصناعي والبنوك التجارية والبنك المركزي بغية توفير أكبر قدر ممكن من الائتمان الصناعي[٢]، لذا فقد تخلى البنك عن سياسته الحذرة وتطورت نسبة قروضه وأصبحت كما يلي:

قروض البنك الصناعي (١٩٥٧-١٩٥٩)[٣] (ألف جنيه)

السنوات / البيان	١٩٥٧		١٩٥٨		١٩٥٩	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
قروض قصيرة	١٥٠٤,٠	٥٨,١	١٣٣٦,٠	٩١,٨	١٤٣٨,٠	٨٨
قروض طويلة ومتوسطة الأجل	٤١٧,٠	١٦,١	٢٤,٠	١,٦	٦٠,٠	٣,٧
اعتمادات	٦٦٨,٠	٢٥,٨	٩٦,٠	٦,٦	١٣٥,٠	٨,٣
المجموع	٢٩٥٠,٠	١٠٠	١٤٥٦,٠	١٠٠	١٦٣٣,٠	١٠٠

(١) تقرير مقدم من مجلس الإدارة إلى الجمعية العمومية عن عام ١٩٥٥، البنك الصناعي من ١٩ يناير ١٩٥٨ إلى ١١ مايو ١٩٦١، مصدر سابق.
(٢) فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص ٢٠٤.
(٣) البنك الصناعي، تقرير مقدم من مجلس الإدارة إلى الجمعية العمومية عن عام ١٩٥٥، البنك الصناعي من ١٩ يناير ١٩٥٨ إلى ١١ مايو ١٩٦١، مصدر سابق؛ تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ١٩٥٩، البنك الصناعي من ١٥ مارس ١٩٥٤ إلى ٢٠ أكتوبر ١٩٦٠، مصدر سابق.

في تلك الفترة تحول البنك عن الإقراض قصير الأجل، وتوسع في التنمية الصناعية، وأصبح يمارس وظيفته المحددة له في تمويل التنمية الصناعية بشكل كامل، وأصبح أداة الدولة الأساسية في مباشرة تلك التنمية[١]، فارتفعت نسبة القروض متوسطة وطويلة الأجل في مقابل انخفاض نسبة القروض قصيرة الأجل، حتى بلغت نسبة القروض طويلة الأجل عام ١٩٦٥ حوالي ٧٦,٩٪، وبلغت نسبة القروض متوسطة الأجل ٢٠,٤٪ وانخفضت نسبة القروض قصيرة الأجل انخفاضًا ملحوظًا إلى ٣٪[٢]، مما يعنى المزيد من التمويل للمشروعات الصناعية الكبيرة، كان السبب في ذلك هو انحسار دور القطاع الخاص، وتعاظم دور القطاع العام في الصناعة الأمر الذي أدى إلى انخفاض حجم القروض قصيرة الأجل، ومما يعضد هذا الرأي أن نصيب القطاع العام من السلف والتسهيلات الائتمانية عام ١٩٦٥/٦٤ كان ٨٥,٧٪، بينما كان نصيب القطاع الخاص ١٤,٣٪[٣].

يضاف إلى ذلك أن وظيفة البنك عُدِّلت في تلك الفترة إلى إنشاء المؤسسات الصناعية وتدعيمها، ومساعدة الصناعة المصرية عن طريق إمدادها بالمواد الخام اللازمة لها أو غير ذلك من وسائل المساعدة، وتقديم السلف بضمان شخصي أو عيني لآجال قصيرة لا تزيد عن ١٢ شهرًا بضمان خامات أو مواد مصنوعة، ومتوسطة لا تزيد عن عشر سنوات لمساعدة الصناعات القائمة وذلك بضمان عيني، وطويلة الأجل لمدة لا تزيد عن ٢٠ سنة لإنشاء صناعات جديدة[٤]، كما أن نصيب الحكومة في البنك كان قد آل إلى المؤسسة الاقتصادية بحكم قانون إنشائها، حيث صارت منذ إنشائها الكيان الاقتصادي المتحكم في كل مجالات التصنيع في البلاد، والموجّه لها.

---

(١) فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

(٢) تقرير مقدم من مجلس الإدارة إلى الجمعية العمومية عن السنة المالية ١٩٦٥/٦٤، البنك الصناعي من ١٩٦١/١٢/٢٥ إلى ١٩٦٧/١/١٠، دوسيه رقم ٣/٤٥٠/١٨٢ جـ ٣، كود أرشيفي ٢٠١٩-٠١٣٤١٣.

(٣) المصدر السابق.

(٤) قرار مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للبنوك في ١٩٦٢/٨/١٣، البنك الصناعي من ٢٧ مارس ١٩٥٨ إلى ١ يناير ١٩٦٣، مصدر سابق.

والجدول القادم يوضح لنا نصيب القطاعات الصناعية المختلفة من القروض:

القروض المقدمة من البنك حسب الصناعة (١٩٥٧/١٩٥٩)[١] (ألف جنيه)

السنة / الصناعة	١٩٥٧		١٩٥٨		١٩٥٩	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
الغزل والنسيج	٦٧٢,٠	٢٦	١٥٠,٠	١٠,٣	٢٥٩,٠	١٥,٩
معدنية وكهربائية	١٠٥٥,٠	٤٠,٧	١٠١١,٠	٦٩,٤	٥٩٢,٠	٣٦,٣
مقاولات وبناء	٣٤٥,٠	١٣,٣	١٦٣,٠	١١,٢	٥٠٢,٠	٣٠,٧
كيماوية	٢٤٢,٠	٩,٣	٨٠,٠	٥,٥	٩٣,٠	٥,٧

على الرغم من أن صناعة الغزل والنسيج كانت قد احتلت في عام ١٩٥٦ المكانة الأولى بنسبة ٤٣٪ من إجمالي القروض التي قدمها البنك، وجاءت الصناعات الكيماوية في المرتبة الثانية بنسبة ١٨,٧٪[٢]، فإن الأمر اختلف في الأعوام التالية، ففي عام ١٩٥٧ جاءت الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية في المرتبة الأولى، بينما جاءت صناعة الغزل في المرتبة الثانية، ثم المقاولات والبناء في المرتبة الثالثة، وفى عام ١٩٥٨ جاءت أيضًا الصناعات المعدنية والميكانيكية في المرتبة الأولى، تلاها قطاع المقاولات ومواد البناء في المرتبة الثانية، ثم قطاع الغزل والنسج في المرتبة الثالثة، وظل الحال على ما هو عليه في عام ١٩٥٩، حيث حظى قطاع الصناعات المعدنية بالنصيب الأكبر من قروض البنك الصناعي، تلاه قطاع المقاولات ومواد البناء، ثم قطاع الغزل والنسج، كذلك يلاحظ ارتفاع نصيب الصناعات الكيماوية من القروض في عام ١٩٥٧.

(١) البنك الصناعي، تقرير مقدم من مجلس الإدارة إلى الجمعية العمومية عن عام ١٩٥٦، البنك الصناعي من ١٩ يناير ١٩٥٨ إلى ١١ مايو ١٩٦١، مصدر سابق؛ تقرير مجلس الإدارة عن سنة ١٩٥٨، البنك الصناعي من ١٩٥٤/٣/١٥ إلى ١٩٦٠/١٠/٢٠، مصدر سابق؛ تقرير مقدم إلى مجلس الإدارة عن عام ١٩٥٩، مصدر سابق.

(٢) تقرير مقدم من مجلس الإدارة إلى الجمعية العمومية عن عام ١٩٥٦، البنك الصناعي من ١٩ يناير ١٩٥٨ إلى ١١ مايو ١٩٦١، مصدر سابق.

يمكننا من ذلك أن نستنتج أن الدولة حاولت في تلك الفترة قدر جهدها توجيه الاستثمارات الصناعية نحو صناعات جديدة بدلًا من الاعتماد على صناعة الغزل والنسج وحدها، في محاولة لتنويع النشاط الصناعي، يدلنا على ذلك - ومن خلال الأرقام السابقة- أن البنك قد قام في الفترة من ١٩٥٦ وحتى ١٩٥٩ بمنح الائتمان إلى عدة قطاعات صناعية جديدة أهمها قطاع الصناعات المعدنية والكهربائية، وكذلك قطاع المقاولات ومواد البناء، مما يتسق مع اتجاه الدولة في إدخال صناعات جديدة في البلاد، الأمر الذي نستطيع بداهة ربطه مع اتجاه الدولة إلى منح أولوية للتصنيع وإنشاء المجلس القومي للإنتاج، ثم بدء البرنامج الأول للتصنيع الذي استلزم تدشين منشآت صناعية جديدة والتوسع في المنشآت القائمة بالفعل، كما يمكن أيضًا استنتاج أن تزايد الائتمان المقدم إلى تلك الصناعات الجديدة، المتزامن مع تراجع نسبة الائتمان المقدم إلى قطاع الغزل والنسج، إنما يعزى إلى تزايد الأهمية النسبية للقطاعات الصناعية الأخرى من وجهة نظر الدولة، على حساب قطاع الغزل والنسج، لا نعني هنا أن الدولة أهملت ذلك القطاع ولكن نعنى أنها وجهت قواها وكرست أدواتها -ومنها البنك الصناعي- لدعم الصناعات الجديدة، خاصة إذا ما وضعنا في الحسبان أن هذه التغيرات قد حدثت في ظل وجود متغيرات شديدة الأهمية وهي برنامج السنوات الخمس الذي أعطى أولوية للصناعات الثقيلة والمعدنية، الأمر الذي يدل عليه أيضًا دخول الصناعات الكيماوية إلى مجال الائتمان الصناعي ومحافظة هذا القطاع- تقريبًا- على النسبة التي يحصل عليها من القروض طوال تلك الفترة، وكذلك قانون التنظيم الصناعي الذي أتاح للدولة تدخلًا قويًا في قطاع الصناعة يقترب من التوجيه الكامل.

حدث بعد ذلك تغير نسبي في القروض التي حصل عليها قطاع الصناعات المعدنية عامي ١٩٦٤، و١٩٦٥، حيث تراجعت النسبة إلى ٢٣٫٨٪ عام ١٩٦٤، ثم إلى ١٥٫٣٪ عام ١٩٦٥ [١]، ويمكننا أن نعزو هذا التراجع إلى تغير سياسة البنك وأهدافه، الأمر الذي سبق ذكره، وأيضًا إلى تركيزه على تقديم القروض متوسطة وطويلة الأجل للمباني الصناعية، كما ينبغي ألا يفوتنا أن القطاع العام في الفترة الأخيرة كان قد أصبح قوة

(١) تقرير مقدم إلى مجلس إدارة البنك الصناعي عن السنة المالية ١٩٦٥/٦٤، البنك الصناعي من ١٩٦١/١٢/٢٥ إلى ١٩٦٧/١/١٠، مصدر سابق.

حقيقية فاعلة على الأرض، إضافة إلى دخول البنوك التجارية في منظومة القطاع العام وقيامها بدور البنك الصناعي في منح الائتمان لقطاع الصناعة.

هكذا نجد أن البنك الصناعي قد مارس دورًا شديد الأهمية في التنمية الصناعية، يدلنا على ذلك حجم القروض التي قدمها البنك، ونسب توزيع هذه القروض على قطاعات الصناعة المختلفة، كما أن النسب الدالة على حجم مساهماته وقيمها في الشركات الصناعية المتعددة، توضح أن البنك الصناعي كان في ذلك الوقت بمنزلة أداة الدولة الرئيسية في مباشرة التنمية الصناعية ودفعها قدمًا، كما أن هذا التدخل من جانب الدولة عن طريق البنك، بوصفه أحد أساليب توجيه الاقتصاد، أسهم بشكل واضح في تغيير العلاقات الاقتصادية في المجتمع، وذلك عن طريق دعمه للمشروعات الصناعية التي تتسق مع الأهداف الاقتصادية العامة للدولة بعيدًا عن أهواء أصحاب الأعمال من الرأسمالية الكبيرة ومصالحهم، الأمر الذي يتبدى جليًا في إسهاماته في صناعات تفيد الصالح الاقتصادي العام للدولة بعيدًا عن المشروعات الصناعية التقليدية كالغزل والنسج، تلك الصناعات التي ارتبطت بأصحاب الأعمال في فترة ما قبل الثورة، الذين كانوا في الأغلب من كبار الإقطاعيين أو على الأقل امتدادًا تجاريًا وصناعيًا لهم، أولئك الذين عكفوا على استثمار أموالهم فيما يحقق مصالحهم الخاصة والتي كانت في أغلب الأحوال -ولا نبالغ إن قلنا في كل الأحوال- مرتبطة ارتباطًا واضحًا بالمصالح الاستعمارية التي تمثل مصالح الرأسمالية العالمية، دون مصالح البلاد الاقتصادية، حتى قامت الثورة ووضع رجالها سياسة اقتصادية جديدة عمادها مصلحة الشعب وأغلبية طبقاته واستخدموا البنك الصناعي بوصفه آلية من آليات التنمية الصناعية في تطبيق هذه السياسة، وظل البنك يمارس نشاطه في التمويل الصناعي بقوة، بيد أنه بعد إنشاء المؤسسة الاقتصادية في يناير ١٩٥٧ [1] ذهبت آراء القائمين على النشاط الاقتصادي في الدولة إلى قصر وظيفة البنك الصناعي على التسليف الصناعي دون مساهمته في إنشاء الصناعات.

هكذا اقتصر دور البنك منذ ذلك الوقت على تسليف القطاع الخاص وصغار المنتجين، وبالفعل توسع البنك في تنمية الصناعات الصغيرة بدءًا من

(١) قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء المؤسسة الاقتصادية، في ١٤ يناير ١٩٥٧، وثائق مجلس النواب.

عام ١٩٥٩، حتى جاءت قرارات يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ تلك التي أممت الصناعات الأساسية في الدولة ومصادر التمويل كلها بما فيها البنوك ومنها البنك الصناعي نفسه[١].

الصناعة والخطة الخمسية ١٩٦٥/٦٠

اتساقًا مع مخططات الدولة وإيمانها بأهمية الصناعة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصصت الدولة لقطاع الصناعة في الخطة الخمسية الأولى استثمارات قيمتها ٤٣٩,٠ مليون جنيه من جملة الاستثمارات المخصصة للخطة، والتي بلغت ١٦٩٧,٠ مليون جنيه، أي بنسبة تعادل ٢٥٪ من إجمالي استثمارات الخطة ككل، إضافة إلى ذلك فقد خُصص لقطاع الكهرباء- وهو قطاع متكامل مع قطاع الصناعة- مبلغ قيمته ١٤٠,٠ مليون جنيه[٢]، بما يعادل ٨,٢٪ من إجمالي الاستثمارات، أي أن الاستثمارات الموجهة إلى الصناعة والكهرباء قد استحوذت على حوالي ٣٣٪ من إجمالي استثمارات الخطة، وكان المستهدف من الخطة أن يحقق قطاع الصناعة والكهرباء ثلثي الزيادة المستهدفة في قيمة الإنتاج القومي في السنة الخامسة للخطة، حيث قدر أن تزيد قيمة إنتاج هذا القطاع من ١٠٩٤,٢ مليون جنيه في سنة الأساس(١٩٦٠/٥٩) إلى ١٨١٣,٩ مليون جنيه في السنة الخامسة (١٩٦٥/٦٤)، كما قدر أن يصل إنتاج الصناعات ذات الطابع الإنتاجي في السنة الخامسة إلى ٥٦٠,٧ مليون جنيه، في حين قدر أن يصل إنتاج الصناعات ذات الطابع الاستهلاكي إلى ١٢٥٣,٢ مليون جنيه على أساس أن الصناعات الاستهلاكية توفر فرصًا كثيرة للعمل كما أنها تسد جزءًا مهمًا من احتياجات السكان الاستهلاكية، وتوفر نقدًا أجنبيا تحتاج إليه البلاد حاجة ماسة[٣].

طبقًا للخطة كانت أنصبة الصناعات المختلفة من الاستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة كما يلي:

(١) فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

(٢) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٢٧لسنة ١٩٦٠ باعتماد الخطة العامة للدولة للسنوات الخمس ١٩٦٠-١٩٦٥، وثائق مجلس النواب.

(٣) بيان السيد حسن عباس زكي، رئيس لجنة الخطة والميزانية والحسابات الختامية أمام مجلس الأمة، مضبطة الجلسة ١٥ المعقودة في ١٥ يونية ١٩٦٤، وثائق مجلس النواب.

توزيع الاستثمارات المخصصة للصناعة[1] (مليون جنيه)

الصناعات	قيمة الاستثمار	قيمة الإنتاج السنوي	الوفر المحقق في العملة الأجنبية
البترولية	٤٧,٠	٣٠,٩	٣٠,٩
التعدين	٣٨,٦	١٩,٣	٩,٩
الغذائية	٢٦,٧	٢٩,٧	١٨,٣
الغزل والنسيج	٢٩,٣	٣٢,٩	١٤,٦
الكيماوية والدوائية	٤٨,٨	٦٨,٨	٢١,٩
المعدنية	٦٦,١	٩٠,٣	٦٥,٦
الهندسية	٢٩,٢	٣٣,٩	١١,٩
الريفية واليدوية	٦,٠	٨,٣	٣,٩
إحلال وتجديد	٣٠,٠	———	———
الإجمالي	٣٢١,٧	٣١٤,١	١٧٧,٠

هكذا قدرت الاستثمارات اللازمة لبرنامج التصنيع في الخطة بحوالي ٣٢٢,٠ مليون جنيه[*]، إضافة إلى ١٠١,٠ مليون جنيه مخصصة لتنفيذ مشروعات الكهرباء وأبحاث البترول والتدريب المهني، مما يجعل المبلغ المقدر للاستثمارات في قطاع الصناعة ٤٢٣,٠ مليون جنيه[٢].

(١) تقرير مجلس الإدارة المقدم عن سنة ١٩٥٩، البنك الصناعي من ١٩٥٤/٣/١٥ إلى ١٩٦٠/١٠/٢٠، مصدر سابق.

(*) اختلفت المصادر حول قيمة الاستثمارات المقدرة لقطاع الصناعة في الخطة، فبينما كانت تلك القيمة ٤٣٩ مليون جنيه طبقًا لقرار اعتماد الخطة نفسها، فإن هذا الرقم كان مقدرًا بـ ٤٢٣ مليون جنيه في تقرير البنك الصناعي عن الخطة الخمسية، بينما ورد في تقارير متابعة الخطة الخمسية نفسها أن الخطة قد قدرت الاستثمارات في قطاع الصناعة بحوالي ٤٣٤ مليون جنيه؛ انظر: الاستثمارات في قطاع الصناعة بالنسبة للخطة، الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقرير فرعى، متابعة تنفيذ الخطة في النصف الأول من السنة الثالثة ١٩٦٢/١٩٦٣، كما نجد تباينًا في الأرقام الواردة في المصادر والتقارير الرسمية المختلفة، بيد أن الأمر الأهم من الأرقام في دراستنا هذه هو ما تدل عليه من تطورات مهمة حدثت في هيكل الاقتصاد المصري في الفترة محل البحث، لذا وجب التعامل مع الطبيعة الدلالية لتلك الأرقام لاستنتاج التطورات الاقتصادية الحادثة في تلك الفترة.

(٢) تقرير مجلس الإدارة المقدم عن سنة ١٩٥٩، البنك الصناعي من ١٩٥٤/٣/١٥ إلى ١٩٦٠/١٠/٢٠، مصدر سابق.

وبالنظر إلى تطور الإنتاج الصناعي خلال الخطة الخمسية وحتى عام ١٩٧٠ نجد ما يلي:

تطور الإنتاج الصناعي ١٩٥٢-١٩٧٠ [١] (مليون جنيه)

القطاع / السنة	١٩٥٢	١٩٦٣	١٩٦٦/٦٥	١٩٧٠
الصناعات التحويلية	٢٦٦,٠	٨١٠,٠	———	———
الصناعات المعدنية	٣٩,٠	١٧٤,٠	١٦٠,٠	٢٣٢,٣
الصناعات الكيماوية	٢٠,٠	٩٧,٠	١٤٠,٠	١٨٠,٠
الصناعات الغذائية	١٢٢,٠	٢٢٢,٠	٢٨٥,٠	٤٨١,٠

من خلال ما ورد في الجدول السابق، نجد أن قيمة الإنتاج من الصناعات التحويلية قد تضاعفت بين عامي ١٩٦٣/١٩٥٢ حوالي ثلاثة أضعاف تقريبًا، وكانت أهم الصناعات التحويلية التي ارتفع فيها الإنتاج هي صناعة الغزل والنسج، حيث زادت قيمته من ٨٥ مليون جنيه عام ١٩٥٢ [٢]، إلى ٤٧٠,٠ مليون جنيه عام ١٩٧٠ [٣]، وتضاعف إنتاج الصناعات المعدنية والهندسية أربعة أضعاف في نهاية الخطة بالقياس إلى عام ١٩٥٢، ثم واصل الارتفاع بعدها بزيادة قدرها ٨٠ مليون جنيه تقريبًا عام ١٩٧٠ عن آخر سنوات الخطة، أما عند النظر إلى تطور إنتاج الصناعات الكيماوية، وترجع أهميتها إلى أنها تدخل في نطاق الصناعات الثقيلة، فسنجد أن قيمة إنتاجها قد تضاعفت سبعة أضعاف بين عامي ١٩٥٢ وحتى انتهاء الخطة الخمسية، وواصلت الارتفاع في عام ١٩٧٠، كذلك ارتفع إنتاج السلع الغذائية بين عامي ١٩٥٢، ١٩٦٥ بأكثر من الضعف تقريبًا.

---

(١) بيان السيد حسن عباس زكي، رئيس لجنة الخطة والميزانية والحسابات الختامية أمام مجلس الأمة، مصدر سابق؛ الكتاب الإحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢-١٩٧٣، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ص ٦٩؛ على الجريتلى، خمسة وعشرون عامًا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧، جدول رقم ١، ص ٣١٥.

(٢) بيان السيد حسن عباس زكي، رئيس لجنة الخطة والميزانية والحسابات الختامية أمام مجلس الأمة، مصدر سابق.

(٣) الكتاب الإحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢-١٩٧٣، مصدر سابق، ص ٦٩؛ علي الجريتلي، مرجع سابق، ص ٣١٥.

والحق أن نسب تطور الإنتاج خلال سنوات الخطة وحتى فيما بعدها وصولًا إلى عام ١٩٧٠، تدل بوضوح على مدى اهتمام الدولة بقطاع الصناعة وكذلك على حجم الإنجاز الكبير الذي حققته في هذا القطاع خلال الخطة الخمسية وبعد انتهائها.

أما إذا ما أردنا مقارنة الإنتاج المحقق في بعض الصناعات بالإنتاج المستهدف خلال سنوات الخطة، فيمكننا ذلك من خلال الجدول القادم:

المحقق والمستهدف في بعض الصناعات[1] (مليون جنيه/أرقام مقربة)

السنوات / الصناعة	النصف الأول من عام ١٩٦٢/٦١	النصف الأول من عام ١٩٦٣/٦٢		
	المحقق	المستهدف	المحقق	نسبة الزيادة
صناعات هندسية	٥,٤	٥,٠	٦,٣	٢٦,٥٪
آلات كهربائية	٦,٦	٧,٦	٩,٠	١٨٪
منتجات معدنية	١٠,٠	١١,٥	١١,٩	٣,٤٪
غزل ومنسوجات	٩٩,٧	١١٠,٠	١١٧,٤	٧٪
الصناعات الخشبية	٩,٣	٧,٤	٩,٧	٣١٪
الأدوية	٢,١	٣,٧	٤,٥	٢١٪
الكاوتشوك	٤,٥	٤,٠	٤,٤	١٠٪
الورق والكرتون	٣,٦	٥,٢	٦,٤	٢٣٪
المشروبات	٤,١	٣,٢٥	٤,٨	٥٠٪
غذائية	١٨٦,٠	٢٣٥,٠	١٩٠,٠	- ١٩٪
كيماوية	٤,٧	ـــــــ	٤,٢	ـــــــ
وسائل النقل	١٠,٩	١٨,٢	١٥,٩	- ١٣٪

(١) الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقرير فرعي، متابعة تنفيذ الخطة في النصف الأول من السنة الثالثة ١٩٦٣/١٩٦٢، مطبوعات دار الوثائق المصرية.

يشير الجدول السابق إلى وجود إيجابيات واضحة في قطاع الصناعة خلال النصف الأول من العام الثالث للخطة، حيث استطاعت عدة صناعات مهمة أن تحقق إنتاجًا فاق الإنتاج المستهدف، مثل الصناعات الهندسية، وصناعة الآلات الكهربائية، والمنتجات المعدنية، والأدوية، والكاوتشوك، والمنتجات الخشبية والورق والكارتون، والغزل والنسيج، كما أن الأمر لم يخلُ من وجود قصور إذ أخفقت صناعات مهمة أخرى في تحقيق المستهدف خلال الخطة مثل الصناعات الغذائية، والصناعات الكيماوية، وتوضح لنا تقارير متابعة الخطة أن النقص عن المستهدف في قطاع الصناعات الغذائية كان من أهم أسبابه قصور الإنتاج في الأرز الأبيض، ومنتجات الألبان، والدقيق، كما أن النقص في المنتجات الكيماوية يعود إلى انخفاض المنتج من سماد "نترات النوشادر" حيث تراكم المخزون بسبب ضعف الاستهلاك مما حدا بالمنتجين إلى خفض الإنتاج لحين توزيع المخزون المتراكم، كما أن انخفاض إنتاج بعض الصناعات المعدنية، كان راجعًا إلى توقف شركة النحاس المصرية عن إنتاج رقائق الألمونيوم بسبب عدم توافر المادة الخام اللازمة للصناعة، وانخفاض إنتاج حديد التسليح بسبب توقف أحد الأفران لعمل الصيانة السنوية له[١].

يضاف إلى ذلك وجود أوجه قصور شابت الخطة بصفة عامة وكان لها تأثيرها على قطاع الصناعة، وأسهمت في حدوث إخفاقات في تحقيق المعدلات المستهدفة، مثل تأخر فتح الاعتمادات النقدية، وعدم الحصول على أذونات الاستيراد في الوقت المناسب، وعدم توافر الفنيين اللازمين لإنشاء بعض المشروعات وتركيبها وتشغيلها، مثل مشروع الجرارات الزراعية بحلوان، وضعف إمكانات المقاولين المسند إليهم تنفيذ العمليات وتأخرهم في التنفيذ بسبب نقص بعض مواد البناء، وتأخر الحصول على التقارير والتصميمات الفنية من الشركات الأجنبية المتعاقد معها على بعض المشروعات، مثل مشروع الأجهزة الإلكترونية ومعدات التليفون بالمعصرة، وأيضًا حدوث خطأ في دراسة بعض المشروعات أدى إلى وجود مشروعات ترتفع فيها تكلفة المنتج المصنع محليًا عن تكلفة شرائه من الخارج، وقد حدث ذلك في مشروع خيوط إطارات السيارات[٢].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

على الرغم من تلك الصعوبات فإن القيمة الإجمالية للإنتاج الصناعي، والتي كانت قد ارتفعت من ٣١٣,٨ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٦٦٠,٩ مليون جنيه عام ١٩٦٠ في نهاية برنامج السنوات الخمس للصناعة، عادت وارتفعت مرة أخرى إلى ١١٤٠,٠ مليون جنيه عام ١٩٦٥، ثم إلى ١٦٣٥,٠ عام ١٩٧٠ بالأسعار الجارية[١]، وارتفعت من ٨٨٥,٧ مليون جنيه عند بداية الخطة (١٩٦٠/٥٩) إلى أن أصبحت ١٢١٢,٣ مليون جنيه عام (١٩٦٥/٦٤)، ثم ١٩٩٩,٢ مليون جنيه عام ١٩٧٠ بالأسعار الثابتة[٢]، كما كانت الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي في هيكل الإنتاج ككل خلال سنوات الخطة ٣٥,٩٪ تقريبًا[٣]، بينما لم تكن عام ١٩٥٠ تتجاوز ١٥٪ من إجمالي الإنتاج، هكذا يتبين لنا بجلاء حجم المنجز الذي حققته الخطة الخمسية في قطاع الصناعة، والذي حققته الدولة ككل منذ قيام ثورة يوليو في ذلك القطاع المهم من قطاعات الاقتصاد.

من ناحية أخرى ظهرت بعد قيام الثورة صناعات جديدة لتعويض الواردات، منها صناعة إطارات السيارات وفحم الكوك وبناء السفن، وصناعة آلات الديزل وآلات الغزل والنسج والمطروقات، وتجميع السيارات والجرارات الزراعية والدراجات الهوائية والدراجات البخارية، والأدوات المنزلية، والسلع المعمرة، وعلى الرغم من أن معظم الصناعات كان يتركز في القاهرة والإسكندرية، فإن التوسع الصناعي فيما بعد يوليو ١٩٥٢ اقترن بظهور مناطق صناعية جديدة في الأقاليم والريف، فضلًا عن التوسع في السويس وحلوان وكفر الدوار وشبرا الخيمة، وارتفع عدد عمال النسيج حتى بلغ عام ١٩٦٦ حوالي ٤٠ ألفًا في القاهرة، و٦٢ ألفًا في الإسكندرية، وازداد عمال الغزل والنسج خارج المدينتين الكبيرتين حتى بلغ في أوائل الخطة ٤٠ ألف عامل[٤]، كذلك ازداد الإنتاج الصناعي بنسبة ٩٪ خلال سنوات الخطة، وازدادت العمالة الصناعية بنسبة ٦,٥٪، وارتفعت قيمة الاستثمار الصناعي المنفذ فعليًا من ٥١٦,٠ مليون جنيه بما يعادل ٣٤٪ من إجمالي استثمارات

(١) علي الجريتلي، مرجع سابق، ص ٣١٥.

(٢) تطور الإنتاج خلال الفترة من ١٩٦٠/٥٩ -١٩٨٢/٨١، وثيقة مرجعية عن أهم المتغيرات الاقتصادية عن الفترة من ١٩٦٠/٥٩ إلى عام ٢٠٠٠/٩٩، وزارة التخطيط، جمهورية مصر العربية.

(٣) الهيكل النسبي للإنتاج خلال الفترة من ٥٩/ ٦٠ -٦٩/٦٨، المصدر السابق.

(٤) علي الجريتلي، التاريخ الاقتصادي للثورة ١٩٥٢/١٩٦٦، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٤، ص ٨٩.

الدولة فى الفترة من (٦٠- ١٩٦٥)، إلى ٧٥١،٠ مليون جنيه بنسبة ٤٣،٦٪ من إجمالي الاستثمارات في الفترة من (٦٦-١٩٧٠)، وذلك على الرغم من كل عوائق التنمية التي مرت بها البلاد، كما كانت الدولة هي مصدر التمويل الأول لكل تلك الصناعات الجديدة، سواء كان ذلك مباشرة، أو عن طريق الأجهزة والآليات التي أنشأتها بعد الثورة، مثل مجلس الإنتاج القومي أو البنك الصناعي، أو البنوك التجارية بعد تأميمها، وغيرها من الهيئات[١]، وظل الحال على هذه الصورة طوال فترة الستينيات، ثم بدأ الاستثمار الصناعي في التراجع بشكل ملحوظ منذ أوائل السبعينيات.

أثر التصنيع في التجارة الخارجية

اعتمدت الصادرات المصرية قبل ثورة يوليو على تصدير منتج خام واحد وهو القطن، وكما رأينا فإن العلاقات التجارية المصرية اقتصرت آنذاك على الدول الغربية، وخاصة بريطانيا، وارتبطت بها ارتباطا وثيقا نتيجة لارتباط صادرات القطن المصرية بمصانع النسج في بريطانيا والغرب، بيد أن اتجاه الدولة بعد قيام الثورة إلى تصنيع البلاد قد أحدث بلا شك أثرًا على طبيعة الصادرات المصرية وأيضًا في التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية المصرية.

بداية يجب أن نوضح أن مصر منذ بدء اتجاهها للتصنيع اعتمدت سياسة الإحلال محل الواردات، أو بمعنى أكثر وضوحًا التصنيع من أجل الإحلال محل الواردات، وتعرف تلك السياسة بأنها اعتماد الدولة لاستراتيجية صناعية ترمى إلى تشجيع الإنتاج المحلى لمجموعة من السلع التي اعتادت الدولة استيرادها، مع وضع سياسات حماية جمركية تفرض قيودًا على استيراد تلك السلع[٢]، وقد اقتصر الفكر الاقتصادي لفترة طويلة على الحديث عن نوعين من السياسات يمكن تبنيهما عند القيام بعملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة في الدول النامية، وهما سياسة الإحلال محل الواردات، وسياسة تشجيع الصادرات، وعلى أية حال فإن الإحلال محل الواردات يتحقق عندما تنخفض نسبة ما يُستَورَد من سلعة ما أو مجموعة من السلع إلى نسبة المعروض منها في السوق المحلي، فضلًا

(١) علي الجريتلي، خمسة وعشرون عاما، مرجع سابق، ص ٣٩.

(٢) مابرو ورضوان، التصنيع في مصر، مرجع سابق، ص ٢٥٠.

عن القيام بإنتاج تلك السلع بدلًا من استيرادها من الخارج[1]، ولعل الضرورات الاقتصادية التي أملتها الأحداث في فترة ما بين الحربين العالميتين وخلال الحرب العالمية الثانية قد أسهمت بشكل كبير في دفع الدولة إلى اتباع تلك السياسة.

وفى اعتقادنا أن مصر قد استمرت في تبني تلك السياسة فيما بعد ثورة يوليو، ربما لرغبتها في تقليل العجز في ميزان المدفوعات الناجم عن زيادة الطلب على الاستيراد، الأمر الذي كان راجعًا بدوره إلى برنامج التنمية الطموح الذي اتبعته مصر، إضافة إلى أن الإحلال محل الواردات قد يكون ناتجًا عن أن خطة التنمية الاقتصادية الشاملة التي اتبعتها الدولة كانت تهدف إلى إقامة المزيد من الصناعات المحلية، وأيضًا إلى توفير المزيد من العملات الأجنبية، وخلق فرص عمل وما إلى ذلك من أسباب[2]، وإذا نظرنا إلى نسب الإحلال محل الواردات التي استطاعت مصر تحقيقها حتى عام ١٩٦٧/٦٦ سنجد ما يلي[3]:

الصناعة	نسبة الإحلال
الأغذية	٩٢,٨٪
المشروبات	٩٦,٥٪
المنسوجات	٩٦٪
الدخان	١٠٠٪
الملابس الجاهزة	١٠٠٪
الأثاث	١٠٠٪
الطباعة	٩٦,٨٪
الجلود	١٠٠٪
المنتجات المعدنية	٨٠,٩٪
الكيماويات	٦١,٢٪

(١) مصطفى السعيد، مرجع سابق، ص ٤٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٩

(٣) مابرو ورضوان، التصنيع في مصر، مرجع سابق، ص ٢٥٦.

تفيد الأرقام السابقة أن الدولة المصرية نجحت في تحقيق نسب كبيرة من الإحلال حتى عام ١٩٦٧/٦٦، كما تعكس الأرقام نجاحًا كبيرًا في تقليل حجم الواردات من تلك السلع مما يعنى وفرًا أكيدًا في العملات الأجنبية.

أما إذا أردنا قياس أثر برامج التصنيع والتنمية التي اتبعتها الدولة منذ قيام الثورة في التجارة الخارجية، فسنجد أن اهتمام حكومة الثورة بالتصنيع قد أدى إلى ارتفاع نسبة واردات مصر من المعادن والآلات والأجهزة من ٢٢,٥٪ عام ١٩٥٠ إلى ٣٧٪ عام ١٩٥٨، بسبب حاجة قطاع الصناعة إلى تلك المواد والآلات، خاصة مع بدء تنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة، كما اختفت تمامًا من قائمة الواردات المصرية الأقمشة القطنية والصوفية، وأصبح الغزل والمنسوجات القطنية من أهم الصادرات المصرية، كما تناقصت واردات مصر من السلع الاستهلاكية فيما عدا الضروري منها والذي لا يُنتج محليًا، بينما أخذت الواردات من السلع الإنتاجية تتزايد باستمرار، وعلى الرغم من ذلك فإن قلة الواردات من السلع الاستهلاكية لم يصحبه نقص في مستوى المعيشة بل على العكس، حيث فاق الإنتاج المحلي ما كان يستورد، وسجل الدخل القومي في فترة الخمسينيات والستينيات نموًا ملحوظًا[١].

إضافة إلى ما سبق فقد أسهمت السياسات التصنيعية الجديدة التي اتبعتها الدولة منذ قيام الثورة إلى زيادة حجم الصادرات الصناعية في قطاع الصناعات التحويلية، الذي يضم صناعات مثل الغزل والنسيج، والصناعات الكيماوية والهندسية والغذائية، من ٢٧,٥ مليون جنيه عام ١٩٥٨ إلى ٣٠,٣ مليون جنيه عام ١٩٥٩، ثم إلى ٣٤,٣ مليون جنيه عام ١٩٦٠، وارتفع كذلك مجموع الصادرات من المنتجات البترولية والصناعات التعدينية والبترول الخام من ٣٠,١ مليون عام ١٩٥٨، إلى ٣٥,٢ مليون عام ١٩٥٩، ثم إلى ٤١,٢ مليون عام ١٩٦٠ [٢]، وواصلت الصادرات الصناعية ارتفاعها إلى ٤٤ مليون جنيه عام ١٩٦٣، كما ارتفعت الأهمية النسبة للمنتجات الصناعية المصدرة من ٧,٤٪ عام ١٩٥٢ إلى ١٩,٦٪ من إجمالي الصادرات عام ١٩٦٣، وكانت أهم المصنوعات المصدرة في تلك الفترة هي غزل

(١) عبد المنعم راضي، "تطور تجارة مصر الخارجية في الفترة من ١٩٠٠-١٩٧٥ دراسة تحليلية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر١٩٧٧، ص ٦٣.

(٢) تقرير مقدم من مجلس الإدارة عن سنة ١٩٦٠، البنك الصناعي من ١٩٥٤/٣/١٥ إلى ١٩٦٠/١٠/٢٠، مصدر سابق.

القطن والمنسوجات القطنية، وخيوط الألياف الصناعية، وإطارات الكاوتشوك، والكتب والمطبوعات، والحديد الصلب ومصنوعاته، والمصنوعات النحاسية[1]، ومن المهم أن نذكر أن ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الصناعية يعنى انخفاض اعتماد الصادرات على المواد الخام كما كان الوضع قبل الثورة، مما يعني بدوره تحولًا نوعيًا واضحًا في طبيعة الاقتصاد المصري، الذي بات يتجه نحو الاقتصاد المتوازن بدلًا من اقتصاد المستعمرات.

أما من ناحية التوزيع الجغرافي للصادرات فقد اتسع نطاق السوق الخارجي لمصر وتنوعت جهاته، فنجد أن نصيب بريطانيا -التي كانت تحتل المركز الأول في قائمة الدول التي تتعامل معها مصر تجاريا- قد هبط من ٢١٪ من حجم الصادرات المصرية عام ١٩٥٠، إلى ٦٪ عام ١٩٥٥، ثم إلى ٤,٨٪ عام ١٩٥٨، وفي المقابل زادت صادرات مصر إلى دول الجامعة العربية من ٧,٤ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ١٢ مليون جنيه عام ١٩٥٨ [2].

ثم بلغت نسبة الصادرات إلى دول الجامعة العربية ٨,٢٪ من إجمالي الصادرات المصرية عام ١٩٦٣، وانخفضت نسبة الصادرات إلى الولايات المتحدة والدول الغربية من ٥٨٪ من جملة الصادرات المصرية عام ١٩٥٢ إلى ٣٠,٧٪ عام ١٩٦٣، بينما في المقابل نجد أن نسبة الصادرات إلى دول أوروبا الشرقية قد زادت من ٣٩,٢٪ من إجمالي الصادرات المصرية عام ١٩٦٢، إلى ٤٢,٩٪ عام ١٩٦٣ [3]، وبلا شك فإن هذه النسب تعكس مؤشرات مهمة للسياسة الاقتصادية المصرية، وللسياسة المصرية ككل من حيث كونها دلالة واضحة نحو السير قدمًا في طريق الاستقلال الاقتصادي والخروج من إطار التبعية.

كذلك استطاعت الصادرات المصرية أن تحقق معدلًا للنمو بلغ ٤٪ في الفترة من (١٩٦٠/٥٩-١٩٦٨/٦٧)، وارتفعت في تلك الفترة الأهمية النسبية للصادرات الصناعية المصرية من ٢١٪ في عام ١٩٦٠ إلى ٣٠٪ عام ١٩٦٥ ثم إلى ٣٤٪ عام ١٩٦٨، واستطاعت الصادرات الصناعية أن تحقق معدلا عاليًا للنمو بلغ نحو ١٠٪ في المتوسط خلال الفترة من (١٩٦٠/٥٩-١٩٦٨/٦٧)[4].

(١) بيان حسن عباس زكي، مصدر سابق، ص ٤٨٧.

(٢) عبدالمنعم راضي، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٣) بيان حسن عباس زكي، مصدر سابق، ص ٤٥٥.

(٤) عبدالمنعم راضي، مرجع سابق، ص ص ٦٦، ٦٧.

نتـــــــــــائج

بقيت الآن محاولة الإجابة عن السؤال الذي طُرح في البداية، هل سارت ثورة يوليو ممثلة في قيادتها والنظام السياسي الذي أفرزته في طريق التنمية المستقلة، والصناعة المستقلة؟ وما الشوط الذي قطعته أثناء سيرها في ذلك الطريق؟

سبق أن تناولنا بالعرض الآراء النظرية، والشروط والإجراءات العملية، التي وضعها أساطين علوم السياسة والاقتصاد والاجتماع وخبراؤها، الواجب توافرها واتباعها في المجتمع كي تتحقق التنمية المستقلة، وبداهة كان استقلال القرار السياسي/الاقتصادي هو الشرط الأهم لاعتبار أن المجتمع قد وضع فعليًا قدمًا راسخةً على طريق التنمية المستقلة، وعند قياس ذلك على الحالة المصرية منذ بدايات ثورة يوليو سنجد عدة حقائق مهمة تفيدنا في هذا القياس.

- أهم هذه الحقائق هو الفعل الثوري الذي قامت به قيادة ثورة يوليو منذ البداية، فالفعل الثوري في حد ذاته كان تمردًا وخروجًا على حالة التبعية والركود السياسي والاقتصادي الذي اعترى مصر قبيل ثورة يوليو، فما الثورة في حد ذاتها إلا فعل سياسي عنيف هدفه النهائي تحقيق الاستقلال الوطني للأمة، تعبيرًا عن إرادة حقيقية لدى الطليعة الثورية، ومن خلفها الشعب الثائر، في الاستقلال، ونضال مصر في سبيل استقلال قرارها السياسي منذ قيام ثورة يوليو وحتى رحيل جمال عبدالناصر في سبتمبر ١٩٧٠ أمر لا يحتاج إلى براهين.

- الوعى التام للقيادة السياسية بالارتباط الوثيق بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي، حيث عملت حكومة الثورة على استقلالية القرار الاقتصادي وابتعاده عن مراكز الرأسمالية العالمية في الخارج وأتباعها في الداخل، حينما لجأت إلى التخطيط الجزئي وأنشأت مجلسي الإنتاج والخدمات، ثم القضاء على مراكز الاحتكار والاستغلال الاقتصادي الغربي بتمصير المصالح والمنشآت الأجنبية، وتأميم شركة قناة السويس قبل ذلك، ثم اللجوء إلى التخطيط الشامل للاقتصاد، ويمكننا الجزم بأن كل تلك الإجراءات التي عملت من خلالها مصر على تحرير قرارها الاقتصادي،

بما فيها مسارات التنمية واتجاهاتها، كانت نابعة من داخلها، ولم تفرض عليها من خارجها.

- طبقًا لما اتُفق عليه فإن التنمية المستقلة حلقة من حلقات النضال السياسي ضد الاستعمار وقوى السيطرة والاستغلال، والحق أن مصر في ذلك السبيل خاضت المعارك التي فُرضت عليها من قبل القوى الغربية، مثلما حدث في عام ١٩٥٦، عندما بدأت في اتخاذ إجراءات عملية نحو التنمية المستقلة واستغلال مواردها في تحقيق تلك التنمية، وذلك بقيامها بتأميم شركة قناة السويس لبناء السد العالي، وهنا نجحت الإرادة الوطنية القوية والقيادة السياسية الفاعلة في تعبئة طاقات الشعب المصري للنضال من أجل التنمية، وتحقق بذلك أحد أهم شروط التنمية المستقلة بالتحام الشعب مع قيادته السياسية، ذلك الالتحام الذي كان نتاجًا طبيعيًا لإيمان الشعب بتبني الدولة توجّهًا تنمويًا مستقلاً، وأن سياساتها الاقتصادية تضع على رأس أولوياتها العدالة الاجتماعية وتذويب الفوارق بين الطبقات، وقد ساعد على ذلك الشخصية الكاريزمية التي تمتع بها جمال عبدالناصر، فاستطاع أن يجمع الشعب المصري حول قراراته، وأن يجعله يناضل من أجل الاستقلال الاقتصادي والسياسي في آنٍ واحد، وقد نجم عن ذلك التلاحم طفرات اقتصادية في مجالات عدة عرضناها فيما سلف.
- من ناحية أخرى فإن السياسة الخارجية المصرية استفادت من التناقضات الحادثة بين القوى العظمى آنذاك، واستطاعت بالفعل أن تحقق نجاحًا كبيرًا في ذلك، عندما تحررت من السيطرة الغربية، وقلصت من حجم الروابط الاقتصادية التي ربطتها بالغرب، بينما مدت جسورًا اقتصادية وسياسية جديدة نحو الشرق، وفى الوقت نفسه فإن مصر لم تستبدل متبوعًا غربيًا بآخر شرقي، وإنما قادت ببراعة تكوين تحالفات مع الدول النامية الأخرى، والتي تماثلها في الثقل الدولي، فشكلت كتلة عدم الانحياز، وارتبطت مع تلك الدول بالكثير من الصلات، كما أن روابط الصداقة مع الكتلة الشرقية ولا سيما الاتحاد السوفيتي قد انعكست على العلاقات التجارية مما أسهم كثيرًا في استقلال القرارات الاقتصادية ومن ثم السياسية المصرية، وليس بخافٍ على أحد كم المساعدات الاقتصادية

التي قدمها الاتحاد السوفيتي لمصر في تلك الفترة، ومدى مساهمة تلك المساعدات في التنمية الاقتصادية(*).

- من الناحية الاجتماعية أدى رفع معدل النمو الاقتصادي والتصنيع وما تبع ذلك من إعادة توزيع للدخل والثروة، مصحوبًا بما اتخذه النظام الثوري من إجراءات مثل التوسع في التعليم، إلى تحويل ظاهرة الزيادة في السكان إلى ظاهرة أهم وأخطر من الناحية الاجتماعية وهي الزيادة في الكتلة الفاعلة من السكان- على حد تعبير علم الاجتماع(*)- أي عدد القادرين على التأثير في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، بما اكتسبته تلك الكتلة من مهارات وكفاءات وقوى شرائية لم تكن لديها من قبل، والحق أنه من خلال كل ما سبق يمكننا القول إن مصر في ظل نظام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، قد بذلت محاولات جادة لتحقيق التنمية المستقلة، وأنها قطعت في ذلك الطريق شوطًا بعيدًا.
- كذلك فإننا إذا ما نظرنا إلى الإجراءات التي قامت بها الدولة المصرية في قطاع الصناعة، ومدى تطابقها مع المعايير والشروط التي تجعل الدولة تسير فعليًا في طريق الصناعة المستقلة، سنجد أن عملية تصنيع البلاد، أو بمعنى أوضح الاتجاه نحو التوسع الحقيقي في التصنيع، قد نشأت عن طريق قوى اقتصادية واجتماعية داخلية في البلاد، ولم تنشأ في ظل قوى أخرى أجنبية، حيث تمت عملية تصنيع البلاد في ظل الدولة أو على الأقل تحت إشرافها وسيطرتها بداية، ثم تحولت مع القرارات الاقتصادية والسياسية التي اتُخِذَت تباعًا حتى أصبحت تحت السيطرة التامة للدولة، ونميل إلى القول إن الدولة في ظل اتجاهاتها الاجتماعية وميلها نحو الاشتراكية في ذلك الوقت، والالتفاف الشعبي حولها بصورة أقرب إلى التلاحم التام، قد مثلت القوى الاقتصادية والاجتماعية للأغلب الأعم من جماهير الشعب المصري، مما يدل على أن عملية التصنيع تمت

(*) للمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر؛ طه عبد العليم طه، "الاتحاد السوفيتي والتنمية المستقلة في الوطن العربي، حالة مصر الناصرية"، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، لبنان، عدد ٢٩، يوليو ١٩٨٩

(*) للمزيد انظر: جلال أمين، عصر الجماهير الغفيرة ١٩٥٢-٢٠٠٢، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٣، ص ٣١.

فعليًا بواسطة قوى الشعب الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يحقق أحد أهم شروط الصناعة المستقلة.

- كما كان التوجه العام للصناعة-كما سبق أن أوضحنا-نحو السوق الداخلي في محاولة لاستبدال ما يستورد، أي أن السوق المحلى كان هو الميدان الرئيسي لتصريف المنتجات الصناعية، وقد رأينا كيف استطاعت الصناعة المحلية أن تشبع الكثير من حاجات السكان وتحقق استبدالًا للواردات بلغت نسبته في بعض السلع الصناعية من ٩٠ إلى ١٠٠٪.
- من الشروط الرئيسية كذلك لتحقيق الصناعة المستقلة أن تقوم الدولة بإجراء إصلاح زراعي جذري، وهو ما فعلته الدولة في فترة مبكرة جدًا من قيام الثورة.
- أما فيما يخص إقامة قاعدة صناعية كبيرة، فمن المعروف أن الدولة في فترة الخمسينيات وحتى نهاية الستينيات قد أقامت أكبر قاعدة صناعية في الشرق الأوسط، بيد أن هذه القاعدة لم تغلب عليها-كما كان من المفترض- صناعة السلع الرأسمالية ذات الأهمية الاستراتيجية الكبرى، ويمكن القول إن التجربة الصناعية المصرية ربما استطاعت أن تطور نفسها وتحقق ذلك لو قدر لها أن تسير في المسار نفسه الذي رُسم لها في الستينيات، بيد أن ما حدث منذ بداية السبعينيات أخذ الصناعة المصرية والاقتصاد المصري بأكمله إلى منحى مغاير تمامًا لما كان مرسومًا له.
- كذلك فإن الدولة اتخذت بالفعل إجراءات اقتصادية عديدة تكفل لها تراكم فائض رأس المال المحتمل واستخدامه في الإنتاج من حيث السيطرة على الصناعة والتجارة الخارجية وتأميم مصادر التمويل المتمثلة في البنوك، وقطعت شوطًا في ذلك، لولا ما واجهته مصر من عقبات، كان أبرزها الحرب-الخفية تارة والمعلنة أخرى-من الغرب ضد النظام الثوري المصري، ومحاولة استنزاف الاقتصاد المصري، الأمر الذي اتخذ أشكالًا عدة منها قطع المعونة الأمريكية عن مصر، وفرض الحصار الاقتصادي عليها، انتهاء بالحرب السافرة في عام ١٩٦٧.
- بذلت الدولة جهدًا ملموسًا للحد من أنماط الاستهلاك التي لا تتماشى مع قدراتها الإنتاجية، ومتوسط دخول الفرد فيها، وهو واحد من شروط

إقامة الصناعة المستقلة، بأن منعت استيراد بعض السلع الاستهلاكية، وأوقفت إنتاج سلع رفاهية أخرى كانت تنتجها من قبل، مثل مضارب التنس وآلات العرض السينمائي، ولكن على الرغم من ذلك فقد زاد استهلاك بعض السلع الكمالية مثل المصوغات والساعات إضافة إلى أجهزة الراديو والتليفزيون.

- كذلك نجد شرطًا آخر من شروط الصناعة المستقلة قد تحقق، حيث لم تكن الدولة، عند قيامها بعملية التصنيع، خاضعة لنفوذ أي من القوى المحلية المعادية للتصنيع، كما لم تكن أيضًا خاضعة للمصالح الأجنبية، بل إن الدولة، كما سبق أن رأينا، استطاعت منذ قيام الثورة أن تقضى على نفوذ المعارضين للتصنيع مثلما حدث مع البنك الأهلي عندما قامت بتأميمه، كما قضت تمامًا على كل مناطق النفوذ الأجنبية في الاقتصاد المصري.
- حاولت الدولة أيضًا في طريقها نحو الصناعة المستقلة أن تختار من التقنيات الإنتاجية ما يتناسب مع مواردها، وقد حدث هذا إلى حد كبير خاصة في صناعات الغزل والمنسوجات وأيضًا بعض الصناعات المعدنية.

هكذا يمكننا القول إن مصر في تلك الحقبة قد سارت بجدية على طريق بناء الصناعة المستقلة، وقطعت فيه مدىً بعيدًا، بيد أن هذا لا يعني أن ما تحقق كان أفضل ما يكون، وأن التجربة الصناعية المصرية خلت من العيوب أو الأخطاء، بل إن الموضوعية تقتضى القول إن التجربة بشكل عام شابتها أخطاء، سبق أن أوردنا أمثلة لها، كما أن خطة التصنيع نفسها لم تحقق المستهدف لها خلال السنوات الخمس، يضاف إلى ذلك أن اختيار بعض الصناعات شابه الميل نحو الاستعراض، مثل إنشاء صناعة سيارات الركوب، والتي كانت موجهة إلى قطاع صغير من المواطنين، أو محاولة إثبات القدرة على الدخول في مجالات صناعية عملاقة، وقد أهدر هذا الكثير من الجهد والطاقة، بيد أنه من الموضوعية أيضًا القول إن التجربة لم تكتمل حتى نهايتها، وربما لو استكملت كما كان مقدرًا لها لحققت الكثير من أهدافها.

الفصل الرابع

الزراعة ومحاولة تعديل الهيكل الاجتماعي

أعلن ثوّار يوليو منذ اللحظة الأولى، ضرورة إقامة عدالة اجتماعية رغبة في تغيير وجه المجتمع المصري، وإدراكًا منهم أن خللًا حادثًا في البنية الطبقية والهيكل الاجتماعي للبلاد يستوجب العمل على تصحيحه، وقد كانت أية محاولة لتغيير البُنى الطبقية أو تعديلها والعلاقات الاجتماعية التي سادت مصر قبل الثورة تستوجب ولا شك تدخلًا سافرًا من الهيئة الحاكمة الجديدة في قطاعات بعينها، بداهة فإن الحديث عن البنية الطبقية في مصر قبل يوليو ١٩٥٢ يعنى بوضوح الحديث حول ما اصطُلح على تسميته بـ" المسألة الزراعية"، إذ إنها تعد المدخل الرئيسي لفهم مجمل النظام الاجتماعي والتراتب الطبقي في البلاد، سواءً من حيث عدد السكان العاملين في ذلك القطاع آنذاك، والذي كان يشكل في المتوسط من ٧٠ إلى ٧٥٪ من إجمالي السكان، أو من حيث ثقل ووزن القطاع الزراعي في هيكل الإنتاج المحلى في مصر[١].

كان نظام الثورة قد ورث قطاعًا زراعيًا تحكمه هياكل شائهة، سواءً من حيث علاقات الإنتاج، أو توزيع الأرض الزراعية، أو من ناحية الأجور، وكان على حكومة الثورة انطلاقًا من مبادئها المعلنة أن تتدخل وبأسرع ما يمكن للقيام بإصلاح ما اعتور ذلك القطاع الحيوي للاقتصاد المصري من مثالب، فقطاع الزراعة كان القطاع الاقتصادي الأكبر في مصر، كما كانت الزراعة تمثل القاعدة المادية لقوة الإقطاع وكبار ملاّك الأرض والخزانة الكبرى التي يحتفظون فيها برأسمالهم، وكانت الظروف الموضوعية قد فرضت على قيادة ثورة يوليو أن تعادى عناصر الطبقة الاجتماعية التي حكمت قبل الثورة وأن تعمل لصالح الطبقتين الوسطى والدنيا اللتين تمثلان الأغلبية المطلقة للشعب المصري بلا جدال[٢]؛ لذا فقد أصبح هؤلاء هم الخصم الأول الذي أراد ثوار يوليو أن يوجهوا إليه ضربة سياسية واقتصادية منذ اللحظات الأولى لتبوئهم مقاعد السلطة، سواءً كان ذلك رغبة من الثوار في تحقيق المزيد من التطور الرأسمالي، ومن ثم التطور الاجتماعي في الريف، أو لأن أولئك كانوا يمثلون واحدة من أهم قوى العهد البائد الذي

(١) عبدالخالق فاروق، عبدالناصر ومحاولة تعديل البنية الطبقية في مصر (١٩٧٠-١٩٥٢)، في: عبدالقادر ياسين (محررًا)، جمال عبدالناصر رؤية متعددة الزوايا، دار الكتاب العربي، القاهرة ٢٠٠٨، ص ٣٦٦.
(٢) عاصم الدسوقي، مقامات ناصرية، كتاب الجمهورية، القاهرة ٢٠١٥، ص ١٨.

أرادت القيادة الثورية أن تهدمه لتبنى عهدها الجديد على أنقاضه، كما كان قطاع الزراعة يمثل خزان القوة البشرية الكبرى وقوة العمالة في المجتمع المصري، تلك القوة التي تمثل القاعدة الأساسية اللازمة لأى تطوير مزمع لبنية الاقتصاد المصري ككل، وعماد أية محاولة لتغيير الواقع الاقتصادي في البلاد، يضاف إلى ذلك أن قطاع الزراعة حكمته علاقات إنتاج متخلفة كانت أقرب ما يكون إلى القنانة، وكان من المحتم تغييرها[١].

كل هذه العوامل جعلت التدخل في قطاع الزراعة على رأس أولويات السلطة الثورية، إضافة إلى رغبة القيادة الثورية في استغلال الكم الهائل من القوى البشرية المتمركزة في الريف وتوجيهها نحو قطاع الصناعة، وتحقيق سيطرة الثورة الوليدة على الاقتصاد المصري عبر سيطرتها على أهم قطاعاته وتغيير موازين وعلاقات القوى بضم القطاع العريض من الفلاحين إلى رصيد الثوار وجعلهم ظهيرًا سياسيًا مؤيدًا لهم.

المشكلة الزراعية والإصلاح الزراعي

على الرغم من وجود حزمة من إجراءات التدخل التي اتبعتها الحكومة الثورية في مصر مثل فرض الدورة الزراعية والسياسات السعرية وآليات تنفيذها عبر التعاونيات، والتسليم الإجباري للمحاصيل، إضافة إلى الاستثمارات الكبيرة التي وجهتها الدولة إلى قطاع الزراعة، بكل ما نجم عن تلك السياسات من آثار بارزة على قطاع الزراعة في مصر[٢]، فإن الإجراء العاجل والأهم الذي مثّل تغييرًا ثوريًا واضحًا وضربة عاجلة وقوية وجهتها القيادة الثورية آنذاك إلى قوى الإقطاع وكبار الملاّك كان إصدار قانون الإصلاح الزراعي، ذلك القانون الذي أصدرته حكومة الثورة في التاسع من سبتمبر عام ١٩٥٢ بعد أقل من شهرين على قيام الثورة نفسها[٣].

---

(١) أحمد السيد النجار، الاقتصاد المصري من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٢، ص ١٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١٤.

(٣) روبرت مابرو، الاقتصاد المصري ١٩٥٢-١٩٧٢، ترجمة: صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦، ص ٩٢.

من الأهمية بمكان قبل المضي قُدمًا في عرض ما قامت به حكومة ثورة يوليو، أن نوضح معنى عملية الإصلاح الزراعي، حيث إن ذلك سوف يلقى مزيدًا من الضوء على ما اتخذته الدولة من إجراءات في قطاع الزراعة في تلك الفترة، بداية نجد أن هناك خلافًا حول تحديد المعنى الاصطلاحي لعملية الإصلاح الزراعي، فهناك من يرى أن الإصلاح الزراعي يشمل كل تعديل يمكن إدخاله على النظام الأساسي الذي تتبعه الدولة للإنتاج الزراعي، بما في ذلك نظام الإيجار وحيازة الأرض والتنظيم التعاوني ونظام الأجور، بل ويدخل في نطاقه كل النواحي التقنية كمشروعات الري والصرف أو استخدام الآلات في استصلاح الأراضي البور، وهناك من يرى أن الإصلاح الزراعي عملية تقتصر فقط على إعادة توزيع ملكية الأرض الزراعية(١)، ونحن نميل إلى أن عملية الإصلاح الزراعي في جوهرها هي عملية تغيير جوهرية في توزيع ملكية الأرض الزراعية، بيد أن هذا لا يعني أن تقتصر تلك العملية على إعادة التوزيع فقط، بل لا بد أن تصحب ذلك إجراءات إصلاحية تكميلية تدخل فيها نظم الإيجار والأجور أيضًا(٢)، أي أن يكون تدخل الدولة للقيام بعملية الإصلاح الزراعي ضامنًا لتوزيع دخل الزراعة لصالح الزارع غير المالك، لتمكينه من الملكية، أو للوقوف في وجه ما قد تفرضه ظروف الإنتاج الزراعي في الدولة من تضخم الريع الذي يحصل عليه المالك، وهنا تتدخل الدولة في العلاقة بين المالك وبين الزارع لزيادة نصيب الأخير من دخل الإنتاج الزراعي بصفة عامة تحقيقًا للعدالة في التوزيع التي كان يجب أن تتم دون تدخل الدولة(٣).

في ظل ما سبق يمكننا القول إن تدخل حكومة الثورة بإصدارها لقانون الإصلاح الزراعي الأول كان تحقيقًا لذلك الغرض، صحيح أن الدوافع السياسية سالفة الذكر لم تكن منعدمة، بيد أن وجودها لا يسلب إجراءات الإصلاح الزراعي في مصر أصالتها، وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، فمحاولة الدولة تغيير شكل النظام الزراعي في مصر كانت صادقة، ولم تكن -رغم تعرضها للنقد من بعض

(١) عبدالمنعم الطناملي، "الإصلاح الزراعي في الدول غير المتقدمة وارتباطه ببرنامج التنمية الاقتصادية"، مجلة مصر المعاصرة، مصر، مجلد ٤٧، عدد ٢٨٤، أبريل ١٩٥٦، ص ٣٧.

(٢) روبرت مابرو، مرجع سابق، ص ٩٤.

(٣) عبدالمنعم الطناملي، مرجع سابق، ص ٣٨.

الأطراف- خداعًا، فبالفعل كان هدف الإصلاح الزراعي في مصر تصحيح سوء توزيع الملكية الزراعية بوصفها أحد المظاهر الخطيرة للمشكلة الرئيسية في مصر، المتمثلة في انتشار الفقر، وزيادة السكان، وكان الإصلاح الزراعي ضروريًا في عملية التنمية التي شملت- ضمن ما شملت- تصنيع البلاد، حيث إن الإصلاح الزراعي يؤدى إلى تحويل رأس المال المتراكم في الزراعة نحو الصناعة، واستصلاح المزيد من الأراضي مما يؤدى بالتبعية إلى زيادة المساحة المتاحة لإعادة التوزيع، وبالتالي عدد المنتفعين بالأرض، كما أن الإصلاح الزراعي مضافًا إليه استصلاح الأراضي والتصنيع لا بد أن يسهم في زيادة حجم تشغيل العمالة وبالتبعية زيادة في الإنتاج ومن ثم نمو الدخل، وتحقيق المزيد من المساواة، والهدف النهائي هو حل مشكلات مصر الاقتصادية، وكانت قيادة الثورة تملك الإرادة السياسية لذلك[١].

المشكلة الزراعية

يذهب جماع آراء المؤرخين والاقتصاديين والدارسين لأوضاع مصر قبل ثورة يوليو إلى أن المشكلة الاقتصادية الأكبر في مصر تمثلت في انعدام العدالة وسوء توزيع الثروة في البلاد، فمثلا نجد ميريت "باشا" غالى -أحد دعاة الإصلاح الزراعي قبل الثورة- يرى أن أية خطة للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في مصر لا بد لها أن تعمل على زيادة الثروة القومية للبلاد كي تكفى الحاجات المتزايدة للمواطنين، ثم توزيع هذه الثروة توزيعًا "يحقق الخير الأكبر للعدد الأكبر"[٢]، أما روبرت مابرو فيرى أن المشكلة الزراعية في مصر تتمثل أساسًا - على حد قوله- في انعدام المساواة وازدياد الفقر[٣]، وقد استطاع مابرو بذلك أن يكون أكثر تحديدًا لنطاق المشكلة، بيد أنه على الرغم من قصره أبعاد المشكلة على قطاع الزراعة، فإن تشخيصه للمشكلة الزراعية يمكن سحبه ضمنًا على أعراض العلة التي عانى منها المجتمع المصري وبنيانه الاقتصادي ككل قبل الثورة، وفي البعد الاقتصاد/اجتماعي نفسه يلفت عبد العظيم رمضان نظرنا إلى جانب اجتماعي كان له عميق الأثر في المشكلة الزراعية، وهو بروز التناقض الواضح والحاد بين مصالح البورجوازية

(١) روبرت مابرو، مرجع سابق، ص ٩٣.

(٢) ميريت غالي، الإصلاح الزراعي، الملكية-الإيجار-العمل، القاهرة ١٩٤٥، ص ٢.

(٣) روبرت مابرو، مرجع سابق، ص ٩٤.

الزراعية المصرية، ومصالح الفلاحين والعمّال الزراعيين[١]، فيرى المشكلة -وهو محق في ذلك- أكثر شمولًا متجاوزًا بها حدود الاقتصاد إلى بعد أرحب، هكذا يبدو واضحًا أن تلك الآراء تختصر- أو تكاد- مشكلة مصر الاقتصادية في قطاع الزراعة، وهو أمر بديهي وله ما يبرره للأهمية البالغة لقطاع الزراعة كما سبق أن أوضحنا.

تجسد انعدام العدالة بشكل فادح في سوء توزيع الأرض الصالحة للزراعة، والحق أن سوء توزيع الأرض كان هو الجانب الأبرز-وليس الوحيد-للمشكلة الزراعية في مصر، وعند إلقائنا لمزيد من الضوء على طبيعة تلك المشكلة، سنجد أن الإحصاءات الرسمية -ومعها واحدة من أولى الدراسات للمشكلة الزراعية في مصر وأهمها -في معرض تناولها لملكية الأرض قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي بأشهر قليلة، تفيدنا بما يلي:

توزيع ملكية الأرض الزراعية عشية صدور قانون الإصلاح الزراعي الأول[٢]

حجم الملكية	عدد الملاك (ألف)	المساحة المملوكة (ألف فدان)	النسبة المئوية لعدد الملاّك	النسبة المئوية للمساحة
أقل من ٥ فدان	٢,٦٤٢	٢,١٢٢	٩٤,٣٪	٣٥,٤٪
٥ فدان	٧٩,٠	٥٢٦,٠	٢,٨٪	٨,٨٪
١٠ فدان	٤٧,٠	٦٣٨,٠	١,٧٪	١٠,٧٪
٢٠ فدان	٢٢,٠	٦٥٤,٠	٠,٨٪	١٠,٩٪
٥٠ فدان	٦,٠	٤٣٠,٠	٠,٢٪	٧,٢٪
١٠٠ فدان	٣,٠	٤٣٧,٠	٠,١٪	٧,٣٪
٢٠٠ فدان فأكثر	٢,٠	١١٧٧,٠	٠,١٪	١٩,٧٪
إجمالى	٢,٨٠١	٥,٩٨٤	١٠٠٪	١٠٠٪

(١) عبدالعظيم رمضان، "الحركة الديالكتيكية للبرجوازية المصرية قبل ثورة ٢٣ يوليو"، مجلة الكاتب، مصر، مجلد ١١، عدد ١٢٤، يوليو ١٩٧٠، ص ٨٨.

(٢) جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢-١٩٧٣، ص ٦٠؛ إبراهيم عامر، الأرض والفلاح، المسألة الزراعية في مصر، الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة د.ت، ص ٩٠.

عند مقارنة حجم ملكية الشرائح الدنيا للملاّك (أقل من ٥ أفدنة)، بحجم ملكية الشرائح العليا (٥ فدان إلى ٢٠٠ فدان فأكثر)، سنجد أن ٩٤٪ من إجمالي عدد ملاّك الأرض الزراعية كانوا يمتلكون ٣٥,٤٪ من إجمالي مساحة الأرض الزراعية، بينما كان هناك ٠,٤٪ يمتلكون ٣٤,٢٪ من إجمالي مساحة الأرض، أي أن ١١ ألف شخص فقط كانوا يمتلكون من الأرض الزراعية المساحة نفسها التي يمتلكها ٢,٧ مليون فرد، أما إذا ما قارننا الشريحة العليا فقط بالشريحة الدنيا من الملاّك فإننا سنجد أن ألفى فرد كانوا يملكون من الأرض ما يقارب ثلثي ما يملكه حوالي ثلاثة ملايين فرد، مما يعكس صورة فادحة للظلم الاجتماعي وسوء توزيع الثروة.

ضمت المشكلة الزراعية بين ثناياها أبعادًا أخرى سياسية واجتماعية إلى جوار البعد الاقتصادي، تداخلت كلها فيما بينها، فمن الناحية الاقتصادية أدى الفقر المتزايد وسوء توزيع الملكية إلى تحكم كبار الملاّك في الاقتصاد الزراعي، كما أدى إلى انخفاض متوسط الملكية للفرد، وارتفاع أعداد المعدمين ممن لا يملكون أرضًا على الإطلاق، بل لا يقدرون حتى على استئجارها[1]، وعند النظر إلى فئات المجتمع الزراعي في مصر آنذاك سنجد أن هناك حوالي ٢٠٠٠ مالك متوسط ما يملكه الواحد منهم ٥٥٠ فدان، يضاف إليهم ١٨٨ مالكا فقط يملك الواحد منهم في المتوسط ٢٦٠٠ فدان، وفى المقابل كان هناك حوالي ٧٠٪ من فئة صغار الملاّك متوسط ما يملكه الواحد منهم أقل من نصف فدان، وقد كان هؤلاء من الناحية العملية في عداد المعدمين، إذ لم تحقق لهم الملكية الفردية أية فائدة على الأرض، يضاف إليهم حوالي ٨ ملايين ممن لا يملكون شيئًا على الإطلاق، ويتكسبون عيشهم عن طريق استئجار مساحات صغيرة من الأراضي أو بالعمل في المزارع بالأجر، أما الفئة الأخيرة فكانت عمال التراحيل الذين يعملون في تطهير الترع والمصارف[2].

مثلت تلك الشرائح الطبقات الاجتماعية الموجودة في الريف المصري حينئذ، حيث وُجدت الشريحة الأولى (كبار الملاّك) على رأس الهرم الطبقي، وكان سمتها الرئيسي هو العمل على الحصول على أكبر عائد من الأرض دون بذل أي جهد

(١) مصطفى الجبلي، "ثورة يوليو والتنمية الزراعية"، في: ثورة ٢٣ يوليو قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٧، ص ٢٩٧

(٢) إبراهيم عامر، مرجع سابق، ص ٩١

لتطوير وسائل الإنتاج، وكان قطاع عريض من هؤلاء الملاّك يقوم بتأجير أرضه كقطع، كبيرة كانت أم صغيرة، بشروط شديدة الإجحاف بالمستأجرين بحثًا عن المزيد من الربح، وكانوا يلجئون في الأغلب إلى أسلوب المزارعة الذي كان يفرض على المستأجر في أحايين كثيرة أن يعطى مالك الأرض أكثر من نصف المحصول، مما جعل المستأجرين أقرب ما يكونون إلى أقنان[١]، ومن الجدير بالذكر أن النواة الرئيسية والأهم لتلك الطبقة كانت تتشكل من الملك فاروق والعائلة المالكة، حيث كانوا يملكون ١٥٩ ألف فدان من أجود الأراضي، وكان الدخل السنوي للملك من مجموع أملاكه يبلغ ٧٥٠ ألف جنيه[٢].

من ناحية أخرى عمدت تلك الطبقة إلى تأجير قطع كبيرة من أراضيها إلى مجموعة من الوسطاء قاموا بدورهم بتأجيرها إلى صغار الزراع بعد تقسيمها إلى قطع صغيرة -وقد شكل هؤلاء الوسطاء إلى جوار متوسطي الملاّك طبقة أخرى- وكان كبار الملاّك يلجئون إلى هذا الأسلوب نظرًا للمشقة التي كان المالك يتكبدها عند جمع الإيجار من صغار الزراع، إضافة إلى أن معظم هؤلاء كانوا من الملاك الغائبين، وقد خلق هذا الأسلوب بدوره طبقة أخرى طفيلية هي طبقة وسطاء الأرض، الذين عاشوا على امتصاص الفارق بين القيمة التي يستأجرون بها الأرض وبين القيمة التي يؤجرونها بها، على سبيل المثال كان هؤلاء يستأجرون مساحات شاسعة من الأراضي بسعر الفدان ٨ جنيهات، بينما يؤجرونها لصغار المزارعين بسعر الفدان ٢٠ جنيهًا، وكذلك فإن تلك الطبقة، مثلها مثل طبقة كبار الملاّك، لم تكن تسهم بأي قدر في تطوير وسائل الإنتاج[٣].

تأتي بعد ذلك طبقة صغار الملاّك الزراعيين، وهم الذين يملكون أو يستأجرون مساحات متناهية الصغر من الأرض يزرعونها بقوة عملهم أو بمساعدة أفراد

(١) فتحي عبدالفتاح، الناصرية وتجربة الثورة من أعلى، المسألة الزراعية، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٧، ص ١٧.

(٢) أنور عبدالملك، المجتمع المصري والجيش، ترجمة: محمود حداد، ميخائيل خورى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٤، ص ٨٥.

(٣) عبدالعظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى انتهاء أزمة مارس ١٩٥٤، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٨، ص ٦٨.

العائلة، وتكفل لهم بالكاد ما يحتاجونه لمعيشتهم[١]، ومن الممكن أن نضيف إلى هؤلاء طبقة العمّال الزراعيين، حيث كان الذين يملكون فدانًا أو أقل-وهم الأغلبية كما دلتنا الأرقام- يعملون أُجراءً في كثير من الأوقات، أما العمال الزراعيين فقد شكلوا حوالي ٢ مليون، وكانوا يعملون في ظروف غاية في السوء، حيث كانوا يتقاضون أجورًا بالغة الضآلة، كما كانوا يعملون دون أي غطاء أو ضمان صحى، محرومين من تكوين أية تنظيمات نقابية أو الحصول على أية تعويضات عند الإصابة، بل إنهم حُرموا حتى من وجود عقود عمل مكتوبة تضمن لهم حقوقهم، أما إذا ما حاول بعضهم الاحتجاج فإن أجهزة الدولة بالاشتراك مع كبار الملاّك كانت توجّه لهم ضربات عنيفة[٢]، بيد أن هذا لم يحُل دون حدوث بعض "التحركات الثورية" من صغار الفلاحين المطحونين مثلما حدث في "بهوت" و"كفور نجم"[٣].

على جانب مقابل كان لتزايد تعداد السكان أثره في المشكلة الزراعية، إذ تضاعف عدد السكان تقريبًا بين عامَي ١٨٩٧ و١٩٤٧ حتى وصل إلى حوالي عشرين مليون نسمة، بينما لم تزد مساحة الأرض الزراعية بمعدل يواكب معدل الزيادة السكانية، أثر هذا بالسلب في المشكلة الزراعية في خطين متوازيين، إذ أدى التكالب على اقتناء الأرض الزراعية إلى ارتفاع أسعار الأرض، ومن ثم ارتفاع الإيجارات بصورة فادحة، حيث بيع الفدان في عام ١٩٥٠ بـ ٨٠٠ جنيه، بينما كانت قيمته الحقيقية حوالي ٢٠٠ جنيه[٤]، من ناحية أخرى أدت الزيادة السكانية إلى اختلال نسبة العمل إلى الأرض مما يعني انخفاض أجور العمال الزراعيين وأيضًا ارتفاع الإيجارات[٥]، وبالطبع يمكننا استنتاج ما لهذين العاملين من آثار سلبية في أوضاع الفلاحين، يضاف إلى ذلك أثر سلبي أكثر شمولًا للمشكلة الزراعية -بجوانبها المختلفة- في الاقتصاد المصري ككل، فالزيادة الكبيرة في أعداد العمال الزراعيين التي عجز قطاع الزراعة عن استيعابها، ألقت بظلالها السلبية على قطاعات الاقتصاد الأخرى، وعلى رأسها قطاع الصناعة، فتلك الزيادة كانت تعنى

---

(١) إبراهيم عامر، مرجع سابق، ص ١٢٣.

(٢) فتحي عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ١٩

(٣) مصطفى الجبلي، مرجع سابق، ص ٢٩٨.

(٤) عبدالعظيم رمضان، الحركة الديالكتيكية للبرجوازية المصرية، مرجع سابق، ص ٩٢

(٥) روبرت مابرو، مرجع سابق، ص ١٠٣.

أيضًا عجز قطاعات الاقتصاد الأخرى عن استيعاب العمالة المتوفرة في المجتمع، كذلك حجب كبار الملاّك الزراعيين قدرًا كبيرًا من فوائض أرباحهم الناتجة عن الزراعة عن الاستثمار في قطاع الصناعة، مما جعلهم يقفون حجر عثرة في سبيل التقدم الاقتصادي للبلاد(١).

مثلت تلك الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية البيئة المثالية لعلاقات إنتاج شديدة التخلف حيث سيطر كبار الملاّك، ومن كانوا في معيتهم، سيطرة تامة على صغار الفلاحين، فأغرقوهم في الإيجارات المتأخرة والديون ذات الفوائد الفاحشة، واحتفظوا بهم في وضع من التبعية الاقتصادية لا يستطيعون منه فكاكًا(٢)، كما تحكمت البنوك الأجنبية في نظام الائتمان الزراعي، وكان اهتمامهم الأساسي منصبًا على تمويل تجارة القطن، مما اضطر صغار الفلاحين إلى الاعتماد شبه التام على المرابين في الحصول على الائتمان اللازم للزراعة، حتى الأراضي التي قامت الحكومة باستصلاحها كان معظمها يذهب إلى كبار الملاّك(٣)، أدى كل ذلك إلى وقف أي تطور محتمل في علاقات الإنتاج، وتجميدها على وضع من أشد الأوضاع تخلفًا(٤)، كان فيه الفلاح المصري والعامل الزراعي منسحقًا تمام الانسحاق تحت وطأة كبار الملاّك، وبقية الطبقات التي تعلوه.

الإصلاح الزراعي

في حقيقة الأمر لم يكن ما سبق عرضه سوى جزء من صورة مجتمع النصف في المائة الذي أرادت ثورة يوليو وقيادتها تغييره وتصحيح مساوئه، وكانت الخطوة الأولى قرارًا ثوريًا اتخذته قيادة الثورة بإصدارها قانون الإصلاح الزراعي في التاسع من سبتمبر عام ١٩٥٢ (٥)، ومن المعروف أن الدعوات المطالبة بنوع من الإصلاح الزراعي كانت قد تعالت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث قدم النائب محمد خطاب إلى مجلس الشيوخ مشروعًا لتحديد الملكية الزراعية مقترحًا

(١) عبدالعظيم رمضان، الحركة الديالكتيكية للبرجوازية المصرية، مرجع سابق، ص ٩٢.

(٢) إبراهيم عامر، مرجع سابق، ص ١١٩.

(٣) مصطفى الجبلي، مرجع سابق، ص ٢٩٨.

(٤) فتحي عبدالفتاح، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٥) مرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي، حقوق العمال الزراعيين، محفظة رقم ٣٠٨٥، رقم المجموعة ١١٦-٦/١، كود أرشيفي ٠٥٣٩١١-٠٠٨١، وثائق مجلس الوزراء.

فيه أن يكون الحد الأقصى للملكية ١٠٠ فدان، وفى عام ١٩٤٥ نشر المهندس الماركسي صادق سعد كتابًا يدعو فيه إلى ضرورة مصادرة الأراضي التي تزيد عن ٥٠ فدانًا دونما تعويض، وتوزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين المعدمين والعمال الزراعيين، وفي الفترة نفسها أعدت اللجنة العمالية للتحرير الوطني -وهي منظمة سياسية نقابية- برنامجًا طالبت فيه بتحديد الملكية العقارية بـ ٢٠٠ فدان[١].

كما كان ميريت باشا غالى قد قدم في عام ١٩٤٥ -باسم جماعة النهضة القومية- برنامجًا دعا فيه إلى الإصلاح الزراعي في كل من جوانب الإيجار والملكية والعمل، وأكد فيه ضرورة الإصلاح الزراعي بوصفه جزءًا مهمًا من برنامج النهضة القومية، تدعو إليه ظروف البلاد ومصلحتها[٢]، واقترح فيه حدًا أدنى للملكية من ثلاثة أفدنة، على أن تكون هذه الأراضي من خلال استصلاح الأراضي البور التي تملكها الشركات الحائزة للأراضي وبيعها للفلاحين "الفقراء" بشروط ميسرة، ومن خلال استيلاء الحكومة على أراضي الوقف "غير الخيرية" وبيعها للفلاحين[٣]، وأخيرًا قدم النائب الاشتراكي إبراهيم شكري عام ١٩٥٠ مشروعًا إلى مجلس النواب يقضى بنقل ملكية الأراضي التي تزيد عن ٥٠ فدانًا إلى الدولة[٤].

بطبيعة الحال كان من المستحيل أن يوافق كبار الملاّك الزراعيين والبورجوازية الزراعية في مصر على مثل هذه القوانين، حيث مثلت لهم ملكية الأرض الزراعية إضافة إلى السطوة والسلطة الاجتماعية، مركزًا للقوة يبسطون من خلاله سيطرتهم على حكم البلاد، وعمدوا إلى توجيه التشريعات المالية والاجتماعية نحو الاقتصاد الزراعي، كما شكلوا طبقة "كومبرادور" ارتبطت بالاستعمار ورأس المال الأجنبي، واحتلوا أكثر المواقع نفوذًا في البرلمان والوزارات وجميع الأحزاب بما فيها حزب الوفد نفسه، الذي خرجت منه العناصر ذات التاريخ الوطن والحزبي الراسخ مثل محمود فهمى النقراشي وأحمد ماهر ومكرم عبيد، بينما انضم إليه نفر من كبار الملاّك مثل فؤاد سراج الدين، ومحمد المغازي عبد ربه، وبشرى حنا[٥].

(١) أنور عبدالملك، مرجع سابق، ص ص ٨٩، ٩٠.

(٢) ميريت غالى، مرجع سابق، ص ١٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٩، ٣٠.

(٤) عبدالعظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٥) يونان لبيب رزق، الأحزاب المصرية عبر مائة عام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٦، ص ١٠٦.

لعل أبرز أمثلة ارتباط النفوذ السياسي بملكية الأرض تلك التي ساقها لنا دستور ١٩٢٣ الذي منح الملك -وهو المالك الأكبر للأرض في مصر- الكثير من الصلاحيات التشريعية والتنفيذية[١]، مثلت تلك المفردات منظومة علاقات القوة في الاقتصاد المصري التي انعكست تلقائيًا على الساحة السياسية والأوضاع الاجتماعية آنذاك، ولم يكن من الممكن أن يترك من يملكون زمام القوة مواقعهم طواعية للطرف الأضعف، ولا حتى أن يتنازلوا عن جزء منه لأى طرف تحت أية ظروف؛ لذا لم ير أي مشروع من تلك المشروعات أو الاقتراحات سبيلًا إلى التنفيذ، إلا على يد ثوّار يوليو.

يعد قانون الإصلاح الزراعي الأول هو أسرع إجراءات تدخل الدولة في الاقتصاد، وكان جمال سالم عضو مجلس قيادة الثورة هو أول من اهتم بخروج قانون الإصلاح الزراعي إلى النور، حين وضع أول مشروع له، وقام في أحد أيام شهر أغسطس عام ١٩٥٢ بعرضه على الدكتور عبد الرزاق السنهوري -الذي كان بمنزلة المستشار القانوني لمجلس قيادة الثورة- وما لبث السنهوري أن تحمس له بسبب نزعته الاشتراكية، ولم يقف عند حد الحماسة والترحيب بفكرة الإصلاح الزراعي فقط، وإنما سارع إلى تشكيل لجنة من رجال العلم كي يستعين بهم في تحويل الفكرة إلى مشروع قانون، وعكف مع لجنته -التي أسهم فيها جمال سالم بنصيب وافر- على إخراج هذا القانون، الذي شارك في صياغته كل من السنهوري وجمال سالم ومصطفى القوني وآخرين، وانضم إليهم سيد مرعى فيما بعد[٢]، وأسندت إليهم مهمة الإشراف على تنفيذ القانون عند البدء في تطبيقه[٣]، وعكفت اللجنة على صياغة القانون واستغرقت بضعة أيام حتى أخرجت إلى النور قانون الإصلاح الزراعي الأول الذي تمثلت أهدافه الرئيسية في:

---

(١) عبدالعظيم رمضان، الحركة الديالكتيكية، مرجع سابق، ص ٩٣.

(٢) سليمان حافظ، ذكرياتي عن الثورة، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة ٢٠١٠، ص ٥٩؛ أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢، ص ٢٦٠؛ سيد مرعى، أوراق سياسية، من أزمة مارس إلى النكسة، الجزء الثاني، المكتب المصري الحديث، القاهرة ١٩٧٩، ص ٢٦٦، ويجدر الذكر أن سيد مرعي يزعم أن جمال سالم قد أتى إليه بمشروع القانون وأنه هو الذي قام بوضعه، مخالفًا بذلك رواية سليمان حافظ وأيضًا رواية أحمد حمروش وكلتاهما تؤكد أن الدكتور عبدالرزاق السنهوري هو الذي بلور أفكار جمال سالم وحوّلها إلى قانون الإصلاح الزراعي، ولم يورد أي منهما ذكرًا لسيد مرعى في هذا الشأن.

(٣) عبدالجليل العمري، ذكريات اقتصادية، وإصلاح المسار الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة ١٩٨٦، ص ٢٨.

• إعادة توزيع الملكية الزراعية بوضع حد أعلى لملكية الفرد من الأرض الزراعية.

• تحديد العلاقة بين مالك الأرض والمستأجر، وذلك عن طريق تحديد قيمة الإيجار ومدته.

• رفع مستوى معيشة العمال الزراعيين بوضع حد أدنى لأجورهم.

• زيادة الإنتاج الزراعي والحد من تفتت الأرض الزراعية عن طريق نظم صغار المزارعين في جمعيات تعاونية.

• تنظيم العمال الزراعيين في نقابات[١].

انطلاقًا من تلك الأهداف تلخصت الملامح الرئيسية للقانون فيما يلي:

• من ناحية تحديد الملكية قرر القانون عدم جواز امتلاك أي شخص لأكثر من ٢٠٠ فدان من الأرض الزراعية، مع وجود استثناءات تسمح للشركات والجمعيات أن تمتلك أكثر من مائتي فدان من الأراضي التي تستصلحها، وأن يجوز للأفراد تملك أكثر من ٢٠٠ فدان من الأراضي البور والصحراوية لاستصلاحها، كما تسمح تلك الاستثناءات للشركات الصناعية أن تمتلك ما يزيد عن ٢٠٠ فدان من الأراضي الضرورية للاستغلال الصناعي[٢]، بذلك وضع القانون حدًا أقصى للملكية الزراعية قدرها بـ ٢٠٠ فدان للفرد، بيد أن هذا الحد يمكن أن يرتفع إلى ٣٠٠ فدان إذا كان للمالك ولدان أو أكثر، حيث جعل القانون للمالك الحق في أن يتصرف في ما لا يجاوز خمسين فدانًا لأولاده، شريطة ألا يزيد ذلك على ١٠٠ فدان[٣]، بشكل عملي فإن تلك المادة جعلت الحد الأقصى للملكية ٣٠٠ فدان.

• تستولي الحكومة في خلال خمس سنوات على الملكيات الزائدة عن الحد الأقصى، ويكون لمن استولت الدولة على أرضه الحق في تعويض يعادل ١٠ أمثال القيمة الإيجارية للأرض، مضافًا إليها قيمة المنشآت والآلات الثابتة والأشجار[٤].

• من حيث توزيع الأراضي الفائضة قرر القانون أن توزع الأرض المستولى عليها على صغار الفلاحين بما لا يقل عن فدانين ولا يزيد عن خمسة أفدنه، واشترط

(١) إبراهيم عامر، مرجع سابق، ص ١٤٥.

(٢) مرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي، مصدر سابق، الباب الأول، مادة ١، ٢.

(٣) المصدر السابق، الباب الأول، مادة ١، مادة ٤.

(٤) المصدر السابق، الباب الأول، مادة ٣، مادة ٥.

فيمن يحصل على الأرض أن يكون مصريًا رشيدًا، وأن تكون حرفته الزراعة، على أن تكون الأولوية لمن يزرع الأرض فعلًا مستأجرًا كان أم مزارعًا[١]، مطبقًا بذلك مبدًا مهمًا وهو أن تكون الأرض لمن يزرعها، ويجدر الذكر أن تلك المساحة كانت تعد الحد الأدنى لكفاية ضروريات الفلاح آنذاك[٢]، وقد قدر القانون ثمن الأرض بمبلغ التعويض الذي دفعته الدولة للمالك المستولى على أرضه، مضافًا إليه فائدة سنوية قدرها ٣٪، ومبلغًا إجماليًا قدره ١٥٪ من ثمن الأرض مقابل نفقات الاستيلاء عليها، على أن يؤدى المبلغ الإجمالي للأرض على أقساط سنوية متساوية في خلال ٣٠ عامًا[٣].

• أما بالنسبة للعلاقة بين المالك والمستأجر فقد قرر القانون ألا تزيد قيمة إيجار الأرض الزراعية عن سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها، وألا يزيد الإيجار في حالة المزارعة عن النصف بعد خصم جميع المصروفات، كما قرر ألا تقل مدة الإيجار عن ثلاث سنوات، وعدم السماح بتأجير الأرض إلا لمن يزرعها بنفسه[٤].

• من ناحية العمال الزراعيين قرر القانون أن يقوم وزير الزراعة بتشكيل لجنة برئاسة أحد كبار موظفي وزارة الزراعة وعضوية ستة أفراد، ثلاثة يمثلون ملاك الأراضي الزراعية ومستأجريها وثلاثة يمثلون العمال الزراعيين، على أن تقوم هذه اللجنة بتحديد الأجر المناسب للعامل الزراعي في المناطق الزراعية المختلفة كل عام، كما أباح القانون للعمال الزراعيين، للمرة الأولى في تاريخهم، حق تكوين نقابات للدفاع عن مصالحهم المشتركة[٥].

• أخيرًا قام القانون بتنظيم قيام جمعيات تعاونية من الملاّك الجدد ومن غيرهم من صغار الملاّك الذين لا يملكون أكثر من خمسة أفدنة، للحصول على السلف الزراعية، يكون من ضمن مهامها مد الزراع بالبذور والسماد والماشية والآلات الزراعية والمعدات اللازمة لحفظ المحاصيل ونقلها، وتنظيم زراعة الأرض واستغلالها، وبيع المحاصيل لصالح الأعضاء، على أن تشترك تلك الجمعيات في

---

(١) المصدر السابق، الباب الأول، مادة ٩.

(٢) إبراهيم عامر، مرجع سابق، ص ١٤٩

(٣) المصدر السابق، الباب الأول، مادة ١١.

(٤) المصدر السابق، الباب الخامس، مادة ٣٢.

(٥) المصدر السابق، الباب السادس، مادة ٣٨، ٣٩.

إنشاء جمعيات تعاونية عامة، واتحادات تعاونية أخرى خاضعة لوزارة الشئون الاجتماعية[١]، هكذا استطاع القانون -نظريًا- أن يضع الأهداف الرئيسية التي كانت وراء صدوره موضع التنفيذ.

لم يكن من السهل أن تهضم البورجوازية الزراعية الكبيرة مثل هذا القانون، فما كاد نص مشروع قانون الإصلاح الزراعي، الذي تقدمت به قيادة الثورة إلى وزارة علي ماهر ومجلس الدولة لدراسته، ينشر في الصحف، حتى أصيبت تلك الطبقة بهزة عنيفة لم يكن مرجعها إلى نصوص القانون فقط، وإنما رجعت إلى مجموعة من العوامل على رأسها الخوف من أن يكون ذلك القانون مجرد حلقة في سلسلة طويلة من قوانين أخرى أكثر ثورية في مجال الإصلاح الزراعي، كذلك فقد سرت في تلك الطبقة موجة خوف من رد فعل الفلاحين على القانون، خشية أن تتحول ردة الفعل تلك إلى ثورة فلاحية شاملة، كما أن القانون- على الرغم من سخائه بجعل الحد الأقصى للملكية الفردية على أرض الواقع يصل إلى ٣٠٠ فدان- إلا أنه كان يؤدى فعليًا إلى اقتلاع الكثير من الأسر الثرية في الريف من مراكز قوتها وسيطرتها على حياة البلاد، الأمر الذي لم يسبق لأحد أن جرؤ على محاولته من قبل؛ لذا فقد هبت البورجوازية الزراعية الكبيرة للدفاع عن مصالحها والسعي لوقف إصدار القانون[٢].

عقد مجلس قيادة الثورة مؤتمرًا مشتركًا مع مجموعة من مجلس الوزراء ترأسها علي باشا ماهر، في سبيل دراسة القانون وإقراره، ضم المؤتمر محمد نجيب وصلاح وجمال سالم، ومحمد رشاد مهنا، وراشد البراوي، والدكتور عبدالرزاق السنهوري، ومن الجدير بالذكر أن مقاومة القانون بدأت في المؤتمر ذاته، حيث عارض رشاد مهنا تحديد الملكية الزراعية، واقترح الاستعاضة عنها بالضرائب التصاعدية، أما علي ماهر فقد أراد -تحت تأثير الضغوط التي مورست عليه من قبل كبار الملاّك- جعل الحد الأقصى للملكية ٥٠٠ فدان بدلًا من ٢٠٠ فدان[٣]، وثار خلاف بين الفريقين خاصة أن الضباط كانوا يريدون جعل الحد الأقصى

---

(١) المصدر السابق، الباب الثاني، مادة ١٩.

(٢) عبدالعظيم رمضان، "البورجوازية المصرية والإصلاح الزراعي الأول"، مجلة الكاتب-مصر، مجلد ١١، عدد ١٢٦، أغسطس ١٩٧١، ص ١٩.

(٣) مذكرات عبداللطيف البغدادي، الجزء الأول، المكتب المصري الحديث، القاهرة ١٩٧٧، ص ٦٦.

١٠٠ فدان فقط[١]، بيد أن المجلس أقر في النهاية الصيغة المعروفة للقانون، وعند قيام علي ماهر بعرض القانون على مجلس الوزراء جوبه بمعارضة من المجلس وضغوط جديدة من الرأسمالية فتعثر إقرار القانون في المجلس، وبدا أن علي ماهر متردد في إقراره، وظهر أن هناك خلافًا بين علي ماهر وقيادة الثورة حول قانون الإصلاح الزراعي[٢]، فما كان من الرجل إلا أن "ترك منصبه" معلنًا أن الوقت قد أصبح مناسبًا أن تجتمع السلطة في يد واحدة وأن استقالته تمت بالاتفاق مع مجلس قيادة الثورة[٣]، وفيما بعد أوضح الرئيس جمال عبدالناصر ملابسات ذلك عندما قال:

"كان رئيس الحكومة في ذلك الوقت يعطف على أصحاب الأرض، كان مجلس الوصاية أيضًا في صف أصحاب الأراضي، ... مجلس الوصاية كان يريد أن يقنعنا بشيء ضد قانون الإصلاح الزراعي ... واجتمع مجلس الثورة بعد كده وقرر إقالة الوزارة المدنية الموجودة التي كان يرأسها على ماهر وإقامة وزارة أخرى تنفذ قانون الإصلاح الزراعي، وأقيلت الوزارة ونفذ قانون الإصلاح الزراعي"[٤].

أقال مجلس قيادة الثورة وزارة علي ماهر في ٧ سبتمبر عام ١٩٥٢ وتولى محمد نجيب الوزارة وبدأت حكومة الثورة في تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي[٥]، فلجأت البورجوازية الزراعية إلى العنف الواضح في مقاومة القانون، إذ قام كبار الملاّك بإثارة العمال في قطاع الصناعة وتحفيزهم على الإضراب كي تتحول أنظار الحكومة الجديدة عن قانون الإصلاح الزراعي إلى مشكلات عمال الصناعة، ثم قام الملاّك بإيقاف عمل العشرات من ماكينات الري بسبب عدم تزويدها بالوقود، كما توقفوا أيضًا عن إمداد الفلاحين بالبذور والأسمدة ونفقات الحرث والري[٦]، ثم ما لبث أن بلغ العنف مداه في حادثة عدلي لملوم الشهيرة الذي كان يملك

(١) عبدالجليل العمري، مرجع سابق، ص ٢٨.
(٢) سليمان حافظ، مصدر سابق، ص ص ٦٠، ٦١.
(٣) محمد عبدالفتاح أبو الفضل، تأملات في ثورات مصر ٢٣ يوليو ١٩٥٢، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٠، ص ١١٨.
(٤) خطاب الرئيس جمال عبدالناصر في اللجنة التحضيرية لمجلس الأمة، في ٢٥ نوفمبر ١٩٦١، موقع الرئيس جمال عبدالناصر.
(٥) وحيد رأفت، فصول من ثورة ٢٣ يوليو، دار الشروق، القاهرة ١٩٧٨، ص ٣٤.
(٦) إبراهيم عامر، مرجع سابق، ص ص ١٤٧، ١٤٨.

١٨٠٠ فدان بالصعيد، وقام باقتحام مدينة "مغاغة" بالمنيا هو ورجاله على صهوات جيادهم متسلحين بالأسلحة الآلية حتى وصلوا إلى مبنى الشرطة وقاموا بإطلاق نيران أسلحتهم للإرهاب، فتبادل رجال الشرطة معهم إطلاق النيران ودارت معركة بين الطرفين، وانتهى الأمر بالقبض على عدلي لملوم وجماعته وتقديمه إلى المحكمة العسكرية التي حكمت عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة، ومنذ تلك الحادثة وعت البورجوازية الكبيرة الدرس جيدًا ولم تتكرر أحداث العنف[١]، بيد أن هذا لم يمنعهم من مقاومة القانون والتحايل عليه بطرق أخرى عديدة فيما بعد.

تلا إصدار قانون الإصلاح الزراعي الأول صدور قوانين أخرى عمقت الاتجاهات الرئيسية للقانون الأول[٢]، حيث صدر قانون بإلغاء الوقف الأهلي في ١٤ سبتمبر ١٩٥٢ ونص على أن تنتقل ملكية الأراضي الموقوفة إلى الواقف إن كان حيًا، أو إلى المستحقين الحاليين، وتحسب في ملكيتهم وتخضع لقانون الإصلاح الزراعي[٣]، ثم أصدرت قيادة الثورة قانونًا يقضي بمصادرة أموال وممتلكات أسرة محمد علي عام ١٩٥٣ [٤]، وكان من بينها مساحات كبيرة من الأرض الزراعية ضُمت إلى أراضي الإصلاح الزراعي، وبهذين القانونين استطاعت الدولة أن تضم مساحات كبيرة من الأرض الزراعية إلى أراضي الإصلاح الزراعي، ووفرت بذلك مساحة جديدة من الأرض لتوزيعها على صغار الملاّك.

وفى إجراء تنظيمي، متسق مع القوانين، قامت الدولة عام ١٩٥٧ بإنشاء الهيئة العامة للإصلاح الزراعي[٥]، وكان الغرض من إنشاء هذه الهيئة هو إيجاد جهة رسمية مسئولة عن تطبيق قانون الإصلاح الزراعي، من حيث حصر الأراضي الزائدة عن الحد الأقصى للملكية، الوارد في نصوص القانون، والاستيلاء على تلك الأراضي لصالح الدولة، ثم تقسيمها والقيام بإعادة توزيعها على المستحقين لها.

---

(١) عبدالعظيم رمضان، البورجوازية المصرية والإصلاح الزراعي، مرجع سابق، ص ص ٢٦، ٢٧.

(٢) فتحي عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٣) مرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢، الوقائع المصرية، عدد ١٣٢ مكرر غير اعتيادي، في ١٤ سبتمبر ١٩٥٢، وثائق مجلس النواب؛ طارق البشرى، قانون الإصلاح الزراعي بين الثورة وكبار الملاّك، مجلة الطليعة، مصر، السنة الثانية، العدد التاسع، سبتمبر ١٩٦٦، ص ٧١.

(٤) قانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣، الوقائع المصرية، في ٥ ديسمبر ١٩٥٣، وثائق مجلس النواب.

(٥) قرار ٦١٤ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢، إنشاء الهيئة العامة للإصلاح الزراعي، محفظة ٥٢٢١، مجموعة ١٤١-١/٢٦، كود أرشيفي ٠٩٤٩٠٨-٠٠٨١، وثائق مجلس الوزراء.

من ناحية أخرى كان قانون الإصلاح الزراعي الأول قد استثنى كلٍ من الأراضي البور المملوكة للأفراد، والأراضي التي تستصلحها الشركات، والأراضي الزراعية المملوكة للشركات الصناعية، شريطة أن تقوم تلك الشركات باستغلال الأرض في أغراض صناعية، من أن يطبق عليها الحد الأقصى للملكية الوارد بالقانون[١]، في حقيقة الأمر كان الهدف من تلك الاستثناءات هو تشجيع الرأسمالية العاملة في مجالي الزراعة والصناعة على المساهمة في التنمية، بيد أن التجربة أظهرت عجز الرأسمالية -أو تقاعسها- عن المساهمة في التنمية الاقتصادية بصورة حقيقية أو فعالة[٢]، مما حدا بالدولة أن تصدر عام ١٩٥٧ قرارًا بقانون يحدد ملكية الأراضي البور بـ ٢٠٠ فدان[٣]، وبذلك طُبِّق الحد الأقصى للملكية عليها ووُزِّع ما تبقى منها على صغار الفلاحين، ثم عادت الدولة بعدها وألغت الاستثناء الخاص بالأراضي البور كلية[٤].

ولتصحيح الثغرة الخاصة باستثناء الشركات الصناعية من الحد الأقصى الوارد في القانون الأول للإصلاح الزراعي، أصدرت الدولة القانون ٨٤ لسنة ١٩٥٧، والذي فرض رقابة هيئة الإصلاح الزراعي على ما تستصلحه الشركات من أراضٍ وما تبيعه منها، وقد ألزم هذا القانون تلك الشركات بتخصيص نسبة من أراضيها كي تباع لصغار الفلاحين[٥]، وأخيرًا أصدرت الدولة قانونًا عام ١٩٥٨ يجعل الحد الأقصى لملكية الأسرة كلها (الزوج والزوجة والأولاد القصر) ٣٠٠ فدان[٦].

في حقيقة الأمر صبت كل تلك القوانين-التي كانت بمنزلة تعديلات أُدخلت على قانون الإصلاح الزراعي الأول- في ناحيتين، كانت الأولى زيادة مساحة الأرض الزراعية القابلة للتوزيع على صغار الفلاحين ومعدميهم، أما الأخرى فكانت الحد من التلاعب الذي مارسه كبار ملاك الأراضي بغرض التهرب من تطبيق القانون عليهم.

---

(١) مرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢، مصدر سابق.

(٢) طارق البشري، مرجع سابق، ص ٧٢.

(٣) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢، الوقائع المصرية، عدد ٥٣ مكرر، في ١٣ يوليو ١٩٥٧، وثائق مجلس النواب.

(٤) طارق البشري، مرجع سابق، ص ٧٢.

(٥) المرجع السابق، ص ٧٧.

(٦) قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨، بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي، رياسة الجمهورية- ٢٩ أبريل، ١٩٥٨، وثائق مجلس النواب.

من المهم بمكان أن نتوقف قليلًا كي نلقى بعض الضوء على الخلفية الإيديولوجية التي صدرت تلك القوانين في ظلها، فالإجراء الثوري الذي بدأ في التاسع من سبتمبر عام ١٩٥٢، لم يهدف في جوهره السير في الطريق الثوري إلى مداه، بمعنى أكثر وضوحًا فإن القوانين الأولى للإصلاح الزراعي، التي عرضناها آنفًا، لم تهدف اقتصاديًا إلى القضاء على البورجوازية الزراعية بصفة خاصة أو البورجوازية الكبيرة بصفة عامة قضاءً مبرمًا، أو أن تحطم كيانها الاقتصادي تمامًا، حيث كان النظام الثوري آنذاك يحتاج إلى تلك الطبقة للاستعانة بها في الانتقال بالبلاد من مرحلة الاقتصاد الزراعي الراكد إلى مرحلة الاقتصاد الصناعي المتقدم[١]، كان الهدف الأساسي إذن للإصلاح الزراعي هو التحرير السياسي والاجتماعي للفلاحين من السيطرة التي مارستها عليهم تلك البورجوازية لعقود، وقد صرّح عبدالناصر بذلك أكثر من مرة حيث نجده يؤكد في السنوات الأولى للثورة

"إن طلبنا الرئيسي لم يكن اقتصاديًا وإنما هو تحرير الفلاح من سيطرة السيد"[٢]، ثم يعود بعد تسع سنوات من قيام الثورة ليؤكد ذلك مرة أخرى

"لم يكن الإصلاح الزراعي في ذلك الوقت هو الثورة الاجتماعية، ولكن الإصلاح الزراعي فى ذلك الوقت كان دليلًا على الحاجة إلى الثورة الاجتماعية وعلى الإلحاح في طلبها"[٣].

وقد استطاع قانون الإصلاح الزراعي الأول أن يصيب نجاحًا كبيرًا على ذلك الصعيد، فبعد أن كان الفلاح تحت السيطرة الفعلية لكبار الملاك، استطاع القانون أن يحرره من ذلك حينما حدد القيمة الإيجارية للأرض الزراعية، ومنع طرد الفلاحين، ومد عقود الإيجار واشترط أن تكون مكتوبة، وأنشأ الجمعيات التعاونية التي قدمت للفلاحين الخدمات الزراعية التي كانوا يعتمدون فيها على المالك، والتي كانت تمثل للمالك وسيلة من وسائل إخضاع الفلاحين لسطوته[٤].

---

(١) عبدالعظيم رمضان، "دراسة في البورجوازية المصرية في عهد الثورة: ٣- الثورة والإصلاح الزراعي الأول"، مجلة الكاتب، مصر، مجلد ١١، العدد ١٢٥، أغسطس ١٩٧١، ص ٢٧.

(٢) كلمة الرئيس جمال عبدالناصر في نادى رجال الإدارة ١٩٥٤/٤/١٥، موقع الرئيس جمال عبدالناصر.

(٣) خطاب الرئيس جمال عبدالناصر في اللجنة التحضيرية لمجلس الأمة، في ٢٥ نوفمبر ١٩٦١، مصدر سابق.

(٤) عصمت سيف الدولة، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر، دار المسيرة، بيروت د.ت، ص ٢٠٤

لم تقف القيادة السياسية في مصر عند حد قانون الإصلاح الزراعي الأول، بل استمرت في خطواتها المتتالية التي أرادت بها إصلاح الخلل الاقتصادي والاجتماعي ولا سيما في قطاع الزراعة، وكانت الثورة المصرية وقيادتها -بعد أن خاضت مرحلة اصطلح على تسميتها بمرحلة التجربة والخطأ- قد استقرت على إيديولوجية واضحة إلى حد كبير؛ لذا فإن القرارات جاءت تلك المرة في ظل أوضاع سياسية وعقدية مختلفة، حيث أصدر الرئيس جمال عبدالناصر القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١، والذي أطلق عليه قانون الإصلاح الزراعي الثاني في ٢٥ يوليو عام ١٩٦١، في سياق قرارات يوليو الاشتراكية، حدد القانون الثاني ملكية الفرد بما لا يتجاوز ١٠٠ فدان من الأرض الزراعية، كما حرم القانون على أي شخص أن يحوز هو أو أسرته أو أولاده القصر أية أراضٍ زراعية أخرى غير مملوكة لهم بما يزيد عن خمسين فدانًا، كما كان من أهم ما ورد في هذا القانون أنه ألغى استثناء الأراضي البور كلية، ومنع بيع أية مساحة للأولاد أو لصغار الزراع من قبل مالك الأرض[١].

بذلك استطاع القانون أن يسد ثغرة كبيرة كان الملاّك ينفذون منها، إذ كانوا يبيعون أراضيهم بشكل صوري لأولادهم أو لأقاربهم كي تخرج من حيز الاستيلاء[٢]، ثم ما لبثت الدولة أن أصدرت عام ١٩٦٣ قانونًا يحظر تملك الأجانب للأرض الزراعية، وأن تؤول إلى الدولة الأراضي الزراعية المملوكة للأجانب[٣]، وفي عام ١٩٦٤ أصدر الرئيس قانونين مهمين ألغى في أولهما التعويض عن الأراضي التي تستولى عليها الدولة بحكم قانون الإصلاح الزراعي[٤]، وفى الثاني خفض إلى الربع ثمن الأراضي التي توزع على صغار الفلاحين وفقًا لأحكام قانون الإصلاح الزراعي الأول[٥]، واختتمت قوانين الإصلاح الزراعي في عام ١٩٦٩،

(١) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي، الجريدة الرسمية عدد ١٦٦ في ٢٥ يوليو ١٩٦١، وثائق مجلس النواب.

(٢) طارق البشري، مرجع سابق، ص ٧٧.

(٣) قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ في حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية، الجريدة الرسمية عدد ١٦ في ١٩ يناير ١٩٦٣، وثائق مجلس النواب.

(٤) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن الأراضي الزراعية التي تم الاستيلاء عليها، الجريدة الرسمية في ٢٣ مارس ١٩٦٤، وثائق مجلس النواب.

(٥) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي، الجريدة الرسمية في ٢٤ مارس ١٩٦٤، وثائق مجلس النواب.

بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩، المعروف بقانون الإصلاح الزراعي الثالث، والذي جعل الحد الأقصى للملكية من الأراضي الزراعية والبور والأراضي الزراعية ٥٠ فدانًا، كما جعل الحد الأقصى لملكية الأسرة ١٠٠ فدان[1]، بيد أن هذا القانون لم تُتَح له فرصة حقيقية للتطبيق، وفيما يلى سوف نقوم بعرض آثار تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي في الواقع الزراعي المصري.

آثار الإصلاح الزراعي

كان للقوانين المتوالية التي أصدرتها الدولة خلال عملية الإصلاح الزراعي نتائج مهمة على عدة أصعدة وكان أولها بالطبع هو ما أحدثته تلك القوانين على صعيد إعادة توزيع الأرض الزراعية، بدأت الدولة إجراءات الإصلاح عام ١٩٥٤ حيث سلمت الحكومة الدفعة الأولى من الأراضي الموزعة وهي ١٧ ألف فدان إلى ٤٣٠٠ أسرة تضم ٢٦ ألف فلاح[2]، ثم توالت بعدها إجراءات عملية الإصلاح الزراعي تلك التي أسفرت-طبقًا للقوانين المتتابعة منذ عام ١٩٥٢وحتى عام ١٩٦٤- عن استيلاء الدولة على ٩٤٤,٤٥٧ ألف فدان، كما قامت الدولة خلال الفترة من ١٩٦١ وحتى ١٩٦٥ بتوزيع ما قدره ٨٣٩,٦٧٨ ألف فدان على صغار المزارعين وذلك عن طريق هيئاتها المختلفة التي شملت كل من هيئة الإصلاح الزراعي، وأملاك الدولة وطرح النهر، ومؤسسة تعمير الأراضي، وهيئة التنمية والتعمير[3]، أما في الفترة من عام ١٩٦٥ وحتى عام ١٩٧٠ فقد وزعت تلك الجهات على صغار الفلاحين ٣٢٠,٣٥٠ ألف فدان[4].

طبقًا لتلك الإحصاءات فإن ما وُزِّع على صغار الفلاحين بلغ حوالي مليون و١٠٠ ألف فدان.

عند النظر إلى أعداد المستفيدين من توزيع الأراضي الزراعية من عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٧٠ نجد أن الأرقام تتضارب كالعادة، فهناك من يذكر أن عدد الأسر

(١) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩، بشأن تعيين حد أقصى لملكية الأسرة والفرد في الأراضي الزراعية وما في حكمها، الجريدة الرسمية في ١٨ أغسطس ١٩٦٩، وثائق مجلس النواب.

(٢) سيد مرعي، مرجع سابق، ص ٢٩٠.

(٣) "نشرة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أبريل ١٩٦٦"، في: عبد الخالق الشهاوي، رؤية جديدة للمسألة الزراعية، مجلة الكاتب-مصر، مجلد ١٢، عدد ١٣٧، أغسطس ١٩٧٢"، جدول ٤، ٥، ص ص ٣٦، ٣٧.

(٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٥٢/١٩٧٣، مصدر سابق ص ٥٩.

التي استفادت من توزيع أراضي الإصلاح الزراعي بلغ ٣٦٢ ألفًا انتفع أربابها بمساحة من الأراضي بلغت ٩٣٩ ألف فدان[١]، بينما نجد من يؤكد أن عدد الأسر المستفيدة بلغ ٣٣٥,٦٧٠ أسرة انتفعت بمساحات قدرها ٩٨٩,١٨٤ فدان، وأيضًا نجد دراسة تشير إلى أن عدد الأسر المستفيدة كان ٣٤٢ ألف أسرة[٢]، وعلى الرغم من هذا التضارب فإنه يبدو واضحًا أن الأرقام تدور في الفلك نفسه ، مما يجعلنا نقول إن مساحة الأراضي التي وُزِّعت منذ صدور قانون الإصلاح الزراعي الأول عام ١٩٥٢ وحتى صدور القانون الثالث عام ١٩٦٩ ناهزت المليون فدان، وأن عدد الأسر المستفيدة من تلك القوانين كان يربو على ٣٣٠ ألف أسرة.

أدى ذلك بالطبع إلى تغيير صورة توزيع ملكية الأرض الزراعية عما كانت عليه عام ١٩٥٢، حيث أصبحت بعد تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي وحتى عام ١٩٦٥ كما يلي:

توزيع ملكية الأرض الزراعية بعد قانون الإصلاح الزراعي ١٩٥٢ [٣]

حجم الملكية	عدد الملاك (ألف)	المساحة (ألف فدان)	النسبة المئوية لعدد الملاك	النسبة المئوية للمساحة
أقل من ٥ فدان	٣٠٢٣	٣٦٩٣	٩٤,٥٪	٥٧,١٪
٥ فدان-	٧٨	٦١٤	٢,٤٪	٩,٥٪
١٠ فدان-	٦١	٥٢٧	١,٩٪	٨,٢٥
٢٠ فدان-	٢٩	٨١٥	٠,٩٪	١٢,٦٪
٥٠ فدان-	٦	٣٩٢	٠,٢٪	٦,١٪
١٠٠ فدان	٤	٤٢١	٠,١٪	٦,٥٪

عند مقارنة تلك الأرقام بما كان عليه الحال قبيل صدور قانون الإصلاح الزراعي الأول، سنجدها تشير إلى أن عدد من يملكون أقل من ٥ أفدنة قد ارتفع من ٢,٦٤٢ مليون مزارع عام ١٩٥٢ قبل صدور قوانين الإصلاح الزراعي إلى

(١) أحمد السيد النجار، مرجع سابق، ص ١٥

(٢) روبرت مابرو، مرجع سابق، ص ١١٤.

(٣) الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٥٢-١٩٧٣، مصدر سابق، ص ٦١.

٣,٠٣٣ مليون مزارع عام ١٩٥٦، وأن النسبة المئوية لهذه الفئة إلى إجمالي عدد الملاك ظلت كما هي تقريبًا خلال تلك الفترة، إذ ارتفعت ارتفاعًا طفيفًا من ٩٤,٣٪ عام ١٩٥٢ إلى ٩٤,٥٪ عام ١٩٦٥، كما أن الحال نفسه ينطبق على فئة ملاك خمسة أفدنة إلى ١٠ أفدنة إذ كانت ٢,٨٪ من إجمالي عدد الملاك عام ١٩٥٢ ثم أصبحت ٢,٤٪ في عام ١٩٦٥، كذلك فإن فئة كبار الملاك التي تمتلك ١٠٠ فدان فأكثر كانت حوالي ٥ آلاف مالك وانخفضت إلى ٤ آلاف فقط.

والحق أن النظر إلى الأرقام من تلك الزاوية أدى إلى ذهاب بعض الآراء إلى الدفع بمحدودية أثر عملية الإصلاح الزراعي التي تمت طوال تلك الفترة، خاصة أن قانون الإصلاح الزراعي الأول الصادر في سبتمبر عام ١٩٥٢، شمل ما نسبته ٧٪ فقط من مساحة الأرض الزراعية في مصر، ووزعت الأراضي المستولى عليها على حوالي ٥٪ فقط من الأسر العاملة في الزراعة آنذاك[١]، إضافة إلى أن الإصلاح الزراعي كان من الممكن أن يكون أبعد أثرًا وأكثر فعالية في تحقيق العدالة في توزيع الملكية لو أنه نزل منذ البداية بالحد الأقصى للملكية الفردية، أو لو أن الدولة استولت على جميع الأراضي الزراعية الزائدة وأعادت توزيعها على العمّال الزراعيين وصغار المستأجرين في شكل تعاونيات إنتاجية زراعية ذات سعة كبيرة[٢]، لا شك في أننا نتفق مع هذه الآراء إلى حد كبير، ولكن على الرغم من ذلك قد يكون من الممكن عند النظر إلى تلك الأرقام نفسها من زاوية أخرى أن نرى نتائج مغايرة.

بداية نجد أن عدد من يمتلكون أقل من خمسة أفدنة قد ارتفع من ٢,٦٤٢ مليون عام ١٩٥٢ قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي إلى ٣,٠٣٣ مليون عام ١٩٦٥، بزيادة قدرها ٣٩١ ألف، بيد أن الأكثر أهمية ودلالة هو التغير في مساحة الأرض الزراعية التي تملكتها تلك الفئة، إذ ارتفعت مساحتها من ٢,١٢٢ مليون فدان إلى ٣,٦٩٣ مليون فدان، أي أن قوانين الإصلاح الزراعي قد أضافت لهذه الفئة ١,٥٧١

(١) فتحي عبدالفتاح، "حركة الأرض والفلاح في مصر ١٩٥٢-١٩٧٢، خريطة توزيع الملكية"، مجلة الطليعة، مصر، السنة ٨، عدد ١٠، أكتوبر ١٩٧٢، ص ٢٤.

(٢) أحمد حسن إبراهيم، "جوانب من صورة الزراعة المصرية بعد خمس وعشرين سنة من ثورة يوليو ١٩٥٢"، في: إسماعيل صبري عبد الله (محررا)، الاقتصاد المصري في ربع قرن ١٩٥٢/١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨، ص ٢٥١.

مليون فدان، وأدى ذلك إلى تغير ذي دلالة أكثر أهمية وهو ارتفاع نسبة ما تمتلكه هذه الفئة من إجمالي مساحة الأرض الزراعية في مصر من ٣٥,٤٪ عام ١٩٥٢ إلى ٥٧,١٪ عام ١٩٦٥، أي أن هؤلاء أصبحوا يمتلكون أكثر من نصف مساحة الأرض الزراعية في مصر، فضلًا عن أن ما يقدر بـ ١٢٪ من مساحة الأرض الزراعية في مصر قد انتُزِع من كبار الملاك لصالح هذه الفئة(*)، إضافة إلى ذلك فإن متوسط ملكية الفرد في هذه الفئة ارتفعت من ٠,٨١ فدان إلى ١,٢ فدان[١]، كما ارتفعت أيضًا مساحة الأرض الزراعية التي تملكها فئة خمسة أفدنة من ٥٢٦ ألف فدان عام ١٩٥٢ إلى ٦١٤ ألف فدان عام ١٩٦٥، نتاجًا لذلك فقد ارتفعت نسبة ما تملكه هذه الفئة إلى إجمالي مساحة الأرض الزراعية من ٨,٨٪ عام ١٩٥٢ إلى ٩,٥٪ عام ١٩٥٦، واتسعت نتيجة لذلك قاعدة الملكية الصغيرة.

على الجانب المقابل وعند النظر إلى التغيرات التي أصابت الملكية الكبيرة فإننا سنرى بوضوح أن فئة كبار الملاّك ممن كانوا يمتلكون ٢٠٠ فدان فأكثر قد اختفت تمامًا، ومن الجدير بالذكر أن تلك الفئة كانت تمتلك ١٩,٧٪ من إجمالي مساحة الأرض الزراعية، إضافة إلى ذلك فإن فئة من يملكون ١٠٠ فدان انخفضت من ٤ آلاف عام ١٩٥٢ إلى ٣ آلاف عام ١٩٦٥، وانخفضت أيضًا نسبة الأرض التي يمتلكونها إلى إجمالي مساحة الأرض الزراعية من ٧,٣٪ إلى ٦,١٪، حيث كانوا يملكون ٤٣٧ ألف فدان انخفضت إلى ٤٢١ ألف فدان، بذلك يمكن القول إن قوانين الإصلاح الزراعي قد استطاعت أن تحدث أثرًا كبيرًا على صعيد إعادة توزيع الأرض حينما استطاعت أن توسع من قاعدة الملكية الصغيرة، وأن تخفض من حجم الملكيات الكبيرة، وعلى الرغم من أية تحفظات سبق عرضها فإن الإصلاح الزراعي قد أدى بشكل كبير إلى تقليص حدة عدم المساواة التي وسمت ملكية الأرض الزراعية في مصر قبل صدوره[٢].

على جانب آخر أدت الثغرات التي شابت القانون الأول، إضافة إلى الظروف العامة للبلاد آنذاك إلى تزايد حجم فئات الملكية المتوسطة التي تتراوح ملكياتها

(*) تحليل الأرقام ودلالتها قام به الباحث من واقع جداول الإحصاءات الرسمية، وهي إحصاءات وردت بمتن الدراسة، ويجدر الذكر إنه لا توجد أية إحصاءات عن توزيع ملكية الأرض الزراعية في مصر بعد عام ١٩٦٥.

(١) فتحي عبد الفتاح، الناصرية وتجربة الثورة من أعلى، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٢) أحمد حسن إبراهيم، مرجع سابق، ص ٢٥١.

بين ٢٠ و٥٠ فدانًا[١]، وتدعمت مراكزها أو على أقل تقدير حظيت بقدر كبير من الثبات في أوضاعها، وبذلك تكون الضربة الرئيسية والقاصمة قد وجهت إلى القمم العليا للملكية الكبيرة[٢].

من الناحية الاجتماعية فإن تقليم أظافر الطبقة العليا من الرأسمالية الزراعية والقضاء التام على نفوذها الاجتماعي ومن ثم السياسي يعد أمرًا مفهومًا في سياق الأهداف السياسية والاجتماعية للثورة التي عمدت إلى تصفية الإقطاع، وإقصاء ملاك الأراضي عن السلطة ومنعهم من إمكانية التأثير فيها[٣]، وإجراء تغيير هيكلي في تركيبة المجتمع المصري وفي قطاع الزراعة تحديدًا، للأسباب التي سلف عرضها، دعم ذلك ما أدت إليه عملية توزيع الأراضي على صغار الفلاحين من تحسين الأوضاع الاقتصادية لقطاع كبير منهم، سواء كان ذلك نتيجة لتلقيهم أرضًا من أراضي الإصلاح الزراعي، أو نتيجة لوضع حد أقصى للقيمة الإيجارية للأرض[٤]، حيث استفاد من القانون الأول حوالي ٦ مليون مستأجر، زادت دخولهم على ٣٥ مليون جنيه، الأمر الذي خفض كثيرًا من الأعباء المالية التي كانت تثقل كاهل المستأجرين[٥].

من ناحية علاقات الإنتاج في الريف مثلت قوانين الإصلاح الزراعي تدخلًا قويًا من جانب الدولة في علاقات الإنتاج، وفى هذا الصدد يذهب أحد الباحثين -ونتفق معه في ذلك- إلى أنه إذا جاز تعريف الإصلاح الزراعي الثوري في جملة واحدة فإنه سيكون "الإصلاح الذي يحرر الفلاحين من الاستغلال وينظم الإنتاج"[٦]، تطبيقًا للمقولة السابقة نجد أن قوانين الإصلاح الزراعي أتاحت للدولة مساحة واسعة من التدخل في علاقات الإنتاج في الريف، وعمدت إلى حماية الفلاح من أنواع الاستغلال المختلفة التي مورست عليه قبلًا، فمن ناحية العلاقة

(١) عادل حسين، "الزراعة والثورة الاشتراكية"، مجلة الكاتب، مصر، عدد ٤٤ نوفمبر ١٩٦٤، ص ٦٣.
(٢) فتحي عبد الفتاح، الناصرية وتجربة الثورة من أعلى، مرجع سابق، ص ٤٥.
(٣) إيجور بليابيف، وإيفيجينى بريماكوف، مصر في عهد عبدالناصر، ترجمة: عبدالرحمن الخميسى، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٥، ص ٦٦.
(٤) أحمد السيد النجار، مرجع سابق، ص ١٧.
(٥) إيجور بليابيف، مرجع سابق، ص ٦٢.
(٦) سعيد خيال، "الإصلاح الزراعي الثوري"، مجلة الطليعة، مصر، السنة ٣ عدد ٤، أبريل ١٩٦٧، ص ٦٤.

بين المالك والمستأجر، أعاد قانون الإصلاح الزراعي تنظيم العلاقة بين الملّاك وبين المستأجرين، عندما وضع حدًّا أقصى للقيمة الإيجارية للأرض الزراعية، وأضفى الاستقرار على عقود الإيجار عندما منع طرد المستأجر من الأرض فضلًا عن تحديده للحد الأدنى لمدة العقد[١]، أدى ذلك الاستقرار إلى تقليص نفوذ الملّاك، كما أدى إلى زيادة إنتاجية الأرض، فيقين المستأجر بأنه لم يعد تحت رحمة المالك جعلته أكثر عناية بالأرض وخصوبتها كي يضمن استمرار قدرتها على الإنتاج[٢]، كما حسنت قوانين الإصلاح الزراعي أيضًا من شروط الإيجار بالمزارعة عندما جعلت نصيب المالك في حالة المزارعة هو النصف بعد خصم كل المصروفات التي صرفها المستأجر على الأرض[٣].

كما أدى إنشاء التعاونيات إلى استبعاد تجار الريف، أو أولئك الوسطاء من المرابين الذين كانوا يقومون فيما سبق بالوساطة بين المنتجين والمصدرين، وكانوا يرهقون الفلاحين بالقروض الربوية ويضعفون من حوافز الإنتاج لدى الفلاحين المزارعين بالوسطاء[٤]، أما من ناحية العمال الزراعيين فقد نظمت قوانين الإصلاح الزراعي العلاقة بين العمال الزراعيين الأجراء وبين مستأجريهم عندما وضعت حدًّا أدنى للأجور بلغ ١٨ قرشا في اليوم للرجال وعشرة قروش للنساء والأطفال، وحددت ساعات العمل في اليوم بـ ٨ ساعات لا غير، كما تقرر للمرة الأولى حق العمال الزراعيين في تكوين نقابات للدفاع عن مصالحهم المشتركة[٥]، بذلك عملت قوانين الإصلاح الزراعي جاهدة على إعادة هيكلة علاقات الإنتاج كى تكون في صالح الفلاح، دعم من ذلك الاتجاه أيضًا نشر منظومة جديدة من الخدمات الاجتماعية التي امتدت لتشمل الفلاحين والعمال الزراعيين، مما أدى إلى زيادة دخلهم الحقيقي بطريق مباشر، وأيضًا بطريق غير مباشر بزيادة قدرتهم على الكسب، كان من تلك الخدمات التأمين ضد البطالة وتعميم مجانية التعليم، والتوسع في العلاج المجاني للعاملين، وخفض أسعار الأدوية، وتحويل

(١) علي الجريتلي، التاريخ الاقتصادي للثورة ١٩٥٢-١٩٦٦، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٤، ص ٤٠.

(٢) أحمد السيد النجار، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٣) مرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي، مصدر سابق.

(٤) علي الجريتلي، مرجع سابق، ٧٥.

(٥) فؤاد الدهان، "على الطريق الثوري، من ريف قديم إلى ريف جديد"، مجلة الطليعة، مصر، عدد ١ يناير ١٩٦٥، ص ٤٧.

العمال الموسميين إلى عمال دائمين[١]، وكان كل ذلك يصب في اتجاه تحرير الفلاحين من الاستغلال.

على جانب آخر فإن الأمر لم يخلُ من ثغرات، خاصة في القانون الأول، الأمر الذي أوقع حكومة الثورة -إلى حد ما- في تناقض مع بعض أهداف القانون، تمثل ذلك التناقض في ترك مساحة كبيرة من حرية الحركة لكبار الملاك جعلهم يتصرفون في الأراضي الزائدة بالبيع كيفما شاءوا، وأتاح لهم حرية أن ينتقوا منها ما يحتفظون به[٢]، مما جعلهم يستأثرون لأنفسهم بأجود تلك الأراضي موقعًا وخصوبة، ولم يسلموا إلى اللجنة العليا للإصلاح الزراعي إلا أقل تلك الأراضي جودة[٣]، كما أن ارتفاع الحد الأقصى للملكية الذي بلغ في القانون الأول ٢٠٠ فدان كان متناقضًا مع فكرة تحقيق العدالة في توزيع ملكية الأرض الزراعية بل ويعوقها، نظرًا لضيق مساحة الأرض الزراعية ولضخامة أعداد المشتغلين في قطاع الزراعة بصفة عامة والمعدمين منهم بصفة خاصة[٤]، وربما أمكن تفسير ذلك-مع التحفظ- في إطار رغبة الثوار في عدم حدوث صدام مبكر قد يصل إلى ما لا تحمد عقباه مع قطاع عريض من ملاّك الأراضي الزراعية، وقد رأينا أن الثوار كانوا منذ البداية يريدون جعل الحد الأقصى ١٠٠ فدان، بيد أنهم تراجعوا خشية إثارة مشكلات في وقت باكر من عمر الثورة، مما يجعلنا نعزو ذلك "التراجع" من جانب القيادة الثورية إلى الحرص على توطيد مركز الثورة وتدعيم قواعدها قبل المضي في الطريق الثوري إلى مداه.

إضافة إلى ذلك فإن الدولة عند قيامها بتحديد الملكيات للاستيلاء على الأراضي الزائدة وقعت في خطأ إجرائي تمثل في اعتمادها على جهاز اللجنة العليا للإصلاح الزراعي وحده، دون الاعتماد على مؤسسات جماهيرية تسهم في التنفيذ، وكانت اللجنة قد عمدت إلى التنقيب في المستندات، لا على التنقيب الفعلي على الطبيعة[٥]، أدى ذلك إلى جعل أي مالك يقوم بتقديم أي مستند ورقى

(١) علي الجريتلي، مرجع سابق، ص ٣٨.
(٢) مرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي، مصدر سابق.
(٣) عادل حسين، مرجع سابق، ص ٦٣.
(٤) أحمد حسن إبراهيم، مرجع سابق، ص ٢٥٠.
(٥) طارق البشري، مرجع سابق، ص ٧٢.

يثبت قيامه ببيع ما زاد عن الحد الأقصى من أرضه، قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أو قبل ٢٥ يوليو ١٩٦١، طبقًا لقواعد القانون المدني، سواءً كانت هذه المستندات عقد بيع ابتدائي وقع عليه شخص قد توفى، أو أشَّر عليه موظف مختص، أو ورد بيان عن هذا البيع في أية ورقة رسمية، فإن هذا الشخص يُعَد قانونيًا غير مالك، ويصبح خارج حيز تطبيق القانون عليه، بهذه الطريقة استطاع الكثير من الملاّك التهرب من القانون بسبب قدرتهم على اصطناع مثل تلك الأدلة بطرق غير شرعية[١]، وقد أشار الرئيس عبدالناصر إلى ذلك بنفسه حينما قال:

"كنا بنقضي على الإقطاع.. هل قضينا على الإقطاع؟ الأسر اللى قعد لها ٢٠٠ فدان وخمسين لكل ولد من ولادهم.. كتلوا هذه الأرض، وأنا أعرف مناطق فيها ٣ آلاف فدان ملكية لعائلة واحدة، ولازالوا يعتبروا نفسهم أسياد البلد؛ زي ما كانوا قبل الثورة، ولازالوا بينظروا إلى الفلاحين كعبيد"[٢].

وقد كان من الممكن التغلب على تلك المشكلة ببساطة، إذا ما اعتمدت اللجنة في تنفيذ القانون على جماهير الفلاحين في القرى، أولئك الواعين بالقانون وأهدافه، والمنظمين في أجهزة سياسية وشعبية، فمن المعروف أن كل فلاح في القرية أو حتى صبي يستطيع أن يحدد بشكل حاسم ما يملكه كل رجل في قريته[٣].

على الرغم من كل الجهود التي بذلتها الدولة في عملية الإصلاح الزراعي على مدار تلك السنوات، وهي جهود لا جدال في أثرها المحمود فإنها انطلقت من مبدأ التوسع في الاستثمار الفردي الصغير على أساس أن ذلك هو الحل الأمثل لمشكلة الأرض في مصر، بيد أن محدودية الأرض المنزرعة والقابلة للاستصلاح، جعلت الأمر عبارة عن توسيع للملكية الصغيرة في مصر دون الوصول إلى حل ناجع للمشكلة برمتها، خاصة إذا ما اقترنت بحد أقصى كبير نسبيًا للملكية والذي تمثل في ٢٠٠ فدان أو ما زاد عن ذلك بكثير في بعض الأحيان، كما سبق أن رأينا، حيث كانت المحصلة النهائية لهذين الإجراءين تعنى المزيد من التركز في الملكية الكبيرة،

---

(١) طارق البشري، "بعض نواحي قانون الإصلاح الزراعي في التطبيق"، مجلة الكاتب، مصر، مجلد ٤، عدد ٥٠، مايو ١٩٦٥، ص ٧١.

(٢) خطاب الرئيس جمال عبدالناصر في الاحتفال الرياضي بالإسكندرية بمناسبة عيد الثورة التاسع، في ٢٦ يوليو ١٩٦١، موقع الرئيس جمال عبدالناصر.

(٣) طارق البشرى، بعض نواحي قانون الإصلاح الزراعي، مرجع سابق، ص ٧٠.

ومزيد من تفتت الأرض الزراعية، مع تزايد أعداد عمال الزراعة[١]، بطبيعة الحال اعتمدت الدولة على التعاونيات للتغلب على آثار تقسيم الأرض، ولزيادة الإنتاجية[٢]، بيد أن هذه التعاونيات اقتصرت على تقديم الخدمات والائتمان، وربما كان الحل الأفضل والجذري لتلك المشكلة هو قيام المزارع التعاونية عن طريق تجميع الأرض الزراعية وزراعتها بوسائل الإنتاج الكبير، وكذلك عن طريق إنشاء قطاع عام زراعي كبير يقوم بدور طليعي في ميدان الإنتاج[٣]، وكان كلا الإجراءين يتناسب تماما مع الاتجاه نحو الاشتراكية الذي تبنته قيادة البلاد آنذاك، خاصة في ظل وجود دستور ١٩٦٤ الذي كان قد نص على الملكية التعاونية بوصفها أرقى أشكال التعاون[٤]، إضافة إلى أن الملكية التعاونية في حد ذاتها تعد شكلًا من أشكال الملكية الاشتراكية، بيد أن الدولة اعتمدت توسيع الملكية الصغيرة بوصفه "التطبيق العربي للاشتراكية" والتي لا تؤمن بتأميم الأرض أو تحويلها لملكية عامة، فالتجربة المصرية كما يقول الميثاق تؤمن بالملكية الفردية في حدود لا تسمح بالإقطاع[٥].

في هذا السياق يكون من الواجب لفت الانتباه إلى أمرين: أولهما أن عملية الإصلاح الزراعي في حد ذاتها لا ترتبط بالنظام الاشتراكي دون غيره من الأنظمة الاقتصادية بل إن هناك بعض الأنظمة الرأسمالية قامت بمثل هذه الإصلاحات، مثلما حدث فى كوريا الجنوبية واليابان وتايوان[٦]، فالاشتراكية تريد الإصلاح الزراعي وتسعى إلى تحقيقه وكذلك الرأسمالية، كما أن الإصلاح الزراعي في حد ذاته ليس إنجازًا اشتراكيًا حتى لو طبق بأكثر الأساليب دقة وعلمية[٧]، الأمر الآخر

(١) فتحي عبدالفتاح، "الحل المصري والواقع الزراعي"، مجلة الطليعة، مصر، السنة ١٠، العدد ٩، سبتمبر ١٩٧٤، ص ٦٨.

(٢) علي الجريتلي، مرجع سابق، ص ٧٥.

(٣) عبدالخالق الشهاوي، "الإصلاح الزراعي بين عهدين، كل الجهد لإنقاذ الأرض والإنتاج"، مجلة الطليعة، مصر، السنة ١٠ عدد ٩، سبتمبر ١٩٧٤، ص ٦٦

(٤) دستور ١٩٦٤، الجريدة الرسمية، عدد ٦٩ تابع (أ)، الثلاثاء ٢٤ مارس ١٩٦٤، مادة ١٣، وثائق مجلس النواب؛ سعيد خيال، "أسس السياسة الزراعية وأهدافها"، مجلة الطليعة، مصر، السنة ٤، عدد ١، يناير ١٩٦٨، ص ٧٧؛ أحمد حسن إبراهيم، مرجع سابق، ص ٢٥٠،

(٥) ميثاق العمل الوطن، الدار القومية للطباعة والنشر، ص ٦٤.

(٦) أحمد السيد النجار، مرجع سابق، ص ١٦.

(٧) عبدالخالق الشهاوي، مرجع سابق، ص ٦٥.

أن عملية الإصلاح الزراعي في مصر بدأت في ظل نظام اقتصادي رأسمالي مالت به حكومة الثورة شيئًا فشيئًا نحو الرأسمالية الموجهة، وقد دفع ذلك أحد الباحثين أن يرى أن عملية الإصلاح الزراعي برمتها لم تكن تكرس إلا لنوع من رأسمالية الدولة خاصة في ظل السياسات الزراعية الأخرى التي اتبعتها الدولة تجاه قطاع الزراعة ككل[١].

ولكي نستطيع أن نقف على حقيقة ما تم في مصر خلال عملية الإصلاح الزراعي ككل منذ بدئها وحتى انتهائها، بتولي الرئيس السادات حكم مصر وتراجعه عن كل السياسات والمبادئ التي أرساها نظام ثورة يوليو، وجب أن نوضح أنه على الرغم من أن حركة الإصلاح الزراعي على وجه العموم لا ترتبط فقط بالاشتراكية فإن هذا لا ينفى أن الإصلاح الزراعي عملية ذات ارتباط وثيق بالحركات القومية، وغالبًا ما تتم في ظلها[٢]، كما أن الإصلاح الزراعي عادة ما يرتبط بالمفاهيم الثورية[٣]، والأهم من ذلك أن توزيع الأرض على المعدمين وصغار الفلاحين كان مبدأ اتبعته معظم الدول الاشتراكية في المراحل الأولى للإصلاحات الزراعية فيها[٤]، بل إن لينين نفسه قد دافع عن هذا المبدأ عندما ذهب إلى أن "انتزاع الأرض من المُلاّك لصالح الفلاحين، وإعادة توزيع الأرض على فئات من الملاك قد يكون أمرًا نافعًا وضروريًا لانتصار الديمقراطية، ومحو آثار "القنانة"، ورفع مستوى معيشة الجماهير، غير أنه ينبغي ألا يقف الأمر عند هذا الحد في سبيل الثورة الاشتراكية"[٥]، في ظل ذلك يمكننا أن نقول إن عملية الإصلاح الزراعي خاصة في مراحلها وإجراءاتها المتقدمة تمت في ظل مجتمع "يتحول" نحو الاشتراكية، وهو ما يتفق تمامًا مع رؤية جمال عبدالناصر وتبنيه لمصطلح التحول الاشتراكي، وهو ما يمكن أن يمثل مبررًا لقيام الدولة بالتدرج في تطبيق الإصلاح الزراعي، وكذلك التدرج في نزع الملكيات الزراعية الكبيرة على مدار ما يربو على ١٧ عامًا من ١٩٥٢ وحتى ١٩٦٩.

(١) أحمد السيد النجار، مرجع سابق، ص ١٧.

(٢) إبراهيم عامر، مرجع سابق، ص ١٤٢؛ إبراهيم الطناملي، مرجع سابق، ص ٣٩

(٣) سعيد خيال، الإصلاح الزراعي الثوري، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٤) فتحي عبدالفتاح، الناصرية وتجربة الثورة من أعلى، مرجع سابق، ص٤٥.

(٥) لينين، المختارات، المجلد الثاني، ترجمة إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو ١٩٧٩، ص ٥٧٦

من ناحية أخرى فإن عملية القضاء على الملكية الخاصة قضاءً تامًا في مجتمع مثل المجتمع المصري يحكمه تاريخ طويل من الملكية الفردية للأرض منذ عام ١٨٩١ -عندما أقر الخديوي توفيق بالملكية التامة للأطيان الخراجية[١]-، وتأميم الأرض وتحويلها إلى ملكية جماعية، كان أمرًا بالغ الصعوبة في ظل العقائد الدينية التي تحكم المجتمع المصري، ولعل الصورة تتضح أكثر إذا ما عرفنا أن تهمة الكفر والإلحاد قد وجهت بالفعل إلى الثوار في بداية طرح قانون الإصلاح الزراعي، ذلك عندما قام بعض كبار الملاّك بتقديم مذكرة إلى رئيس الوزراء علي ماهر وكان من ضمن ما جاء فيها" أن الأديان لم تقل مطلقًا بتحديد الملكية، بل إن هذا العمل من أعمال اللادينيين أصحاب المذاهب التي تهدم حرية الفرد"[٢].

يضاف إلى ذلك أن الإصلاح الزراعي في مصر اتسم بالمرحلية والتجريب، وقد كان ذلك أمرًا طبيعيًا بالنسبة لظروف ثورة يوليو خاصة في بدايتها حيث انتقل قادة الثورة من الكفاح الثوري القائم على مقاومة نظام الحكم الاستعماري والرجعي الذي ساد البلاد إلى وضع جديد وهو تحمل مسئولية قيادة البلاد بعد نجاح الثورة[٣]، أما الطعن بأن ذلك الإجراء كان في إطار من رأسمالية الدولة فيمكن الرد عليه بأن رأسمالية الدولة غالبًا ما تتم في ظل حكم حزب ينوب عن طبقة أو فئة معينة في المجتمع، ويسيطر على الثروة وأدوات الإنتاج في الدولة لصالح تلك الفئة، بينما في حالتنا هذه فإن النظام الذي حكم مصر حينها كان نظامًا ثوريًا شعبيًا وضع نفسه في خدمة الجماهير العريضة من الشعب والتحم معها في نسيج واحد.

سياسات وإصلاحات أخرى

مثل الإصلاح الزراعي الإجراء الأهم من جانب الدولة في قطاع الزراعة لرأب الخلل الذي أصاب ذلك القطاع المهم من قطاعات الاقتصاد المصري بيد أنه لم يكن الإجراء الوحيد الذي اتخذته الدولة لتوجيه قطاع الزراعة حسب ما يتفق مع

(١) "أمر عال من الخديوي محمد توفيق بالإقرار بالملكية التامة للأطيان الخراجية"، في ١٥ أبريل سنة ١٨٩١، في: وثائق تاريخية عن الأرض والفلاح، مجلة الطليعة، مصر، عدد ١، يناير ١٩٦٥، ص ١٥١

(٢) عبدالعظيم رمضان، البورجوازية المصرية والإصلاح الزراعي الأول، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٣) عبدالخالق الشهاوي، "رؤية جديدة للمسألة الزراعية"، مجلة الكاتب، مصر، مجلد ١٢، عدد ١٣٧، أغسطس ١٩٧٢، ص ٢٥

رؤيتها وسياساتها الاقتصادية العامة، إذ كانت هناك إجراءات وسياسات أخرى اتخذتها الدولة إلى جوار الإصلاح الزراعي تمثل أهمها في تطوير التعاونيات، واتباع سياسات زراعية جديدة وكذلك التدخل لتطوير قطاع الائتمان الزراعي.

على الرغم من أن جذور الحركة التعاونية في مصر ترجع إلى عام ١٩٠٨(*)، فإن الحركة التعاونية لم يُتَح لها أن تلعب دورًا مؤثرًا في تطوير الزراعة المصرية، حيث لم تحظ الحركة التعاونية في مصر من النظام الحاكم قبل ثورة يوليو بالعون الكافي إلا في ظل الأزمات الاقتصادية، عندما كانت الدولة تلجأ إلى التعاونيات كي تحمل عنها عبء مساعدة الزراع في تحمل تبعات تلك الأزمات(١)، وفى إطار سعي الدولة الحثيث بعد الثورة نحو التنمية الاقتصادية الشاملة كان مطلوبًا من قطاع الزراعة أن يحقق فائضًا يمكن استخدامه في ضخ المزيد من الاستثمارات في قطاع الصناعة، وقد كان هذا بطبيعة الحال يتطلب العمل على زيادة إنتاجية الأرض الزراعية، وفي الوقت نفسه خفض الاستهلاك في قطاع الزراعة نفسه، ولذلك صار لزامًا على الدولة أن تلجأ إلى التعاون الزراعي بوصفه أحد الأساليب المهمة في تحقيق هذين الهدفين، وهنا تبرز أهمية التعاون الزراعي لا في أثره في قطاع الزراعة فقط وإنما لأهمية أثره في قضية التنمية ككل(٢).

لتلك الأسباب قامت الدولة بإصدار قانون الجمعيات التعاونية عام ١٩٥٦ (٣)، فمن الناحية التنظيمية، نظم القانون بنية الجمعيات التعاونية في شكل هرمى،

(*) جدير بالذكر أن رائد الحركة التعاونية في مصر هو عمر لطفي بك وهو محامٍ مصري من أصل مغربي، اشتهر بكونه أبا التعاون في مصر، وعندما رأي اشتداد الأزمة المالية سنة ١٩٠٧ ومعاناة الفلاحين من ظلم المرابين والمضاربين أخذ يبحث عن طوق نجاة للفلاح وللشعب المصري عامة من هذه الأزمات، ونظرًا لدراسته التعاون الزراعي رأى أن تقتدي الحكومة المصرية بما فعلته ألمانيا وإيطاليا بإنشاء نقابات زراعية في كل بلدة تساعد الفلاحين بدلا من المرابين والمضاربين، بيد أن الحكومة المصرية لم توافق الحكومة علي اقتراحه؛ لذا فقد لجأ إلـى إنشاء النقابات الزراعية والتي كانت مهمتها الإقراض والتسويق التعاوني للحاصلات المصرية، ثم قام بالدعوة لإنشاء الجمعيات التعاونية وأطلق عليها شركة التعاون المنزلي، وأُنشئت هذه الجمعيات بالقاهرة وباقي المدن الكبرى في مصر مثل الإسكندرية والمنصورة والمنيا، وكان يطوف بجميع أنحاء مصر لينشر دعوته بتأسيس النقابات و التعاونيات.(ويكيبيديا، الموسوعة الحرة).

(١) محمد محمود عبدالرؤوف، "تطوير الزراعة من خلال التعاون"، مجلة الطليعة، مصر، السنة ٨، عدد ١٠، ١٩٧٢، ص ٦٢.

(٢) كمال إبراهيم أباظة، "رأي في الحركة التعاونية"، مجلة الطليعة، مصر، السنة ٥، عدد ٥، مايو ١٩٦٩، ص ١٤٢.

(٣) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦، بإصدار قانون الجمعيات التعاونية، الوقائع المصرية عدد ٧ مكرر غير اعتيادي، وثائق مجلس النواب.

بحيث تكون الجمعيات التعاونية المحلية الزراعية في قاعدته، تعلوها الجمعيات التعاونية المشتركة المكونة من جمعيتين أو أكثر على مستوى المركز، ثم جمعية تعاونية عامة مكونة من الجمعيات التعاونية المشتركة على مستوى المحافظة، وتكون الجمعيات التعاونية العامة والمشتركة اتحادات إقليمية أو نوعية، هذه الاتحادات تُكَوِّن فيما بينها الاتحاد التعاوني العام للجمهورية ككل(١)، وقد أنشئت الجمعيات التعاونية بوصفها أسلوبًا ثوريًا لحماية صغار الملاك من قوى الإقطاع وذيولها، وكان الهدف من إنشائها أن تكون أداة لتمويل الفلاح تقدم له القروض التي يحتاجها لإعداد أرضه للزراعة، وأن تمد الفلاحين بالمواد التي يحتاجونها لزراعة أراضيهم طبقا للحيازة التي يملكونها، ومساعدتهم في عملية التسويق حماية لهم من المرابين والوسطاء(٢).

على جانب آخر استطاع القانون أن يحقق عدة إصلاحات مهمة على الأرض، حيث قام بإبعاد العناصر المسيطرة والمستغلة في الريف عن محيط الجمعيات التعاونية، عندما حظر عضوية مجالس إدارات الجمعيات التعاونية على من حرموا من ممارسة حقوقهم السياسية، كما قرر القانون أن تخصص أربعة أخماس مقاعد مجلس الإدارة لصغار الفلاحين ممن يملكون أقل من خمسة أفدنة، مما أتاح الفرصة أمام صغار الملاك، الذين يمثلون السواد الأعظم من الزراع، في أن يكون لهم العدد الأكبر من المقاعد في مجالس الإدارة(٣)، ووجه بذلك ضربة قوية لسيطرة كبار الملاك على الجمعيات التعاونية، يضاف إلى ذلك أنه جعل جميع القروض الزراعية تمر من خلال الجمعية التعاونية وبضمان المحصول، وبذلك حرر المزارع الصغير والمستأجر من سيطرة الملاك في الريف وضمن لهم الحصول على التمويل اللازم لعمليتهم الإنتاجية(٤).

بالإضافة إلى ذلك قام القانون بتوفير أجهزة فنية متخصصة إلى جوار مجلس الإدارة حيث قام بتعيين مشرف زراعي من موظفي وزارة الزراعة في كل جمعية، أنيط به تقديم العون التقني والإرشادات الفنية لأعضائها، كما كان من مهامه

(١) المصدر السابق، الباب السابع.

(٢) كمال إبراهيم أباظة، مرجع سابق، ص ١٤٣.

(٣) "التعاون الزراعي في مصر، تطوره وحالته الراهنة" في: مجلة الطليعة، مصر، السنة ٨، العدد ١٠، أكتوبر ١٩٧٢، ص ٥٨.

(٤) محمد محمود عبدالرؤوف، مرجع سابق، ص ٦٣.

أيضًا معاونة أعضاء الجمعية في إعداد المشروعات الخاصة بها وتنفيذها، والتأكد من قيام الجمعيات بأداء مهامها وتقديم الخدمات الزراعية على النحو الذي يحقق زيادة الإنتاجية، وفى هذا الإطار ألزمت كل جمعية بوضع برنامج سنوي مدروس لنشاطها، يُعَد بواسطة مجلس إدارة الجمعية بالاشتراك مع الأجهزة الفنية المختصة بحيث يغطى مراحل الإنتاج الزراعي كافة، ويُنفَّذ ويُشرَف عليه من قبل الجمعية، كما تقرر أن تخدم كل جمعية مساحة قدرها من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ فدان، وذلك كي تتناسب طاقة كل جمعية مع مساحة المنطقة التي تعمل بها، وفى ظل هذا القانون ارتفع عدد الجمعيات التعاونية في مصر من ٢١٩٠ جمعية قبل تطبيق القانون إلى حوالي ٤٠٨٣ عام ١٩٦١، كما ارتفع عدد الأعضاء من حوالي ٤٥٠ ألف عضو إلى مليون و٢٥٠ ألف عضو، والمساحة المخدومة من ٢,٩ مليون فدان إلى ٣,٤ مليون فدان، وقيمة السلف من ٢٠,١ مليون جنيه إلى ٣٢,٦ مليون خلال الفترة من ١٩٥٦ إلى عام ١٩٦١ [١].

من ناحية أخرى بلغت قيمة الأسمدة والبذور والتقاوي والمبيدات وآلات المقاومة التي وفرتها هذه الجمعيات لأعضائها خلال الفترة من (١٩٥٧-١٩٦٦) حوالي ٧,١ مليون جنيه، أما في ميدان تسويق المنتجات الزراعية فقد بلغت قيمة المحاصيل التي سوقها جهاز الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي خلال الفترة من (١٩٦٢-١٩٦٨) فقط حوالي ١٥٠ مليون جنيه[٢].

على صعيد آخر قامت الدولة بتطبيق عدة سياسات زراعية لعل أهمها تجديد الأساليب الزراعية والاعتماد على الآلات الزراعية الحديثة التي كانت توفرها الجمعيات التعاونية، وتنويع الإنتاج الزراعي للحد من الاعتماد على محصول القطن فقط، وقد لجأت الدولة إلى تنويع الإنتاج لتقليل مخاطر التقلبات الجوية أو الآفات التي يمكن أن تضرب المحصول الرئيسي، وقد أدى تنويع الإنتاج الزراعي آنذاك إلى اتساع زراعة القمح، كما أدت سياسة زيادة الجمارك على الفواكه إلى تشجيع زراعتها محليًا، كما نشطت زراعة الأزر بفضل تحسين الري والصرف[٣].

(١) التعاون الزراعي في مصر تطوره وحالته الراهنة، مرجع سابق، ص ص ٥٨، ٥٩.

(٢) كمال محمد سعيد الخياط، "بنيان التعاون الزراعي في الجمهورية العربية المتحدة ومعالمه الرئيسية"، مجلة القانون والاقتصاد، العراق، مجلد ٢، عدد ٣، ٤، ١٩٧٠، ص ٤٧٩.

(٣) محمد إبراهيم حسن، "تطور السياسة الزراعية في الجمهورية العربية المتحدة في ظل النظام الاشتراكي العربي"، مجلة مصر المعاصرة، مصر، مجلد ٥٨، عدد ٣٢٧، يناير ١٩٦٧، ص ١٤٤.

وكذلك لجأت الدولة إلى اتباع سياسة الدورة الزراعية وتوحيد المحاصيل، حيث تؤدى سياسة توحيد المحاصيل إلى الاستخدام الاقتصادي للأرض وزيادة الإنتاج، فزراعة محصول واحد في مساحات من الأراضي المتجاورة يؤدى إلى توفير مياه الري، على العكس مما يحدث لو تركت الأراضي المتجاورة لزراعة عدة محاصيل متنوعة ذات متطلبات مختلفة في الري[١]، كما أن اللجوء إلى سياسة الدورة الزراعية وتوحيد وقت زراعة المحصول وحصاده في الزمام التابع لكل قرية، والذي يتبع بدوره جمعية تعاونية، أتاح استخدام الآلات في عمليات الزرع ورش المبيدات والحصاد، والاستفادة بوفورات الحجم الكبير، إضافة إلى أن سياسة الدورة الزراعية كانت تهدف أيضًا التحكم في هيكل المزروعات بما يلائم سياسات الدولة واحتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية[٢].

وقد أدت السياسات الزراعية التي اتبعتها الدولة في تلك الفترة إلى ارتفاع متوسط إنتاج الفدان من المحاصيل الرئيسية، على سبيل المثال ارتفع متوسط إنتاج فدان القطن من ٤,٢ عام ١٩٥٢ إلى ٥,٩ قنطار عام ١٩٧١، كما ارتفع متوسط إنتاج فدان الأرز من ١,٥ ضريبة عام ١٩٥٢ إلى ٢,٣٦ عام ١٩٧١، ومتوسط إنتاج فدان قصب السكر من ٧٨٥ ألف قنطار عام ١٩٥٢ إلى ٨٦٤ ألف قنطار عام ١٩٧١، ومتوسط إنتاج فدان القمح من ٥,٢ أردب عام ١٩٥٢ إلى ٨,٦ أردب عام ١٩٧١، والفول من ٤,٥ أردب عام ١٩٥٢ إلى ٦,٣ أردب عام ١٩٧١ [٣].

الائتمان الزراعي

خضع الائتمان الزراعي قبل الثورة للنظام الرأسمالي الذي صبغ الاقتصاد المصري برمته بصبغته آنذاك، فكانت القروض تخضع في تقديرها للعرض والطلب، يستأثر بها أصحاب الملكية الكبيرة، ولم يوجّه الممولون أي اهتمام لضمان استخدام تلك القروض في أغراض إنتاجية إذ انصبّ كل اهتمامهم على التأكد من ضمان تحصيلها[٤]، وكانت الدولة قد أنشأت "بنك التسليف الزراعي

---

(١) روبرت مابرو، مرجع سابق، ص ١١٩.

(٢) أحمد السيد النجار، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٣) الكتاب الإحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢-١٩٧٣، مصدر سابق، ص ص ٤٢، ٤٣.

(٤) حسن زكي أحمد، "نظام الائتمان الزراعي والتعاوني والمشاكل التي تواجهه"، مجلة الإدارة، مصر، مجلد ١، عدد ٣، يناير ١٩٦٩، ص ٦٢.

المصري" في ٢٥ يوليو عام ١٩٣١ برأسمال قدره مليون جنيه[١]، لسد الثغرة الناجمة عن عدم وجود بنك مصري متخصص في الإقراض الزراعي[٢]، على أن يكون غرضه تقديم السلفيات الزراعية للجمعيات التعاونية وصغار الملاك، وبيع الأسمدة والبذور لجميع المزارعين، وتقديم سلف لشراء الآلات الزراعية [٣]، وفى عام ١٩٤٨ عُدِّل نظام البنك بحيث يقوم بخدمة النظام التعاوني[٤]، كما غُيِّر اسمه إلى "بنك التسليف الزراعي والتعاوني"[٥].

وبعد قيام الثورة أولت الدولة اهتمامًا كبيرًا للائتمان الزراعي، نظرًا لدوره المهم في زيادة الإنتاج الزراعي، حيث يرتبط حجم الإنتاج الزراعي ارتباطًا تلقائيًا ووثيقًا بحجم الائتمان الزراعي[٦]، والائتمان الزراعي يؤدى إلى زيادة الإنتاج في حالة استخدام القروض في التوسع الرأسي، كالاستثمار في زراعة الأرض أو إقامة صناعات زراعية، أو في حالة استخدامها في التوسع الأفقي بإضافة مساحات جديدة للأرض، عن طريق الاستثمار في استصلاح الأراضي، كما أن استصلاح الأراضي بغية إضافة المزيد منها إلى الثروة العقارية يعد نوعًا من الاستثمار تقوم به الدول الاشتراكية[٧]، ولما كانت قيادة الثورة ذات ميل واضح لإرساء قواعد العدالة الاجتماعية لذا بدا من الضروري تغيير السياسات الائتمانية المتبعة في الزراعة تمهيدًا لتطوير الأوعية الائتمانية نفسها بما يتلاءم مع توجهات

(١) مرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠بالترخيص للحكومة بتأسيس بنك التسليف الزراعي المصري، محفظة ١١، ملف رقم ٣/١٧/١٨٢ ج١، كود أرشيفي ٠٠٠١١١-٣٠١٩، وثائق مجلس الوزراء.

(٢) محمد رشدي، التطور الاقتصادي في مصر، ج ٢، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٢، ص ٦٩.

(٣) قانون ١٣٩ لسنة ١٩٤٨ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠، محفظة ١١، ملف رقم ٣/١٧/١٨٢ ج١، كود أرشيفي ٠٠٠١١١-٣٠١٩، وثائق مجلس الوزراء.

(٤) قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٨، اكتتاب الحكومة في أسهم بنك التعاون والتسليف الزراعي، الوقائع المصرية، عدد ١٠١ في ١٩ يوليو ١٩٤٨، محفظة ١١، ملف رقم ٣/١٧/١٨٢ ج١، كود أرشيفي ٠٠٠١١١-٣٠١٩، وثائق مجلس الوزراء.

(٥) تغيير اسم بنك التسليف الزراعي المصري إلى بنك التسليف الزراعي والتعاوني، صدر بقصر القبة في ١٩٤٨/١٢/٢٧، محفظة ١١، ملف رقم ٣/١٧/١٨٢ ج١، كود أرشيفي ٠٠٠١١١-٣٠١٩، وثائق مجلس الوزراء

(٦) عبدالعزيز الصبروت، "شهرية الاقتصاد: الإنتاج، الائتمان، الحافز في قطاع الزراعة"، مجلة الكاتب، مصر، عدد ٨٦، نوفمبر ١٩٦٦، ص ١٤٠

(٧) حسن زكي أحمد، "تخطيط الائتمان الزراعي"، مجلة مصر المعاصرة، مجلد ٥٩، عدد، ٣٣١، يناير ١٩٦٨، ص ١٧٧.

الدولة[١]، كما أن اتساع الملكيات الصغيرة الناجم عن قوانين الإصلاح الزراعي دعا إلى ضرورة التوسع في حجم الائتمان؛ ولذا أصبح الائتمان الزراعي جزءًا من حركة التنمية الزراعية ككل[٢].

بدأت الدولة بدعم بنك التسليف الزراعي عندما قامت بضمانه في الحصول على قرض من البنك الأهلي المصري قيمته ٥ مليون جنيه عام ١٩٥٢ لتمويل محصول القطن[٣]، وفى عام ١٩٥٤ أسهم البنك في خدمة الإصلاح الزراعي حيث قدم للجان هيئة الإصلاح الزراعي السلف الزراعية والأسمدة بما قيمته مليون جنيه تقريبًا، كما ناب البنك عن الحكومة في تسلم ٨٨٪ من كميات القمح التي اشترتها الدولة، وبلغ مجموع ما قدمه البنك من قروض للزراع والجمعيات التعاونية خلال عام ١٩٥٤ حوالي ١٧,٥ مليون جنيه منها ١٢,٩ مليون جنيه للأفراد، و٤,٥ مليون جنيه للجمعيات التعاونية[٤]، وفي عام ١٩٥٥ قدم البنك قروضًا قيمتها ١٩,٥ مليون جنيه، كما وزع من الأسمدة الكيماوية حوالي ٣١٩ ألف طن[٥]، وفى عام ١٩٥٧ قام وزير الاقتصاد برفع مذكرة لرئيس الجمهورية بتعديل نظام البنك بحيث يقدم السلفيات المخصصة لشراء الآلات والماشية لصغار المزارعين والجمعيات التعاونية فقط، وهو ما تم بالفعل[٦]، وبدءًا من عام ١٩٥٧ شرعت الدولة في تنفيذ نظام الائتمان الزراعي التعاوني، وعدَّت الحكومة ذلك النظام أداة لتخليص الفلاح من الاستغلال الذي كان يتعرض له فيما سبق[٧]، وفى عام ١٩٥٨ قام وزير الاقتصاد

(١) حسن زكي أحمد، نظام الائتمان الزراعي، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٢) أحمد عبدالوهاب برانيه، "دراسة تحليلية عن العوامل المؤثرة على كفاءة وعمليات التحصيل في المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني"، مجلة المال والتجارة، مجلد ٨، عدد ٨٢، فبراير ١٩٧٦، ص ١٨.

(٣) مرسوم بقانون ٢٣١ لسنة ١٩٥٣، بشأن ضمان الحكومة لبنك التسليف الزراعي والتعاوني في سلفة تمويل محصول القطن، الوقائع المصرية عدد ١٤٠ مكرر، في ١١ أكتوبر ١٩٥٢، وثائق مجلس النواب.

(٤) بنك التسليف الزراعي، تقرير مقدم إلى مجلس الإدارة عن السنة المالية ١٩٥٤، في الجمعية العمومية المنعقدة في ١٩٥٥/٤/٣٠، محفظة ١١، ملف رقم ٣/١٧/١٨٢ ج٢، كود أرشيفي ٠٠٠١١٢-٣٠١٩.

(٥) بنك التسليف الزراعي والتعاوني، تقرير مقدم إلى مجلس الإدارة عن السنة المالية ١٩٥٥، في ١٩٥٦/٤/٣٠، محفظة ١١، ملف ١٧/١٨٢ ج٣، كود أرشيفي ٠٠٠١١٣-٣٠١٩.

(٦) بنك التسليف الزراعي والتعاوني، تعديل نظام البنك، قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧، منشور بالوقائع المصرية في ٢٤ يناير ١٩٥٧، محفظة ٢٦٢، ملف ٢/١٧/١٨٢ ج٢، كود أرشيفي ٠٠٤٢١٣-٣٠١٩.

(٧) مصطفى النشرتي، "تقييم كفاءة البنوك الزراعية في مصر"، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، مصر، مجلد ٣٠، عدد ١، يناير ٢٠٠٨، ص ٣٨٧.

حسن عباس زكي برفع مذكرة إلى الرئيس لتعديل نظام البنك بحيث يقوم البنك بجميع الأعمال المصرفية للجمعيات التعاونية[١]، ثم قررت الدولة بدءًا من عام ١٩٦١ منح القروض للفلاحين بدون فوائد[٢]، واعتبارًا من عام ١٩٦٢ حُصِرت حيازات أعضاء الجمعيات التعاونية، وقامت الدولة بتغيير هيكل الائتمان بحيث تقوم على تنفيذه الجمعيات التعاونية الزراعية المنتشرة في القرى، وبنوك الائتمان التعاوني والزراعي المنتشرة في المحافظات وأصبح كل مزارع يحصل على احتياجاته الفعلية من القروض من خلال الجمعية التعاونية[٣]، وبعد أن انتقل نشاط الائتمان النقدي والعيني إلى الجمعيات التعاونية على مستوى القرية، رأت الدولة أن تعيد النظر في أوضاع بنك التسليف الزراعي، وعملًا بمركزية التخطيط، أصدرت الدولة قانونًا يقضي بتحويل البنك إلى "المؤسسة العامة للائتمان الزراعي والتعاوني"[٤]، وتحويل فروع البنك بالمحافظات إلى بنوك مستقلة تتبع المؤسسة، على أن يُعهد إليها بأعمال الائتمان في المحافظات، بينما تخضع المؤسسة بأسرها إلى إشراف وزارة الزراعة[٥].

من المهم أن نوضح أن إشراف الدولة على الائتمان الزراعي يعادل في الأهمية عملية الإصلاح الزراعي، حيث كانت الدولة تهدف من ذلك إلى ضمان قدر مناسب من احتياجات الإنتاج، والقضاء على الوسطاء، وتثبيت دخول الفلاحين؛ ولذلك عمدت الدولة إلى تقديم الائتمان إلى المنتجين من خلال الجمعيات التعاونية، وكانت القروض تقدم بضمان المحاصيل بدلًا من ضمان الأرض الذي

---

(١) مذكرة مرفوعة إلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة من وزير الاقتصاد حسن عباس زكي، محفظة ١٣٠٦، ملف ١/٤/٣٠، كود أرشيفي ٠٢٣٧٧١-٠٠٨١، وثائق مجلس الوزراء.

(٢) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦١ بشأن إلغاء الفائدة التي يحتسبها بنك التسليف الزراعي والتعاوني على السلفيات التي يقدمها للزراع والجمعيات التعاونية، في ١٠ أغسطس ١٩٦١، بنك التسليف الزراعي والتعاوني/ قرارات رئيس الجمهورية، محفظة رقم ١٣٠٦، ملف ٣٠-١/٤، كود أرشيفي ٠٢٣٧٧١-٠٠٨١، وثائق مجلس الوزراء.

(٣) أحمد سلطان أحمد، البنوك الزراعية بين توجيه مؤسسات الائتمان الزراعي ورقابة البنك المركزي، مجلة المال والتجارة، مصر، مجلد ٧ عدد ٧٣، مايو ١٩٧٥، ص ٥٨.

(٤) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ـ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني والبنوك التابعة لها بالمحافظات، الجريدة الرسمية، عدد ٦٨، الصادر في ٢٣ مارس ١٩٦٤، وثائق مجلس النواب.

(٥) عبدالوهاب برانيه، مرجع سابق، ص ١٩.

كان متبعًا في السابق[١]، وبمرور الوقت اضطردت الزيادة في أوجه النشاطين الائتماني والتعاوني وزادت أعداد المتعاملين مع بنوك التسليف على ٢،٢٥ مليون مواطن[٢]، مما أدى إلى اضطراد حجم السلفيات المقدمة من المؤسسة بدورها فارتفعت من حوالي ١٣،٠ مليون جنيه عام ١٩٥٢ حتى بلغت عام ٦٧/٦٦ حوالي ٨٦،٢٧٣ مليون جنيه[٣]، بيد أن حجم القروض التي قدمتها المؤسسة انخفض نسبيًا في عامي ١٩٧٠/١٩٧١، حيث بلغ حوالي ٨٠،٨ مليون و٧٦،٩ مليون جنيه على التوالي، وربما يعود السبب في ذلك الانخفاض إلى تراجع نسبة تحصيل القروض في تلك الفترة، وتراكم المديونيات على الزراع آنذاك[٤]، ولعل ذلك كان عائدًا إلى الظروف السياسية التي مرت بها مصر في أعقاب حرب ١٩٦٧، بيد أن ذلك الانخفاض يظل في نطاق المسموح به بالنسبة لأنشطة البنوك التي تتذبذب من آن إلى آخر.

هكذا يبدو جليًا من سياق الإجراءات المتواترة التي اتخذتها الدولة في قطاع الائتمان الزراعي الاهتمام البالغ للدولة بإرساء دعائم العدالة الاجتماعية، إذ يتبين ذلك من الأسس الاجتماعية للقرارات التي اتخذتها الدولة في هذا القطاع من حيث الإعفاء من الفوائد، والإشراف الكامل للدولة على الائتمان، تلك السياسة التي توازت وتكاملت مع إجراءات الإصلاح الزراعي في تحسين أحوال الفئة العظمى من الشعب المصري، الأمر الذي صب بدوره في تغيير موازين القوى السياسية والاجتماعية في صالح تلك الفئة.

الزراعة والخطة الخمسية ١٩٦٠/١٩٦٥

قررت الخطة الخمسية ١٩٦٠/١٩٦٥ لقطاع الزراعة من الاستثمارات ما قيمته ٢٢٥،٣ مليون جنيه من جملة استثماراتها، وتركزت النسبة الأعلى من تلك الاستثمارات في كفر الشيخ (٢٧،١ مليون جنيه)، ومديرية التحرير (٢٢،٦ مليون

(١) رياض الفنيمي، مرجع سابق، ص ١١٧.

(٢) حسن زكي، مرجع سابق، ص ٦٥.

(٣) الكتاب الإحصائي ١٩٥٢/١٩٧٣، مصدر سابق، ص ٥٦.

(٤) أحمد عبدالوهاب برانيه، "دراسة تحليلية عن العوامل المؤثرة على كفاءة عمليات التحصيل في المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني"، مجلة المال والتجارة، مصر، مجلد ٨، عدد، ٨٢، فبراير ١٩٧٦، ص ١٨.

جنيه)، والبحيرة (١٨,١ مليون جنيه)، والشرقية (١٧,٥ مليون جنيه)[١]، بيد أنه عند إعداد إطار خطة السنة الثانية رؤى أن تقتصر استثمارات القطاع على المشروعات الزراعية البحتة، فعُدِّلَت الاستثمارات إلى ١١٧,٤ مليون جنيه، والجدولان التاليان يوضحان ما حققته الخطة في قطاع الزراعة والقطاعات المتكاملة معه:

المحقق والمستهدف في قطاع الزراعة خلال الخطة ٦٠/٦٥ [٢] (مليون جنيه)

السنة / القطاع	١٩٦١/٦٠		
	مستهدف	منفذ	نسبة التنفيذ %
الاستثمارات في الزراعة	٢٦,٠	١٦,٥	٦٤
الري والصرف	٢٢,٣	١٤,٨	٦٣
السد العالى	١٠,٣	٦,٨	٦٦

السنوات / القطاع	١٩٦٢/٦١			١٩٦٣/٦٢		
	مستهدف	منفذ	نسبة التنفيذ %	مستهدف	منفذ	نسبة التنفيذ %
الاستثمارات في الزراعة	٣١,٢	١٧,٨	٥٦	٢٤,٩	٢٠,٦	٨٢
الري والصرف	٢٢,٣	١٩,٧	٨٨,٤	٣٤,٩	٢٩,٢	٨٣
السد العالى	١٠,٣	١٤,٤	١٦٠	١٢,٥	٢٤,٠	١٩٢

أوضحت لنا الأرقام السابقة حجم الاستثمارات المستهدفة خلال الأعوام الثلاث الأولى للخطة الخمسية ١٩٦٠/٦٥، وهي تبين لنا بشكل عام أن متوسط

(١) توزيع الاستثمارات على المحافظات (بأسعار سنة الأساس ١٩٦٠/٥٩)، الجمهورية العربية المتحدة، رياسة الجمهورية، لجنة التخطيط القومي للإقليم الجنوبي، الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(٢) تقارير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقرير متابعة تنفيذ خطة السنة الثانية ١٩٦٢/٦١، محفظة ١٤٩٢، ملف ٢/٢/٥٠ ج٢، كود أرشيفي ٢٦٨١٦-٠٠٨١-٠٠٠، وثائق مجلس الوزراء.

المنفذ من الاستثمارات خلال الأعوام الثلاثة للخطة كان حوالي ٦٧٪، وكان أعلى معدل للتنفيذ هو ما تحقق في مشروع السد العالي الذي جاوزت نسب تنفيذه ضعف المستهدف تقريبًا.

على الصعيد نفسه وعند النظر بشكل أكثر تفصيلًا لما تحقق في قطاع الزراعة في مجالي التوسع الرأسي والأفقي نجد أن الخطة قد استهدفت تنفيذ استثمارات في مشروعات التوسع الرأسي قيمتها ٣٥,٥ مليون جنيه خلال الأعوام الثلاث الأولى للخطة، نُفذ منها حتى الربع الأول من العام الثالث ما قيمته ١٨,٣ مليون جنيه، أما من ناحية التوسع الأفقي فقد كان من المقرر خلال تلك الفترة تنفيذ استثمارات قيمتها ٨٢,٣ مليون جنيه، غير أن ما نفذ منها، حتى الربع الأول من العام الثالث للخطة، كان ٣١,٤ مليون جنيه[١]، هكذا نجد أن نسبة التنفيذ المحققة في مشروعات التوسع الرأسي كانت ٥١٪ فقط من المستهدف، أما في مشروعات التوسع الأفقي فكانت ٣٨٪ من المستهدف، وكانت الدولة قد قامت خلال تلك الفترة باستصلاح ما يزيد على ٧٥ ألف فدان، كما كان من المقرر استصلاح ١٠٥ ألف فدان خلال العام الثالث[٢].

وبالنظر إلى ما حققته الخطة على صعيد الإنتاج، نجد أن قيمة الإنتاج الزراعي قد ارتفعت من ٥٨١,٦ مليون جنيه عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٥٨٢,٧ مليونًا عام ١٩٦١/٦٠، ثم انخفضت إلى ٥٦٤,٨ مليون جنيه في العام الثاني للخطة ١٩٦٢/٦١ [٣]، أما في العام الثالث من الخطة الخمسية ١٩٦٣/١٩٦٢ [*] فكانت قيمة الإنتاج المستهدف ٦٦٧,٧ مليون جنيه، وقد حقق قطاع الزراعة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام ٢٥٠,٧ مليون جنيه[٤] بنسبة ٣٧,٥٪ من المستهدف، بطبيعة الحال أدى النقص

(١) تقارير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقرير متابعة تنفيذ الخطة عن الربع الأول من السنة الثالثة ١٩٦٣/١٩٦٢، محفظة ١٤٩٣، رقم المجموعة ٢/٢/٥٠ ج٣، كود أرشيفي ٠٠٨١-٠٢٦٨١٧، وثائق مجلس الوزراء.

(٢) تقارير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقرير متابعة تنفيذ خطة السنة الثانية ١٩٦٢/٦١، مصدر سابق.

(٣) المصدر السابق.

(*) جدير بالذكر أنه لا توجد أية تقارير متابعة أو بيانات رسمية عن الخطة الخمسية بصفة عامة بعد عام ١٩٦٣.

(٤) تقارير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقرير متابعة تنفيذ الخطة عن الربع الأول من السنة

في الإنتاج الزراعي خلال العامين الأولين للخطة إلى انخفاض الأهمية النسبية لقطاع الزراعة في توليد الدخل القومي من ٣١,٥٪ عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٢٩,٥٪ عام ١٩٦١/٦٠ [١].

تشير الأرقام السابقة إلى وجود قصور واضح في قطاع الزراعة عن المستهدف في العامين الأولين من الخطة وبصفة خاصة في مشروعات التوسع الأفقي والرأسي، وتعزو تقارير متابعة الخطة ذلك القصور إلى إصابة محصول القطن عام ١٩٦٢ بآفة دودة القطن -وكانت في واقع الأمر بمنزلة كارثة حاقت بالاقتصاد المصري حينها بسبب ما أحدثته من خسائر-الأمر الذي أدى إلى نقص النقد الأجنبي وبالتبعية انخفاض حجم الاستثمارات اللازمة لقطاع الزراعة، وأيضًا إلى قصور التنفيذ في عدة مجالات متعلقة بالقطاع.

كانت تلك أهم المؤشرات التي رصدتها تقارير متابعة تنفيذ الخطة الخمسية على مدار أعوام ثلاثة، وقد كان من المستهدف أن تصل قيمة الإنتاج في قطاع الزراعة في نهاية الخطة ١٩٦٥/٦٠ إلى ٧٤٥,٥ مليون جنيه بأسعار سنة الأساس (السنة الأولى للخطة) أي أن تحقق الخطة في قطاع الزراعة زيادة قدرها ١٩٦,٠ مليون جنيه عن قيمة الإنتاج الزراعي في سنة الأساس ١٩٦٠/٥٩ والتي كانت ٥٨١,٠ مليون جنيه بزيادة نسبتها ٢٨٪[٢]، وقد حقق قطاع الزراعة عام ١٩٦٦/٦٥ إنتاجًا إجماليًا قيمته ٧٠٤,١ مليون جنيه[٣]، أي أن قطاع الزراعة حقق في نهاية الخطة الخمسية ما نسبته ٩٤,٤٪ من المستهدف، كما كانت هناك عدة مشكلات واجهت الخطة في قطاع الزراعة وخاصة في مجال التوسع الأفقي الذي لم يسهم في تحقيق زيادة تذكر في الإنتاج الزراعي وخاصة في العام الثالث، وفي واقع الأمر فإن ذلك كان راجعًا إلى قصور برامج استصلاح الأراضي في العامين الأوليين من الخطة، كما أن الجهات المسئولة عن استصلاح الأراضي بالغت في

الثالثة ١٩٦٣/١٩٦٢، مصدر سابق.

(١) تقارير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقرير متابعة تنفيذ خطة السنة الثانية ١٩٦٢/٦١، مصدر سابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) تطور الإنتاج خلال الفترة من ١٩٦٠/٥٩ إلى ٦٩/٦٨ بالأسعار الثابتة لسنة ٦٠/٥٩، وزارة التخطيط، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومي عن الفترة من ١٩٦٠/٥٩-٢٠٠٠/٩٩.

تقديرها للزيادة المتوقعة في الإنتاج الزراعي في نهاية الخطة الخمسية، كما أن الخطة ككل -كما سبق أن رأينا- عانت من نقص الموارد[١].

وعلى الرغم من ذلك فإنه من المهم أن نذكر أن ما استُصلح من أراض خلال الفترة من (١٩٦١/٦٠-١٩٧١/٧٠) بلغت جملته ٩٠٨,٥ ألف فدان، بينما لم تزد المساحات المستصلحة من الأراضي على مدار ستين عامًا سابقة على الثورة عن ٤٠٠ ألف فدان[٢].

خلال تلك الفترة أفرزت عملية التنمية في قطاع الزراعة نتائج شديدة الأهمية حيث زادت المساحة المحصولية للأرض- أي إجمالي مساحة المحاصيل المزروعة على مدار العام- من ٩,٣ مليون فدان عام ١٩٥٢ إلى ١٠,٧ مليون فدان عام ١٩٧٠ بنسبة زيادة تبلغ ١٥,٥٪، وارتفع عدد الجرارات الزراعية المستخدمة في الزراعة من ٩٩٠٠ جرار عام ١٩٥٢ إلى ما يزيد على ٢٠ ألف جرار عام ١٩٧٠ مما يشير إلى معدل متزايد للميكنة الزراعية، وزاد طول قنوات الري من ٢٢ ألف كيلومتر عام ١٩٤٧ إلى ٢٨ ألف كيلومتر عام ١٩٧٠ بزيادة نسبتها ٢٨٪، وارتفع عدد الجمعيات التعاونية من ١٧٢٧ عام ١٩٥٢ إلى حوالي ٦٠٠٠ جمعية عام ١٩٧٠ وأصبحت تظلل بخدماتها جميع فلاحي مصر، كما ارتفع حجم التمويل الزراعي من حوالي ١٦ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى حوالي ٧٠ مليون جنيه عام ١٩٦٩ [٣]، وفى تلك الفترة بلغ نصيب قطاع الزراعة ١٨٪ من الناتج المحلى، كما أن إنتاج الغذاء حينها قد زاد للمرة الأولى-منذ ثلاثينيات القرن العشرين- بنسبة تفوق نمو السكان[٤].

كما أنه من المهم أن نذكر أن مشروع السد العالي استطاع أن يضع ما يقرب من ٩١٢ ألف فدان من الأرض الزراعية في مصر تحت الري الدائم مما يعني

---

(١) متابعة تنفيذ الخطة في السنة الثالثة ١٩٦٣/١٩٦٢، مصدر سابق.

(٢) علي الجريتلي، خمسة وعشرون عامًا، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧، ص ٢٨.

(٣) محمد محمود عبدالرؤوف، "دراسة عن الآثار الاقتصادية لتنفيذ مشروعات التنمية الزراعية الرأسية في الزراعة المصرية خلال الفترة من ٥٢/١٩٥٣-٦٩/١٩٧٠"، مجلة مصر المعاصرة، مج ٦٣، عدد ٣٥٠، أكتوبر ١٩٧٢، ص ص ٦١٨-٦١٩.

(٤) إبراهيم لطفي عوض، ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري، (رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق)، الزقازيق ٢٠٠٢، ص ٨١.

القدرة على إنتاج محصولين أو ثلاثة في العام بدلًا من محصول واحد، وتوافرت المياه لأنواع مختلفة من المحاصيل حتى في سنوات الفيضان المنخفض وتضاعفت بعد بنائه مساحة الأرض المزروعة أرزًا أربع مرات، وزادت الإنتاجية من ٢٠ إلى ٥٠٪، وأدخل ما يقرب من مليون فدان من الأراضي الجديدة في الزراعة(١)، كذلك فقد حقق قطاع الزراعة في عام ١٩٦٦/٦٥ معدلًا للنمو قدره ٤,٣٪ وهو معدل فاق معدلات نمو السكان حينها، غير أن هذا المعدل ظل يتناقص حتى وصل إلى ٠,٥٪ عام ١٩٦٦/٦٨، ثم إلى -٠,٣٪ عام ١٩٧١/٧٠ (٢)، ولعل التراجع الكبير في معدل النمو في الأعوام الأخيرة من الستينيات يعود إلى آثار حرب ١٩٦٧، والأعباء الاقتصادية التي تحملتها الدولة بعد العدوان، كما أن أرقام مساهمة الزراعة في تنمية قطاعات الاقتصاد الأخرى بعد عدوان ١٩٦٧ قد ارتفعت نظرًا لزيادة الضرائب المفروضة على الزراعة، حيث ارتفع رقم مساهمة الزراعة في تمويل الخزانة العامة للدولة من ٤٤,٧ مليون جنيه عام ١٩٦٨/٦٧ إلى ٦٦,٨ مليون جنيه عامي ١٩٦٨/٦٧، و١٩٧٠/٦٩ (٣)، وبشكل عام فإن الزراعة على الرغم من تحقيقها تقدمًا ملموسًا طوال تلك الفترة تمثلت إحدى جوانبه في زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة ١٦,٧٪ خلال عشرين عامًا على وجه التقريب، فإنها مع ذلك لم تستطع تحقيق نسبة النمو التي استهدفتها الخطة الخمسية الأولى والتي كانت ٢٨٪، كما أنها ومنذ أوائل السبعينيات ومع التراجع عن السياسات التي اتبعتها الدولة في الستينيات لم تستطع أن تواجه الزيادة السكانية(٤).

الزراعة والتجارة الخارجية

اتسم الميزان التجاري المصري بوجود عجز متزايد طوال الفترة من ١٩٥٢-١٩٦٢، حيث ارتفعت قيمة الواردات خلال تلك الفترة من ٢٢١,٤ مليون جنيه إلى

(١) محمود أبوزيد، "السد العالي في أسوان بعد ٢٥ عامًا"، مجلة رسالة اليونسكو، مركز مطبوعات اليونسكو، مصر، السنة ٤٦، مايو ١٩٩٣، ص ٣٣.

(٢) معدل النمو السنوي للإنتاج المحلى خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩-١٩٧٠/٦٩، وثيقة مرجعية بأهم المتغيرات الاقتصادية، مصدر سابق.

(٣) محمد محمود عبدالرؤوف، التنمية الزراعية الرأسية، مرجع سابق، ص ص ٦٢٤، ٦٣٥.

(٤) علي الجريتلي، خمسة وعشرون عاما، مرجع سابق، ص ٩٤.

٣٤٤,٣ مليون جنيه[١]، وعند النظر إلى تطور صادرات أهم السلع الزراعية خلال الفترة من ٥٩ إلى ١٩٧٠ سنجد ما يلي:

١) تطور الصادرات الزراعية ٥٩/١٩٦٠-٦٤/١٩٦٥ [٢] (مليون جنيه)

السنة / السلعة	٥٩/٦٠	٦٠/٦١	٦١/٦٢	٦٢/٦٣	٦٣/٦٤	٦٤/٦٥
القطن	١٣٤,٥	١٢١,٨	٨٨,٨	١٠٣,٨	١١٦,٥	١٤٦,٢
الأرز	٤,٣	١٠,٦	٢,٥	٢٥,٥	٣,٠٣	١٩,٨
البصل والخضر	٥,٩	٥,٧	٨,٠	٦,٤	٥,٠٧	٦,٠

٢) تطور الصادرات الزراعية ٦٦/١٩٦٧-٦٩/١٩٧٠ [٣] (مليون جنيه)

السنة / السلعة	٦٦/٦٧	٦٧/٦٨	٦٨/٦٩	٦٩/٧٠
القطن	١٢١,٥	١٤٢,٥	١٢٩,٦	١٤٩,٦
الأرز	٢٩,٨	٥,٦	٦,٣	٥,٩
البصل والخضر	٨,٣	٥,٨	٦,٥	٦,٣

من خلال الأرقام الواردة في الجدولين السابقين وبتتبع ما ورد في التقارير المختلفة لمتابعة تنفيذ الخطة الخمسية وتحليله، وكذلك التقارير المتواترة لوزارة

(١) نجلاء محمد والي، "دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية في التجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٧٧"، المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة مارس ١٩٧٨، ص ٣٠٣.

(٢) الصادرات والواردات السلعية، تقارير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقرير متابعة تنفيذ الخطة في السنة الثانية، محفظة رقم ١٤٩٢، رقم المجموعة ٢/٢/٥٠ ج٢، كود أرشيفي٠٢٦٨١٦-٠٠٨١، مجلس الوزراء؛ الصادرات المحققة خلال الفترة يونيو/يوليو ١٩٦٣/٦٢، تقارير متابعة خطة التنمية السنة الثالثة، محفظة ١٤٩٣، مجموعة، ٢/٢/٥٠ ج٤، كود أرشيفي ٠٢٦٨١٨-٠٠٨١، وثائق مجلس الوزراء؛ الصادرات خلال السنوات من ١٩٦١/١٩٦٥، من صادرات المؤسسة العامة للتجارة ١٩٦١/١٩٧١، محفظة ١٧١، كود أرشيفي ٠٠٩٤٥٥-٠٠٧٩، وزارة الاقتصاد.

(٣) الصادرات الصناعية الزراعية المستهدفة لعام ٦٦/١٩٦٧، الصادرات الصناعية الزراعية ١٩٦٦/١٩٦٧، محفظة ٢٨٠، كود أرشيفي ٠١٠٩٥٧-٠٠٧٩، وزارة الاقتصاد؛ الصادرات التي تمت من ١٩٦٦/١٩٧٠، من صادرات المؤسسة العامة للتجارة ١٩٦١/١٩٧١، مصدر سابق.

الاقتصاد عن الصادرات، نجد أن الصادرات الزراعية قد طرأ عليها عدة تغيرات على مدار الأعوام، حيث ارتفعت الصادرات الزراعية خلال النصف الأول من عام ١٩٦٢ عما كانت عليه في النصف الأول من عام ١٩٦١، بيد أن هناك محاصيل حققت المستهدف من التصدير مثل البصل والبطاطس والخضر، بينما لم يحقق القطن والأرز الأهداف المرجوة، وكان ذلك بسبب تأخر ظهور محصول القطن، وعدم مطابقة الأرز للمواصفات المطلوبة للتصدير[(١)]، وخلال الفترة من يوليو ١٩٦٢ إلى مارس ١٩٦٣ ازداد المصدر من القطن، كما ارتفعت الصادرات الزراعية بصفة عامة بسبب ارتفاع صادرات الأرز بنحو ١٣,٣ مليون جنيه[(٢)]، وفى عام ١٩٧٠/٦٩ واصلت الصادرات الزراعية غير القطنية ارتفاعها حيث بلغت في الفترة من ١٩٦٩/٧/١ - ١٩٧٠/١/٣١ حوالي ٢٣,٣ مليون جنيه، مقابل ٢١,٣ مليون عام ١٩٦٨، و١٧,٣ مليون جنيه عام ١٩٦٧ [(٣)]، ومن الجدير بالذكر أن العجز في الميزان التجاري بصفة عامة قد أخذ في الانخفاض في الفترة من ١٩٦٣ وحتى ١٩٧٠ [(٤)]، حيث انخفض من حوالي ١٧٧,٠ مليون جنيه عام ١٩٦٣ إلى ١٠,٨ مليون جنيه عام ١٩٧٠، بل إنه حقق فائضًا قدره ٤٦,٧ مليون جنيه للمرة الأولى عام ١٩٦٩، ويعود السبب في عجز الميزان التجاري في تلك الفترة إلى جهود التنمية الاقتصادية ذاتها، وتركيز الدولة على تصنيع البلاد، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية من معدات وآلات لازمة للتصنيع، مما أدى إلى تزايد حجم الواردات، والعامل الثاني كان تزايد معدل النمو السكاني الذي أدى بدوره إلى زيادة الواردات من السلع الغذائية، أما الانخفاض في العجز فكان عائدًا إلى أن ميزان التجارة غير المنظورة، أو الخدمات -كعائدات قناة السويس- كان يحقق فائضًا طوال تلك الفترة وحتى اندلاع حرب ١٩٦٧، مما جعله يسهم في تمويل العجز في الميزان التجاري[(٥)]، يضاف إلى ذلك أنه على الرغم من أن الاتجاه

---

(١) الصادرات من يوليو إلى سبتمبر ١٩٦٢، تقارير متابعة الخطة الخمسية، محفظة ١٤٩٣، ملف ٢/٢/٥ج٤، مصدر سابق.

(٢) تطور صادرات السلع الزراعية من يوليو إلى مارس ١٩٦٣/١٩٦٢، المصدر السابق.

(٣) تقارير متابعة الصادرات خلال الفترة من يوليو ١٩٦٩ إلى يناير ١٩٧٠، تقارير وبيانات إحصائية عن الصادرات، محفظة ١٦٩، ملف ١٧/٣/٦ ج١، كود أرشيفي ٠٠٩٣٦٧-٠٠٧٩، وزارة الاقتصاد.

(٤) نجلاء محمد والي، مرجع سابق، ص ٣٠٣.

(٥) عبدالمطلب على عبد المطلب، "التغيرات الهيكلية في تجارة مصر الخارجية في الفترة من ١٩٥٢ وحتى

العام خلال الفترة من ١٩٦٣ إلى ١٩٧٠ كان يميل إلى نمو الواردات بمعدلات أعلى من نمو الصادرات بسبب عمليات التصنيع التي أدت إلى استيراد سلع رأسمالية، فإن نسبة تغطية الصادرات للواردات قد ارتفعت عن الأعوام السابقة[١]، بقي أن نذكر أن التوزيع الجغرافي للصادرات الزراعية بصفة خاصة يشير إلى ميل واضح لدول أوروبا الشرقية وآسيا وإفريقيا[٢]، وبطبيعة الحال يتفق هذا الاتجاه في تزايد التبادل التجاري مع دول العالمين الثاني والثالث مع أحد أهم شروط تحقيق التنمية المستقلة التي سبق ذكرها.

نتـــــــــــــــــائج

بقيت الآن محاولة الإجابة عن سؤال شديد الأهمية، يتبادر تلقائيًا إلى الأذهان، وهو هل نجحت الدولة بتدخلها في قطاع الزراعة منذ عام ١٩٥٢ وحتى نهاية الحقبة الناصرية عام ١٩٧٠ أن تغير هيكل المجتمع المصري اجتماعيًا ومن ثم سياسيًا؟ وما مقدار ذلك التغير إن كان قد حدث بالفعل؟

- بداية يذهب علم الاجتماع-ونذهب معه- إلى أن "الفعل الاجتماعي" عند أدنى مستوى من التجريد هو "فعل سياسي"، جوهره ممارسة القوة من قبل طرف ما للتأثير في إرادة طرف آخر، وأن نجاح هذا الفعل في تحقيق هدفه في كثير من الحالات يحتم على عملية ممارسة القوة أن تحيد عن المستوى السياسي إلى مستويات أخرى للبنية الاجتماعية، اقتصادية كانت أم فكرية أو غيرها، وغالبًا ما يكون ذلك هو الحال في زمن إعادة الإنتاج المستمر للبنية الاجتماعية، وكما يكون لأحد الأطراف من قدرة على الفعل السياسي، فإن للأطراف الأخرى أيضًا قدرتهم النابعة من حجم رصيدهم المتاح من القوة، وهكذا فإن ساحة الصراع الاجتماعي تموج بأشكال مختلفة من الممارسات، تساندها أشكال مختلفة من القوى الجسدية والعصبية والمالية والتراثية والدينية إلخ... وفى خضم ذلك

١٩٧٨"، مجلة الإدارة، مصر، مجلد ١٣، عدد ٣، يناير ١٩٨١، ص ص ٢٨، ٢٩.

(١) نجلاء محمد والي، مرجع سابق، ص ٣٠٢

(٢) المرجع سابق، ص ٣٠٧.

(*) للمزيد حول هذا الموضوع انظر علي فرغلي، الدولة والمجتمع في مصر، رؤية علمية لفهم التحولات الاجتماعية الثورية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٦، ص ص٧، ٨.

الصراع فإن كل طرف يحاول توجيه "المباراة" لصالحه بحسب ما يمتلك من قوة(*)، ولعل هذا المفهوم يتفق إلى حد كبير مع ما سبق أن ذكرناه آنفًا عن علاقات القوة في المجتمعات وآليات عملها.

- في ضوء ذلك نجد أن ثورة ٢٣ يوليو وقيادتها وعت إلى حد كبير طبيعة الهيكل الاجتماعي للمجتمع المصري، وطبيعة تكوينه، وأيضًا طبيعة علاقات القوة المختلفة فيه، والتي أفرزت مفرداتها شكل الصراع الاجتماعي في مصر بصفة عامة وفى الريف المصري - وبه ٧٥٪ من حجم السكان- بصفة خاصة، وعمدت إلى التدخل فيه بغية إعادة تغيير البنية الاجتماعية له، من منطلق عناصر القوة التي تملكها والتي تمثلت في البدء في الشرعية الثورية التي يملكها الثوار منذ عام ١٩٥٢، ثم في الشرعية السياسية والدستورية التي امتلكها الرئيس جمال عبد الناصر منذ عام ١٩٥٦، بوصفه رئيس الدولة المنتخب، وبحكم ما للمنصب من سلطات وصلاحيات.
- من هذه المنطلقات استخدمت قيادة الثورة الشرعية الثورية في بداية الأمر بإصدار قانون الإصلاح الزراعي الأول الذي غير بالتأكيد من شكل البناء الاجتماعي في الريف عندما أزاح من المشهد الاجتماعي الأغلبية العظمى من كبار الملاّك الذين تجاوزت أملاكهم ٢٠٠ فدان، وأزاح أيضًا طبقة الوسطاء، وأعاد توزيع أحد أهم عناصر الثروة في المجتمع ونعني الأرض عندما منح ما يقترب من ٦٠٪ منها للمزارعين الذين كانوا يمثلون تقريبًا ١٠٪ من سكان مصر آنذاك، واستمرت عملية إعادة تشكيل المجتمع بموجب ما تملكه القيادة السياسية من شرعية دستورية كفلت لها الاستمرار في عملية التغيير من خلال التشريعات التي أزاحت النفوذ الأجنبي عن الزراعة عندما سيطرت الدولة على الائتمان الزراعي وأزاحت بذلك طبقة أخرى من المشهد الزراعي المصري، وتلا ذلك مزيد من التغيير في البنية الاقتصادية ومن ثم الاجتماعية في الريف المصري بمزيد من التضييق على الملكيات الكبيرة، وإزاحة طبقة "المائتي فدان"، ثم طبقة "المائة فدان" من المشهد الزراعي في مصر، فأصبحت عناصر القوة أكثر ميلًا للأكثرية من الفلاحين ليس عن طريق الأرض، فهم لا يمتلكون أغلبها بالطبع، ولكن عن طريق دعم الدولة لهم، بوجود الجمعيات التعاونية وتطويرها عامًا تلو

الآخر، وتطوير الائتمان الزراعي بدوره، وقصر الحصول على خدماتهما على صغار الملاك فقط، يضاف إلى ذلك دعم آخر حصل عليه هؤلاء تمثل في توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليم المجاني حتى الجامعة، حيث خصصت الخطة الخمسية ١١١،٠ مليون جنيه للخدمات الاجتماعية، وكان على رأس المستفيدين من تلك الخدمات الريف المصري وسكانه.

- أما عند النظر إلى ما تحقق من الناحية السياسية، التي ترتبط بلا شك بالهيكل الاجتماعي والاقتصادي، سنجد أن القرارات والإجراءات المتتالية التي اتخذتها الدولة مثل الإصلاح الزراعي ومصادرة أموال أسرة محمد علي، وقرارات التأميم قد قلصت إلى حد كبير من "قوائم الأغنياء"، وقلصت بالتبعية من قدرتهم على التأثير الاجتماعي والسياسي، بينما أدى ذلك التدخل في المقابل إلى تمكين فقراء الريف سياسيًا الأمر الذي كفله لهم ميثاق العمل الوطني عام ١٩٦٢، ودستور ١٩٦٤ الذي اشترط أن يكون ٥٠٪ من أعضاء البرلمان على الأقل من العمال والفلاحين، فمنحهم بذلك قسطًا من السلطة السياسية حرموا منه قبلًا، وبذلك فإن عملية الإصلاح الزراعي الشاملة -لا نعني فقط قوانين الإصلاح الزراعي وإنما نعني كل الإجراءات التي اتخذتها الدولة في قطاع الزراعة - كانت جزءًا لا يتجزأ من عملية تغيير ثورية في الهيكل الاجتماعي، ومن ثم في هيكل السلطة الحاكمة في مصر بعد الثورة، وخاصة بعد عام ١٩٦١، إذ كانت حجر أساس في إرساء قواعد البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في مصر بصفة عامة وفى الريف بصفة خاصة، ودليلنا على ذلك أن حوالي ٢٥٪ من أعضاء مجلس الأمة الذي انتُخِبوا بدءًا من عام ١٩٦٣ كانوا من المنتفعين بأراضي الإصلاح الزراعي.

- لا نعني بذلك أن الآثار الاجتماعية لتدخل الدولة في قطاع الزراعة قد خلقت مجتمعًا طوباويًا بلا عيوب، فكما سبق أن ذكرنا كان للطرف الآخر في الصراع عناصر قوته أيضًا، فالبورجوازية الريفية، تلك التي امتلكت ٢٠٠ إلى ٥٠ فدانًا بل وحتى ٢٠ فدانًا، استطاعت نتيجة لتزايد وزنها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الريف، أن تدفع بأبنائها إلى المراكز القيادية السياسية والإدارية داخل مجالس القرى والمدن والمحافظات، فضلًا عن

وحدات الاتحاد الاشتراكي والتعاونيات، وكونوا طبقة جديدة في الريف، وبالطبع فإن هذا الصراع بين القوتين ظل ناشبًا حتى تولى السادات الحكم وتبنى إيديولوجية مختلفة تماما عن الإيديولوجية التي تبنتها ثورة يوليو وقيادتها.

وفى النهاية يمكننا القول إن الدولة بتدخلها في قطاع الزراعة على وجه التحديد قد استطاعت أن تقطع شوطا كبيرًا في مجال تعديل الهيكل الاجتماعي للريف المصري، حاولت فيه أن ترقى بالطبقات الدنيا لذلك القطاع الأهم في المجتمع المصري، أصابت في ذلك كثيرًا، ولم يكن خلق طبقة جديدة من الأغنياء نتاجًا لتدخل الدولة، بل كان نتاجًا طبيعيًا للصراع الاجتماعي المحتوم في أي بقعة على الأرض، وإنما كان الناتج الحقيقي لما فعلته قيادة ثورة يوليو على مدار حكمها هو خلق ظهير شعبي ارتبط ارتباطًا عضويًا بوجود نظام ثورة يوليو، وما يضمنه له بقاء هذا النظام من مكاسب، ثم مع الوقت وفى ظل الإجراءات المتواترة في قطاع الزراعة أصبح الريف المصري ككل بمنزلة قاعدة اجتماعية ضخمة مثلت سندًا حقيقيًا للنظام الثوري الذي قاده جمال عبدالناصر.

الفصل الخامس

القطاع العام والتوجّه الاشتراكي

نشأة القطاع العام في مصر

يُعرف القطاع العام بأنه: "القطاع الذي تمارس فيه الدولة معظم النشاطات الإدارية والوظائفية والمالية والاقتصادية"[(١)]، ويعرف من الناحية القانونية بأنه: " التنظيم الذي تنشئه الدولة ويخضع لرقابتها بغرض تحقيق أهداف خطتها الاقتصادية، باعتبارها القانون الأعلى للدولة، ويتمتع بشخصية معنوية وذمة مالية مستقلة عن الدولة، ويباشر نشاطًا اقتصاديًا باتباع أسلوب إدارة المشروعات الخاصة"[(٢)]، أما من الناحية الفنية فإن المقصود بالقطاع العام هو: "كل ما يمتلكه الشعب ملكية جماعية، ويموله، وتقوم الدولة -وكيلة عن الشعب ومفوضة منه- بإدارته وتوجيهه والإشراف عليه لصالح الشعب، وتحقيقًا لأهدافه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"[(٣)].

ولا يُعد القطاع العام حكرًا على الدول التي تأخذ بأسلوب الاقتصاد الموجه دون غيرها، حيث يمكن القول إن جميع دول العالم عرفت المشروعات العامة أو القطاع العام بغض النظر عن المذهب الاقتصادي الذي تنتهجه، إذ عمدت جميع الدول إلى التدخل في النشاط الاقتصادي بدرجات متفاوتة تتفق مع أوضاعها وظروفها الخاصة، وفى بداية الأمر تدخلت الدول في الأنشطة الاقتصادية بوصفها بديلًا لمؤسسات الأعمال في ميادين بعينها كالمرافق والخدمات العامة، ثم ما لبثت أشكال التدخل أن اتسعت لتشمل ميادين أخرى كالصناعة والزراعة والتجارة والمال والخدمات وغيرها، وقد نشأ القطاع العام في الدول الرأسمالية لأسباب عدة كالأزمات الطاحنة التي حاقت بتلك البلاد، مثلما حدث في الأزمة الاقتصادية التي ضربت الغرب في الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٩، وكان الغرض هو معالجة الأزمة واستيعاب البطالة التي نجمت عنها[(٤)]، وكذلك بسبب انتشار الأفكار الاشتراكية، تلك

---

(١) عبد الوهاب الكيالي، وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الرابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر د.ت، ص٧٨٩.

(٢) عبد الحكم محمد عثمان، "التطور التشريعي في تنظيم القطاع العام في مصر"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مجلد ٣٤، عدد ١، يناير ١٩٩٢، ص ١٨٣.

(٣) أحمد المرشدي، "الوضع الراهن للقطاع العام في مصر"، مجلة الطليعة، مصر، السنة الأولى، العدد ٨، أغسطس ١٩٦٥، ص ٢٤.

(٤) زهير محمد تيسير غنام، "القطاع العام، حول الرقابة عليه"، مجلة الإدارة، مصر، مجلد ٨، العدد ١، يوليو ١٩٧٥، ص ٨٨

التي استطاعت أن تحدث أثرها في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات الإنسانية بصفة عامة أيًا كانت الأفكار أو الفلسفات التي يعتنقها هذا المجتمع، لذا فإن المجتمعات الرأسمالية تحت ضغط أفكار اشتراكية -دفعت العمال في عدة بقاع من العالم إلى المطالبة بتحسين أوضاعهم الاجتماعية أو زيادة أجورهم- قامت بتأميم بعض المشروعات العامة سواءً كانت مشروعات خدمية كمرافق المياه والكهرباء أو حتى إنتاجية، مما أدى إلى نشأة قطاع عام في الدول الرأسمالية، مثلها في ذلك مثل الدول الاشتراكية[١]، فمن البديهي أن ترك الحرية الكاملة للنشاط الاقتصادي الفردي، الذي لا يعنيه سوى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح، لا يمكن أن يمثل على الإطلاق وسيلة ناجحة لتحقيق مصلحة المجموع، مما استدعى تدخل الدول في الأنشطة الاقتصادية بغية توجيه الاقتصاد القومي بما يحقق المصلحة العامة[٢].

أما في مصر فنجد أن القطاع العام قد ضم منذ منتصف خمسينيات القرن العشرين وحتى سبعينيات القرن نفسه وحدات اقتصادية عديدة توزعت أنشطتها على قطاعات اقتصادية مختلفة، وهي الزراعة والري، والصناعة والطاقة، والنقل والاتصالات، والإسكان والتشييد، والبنوك والتجارة والتأمين، والثقافة والإعلام، والمصانع الحربية[٣]، بيد أن بداية معرفة مصر بالمؤسسات العامة والقطاع العام تعود إلى حقبة زمنية أقدم بكثير، إذ عرفت مصر المؤسسات العامة الاقتصادية على يد محمد علي الذي وضع لبنتها الأولى في البلاد حينما أقام المنشآت الصناعية الحربية لإنتاج الأسلحة والذخائر، والسفن، والمهمات العسكرية والورق، وكانت كلها مملوكة للدولة[٤]، كما كانت هناك أيضًا المؤسسات العامة العلمية والثقافية مثل دار الكتب التي أنشأها الخديوي إسماعيل باسم "الكتبخانة الخديوية المصرية"[٥].

---

(١) خليل حسن خليل، "القطاع العام في النظام الرأسمالي والقطاع العام في النظام الاشتراكي"، مجلة الطليعة، مصر، السنة الأولى، العدد ٨، أغسطس ١٩٦٥، ص ١٦.

(٢) عبد الحكم محمد عثمان، مرجع سابق، ص ١٨١.

(٣) سعد حافظ محمود صدقي، "تقييم دور القطاع العام في التنمية الاقتصادية في مصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية"، أوراق ومناقشات ندوة دور القطاع العام في التنمية، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تونس إبريل ١٩٨٦، ص ١٢٣.

(٤) أحمد سالم حسين، "تطور نظم إدارة وتخطيط القطاع العام"، مجلة المدير العربي، مصر، عدد ٩٨، يناير ١٩٨٥، ص ١٩.

(٥) بدوي حمودة، "المؤسسات العامة في الجمهورية العربية المتحدة"، مجلة الإدارة، مصر، مجلد ١، عدد ٤،

وعندما حل الاستعمار البريطاني بمصر عمد إلى تصفية تلك الوحدات الصناعية المحدودة، وقام بنشر الاقتصاد الرأسمالي في البلاد والتكريس له بغية تحقيق مصالحه، ولما تطلب الاستغلال الاستعماري لموارد البلاد بناء هياكل أساسية ومؤسسات ضرورية لدمج مصر في الاقتصاد الرأسمالي العالمي[١]، لم يكن منه إلا أن ألقى هذا العبء على عاتق الدولة، فأُنشئت السكك الحديدية، ومرافق الكهرباء والمياه، والتليفونات والتلغراف، وكان الغرض الأساسي من وراء ذلك تسهيل نقل محصول القطن من جميع أنحاء البلاد إلى ميناء التصدير الرئيسي بالإسكندرية، تمهيدًا لنقله إلى مصانع النسيج البريطانية، وهذا ما يفسر لنا كيف كانت كل تلك المرافق مملوكة منذ نشأتها للدولة رغم أنها أُنشئت في ظل نظام رأسمالي خالص[٢]؛ لذلك انعكست الأفكار الرأسمالية على الموقف الاقتصادي الرسمي الذي تبنته الدولة المصرية، فظلت ملتزمة بعدم التدخل في النشاط الاقتصادي للأفراد، وبمرور الوقت أدت تلك السياسة إلى انحسار القطاع العام المصري في الفترة السابقة على ثورة يوليو ١٩٥٢ في بضع مشروعات لم تتعد إطار المشروعات الضرورية، وقد تعمد الاستعمار وصنائعه في مصر ذلك كي لا يتمكن الاقتصاد المصري من الخروج من إسار الهيمنة البريطانية الاستعمارية، مما جعل الاقتصاد المصري في أغلب الأحوال خاضعًا وتابعًا لها، خادمًا لمصالحها الاقتصادية[٣]، واتساقًا مع ذلك فإن اشتراك الدولة في المشروعات العامة لم يكن -في الأغلب الأعم- يهدف إلا لخدمة رأس المال الخاص فقط[٤].

ثورة يوليو والقطاع العام

على الرغم من الاتجاهات الاجتماعية الواضحة التي أبداها الثوار منذ الأيام الأولى لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، والتي كان أبرز انعكاساتها إصدار قانون الإصلاح

أبريل ١٩٦٩، ص ٤٥.

(١) إبراهيم سعد الدين، وإبراهيم العيسوي، "التجارب القطرية العربية مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة"، مجلة المستقبل العربي، لبنان، مجلد ١٣ عدد ١٣٩، سبتمبر ١٩٩٠، ص ٧٣

(٢) إسماعيل صبري عبد الله، "الإطار النظري للمشكلة التنظيمية في القطاع العام"، مجلة مصر المعاصرة، مصر، مجلد٥٨، عدد٣٣٠، أكتوبر ١٩٦٧، ص ص ٨، ٩.

(٣) "تاريخ ووثائق القطاع العام"، مجلة الطليعة، مصر، السنة الأولى، العدد ٨، أغسطس ١٩٦٥، ص ١٥٦.

(٤) عبد الرازق حسن، "الاشتراكية فكرًا وتطبيقًا في الواقع المصري"، مجلة الطليعة، مصر، السنة الأولى، عدد ٧، يوليو ١٩٦٥، ص ٤٣.

الزراعي الأول، فإن هوية اقتصادية اشتراكية واضحة لم تبد في أية إجراءات اتخذتها قيادة الثورة على الأرض، وكان ذلك أمرًا بديهيًا إذ لم يكن لجمال عبدالناصر زعيم الثورة الفعلي -ومفكرها- موقفًا إيديولوجيًا واضحًا في تلك المرحلة الباكرة من عمر الثورة، وقد اعترف "ميثاق العمل الوطني" بأن الزحف الثوري بدأ من دون نظرية متكاملة للتغيير الثوري، بيد أن عدم وجود وثيقة فكرية محددة ومفصلة للثورة لا يعني عدم وجود أفكار لدى الثوار أنفسهم، فمع تتابع الإجراءات، بدا واضحًا أن قيادة الثورة كانت تتولد لديها فكرة القيام بإجراء ما -يتفق ولا شك مع المبادئ العامة التي قامت من أجلها الثورة- فتشرع في تطبيق الفكرة مستلهمة تفاصيلها من نتاج الحركة الثورية ذاتها، وهو أمر لا ينتقص من أصالة العقيدة الثورية أو الفعل الثوري لدى قيادة الثورة بل على العكس هو أمر طبيعي للغاية، إذ إن البرامج والنظريات ليست كتابًا مقدسًا لا يمكن الخروج عليه، كما أن السلطة في أي مكان بالعالم كثيرًا ما تتغير مبادئها وأولوياتها كنتيجة طبيعية لعملية ممارسة السلطة ذاتها[1].

هكذا تبنت حكومة الثورة طوال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٢ و١٩٥٦ سياسة الحرية الاقتصادية، إذ كانت التوجهات والرؤى الاقتصادية لرجال لثورة في السنوات الأولى استمرارًا للرؤى الاقتصادية السابقة على الثورة[2]، وهو أمر بديهي إذ يعد من الصعوبة بمكان تغيير نظام اقتصادي اعتنقته الدولة لعقود بين ليلة وضحاها، بيد أن الميول الواضحة للثوار في إرساء قواعد العدالة الاجتماعية، فضلًا عن إعلان القيادة الثورية نيتها في القضاء على الإقطاع وسيطرة رأس المال، قد مثلتا قاعدة إيديولوجية لتدخل الدولة النشط في مجال الاقتصاد، وكانت تلك هي الفترة التي أنشأت فيها الدولة بعض الأجهزة التخطيطية والتنفيذية لمشروعات التنمية، وكان على رأسها المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي[3].

على جانب مقابل، وبالرغم من موقف قيادة الثورة المضاد للاستعمار والاحتلال الأجنبي، فإن اعتقادًا ساد لدى الهيئة الحاكمة الجديدة بأن عملية

(١) أحمد زكريا الشلق، ثورة يوليو والحياة الحزبية، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة ٢٠١٠، ص ١٠٦-١٠٨.

(٢) علي عبدالعزيز سليمان، "التقييم الاقتصادي لثورة يوليو"، في: عادل غنيم(مشرفا)، "جمال عبدالناصر وعصره"، دار المعارف، القاهرة ٢٠١٣، ص ٣٧٠.

(٣) مرسوم بقانون ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، الوقائع المصرية، عدد ١٣٨ مكرر ج في ٤ أكتوبر ١٩٥٢، وثائق مجلس النواب.

التنمية الاقتصادية، التي كانت حكومة الثورة تزمع القيام بها، لا يمكن أن تتم دون الاستعانة برأس المال، محليًا كان أم أجنبيًا[١]، مما يفسر السعي الحثيث لدى الدولة في تلك الآونة لمحاولة جذب رؤوس الأموال، بكل الطرق وبدا ذلك واضحًا في التشريعات التي أصدرتها حكومة الثورة حينئذ، حيث قامت بتعديل قانون الشركات المساهمة[٢]، وخفض الضرائب، وإصدار قانون جديد للاستثمار الأجنبي[٣]، بيد أن كل تلك المحاولات ذهبت سدى، وظلت رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في مصر شديدة الضآلة[٤]*، فلم يزد إجمالي الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة من عام ١٩٥٤ وحتى عام ١٩٥٨ عن ١,٩ مليون جنيه[٥]، كما أن حجم الاستثمارات الرأسمالية الجديدة بشكل عام انخفض من ٢ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ١,٩ مليون جنيه عام ١٩٥٣، بينما زادت المدخرات من ٥٨ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٦٤ مليون عام ١٩٥٣، وظل اتجاه الرأسمالية في مصر هو الاستثمار في المجالات غير المنتجة التي يتعاظم فيها الربح وتقل المخاطرة، متقاعسة عن المساهمة بشكل فعّال في أية أنشطة اقتصادية تعود بالنفع على الاقتصاد القومي[٦].

سرعان ما تدافعت الأحداث السياسية على الساحتين الداخلية والخارجية دافعة القيادة السياسية للدولة إلى تطوير فكرها الاقتصادي نحو المزيد من التدخل الحكومي، حيث أطاح قرار تأميم شركة قناة السويس عام ١٩٥٦ بصواب الاستعمار فما كان من بريطانيا إلا أن قامت بتجميد أرصدة مصر المودعة لديها،

---

(١) إبراهيم العيسوي، "تجربة مصر مع القطاعين العام والخاص"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية والصندوق العربي الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي، مصر، القاهرة مايو ١٩٩٠، ص ٢٢٧.

(٢) مرسوم بقانون ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ بتعديل القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة، في ٣٠ يوليو ١٩٥٢، مادة ١، وثائق مجلس النواب.

(٣) قانون ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن استثمار المال الأجنبي في مشروعات التنمية الاقتصادية، الوقائع المصرية، العدد ٢٨ مكرر" غير اعتيادي" في ٧ أبريل ١٩٥٣، وثائق مجلس النواب.

(٤)* عرضنا في الفصل الأول بالتفصيل الإجراءات التي اتخذتها حكومة الثورة لتشجيع رؤوس الأموال على المساهمة في مشروعات التنمية، وتقاعس رأس المال عن ذلك.

(٥) محمد عبدالشفيع، "القطاعان العام والخاص في ظل ثورة يوليو بقيادة جمال عبدالناصر"، في: عادل غنيم (مشرفا)، جمال عبدالناصر وعصره، دار المعارف، القاهرة ٢٠١٣، ص ٤٩٤.

(٦) عبدالمنعم غزالي، "ثورة ٢٣ يوليو والرأسمالية الطفيلية"، مجلة الطليعة، مصر، السنة التاسعة، العدد السابع ١٩٧٣، ص ٢٣.

وتوقف الغرب عن شراء المنتجات المصرية، وبدأت البنوك الأجنبية في تعزيز الضغوط الرسمية لحكوماتها على مصر بضغوط من نوع آخر، فامتنعت عن تقديم التسهيلات المصرفية العادية، وكفت عن تمويل محصول القطن أملًا في انهيار أسعاره، لإشعال حالة من التذمر بين الفلاحين، يكون من شأنها زعزعة الجبهة الداخلية لمصر، كل ذلك كي تتكبد مصر خسائر مالية فادحة تكون كفيلة بتبديد الرصيد النقدي القليل المتوفر لديها، وقد فطنت الدولة المصرية للمؤامرة التي تحاك ضدها، كما اتضح لها من خلال تلك المؤامرة أمران شديدا الأهمية، أولهما أن التحرر السياسي ليس كافيًا لضمان التحرر الاقتصادي، والآخر أهمية الدور الذي تلعبه البنوك الأجنبية في الاقتصاد المصري وخطورته[1].

وما لبثت الحرب السياسية والاقتصادية أن تحولت إلى حرب عسكرية سافرة ضد مصر، تلك التي أصبحت تخوض معركة عسكرية في السويس دفاعًا عن استقلالها السياسي، وتخوض في الوقت ذاته معركة اقتصادية دفاعًا عن استقلالها الاقتصادي، مما حدا بالقيادة السياسية إلى إصدار أمر عسكري في الثاني من نوفمبر عام ١٩٥٦ بفرض الحراسة على أموال الرعايا الفرنسيين والبريطانيين في مصر ومؤسساتهم، وبموجب هذا الأمر العسكري وضعت الدولة المصرية يدها على ما يناهز ١٥٠٠ مؤسسة بما فيها من بنوك وشركات تأمين وشركات بترول وتعدين[2]، وهكذا بدأت إجراءات المصادرة والتمصير.

تفيد الوثائق البريطانية أن السلطات المصرية في تلك الفترة قامت بمصادرة العديد من المنشآت البريطانية، وأن الرقم الإجمالي للخسائر المالية البريطانية زاد كثيرًا عن مائة مليون جنيه إسترليني[3]، كما تشير إلى أن الأمر نفسه حدث مع المنشآت الاقتصادية الفرنسية، وذلك في الفترة من ٨ إلى ١٩ نوفمبر من عام ١٩٥٦ [4]، وكانت التقارير التي حوتها الوثائق البريطانية تتواتر مسجلة استيلاء الحكومة المصرية

(١) "البنوك وحتمية الحل الاشتراكي في مصر"، مجلة المال والتجارة، مصر، مجلد ٥ عدد ٤٥، يناير ١٩٧٣، ص ٧٤.

(٢) محمد عبدالفتاح أبو الفضل، تأملات في ثورات مصر، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥، ص ٢٢.

(3) FO 407/235, JE 1074/271, from Mr. Selwyn Lloyd to Sir Pierson Dixon, London, Dec. 15th, 1956.

(4) FO 407/235, JE 1074/280, from Sir Pierson Dixon to Mr. Selwyn Lloyd, New York, Dec 18th, 1956.

على العديد من المنشآت الاقتصادية الأجنبية، منها على سبيل المثال شركة "حلوان بورتلاند" للأسمنت والتي كانت فرعًا لشركة دنماركية، وشركة "ضاحية هليوبوليس" (مصر الجديدة) التي كانت مملوكة لمجموعة مالية بلجيكية، وشركة "ترام القاهرة" وكانت أيضًا مملوكة لشركة بلجيكية، كما استولت الحكومة المصرية على ما يقرب من ١٢٠ شركة من الشركات الكبرى العاملة في البلاد، كان من ضمنها شركة "شل" للبترول، وشركة "مولارد للشرق الأوسط"، واستولت أيضًا على كل الشركات الأجنبية في الإسكندرية، ومنها شركات لتصدير القطن وشركات التأمين وشركات الملاحة، وكذلك استولت على بورصة العقود للقطن وكل بيوت السمسرة بها[١].

لم تقتصر الآثار الناجمة عن مؤامرة العدوان الثلاثي على مصر على الجانب السياسي أو على العلاقات الخارجية المصرية فحسب، بل تعدت آثارها هذين الجانبين إلى جوانب أخرى اقتصادية ونفسية كذلك، حيث يمكننا القول إن أزمة السويس قضت تمامًا على حالة التوافق بين مصر وبين الرأسمالية الغربية، واستطاعت أن تبنى جدارًا من عدم الثقة بين الدولة المصرية وقيادتها الثائرة وبين الغرب، حتى على الجانب الاقتصادي العقائدي، فمنذ نهاية الحرب- وحتى أثناء نشوبها- بدا أن الدولة المصرية قد عقدت العزم على المضي قُدمًا في اتباع مسار اقتصادي جديد، يكون أساسه تمصير المصالح الأجنبية، والاتجاه بقوة نحو التصنيع، وفرض ضرائب كبيرة على أصحاب الدخول الأعلى في البلاد، وبطبيعة الحال فإن اتباع مصر لذلك المسار أدى إلى اتساع الهوة بين مصر والغرب اتساعًا شاسعًا[٢]، ضاعف من اتساع تلك الهوة التقارب المصري السوفييتي الذي كان قد بدأ منذ عام ١٩٥٥ [٣]، يضاف إلى ذلك أن الحكومة المصرية بعد أن فرضت الحراسة على المؤسسات الأجنبية وبدأت في إدارتها، تبينت لها بجلاء الصورة الحقيقية لمدى سيطرة المصالح الأجنبية على الاقتصاد المصري، تلك السيطرة التي

(١) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٨٨، ص ص ١١٧، ١١٨.

(2)Jabsheh, Faten Yousef, Industrial policy as a strategy for economic development: The Case of Japan and Egypt,(Ph.D., Boston University 1990) p. 81.

(٣) إيجور بيليابيف، وإيفيجينى بريماكوف، مصر في عهد عبدالناصر، تعريب: عبدالرحمن الخميسي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٥، ص ٧٧

كشفت الأحداث عن مدى حجمها وفداحة خطورتها(١)، وقد استطاع هذا الكشف، إضافة إلى الآثار النفسية الناجمة عن المواقف الغربية، وما صاحبها من مواقف أخرى على المسرح السياسي الداخلي تبنتها القوى المناوئة للثورة، أن يسهم في إحداث تغيير في الفكر السياسي والاقتصادي للقيادة السياسية للبلاد، ما لبث أن تبلور في إصدار أربعة قوانين شديدة الأهمية أرادت بها الدولة تمصير الاقتصاد القومي وتحريره من السيطرة الأجنبية.

المؤسسة الاقتصادية (١٩٥٧)

بعد انتهاء حرب السويس عام ١٩٥٦ آلت إلى الحكومة المصرية عدة منشآت اقتصادية كبيرة نتيجة لإجراءات المصادرة والاستيلاء على المنشآت الاقتصادية المملوكة لدول العدوان، وبدا من الواضح -في ظل عزم الدولة على اتباع سياسة جديدة- ضرورة إنشاء كيان اقتصادي كبير يضم تحته كل تلك المنشآت، ويضيف قدرة إلى القطاع العام المصري، خاصة أن الدولة لم تكن على استعداد أن تكافئ الرأسمالية المصرية على تقاعسها عن المشاركة في تمويل خططها الاقتصادية بمنحها تلك المنشآت كلقمة سائغة تلتهمها(٢)، أو كهدية سانحة، وكانت الرأسمالية المحلية قد اندفعت بالفعل محاولةً الاستيلاء على تلك المنشآت، من ذلك ما قام به أحمد عبود باشا عندما قدم عرضًا لشراء شركة الفنادق المصرية المملوكة لمجموعة بلجيكية، وبعد دراسة وتردد قرر عبدالناصر رفض طلبه، وكانت حجته في ذلك أن عبود باشا إذا ما اشترى تلك الشركة فإن هذا معناه أن يتقدم آخرون من أغنياء البلاد لشراء الشركات المصادرة الأخرى، وبذلك تكون المحصلة النهائية لما قامت به الدولة من إجراءات ضد المصالح الأجنبية أن يزداد الأغنياء غنى وأن يزداد الفقراء فقرًا(٣).

هكذا قامت الدولة المصرية في يومي ١٤ و١٥ يناير ١٩٥٧ بإصدار أربعة قوانين شديدة الأهمية:

(١) محمد عبدالفتاح أبو الفضل، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢) عبدالمنعم غزالي، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٣) محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص ١٢١.

• صدر القانون الأول في ١٤ يناير عام ١٩٥٧ بإنشاء المؤسسة الاقتصادية[١].

• وصدر القانون الثاني في ١٥ يناير عام ١٩٥٧ بتمصير البنوك الأجنبية، حيث قضى بتحويل كل البنوك الأجنبية العاملة في مصر إلى شركات مساهمة مصرية، وأن يكون جميع أعضاء مجالس إدارتها والعاملين فيها من المصريين[٢].

• وقضى القانون الثالث بتمصير جميع شركات التأمين الأجنبية عن طريق تحويلها إلى شركات مساهمة مصرية، وجعل إدارتها في أيدى المصريين، وقد صدر أيضًا في ١٥ يناير من العام نفسه[٣].

• أما القانون الأخير الذي صدر في اليوم نفسه فكان قانون تمصير الوكالات التجارية العاملة في مصر وقد قصر هذا القانون مزاولة أعمال الوكالة التجارية على المصريين أو الشركات المساهمة المصرية[٤]، ومن المعلوم أن تلك الوكالات كانت بمنزلة المنافذ الأساسية لمد الأسواق المحلية بما تحتاج إليه من آلات ومعدات ومواد أولية وتموينية من الخارج[٥].

يبدو واضحًا، وبغض النظر عن الترتيب الزمنى لصدور القوانين، أن قرار إنشاء المؤسسة الاقتصادية قد صدر لاستيعاب الزيادة الكبيرة في حجم ملكية الدولة للوحدات الاقتصادية الناجمة عن قوانين التمصير.

أُنشئت المؤسسة الاقتصادية بوصفها مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية ملحقة برئاسة الجمهورية، يتكون رأسمالها من أنصبة الحكومة في رؤوس أموال الشركات المساهمة، ورؤوس أموال المؤسسات العامة التي يكون من أغراضها مباشرة النشاط الصناعي أو الزراعي أو التجاري، وقد تحددت أغراض المؤسسة في

(١) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن إنشاء المؤسسة الاقتصادية، الوقائع المصرية، العدد ٥ مكرر، في ١٤ يناير ١٩٥٧، وثائق مجلس النواب.

(٢) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بمزاولة أعمال البنوك، الوقائع المصرية، عدد ٥ مكرر، في ١٥ يناير ١٩٥٧، وثائق مجلس النواب.

(٣) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال، الوقائع المصرية، عدد ٥ مكرر، في ١٥ يناير ١٩٥٧، وثائق مجلس النواب.

(٤) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ ببعض بتنظيم أعمال الوكالة التجارية، الوقائع المصرية، عدد ٥ مكرر، في ١٥ يناير ١٩٥٧، وثائق مجلس النواب.

(٥) محمد عبدالفتاح أبو الفضل، مرجع سابق، ص ٢٥.

تنمية الاقتصاد القومي عن طريق النشاط الصناعي والزراعي والتجاري والمالي، ووضع السياسة التي تُستثمر عن طريقها الأموال المملوكة للمؤسسة، إضافة إلى قيامها نيابة عن الحكومة بتوجيه المؤسسات العامة الأخرى التي يعينها قرار من رئيس الجمهورية، والقيام بالإشراف عليها[١]، بهذا أصبحت المؤسسة الاقتصادية أول مؤسسة مالية عامة قابضة، وبالإضافة إلى نشاطها الاقتصادي أنيط بالمؤسسة الاقتصادية أيضًا بعض المهام التخطيطية، حيث أوكلت إليها مهمة تنظيم مشاركة الحكومة في النشاط الاقتصادي، وضمان التوافق بين النشاط الاقتصادي العام والنشاط الاقتصادي الخاص[٢]، ومنذ ذلك الحين أصبحت المؤسسة الاقتصادية هي التي تمتلك كل مساهمات الحكومات في الشركات كافة التي آلت إليها بحكم القانون، كما أصبح لها كل الصلاحيات للتصرف فيها[٣].

في بداية الأمر ضمت المؤسسة الاقتصادية عددًا محدودًا من المنشآت والمشروعات الاقتصادية التي كان للدولة أسهمًا فيها، وفى عام ١٩٥٨ انضوى تحت المؤسسة ٣١ شركة صناعية، منها تلك المنشآت الصناعية القديمة التابعة للدولة بالفعل مثل مصانع تكرير البترول، ومنها ما كان مختلطًا أنشئ بالجهود المشتركة بين الدولة ورؤوس الأموال الخاصة[*]، وبالطبع كانت المجموعة الثالثة والأخيرة منها تلك التي ضمت البنوك الإنجليزية والفرنسية التي مُصِّرت، وشركات التأمين التي وُضعت تحت الحراسة إبان العدوان الثلاثي، وقد ضمت المؤسسة مجموعة من المنشآت الصناعية تشمل صناعة الصلب، واستخراج المعادن، والصناعات الكيميائية، وصناعة النسيج، وعملت على تطوير صناعة الحديد الصلب، بيد أن تلك المنشآت لم تكن ذات أهمية نسبية كبيرة في الاقتصاد المصري، حتى تلك اللحظة، حيث لم يزد إنتاج تلك الشركات عن ١٢٪ من الناتج الصناعي القومي، كما أن عدد العاملين في منشآتها الصناعية لم يزد عن ١٠٪ فقط من حجم قوة العمالة في مصر[٤].

(١) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن إنشاء المؤسسة الاقتصادية، مصدر سابق.

(٢) أحمد سالم حسين، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٣) محمد مدحت مصطفى، التحولات الاقتصادية، ستينيات القرن العشرين، دار رؤية، القاهرة ٢٠١٤، ص ٣٠.

(*) كانت هناك عدة مشروعات أنشأتها الدولة بعد قيام الثورة بالتعاون مع رأس المال الأجنبي، منها مصنع تكرير النفط في الإسكندرية الذي افتتح عام ١٩٥٥، وكانت شركة "كالتكس" Caltex الأمريكية تملك ٢٠٪ من أسهمه، ومصنع الحديد والصلب بحلوان الذي كان لشركة "ديماج" Demag الألمانية ٢٠٪ من حقوق الملكية فيه، وأيضًا مصنع "كيما" لإنتاج الأسمدة في أسوان، انظر: إيجور بيليايف، مرجع سابق، ص ص ٨٥، ٨٦.

(٤) باتريك أوبريان، ثورة النظام الاقتصادي في مصر، تعريب وتعليق: خيري حماد، المؤسسة المصرية العامة

وخلال الفترة من عام ١٩٥٧ وحتى نهاية عام ١٩٥٨ أسهمت المؤسسة الاقتصادية في إنشاء العديد من الشركات، كان من أهمها إنشاء شركة مصرية للتنقيب عن البترول[1]، كما أنها شاركت في تلك الفترة في إنشاء ٥٢ شركة، وكان تفصيلها كما يلي:

شركات المؤسسة الاقتصادية حتى عام ١٩٥٨ [2] (مليون جنيه)

نوع النشاط	عدد الشركات	رأس المال المساهم	نصيب المؤسسة	
			القيمة	٪
الصناعات الكيماوية	٧	٢٤,١٥	٩,٣٧	٣٨,٨
الصناعات المعدنية والهندسية	٥	٢٠,٩٠	٩,٢٦	٤٤,٣
صناعة السكر والدخان	٤	١٦,٩٠	٩,٥٩	٥٦,٧
صناعة الغزل والنسيج	٧	٤,١٧	٢,٠٧	٤٩,٦
صناعة البترول	٣	٨,٠٢	٣,٧٨	٤٧,١
المناجم	٦	٢,١٣	١,٦٨	٧٨,٩
البنوك	٨	١٩,٢١	١٨,٦٠	٩٦,٨
التأمين	٥	١,٥٦	٠,٧٧	٤٩,٤
المواصلات والتجارة	٧	٧,٠٦	٥,٥٥	٧٨,٦
إجمالي	٥٢	١٠٤,١٠	٦٠,٦٧	٥٨,٣

بصفة عامة كان وضع القطاع العام المصري مازال ضعيفًا مقارنة بوضع القطاع الخاص في البلاد، ولكن بمرور الوقت استطاعت المؤسسة الاقتصادية أن تُخضع لإشرافها المجالات الاقتصادية المهمة نسبيًا، إضافة إلى الشركات الأخرى العاملة في ميدان البنوك والمواصلات، واستطاعت أن تفرض رقابتها على منشآت ذات أهمية اقتصادية حيوية إذ أشرفت على قطاع المعامل الكيماوية ومعامل النسيج، وكان يعمل بهما حوالي ٢٠٪ من العاملين بهذين المجالين، وكانت الصلاحية الأهم

للتأليف والنشر، القاهرة د.ت، ص ص ١٢١، ١٢٢.

(١) ويلتون واين، عبدالناصر، قصة البحث عن كرامة، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠١٠، ص ٢٢٥

(٢) محمد مدحت مصطفى، مرجع سابق، ص ٣٢.

التي مُنحت للمؤسسة الاقتصادية هي إمكانية الرقابة الكاملة على المنشأة إذا كانت تمتلك ٢٥٪ من حجم أسهمها، على الرغم من أن القانون لم يكن يمنح هذا الحق إلا لمن يملك ٥١٪ من الأسهم على الأقل، كما أن الحكومة حصلت على الحق في تعيين أغلب أعضاء مجلس الإدارة في المنشآت الاقتصادية، وكذلك العضو المنتدب[1]، هكذا جاء إنشاء المؤسسة الاقتصادية، بالإضافة إلى إنشاء وزارة الصناعة قبلها، بمنزلة تغيير جوهري في الاقتصاد المصري، إذ أصبحت الدولة هي المسئول الأول عن تحديد اتجاه السياسة الاقتصادية للبلاد.

وهنا نرى أنه من الخطأ بمكان وضع كل تلك الإجراءات الثورية التي اتخذتها الحكومة في غضون يومين، وكل ما تبعها من تفاعلات تسلسلية أحدثتها في الاقتصاد المصري-تلك التي سلف شرحها- في إطار كونها مجرد قرارات انفعالية أو انتقامية ناجمة عن محاولة عصبية للرد على مؤامرة العدوان الثلاثي على مصر، أو للرد على الإحجام المشبوه للرأسمالية المصرية عن دعم الدولة في خططها الاقتصادية، حيث إن تلك القرارات التي كفلت وضع القواعد الأساسية الراسخة للقطاع العام لم تكن بمعزل عن السياسات التي اتبعتها الدولة منذ قيام الثورة، فمن المهم ألا نغفل أن عملية التنمية الاقتصادية التي بدأت منذ بداية الثورة لم تتوقف وإنما كانت مستمرة في طريقها، صحيح أنها كانت تجابه بعض المعوقات هنا أو هناك لكن ذلك لم يؤد إلى توقفها، بل إن حرب ١٩٥٦ في حد ذاتها كانت في جوهرها حربًا على العملية التنموية التي تتبناها وتقودها الدولة المصرية، فضلًا عن كونها حربًا على السياسات الاستقلالية التي كانت مصر تتبعها؛ لذا وفى إطار فقدان الثقة وتغير الفكر السياسي والاقتصادي للقائمين على أمور البلاد، فإن هذه القرارات تُعد إعادة صياغة لأسلوب التنمية ليس إلا.

مما يعضد هذا الرأي أن عملية التمصير وإنشاء المؤسسة الاقتصادية وهيمنتها على النشاط الاقتصادي الحكومي، تزامنت مع إصدار الرئيس جمال عبدالناصر قراره بوضع خطة قومية شاملة للنهوض بالاقتصاد، ذلك القرار الذي صدر في يوم صدور قرارات التمصير الثلاثة نفسه[2]، كما يجب أن نذكر أيضًا أن عام

(١) إيجور بليايف، مرجع سابق، ص ٩٧.

(٢) قرار رئيس الجمهورية بشأن التخطيط القومي، الوقائع المصرية، العدد ٥ مكرر، في ١٥ يناير ١٩٥٧، وثائق مجلس النواب.

١٩٥٧ -والذي نعده عامًا مفصليًا في تاريخ الثورة المصرية بصفة عامة- كان عامًا حافلًا بالقرارات الاقتصادية التي صيغت بأكملها لخدمة عملية التنمية الاقتصادية وتطويرها، وكان من أهمها إصدار قانون المؤسسات العامة[١]، وهو القرار الذي وضع أسس عمل المؤسسات العامة في الدولة، وكذلك قرار دمج مجلس الإنتاج القومي ومجلس الخدمات في اللجنة العامة للتخطيط القومي[٢]، وهو القرار الذي وحَّد جهات التخطيط في الدولة، إضافة إلى قرار إنشاء الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة[٣]، كما أصدرت الحكومة في العام نفسه قانونًا يعد من أكثر القوانين أثرًا على الاقتصاد المصري، وعلى عملية التنمية الاقتصادية بأكملها، ونعني به قانون البنوك والائتمان.

البنوك، التمصير والتأميم:

من المعروف أن البنوك تلعب دورًا مهمًا في عملية التنمية الاقتصادية، وبخاصة البنوك التجارية، فهي التي تملك القدرة على خلق الودائع والائتمان الذي يمكن توجيهه إلى المشروعات التي تحتاجها الدولة، مما يجعلها من أهم مصادر تمويل التنمية[٤]، وكانت الدولة المصرية منذ عام ١٩٥٦ قد بدأت في التحول عن سياستها القديمة في تنمية الاقتصاد عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص، إلى سياسة جديدة جوهرها تحقيق أعلى معدلات ممكنة من تجميع رأس المال العام، وتخصيص حصص كبيرة منه للمشروعات الطموحة الهادفة إلى الإسراع في تحقيق النمو الصناعي[٥]، وأصبحت المشكلة أمام الدولة هي كيفية اضطلاع الجهاز المصرفي بدوره في تمويل عملية التنمية، وكيفية تعديل أوضاعه حتى يستطيع الاستجابة إلى

(١) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة، رياسة الجمهورية ٣١ يناير ١٩٥٧، وثائق مجلس النواب.

(٢) قرار رئيس الجمهورية بإدماج المجلس الدائم للإنتاج القومي، والمجلس الدائم للخدمات العامة في لجنة التخطيط القومي، الوقائع المصرية، العدد ٢٥ مكرر في ٢٥ مارس ١٩٥٧.

(٣) قرار رئيس الجمهورية بإنشاء الهيئة العامة لبرنامج لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة، الوقائع المصرية، العدد ٩٨ في ١٦ ديسمبر ١٩٥٧، وثائق مجلس النواب

(٤) "المصارف والتنمية الاقتصادية"، الإدارة العامة للتسويق والبحوث بنك مصر، مؤتمر دور البنوك في التنمية في مصر، من ١٥-١٨ مارس القاهرة، مجلد ١، مارس ١٩٨١، ص ١٠٧.

(٥) باتريك أوبريان، مرجع سابق، ص ١٣٢.

احتياجات تمويل مشروعات التنمية بكفاءة[١]؛ لذا فقد بدأت الدولة منذ عام ١٩٥٧ في اتخاذ عدة إجراءات حيوية في قطاع البنوك كان من شأنها إخضاع النظام المصرفي لرقابتها[٢]، حيث عمدت إلى إصدار قانون البنوك والائتمان في يوليو من عام ١٩٥٧ [٣]، وقد كانت أهم أهداف هذا القانون تحقيق المزيد من سيطرة الحكومة على الجهاز المصرفي ككل، ودعم سلطة البنك المركزي-الذي كان يقوم بدوره البنك الأهلي آنذاك- في توجيه الائتمان، والرقابة على البنوك، وتنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية بما يتفق مع الخطة العامة للدولة[٤].

بطبيعة الحال كانت هناك عدة دوافع لقيام الحكومة المصرية بإصدار هذا القانون من أهمها الرغبة في وجود بنوك تجارية مصرية قوية ومؤسسات مالية جديدة مثل بنكي القاهرة والجمهورية اللذين أسستهما الدولة عند قيام الثورة[٥]، وأن يكون باستطاعة الدولة أن تكفل لتلك المؤسسات المناخ السليم للنمو، ولم يكن هذا ليتم دون وجود رقابة جدية على هذه المؤسسات، إضافة إلى تمصير البنوك الأجنبية، حيث كشف خضوع هذه البنوك للحراسة مدى سيطرة المؤسسات الأجنبية على فروع النشاط الاقتصادي المصري، يضاف إلى ذلك أن البنوك الأجنبية التي كانت تعمل في مصر آنذاك لم تكن سوى فروعٍ لبنوك أجنبية تقع مراكزها الرئيسية في خارج البلاد، وكانت بطبيعة الحال تعمل وفقًا للسياسة التي تفرضها عليها مراكزها الرئيسية، كما كانت تلك السياسة تتأثر بالأحداث الاقتصادية في بلدانها الأم، مما جعل مصر خاضعة بالتبعية لتأثير أحداث وقرارات اقتصادية تقع في خارجها، دون أن تكون لديها القدرة على إحداث التأثير نفسه، يضاف إلى ذلك أن تلك الفروع كانت تقوم بتجميع ودائع المصريين ورؤوس أموالهم ومدخراتهم، وتحولها إلى قروض واعتمادات تُقدم إلى مصر وفقًا للأوامر التي

(١) "المصارف والتنمية الاقتصادية في مصر"، الإدارة العامة للبحوث الاقتصادية، البنك المركزي المصري، مؤتمر دور البنوك في التنمية في مصر، القاهرة من ١٥-١٨ مارس، مجلد ١، مارس ١٩٨١، ص ٧٢.

(٢) إيجور بيليابيف، مرجع سابق، ص ٩٨.

(٣) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان، الوقائع المصرية، عدد ٥٣ مكرر، في ١٣ يوليو ١٩٥٧، وثائق مجلس النواب.

(٤) عمر عبدالحي البيلي، "أثر التطورات الاقتصادية على أنشطة البنوك التجارية في مصر (١٩٥٢-١٩٩٤)"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مجلد ٩، عدد ٢، ديسمبر ١٩٩٥، ص ٤١٥.

(٥) قانون رقم ٤٧١ لسنة ١٩٥٥ بالترخيص للحكومة في الاشتراك في شركة مساهمة لإنشاء بنك الجمهورية، صدر بديوان الرياسة في ٢٨ سبتمبر ١٩٥٥، وثائق مجلس النواب.

تأتيها من مراكزها في الخارج، وليس وفقًا لظروف واحتياجات مصر، فالسياسات الائتمانية التي كانت تلك البنوك تتبعها كانت ترسم في خارج البلاد، زد على ذلك أن أموال المصريين في أحايين كثيرة كان يُضن بها على المصريين، ولا تعود بالنفع على الاقتصاد المصري، بينما كانت توظف في خدمة الحكومات الأجنبية وأهدافها الاقتصادية، ومن المهم أن نعرف أن الحكومة المصرية عند قيامها بتمصير تلك البنوك وجدت أن رؤوس أموالها لم تكن تزيد عن ٢،٢ مليون جنيه، بينما كانت ودائع المصريين لديها تزيد عن ٩٦ مليون جنيه، لتلك الأسباب اتخذت الدولة قرارها بنقل ملكية بنك "باركليز" Barclays إلى المؤسسة الاقتصادية، وغُيِّر اسمه إلى "بنك الإسكندرية"، كما أُدمج بنكا "الأيونيان" Ionian bank، و"العثمانى البريطاني" وبيعا إلى بنك الإسكندرية، وأدمج أيضًا بنك "الكريدي ليونيه" Credit Lyonnais و"الخصم الباريسي" وبيعا إلى بنك القاهرة، ودعمًا لتلك التغييرات الجوهرية رأت الحكومة ضرورة زيادة سلطات البنك المركزي وتوسيع اختصاصاته كي يتمكن من تحقيق التعاون والتنسيق بين هذه المؤسسات وكى يقوم بدوره الرقابي على البنوك لتنظيم الائتمان بما يفيد الصالح العام(٦).

كانت تلك الإجراءات، التي نص عليها قانون البنوك والائتمان الصادر في عام ١٩٥٧ ولائحته التنفيذية، تعنى وضع البنوك وأدوات الائتمان تحت الإشراف المباشر للدولة، وكان الغرض من ذلك التحكم بواسطة البنك المركزي للدولة في كمية الائتمان (القروض) الذي تمنحه تلك البنوك ونوعه، كما أن سيطرة الدولة على الجهاز المصرفي تعني توجيهه بما يضمن التنفيذ السليم لعمليات تمويل خطة التنمية(٧)، وقد أحدث ذلك القانون تطورًا شديد الأهمية في القطاع المصرفي المصري لم يحدث له عبر تاريخه، حيث إن تمصير البنوك بالإضافة إلى كل ما أحدثه القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ من تغييرات قد أتاح الظروف للمرة الأولى في مصر لقيام جهاز مصرفي حقيقي، كما كانت تلك هي المرة الأولى التي يصبح فيها قطاع البنوك بأكمله ملكًا خالصًا للمصريين(٨).

---

(٦) جمال الدين محمد سعيد، "البنك المركزي والرقابة على البنوك والائتمان في مصر"، دراسة تحليلية للقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧"، مجلة مصر المعاصرة، مجلد ٤٩، عدد ٢٩٢، أبريل ١٩٥٨، ص ص ٦٧، ٦٨.

(٧) محمد رشدي، التطور الاقتصادي في مصر، الجزء الثاني، القاهرة ١٩٧٢، ص ٢٣٤

(٨) فؤاد مرسي، "نظرة جديدة على تكوين الجهاز المصرفي المصري"، مجلة مصر المعاصرة، مجلد ٦٣، عدد ٣٤٦، أكتوبر ١٩٧١، ص ٧١١.

في السياق نفسه أدركت الدولة أن الجهاز المصرفي في ظل نظام التخطيط الشامل، الذي كانت مصر قد بدأت في اتباعه منذ عدة أعوام بالفعل، لا بد وأن يضع نصب عينيه أهداف الخطة، حيث يكون من أهم واجبات الجهاز المصرفي في الاقتصاد الموجّه العمل على تنفيذ الخطة كما وضعها المسئولون عن التخطيط(١)؛ لذا كان من الصعب أن يؤدى الجهاز المصرفي ذلك الدور دون أن يكون خاضعًا تمامًا لسيطرة الدولة وتوجيهها، صحيح أن الإجراءات التي اتخذتها الدولة في قطاع البنوك أدت إلى سيطرة القطاع العام على أربعة بنوك تجارية، وعلى نصيب الإنجليز في البنك الأهلي المصري، وكانت تمثل في مجموعها أكثر نصف النشاط المصرفي كله(٢)، إلا أن الدولة ارتأت أنها لا تزال في حاجة إلى المزيد من إحكام السيطرة على القطاع المصرفي وكان لها في ذلك أسبابها.

نتيجة لذلك وفى إطار إجراء ثوري جديد أريد به تصفية الاستعمار من القمة، وسبر غور الرأسمالية الكبيرة -في إرهاصة واضحة لقرارات يوليو١٩٦١-أصدرت الدولة المصرية قرارين شديدي الأهمية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، حيث قامت بتأميم بنك مصر والبنك الأهلي في ١١ فبراير عام ١٩٦٠ (٣).

كان البنك الأهلي المصري منذ عام ١٩٥٧ هو البنك المركزي للدولة(٤)، وكان يتمتع بمساحة واسعة من السلطات التي تكفل له الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي، ولم يكن ممكنًا أن تنجح الدولة في تنفيذ أية خطة شاملة دون أن يكون هذا البنك في قبضتها، فعلى الرغم من الدور الحيوي الذي كان البنك الأهلي يلعبه بوصفه بنكًا مركزيًا يتحكم في السياسات النقدية والمصرفية للدولة، فإن الأجانب كانوا يمتلكون ٢٠٪ من إجمالي أسهمه عند تأميمه، بينما كان الأفراد المصريون

---

(١) شريف لطفي، "دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية"، مجلة مصر المعاصرة، مجلد ٥٧، العدد ٣٢٥ يوليو ١٩٦٦، ص ٣٢.

(٢) فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص ٧٢٨.

(٣) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية بنك مصر إلى الدولة، صدر برياسة الجمهورية في ١١ فبراير ١٩٦٠؛ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية البنك الأهلي المصري للدولة، صدر برياسة الجمهورية في ١٤ فبراير ١٩٦٠، وثائق مجلس النواب.

(٤) قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء بنك مركزي للدولة، الوقائع المصرية، عدد ٢٨ في ٢٩ مارس ١٩٥١، وثائق مجلس النواب.

يملكون منها ١٩٪ فقط؛ لذا يمكننا أن نقدر مدى ما كان يشكله ذلك من خطورة على اقتصاد البلاد[١]، على جانب آخر كان البنك الأهلي تاريخيًا - وحتى بعد قيام الثورة- بمنزلة حارس أمين على المصالح الاستعمارية، وحتى عندما أصبح بنكًا مركزيًا للدولة فإنه أراد أن يكون أداة لتوجيه مصر بأكملها، كما حاول أن يقف في وجه عملية التنمية الاقتصادية، بيد أن قيادة الثورة واجهته وحاولت علاجه أكثر من مرة بتغيير مجلس إدارته عام ١٩٥٥، ثم تمصيره عام ١٩٥٧، إلى أن أُمِّم عام ١٩٦٠، في تصفية لآخر معاقل النهب الاستعماري في مصر[٢]، وبعد تأميم البنك الأهلي المصري رأت الدولة ضرورة أن يبقى البنك المركزي مؤسسة منفصلة، وأن يُعد البنك الأهلي بنكًا تجاريًا يمارس الشئون المصرفية العادية، لذا صدر في يونيه عام ١٩٦٠ قرارًا جمهوريًا يقضى بإنشاء مؤسسة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى "البنك المركزي المصري"، تتولى مزاولة العمليات المصرفية الخاصة بالحكومة، وعمليات الائتمان، والرقابة على جميع البنوك التجارية، على أن يزاول البنك الأهلي المصري العمليات المصرفية العادية، بالشروط التي تخضع لها البنوك التجارية[٣]، وهكذا أُنشئ البنك المركزي المصري بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠، وبدأ نشاطه الفعلي بقرار جمهوري عام ١٩٦١ بوصفه كيانًا مستقلًا يمثل البنك الرسمي للحكومة المصرية[٤]، وبذلك لم يعد البنك الأهلي بنكًا مركزيًا للدولة.

أما بنك مصر فقد مثل مركزًا احتكاريًا خطيرًا تركزت فيه أنشطة مجموعة مصر كلها بكامل أنشطتها الصناعية والتجارية والمصرفية، حيث ارتفع رأسماله من ٨٠ ألف جنيه عند التأسيس إلى ٢ مليون جنيه عام ١٩٥٥، وبلغت احتياطياته عند التأميم نحو ٨ مليون جنيه، وكان بين حملة أسهم البنك ٥٠ مساهمًا يملكون ٤٢٪ من إجمالي أسهمه من بينهم ١٠ أفراد فقط يملكون ٢٠٪ من رأسمال البنك،

---

(١) عبدالرازق حسن، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٢) فؤاد مرسي، "البنك الأهلي وبنك مصر وقضية السيطرة الاستعمارية"، مجلة الطليعة، مصر، السنة الثانية، عدد ٥، ص ٩٩.

(٣) محمد مبروك قطب، البنك الأهلي ودوره في الاقتصاد المصري ١٨٩٨-١٩٦٠، مركز تاريخ مصر المعاصر، سلسلة مصر النهضة، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠١٣، ص ٣٥٨.

(٤) سهير محمود معتوق، "استقلالية البنك المركزي المصري"، مجلة مصر المعاصرة، مصر، مجلد ٩٠، عدد٤٥٣ و٤٥٤، يناير- أبريل ١٩٩٩، ص ٣٤؛ مسعد محمد الغايش، "دور استقلالية البنك المركزي في دعم التنمية الاقتصادية في مصر"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، عدد ٤، أكتوبر ٢٠١٤، ص ١٠٠٥.

وكان أحمد عبود باشا وحده يملك ١٤٪ من الأسهم، كما سيطر بنك مصر على نحو ٤٠٪ من إجمالي النشاط المصرفي فى البلاد، وكانت ودائعه عام ١٩٥٩ تبلغ ١٠٠ مليون جنيه، وتحول البنك بمضي الوقت من جهاز لتجميع المدخرات إلى شركة قابضة تسيطر على الصناعة المصرية، واستطاع عن طريق شركاته أن يمتلك مركزًا إنتاجيًا ورأسماليًا احتكاريًا، حيث كانت مصانع النسيج التي يملكها تنتج أكثر من ربع إنتاج البلاد، وعلى الرغم من نجاحاته وأرباحه المرتفعة فإنه ظل متمسكًا بصناعة النسيج ولم يدخل قط في مجال الصناعة الثقيلة، ورغم اشتراكه في تمويل التجارة الداخلية فإنه ترك مجال التجارة الخارجية في أيدى البنوك الأجنبية لتحتكرها وتنفرد بصنع القرارات فيها بما يتلاءم مع مصالحها ومصالح دولها فقط(١)، وبعد تأميم بنك مصر قفز حجم القطاع العام قفزة كبيرة وأصبح يمتلك حوالي ٥٠٪ من رأسمال الشركات الصناعية، حيث كان بنك مصر -بقيمة ما يمتلكه من أسهم في الشركات- ثاني كتلة مالية واقتصادية في مصر بعد المؤسسة الاقتصادية(٢)، هكذا أدى تأميم البنكين الرئيسيين في الدولة إلى دعم القطاع العام، وجعل طريق تنفيذ الخطة الخمسية أكثر تمهيدًا عن ذي قبل(٣).

التأميم وبناء القطاع العام:

كانت عملية التمصير وما تلاها من إجراءات تأميم البنوك، التي بدأت بعد مؤامرة العدوان الثلاثي على مصر، نقطة البدء في طريق إقامة الدولة لقاعدة اقتصادية مستقلة عن الرأسمالية المحلية ومتحررة في ذات الوقت من نفوذ الرأسمالية الأجنبية، على أن تكون تلك القاعدة مملوكة للدولة كي تصبح أساسًا قويًا لتحقيق التنمية المأمولة(٤)، وقد كانت هناك سمات أساسية ميزت القطاع العام في تلك الفترة، تمثل أبرزها في نموه واتساع نطاقه بشكل غير مسبوق، وقد جاء نمو القطاع العام بشكل رئيسي على حساب المصالح الأجنبية، كما بدا جليًا أن اتجاه ذلك النمو في جوهره وأساسه كان نحو التصنيع، أما على الجانب

---

(١) فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(٢) عادل حسين، "تجربة مصر في التنمية المستقلة"، مجلة الحوار، لبنان، مجلد ١، عدد ٤، خريف ١٩٨٦، ص ص ١١٦-١١٧.

(٣) عبدالرازق حسن، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٤) فؤاد مرسي، "جمال عبدالناصر وطريق التحول الاشتراكي"، مجلة الطليعة، مصر، السنة السادسة، العدد ١١، نوفمبر ١٩٧٠، ص ١٨.

التنظيمي فقد انحصر تنظيم القطاع العام حينذاك في عدد محدود من الهيئات هي المؤسسة الاقتصادية، والمصانع الحربية، وهيئة السنوات الخمس، وهيئة السد العالي، بيد أن عددًا كبيرًا من شركات القطاع العام في تلك الآونة ظل ذا طابع مختلط، بطبيعة الحال كان الجزء الأكبر من شركات القطاع العام خاضعًا لإشراف المؤسسة الاقتصادية، كما أن كل المنشآت الجديدة التي ضمتها المؤسسة كانت مملوكة للدولة بنسبة ١٠٠٪، ولما كان أغلب المنشآت والشركات القديمة يضم رؤوس أموال خاصة؛ لذا فقد كان السمت الأساسي للسياسة الاقتصادية في تلك المرحلة هو "التوجيه"، فالقطاع العام أصبح بحكم حجمه والمراكز الاقتصادية التي يهيمن عليها قادرًا على توجيه النشاط الاقتصادي للدولة، بيد أن الاقتصاد المصري -على الرغم من كل ذلك- ظل في مجموعه اقتصادًا رأسماليًا، تحكمه قوانين النظام الرأسمالي وأساليبه التي لا يمكن أن يحد منها إلا تدخل الدولة لتوجيه التنمية، أو سعيها لتحقيق العدالة الاجتماعية[١].

مثلما كان الحال في عام ١٩٥٧ بدا عام ١٩٦٠ أيضًا حافلًا بالقرارات الاقتصادية المهمة والثورية، كان أهمها قرار الرئيس -تطبيقًا لما جاء في دستور ١٩٥٦- بتنظيم الاقتصاد القومي وفقًا لخطة عامة طويلة الأجل تهدف إلى التنمية الاقتصادية والنهوض الاجتماعي، وتراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية[٢]، وكذلك قراره باعتماد الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠/١٩٦٥ [٣].

كان من أهم ما يلفت النظر في صياغة القرار الأول هو تركيزه على أن تراعى الخطة العدالة الاجتماعية، وأن يراعى عند إعدادها تحقيق مستوى معيشة أفضل للطبقات محدودة الدخل، وأيضًا مراعاة دور القطاع العام في تلك الخطة أو الخطط المزمع تنفيذها[٤]، وبالطبع كانت صياغة القرار واضحة الدلالة، هكذا استمرت الدولة في طريق تأميم المنشآت الاقتصادية الحيوية، فقامت في ديسمبر

(١) إسماعيل صبري عبدالله، مرجع سابق، ص ١٥.

(٢) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن التخطيط القومي، رياسة الجمهورية في ١٧ يوليو ١٩٦٠، وثائق مجلس النواب.

(٣) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٢٧ لسنة ١٩٦٠باعتماد الخطة العامة للدولة للسنوات الخمس ١٩٥٦/١٩٦٠، الجريدة الرسمية، عدد ١٧٢، في ٢ أغسطس ١٩٦٠، وثائق مجلس النواب.

(٤) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن التخطيط القومي، مصدر سابق.

من العام نفسه بتأميم "البنك البلجيكي والدولي"[١]، ثم أصدرت قرارًا بوضع شركة الكهرباء المصرية تحت الحراسة[٢]، بيد أن هذه القرارات لم تكن كافية وحدها حيث ظل الجانب الأكبر من الاقتصاد المصري في يد الرأسمالية.

يجدر الذكر أن الرأسمالية المصرية كانت منذ نشأتها احتكارية، وكان القانون الحاكم لحركة الإنتاج هو تحقيق أقصى قدر ممكن من الربح عن طريق السيطرة الاحتكارية على السوق، لا عن طريق تطوير قوى الإنتاج، كما أن كبار الرأسماليين لم يكن لهم أدنى دور في إدارة أو تنظيم الإنتاج في مصانعهم أو شركاتهم، وكان هذا الدور يتولاه الفنيون، وبذلك انفصلت الملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج في مصر عن الإدارة الفعلية لها، وتحول كبار الرأسماليين إلى طبقة طفيلية لا ترتبط بالإنتاج وإنما تحيا على "الريع" الذي تجنيه من خلال الأسهم والسندات، كما أنها ارتبطت ارتباطًا وثيقًا ببورصة الأوراق المالية، فكان عبود باشا على سبيل المثال يقوم بالمضاربة على أسهم شركاته ويجني أرباحًا طائلة من وراء ذلك على حساب إفقار صغار المساهمين[٣]*، كما تجسد الطابع الطفيلي للرأسمالية المصرية في تبديدها الفاضح للثروة القومية وإهمالها للتصنيع واتجاهها المحموم إلى الاستثمار العقاري حيث قامت بشراء الأراضي وإقامة العمارات والقصور الفارهة، يدلنا على ذلك حجم الاستثمار الخاص في العقارات الذي بلغ عام ١٩٥٥ حوالي ٤٧,٣ مليون جنيه، بنسبة قدرها ٧٥٪ من إجمالي الاستثمار الخاص في البلاد، بينما لم يتجاوز الاستثمار في الصناعة ٧ مليون جنيه[٤].

لتلك الأسباب بدا واضحًا أمام قيادة الدولة إفلاس الرأسمالية المصرية وعدم قدرتها على تطوير الاقتصاد القومي وتحويله إلى اقتصاد صناعي متقدم ومستقل، وقد عضد من قناعة الدولة بذلك عزوف الرأسمالية الكبيرة عن تنفيذ

---

(١) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية البنك البلجيكي والدولي بمصر إلى الدولة، الجريدة الرسمية، عدد ٢٧٥، في أول ديسمبر ١٩٦٠، وثائق مجلس النواب.

(٢) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٦٠، بوضع شركة الكهرباء المصرية تحت الحراسة، الجريدة الرسمية، عدد ٢٧٥، في أول ديسمبر ١٩٦٠، وثائق مجلس النواب.

(٣)* يجدر الذكر أنه منذ الارتداد عن السياسات الاقتصادية لثورة يوليو منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي واتباع السياسة الرأسمالية فيما سمي بـ "الانفتاح" منذ ذلك الوقت وحتى الآن فإن الطبقة الرأسمالية الطفيلية نفسها سيطرت على الاقتصاد المصري لصالحها بالأسلوب نفسه الذي كانت تتبعه قبل الثورة، وإن تغيرت الوجوه والأسماء.

(٤) عادل غنيم، "ثورة يوليو والرأسمالية"، مجلة الطليعة، مصر، السنة الأولى، العدد ٧، يوليو ١٩٦٥، ص ١٧٣.

ما ورد بالخطة، واتخاذها موقفًا رافضًا للتخطيط وحجبها مواردها عن الاستثمار في مشروعات الخطة، على الرغم من أن خطة التنمية الموضوعة كانت تعتمد في الأصل على القطاع الخاص، الذي أوكلت إليه مهمة تنفيذ الجانب الأكبر من مشروعاتها[١]، وبذلك أسهمت التجربة ومجريات الأحداث على مدار الأعوام منذ قيام الثورة وطوال ما يقرب من عشر سنوات في إيمان جمال عبد الناصر بأن التنمية المرجوة والضرورية لا أمل في تحققها إذا ظل الكيان الاجتماعي والاقتصادي بالصورة التي عليها، وإذا ما تركت مقدرات عملية التنمية خاضعة لتصرفات وأهواء أصحاب رؤوس الأموال[٢]، وبدا أن اتجاهًا لتحول الدولة المصرية نحو الاشتراكية قد أصبح حتميًا.

استهلت الدولة عام ١٩٦١ بإنشاء مؤسسة "مصر" التي يتكون رأسمالها من حصص بنك مصر في الشركات التابعة له[٣]، وبهذا أصبح بنك مصر بنكًا تجاريًا تابعًا لمؤسسة عامة، تلا ذلك صدور قرار آخر بإنشاء مؤسسة "النصر" التي يتكون رأسمالها من حصص الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة في الشركات التي أنشأها[٤]، وبهذين القرارين أصبح القطاع العام المصري مكونًا من ثلاث مؤسسات كبرى هي المؤسسة الاقتصادية، ومؤسسة مصر، ومؤسسة النصر، ثم شهد شهر يوليو ١٩٦١ المحاولة الأولى لتنظيم أسلوب تدخل القطاع العام في الاقتصاد ومجالاته، وتحديد القطاعات والأنشطة التي يجب أن تؤول إليه، أو تلك التي يجب أن يشارك فيها، وأيضًا سد الثغرات التي تتسرب عن طريقها رؤوس الأموال من القطاع العام إلى القطاع الخاص[٥].

وبدءًا من ٢٠ يوليو عام ١٩٦١ أصدر الرئيس جمال عبدالناصر مجموعة القوانين الشهيرة التي عرفت بالقوانين الاشتراكية، تضمنت تلك القوانين ثلاث مجموعات من التشريعات، وإن أتت على هيئة قوانين منفصلة، ضمت الحزمة

(١) تاريخ ووثائق القطاع العام، مرجع سابق، ص ١٥٧.

(٢) فؤاد مرسى، جمال عبدالناصر وطريق التحول الاشتراكي، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٣) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء مؤسسة مصر، رياسة الجمهورية في ٢ مارس ١٩٦١، وثائق مجلس النواب.

(٤) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦١ بإنشاء مؤسسة النصر، رياسة الجمهورية في ٢ مارس ١٩٦١، وثائق مجلس النواب.

(٥) تاريخ ووثائق القطاع العام، مرجع سابق، ص ١٥٧.

الأولى من تلك التشريعات ثلاثة قوانين هي ١١٧، ١١٨، ١١٩ لسنة ١٩٦١، وكانت هي المجموعة الأهم إذ استهدفت فرض سيطرة الدولة علي قطاع الأعمال المنظم وعلى قطاع تصدير القطن[١]، وبمقتضى القانون رقم ١١٧ أممت ٨٠ شركة تأميماً كاملاً، وكان منها جميع البنوك، وشركات التأمين والتجارة الخارجية، وتجارة الأخشاب والنقل والفنادق والمياه، والأراضي العقارية، بالإضافة إلى عدد من الشركات الصناعية المهمة مثل "مصانع النحاس والدلتا للصلب"، و"الأهلية للصناعات المعدنية"، و"أبو زعبل"، و"كفر الزيات"، وشركات الأسمنت، وغيرها..[٢]، أما القانون رقم ١١٨ فقد نص على اشتراك القطاع العام (الحكومة) في ٩١ شركة بما لا يقل عن ٥٠٪ من رأسمالها، وكانت تلك الشركات تضم في الأساس شركات مقاولات وتجارة وبعض الشركات الصناعية، من أهمها "شركة المقاولات المصرية" (مختار إبراهيم)، و"الشركة المصرية للمقاولات" (العبد سابقًا)، و"شركة المقاولات المتحدة"، و"شركة الهندسة العمومية"، و"المصرية للمباني الحديثة"، و"شركة الهندسة للصناعات والمقاولات العمومية"، وشركة "حسن علام".. إلخ[٣]، وكان تطبيق هذا القانون يعني تأميم نصف تلك الشركات، كذلك حدد القانون رقم ١١٩ ملكية الأفراد الطبيعيين والمعنويين في ١٥٩ شركة بما لا يزيد عن ١٠ آلاف جنيه، على أن تؤول الأسهم التي تزيد عن ذلك إلى الدولة[٤]، وكان الغرض من هذا القانون هو تأميم كل ما زاد عن الحد المذكور من الأسهم بهدف تحطيم سيطرة كبار الرأسماليين على الشركات المذكورة، وفى السياق نفسه أصدر الرئيس القانون رقم ١٢٠ الذي نظم منشآت تصدير القطن في هيئة شركات مساهمة، شريطة ألا يقل نصيب القطاع العام فيها عن ٥٠٪ من رأس المال[٥]، وأيضًا القانون رقم ١٢١ الذي قضى بنقل ملكية مكابس القطن للدولة[٦].

---

(١) إبراهيم العيسوي، تجربة مصر مع القطاعين، مرجع سابق، ص ٢٣٦.

(٢) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت، صدر برياسة الجمهورية في ٢٠ يوليو ١٩٦١، وثائق مجلس النواب، وقد ورد بالجدول الملحق بالقانون جميع أسماء الشركات المؤممة.

(٣) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت، صدر برياسة الجمهورية في ٢٠ يوليو ١٩٦١، وثائق مجلس النواب.

(٤) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت، صدر برياسة الجمهورية في ٢٠ يوليو ١٩٦١، وثائق مجلس النواب.

(٥) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت، صدر برياسة الجمهورية في ٢٠ يوليو ١٩٦١، وثائق مجلس النواب.

(٦) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت، صدر

بهذه القوانين أحكمت الدولة المصرية سيطرتها على أهم مفاصل الاقتصاد المصري، وأهم قطاعاته الإنتاجية والتمويلية والتجارية، ونقلت مراكز الثقل والقوة الاقتصادية في البلاد إلى القطاع العام، ووجهت ضربة قاصمة إلى معاقل الاستغلال والاحتكار في مصر، هذا على الجانب الاقتصادي.

بيد أن عملية التنمية -كما سلف أن ذكرنا- لم تكن تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، كما أن الثورة التي قامت في يوليو ١٩٥٢ كان لزامًا عليها أن تكمل مسيرتها الاجتماعية إلى جوار مسيرتها الاقتصادية، ولأن نمو وفعالية القطاع العام لن تكون ممكنة فقط بنقل ملكية المصانع والمنشآت الاقتصادية إلى الشعب؛ لذا كان من الواجب أن تقترن سيطرة الدولة على مراكز القوة الاقتصادية، بدعم القوى العاملة والفلاحين والفئات الوسطى من المجتمع وتعبئتها وتمكينها من إدارة تلك المنشآت[١]، لذا فقد كانت المجموعة الثانية من التشريعات تصب في ذلك السياق، وكانت تلك المجموعة تضم القانون ١١١، و القانون ١١٢، وهما القانونان اللذان خصصا ٢٥٪ من الأرباح القابلة للتوزيع في المنشآت والشركات على الموظفين والعمال[٢]، يضاف إليهما القانون رقم ١١٤ الذي قضى بإشراك العاملين في مجالس الإدارات[٣]، وبالطبع القانونين ١٢٧، و١٢٨ الخاصين بالإصلاح الزراعي، الذي خفض أقساط الديون على المنتفعين بقوانين الإصلاح الزراعي وفوائدها[٤]، وكذلك القانون ١٣٣ الخاص بتحديد ساعات العمل، وعدم جواز العمل في أكثر من مؤسسة واحدة[٥].

برياسة الجمهورية في ٢٠ يوليو ١٩٦١، وثائق مجلس النواب.

(١) إبراهيم العيسوي، تجربة مصر مع القطاعين، مرجع سابق، ص ٢٣٦.

(٢) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ بتعديل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة، صدر برياسة الجمهورية في ١٩ يوليو ١٩٦١، وثائق مجلس النواب؛ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١ بتنظيم وتوزيع الأرباح في الشركات والمنشآت في الإقليم الشمالي، صدر برياسة الجمهورية في ١٩ يوليو ١٩٦١، وثائق مجلس النواب.

(٣) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجالس الإدارات في الشركات والمؤسسات، صدر برياسة الجمهورية في ١٩ يوليو ١٩٦١، وثائق مجلس النواب.

(٤) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٨ بتخفيض أقساط الدين وفوائده على المنتفعين بقانون الإصلاح الزراعي بمقدار النصف، صدر برياسة الجمهورية في ٢٥ يوليو ١٩٦١، وثائق مجلس النواب.

(٥) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية، صدر برياسة الجمهورية في ٢٧ يوليو ١٩٦١، وثائق مجلس النواب.

أما المجموعة الثالثة من تلك القوانين فقد صبت بدورها في الإطار العام لقرارات يوليو الاشتراكية، حيث استهدفت الحد من الفروق بين دخول الأفراد، وزيادة العدالة الاجتماعية، حيث فرضت ضرائب على الشرائح ذات الدخول الأعلى، وشملت تلك المجموعة القانون ١١٣ الذي وضع حدًا أقصى للمرتبات[١]، والقانون ١١٥ الذي قرر فرض ضرائب تصاعدية على الدخول، ورفع سعر الضريبة على شرائح الدخل العليا حتى وصلت إلى ٩٠٪ لمن يزيد دخله عن ١٠ آلاف جنيه سنويًا[٢]، وقد كان للمجموعتين الأخيرتين من القوانين آثار اجتماعية واضحة فضلًا عن آثارهما الاقتصادية.

ومن المهم أن نذكر أن كل تلك القوانين لم تكن جزرًا منعزلة، وإنما ارتبط بعضها ببعض، حتى ما تعلق منها بالنواحي الاجتماعية، فالقوانين ذات المردود الاجتماعي ارتبطت بالقوانين الاقتصادية الخاصة بالقطاع العام، إذ نجد منها ما اتصل به مباشرة كتلك التي تعلقت بتنظيم العمل في منشآت القطاع العام ومواعيده وكيفية إدارته، ومنها ما ارتبط بالفلسفة والدوافع العامة التي كانت وراء قرارات التأميم المتعلقة بتوسيع قاعدة القطاع العام؛ لذا يمكننا القول إن المجموعة الكاملة من تلك القوانين التي صدرت في يوليو ١٩٦١ ارتبطت ارتباطًا عضويًا بعضها ببعض، إذ لم تكن عملية إعادة بناء القطاع العام تتم في فراغ أو بمنأى عن الهيكل الاجتماعي أو الاقتصادي التي أرادت قوانين التأميم تغييره وتعديله، بل إن إرساء قواعد القطاع العام بالصورة التي رأيناها كانت في الأساس رغبة من قيادة الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والنهضة الاجتماعية، وكان الدافع وراء كل تلك القوانين واحد، بحيث لا يمكن استيعاب المغزى الحقيقي وراء صدور هذه الحزمة من القوانين، بمنأى عن المغزى من وراء صدور حزمة القوانين الأخرى، اقتصادية كانت أم اجتماعية.

ما لبثت التجربة التي خاضها القطاع العام في تحمل عبء إدارة الاقتصاد المصري خلال عامي ١٩٦١ و١٩٦٢ أن أثبتت ضرورة استكمال إجراءات التأميم،

(١) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١، صدر برياسة الجمهورية في ١٩ يوليو ١٩٦١، وثائق مجلس النواب.

(٢) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد، صدر برياسة الجمهورية في ١٩ يوليو ١٩٦١، وثائق مجلس النواب.

سواءً بتطبيقها في مجالات جديدة أو على شركات جديدة، كما اتضح أن التأميم الجزئي لم يكن كافيًا في بعض الأحيان لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتأميم؛ لذا فقد شهد عام ١٩٦٣ سلسلة جديدة من التأميمات، بدأت بتلك القوانين التي صدرت في أبريل من عام ١٩٦٣ عندما أصدر الرئيس قانونًا بتأميم جميع منشآت تصدير القطن وجميع محالج القطن[١]، ثم تلا ذلك حزمة جديدة من القوانين في يوليو بضم مجموعة جديدة من شركات المقاولات الخاصة إلى القطاع العام[٢]، وفي أغسطس من عام ١٩٦٣ أُممَت ٢٢٨ شركة تأميماً كاملاً منها شركة "مصر للغزل والنسيج" بالمحلة الكبرى، وشركة "مصر للغزل والنسيج الرفيع" بكفر الدوار، وشركة "مصر حلوان للغزل والنسيج"، بالإضافة إلى شركات الصناعات الغذائية والكيماوية، والصناعات الهندسية[٣]، و أُممَت شركات النقل البري والنهري[٤]، وفى مارس عام ١٩٦٤ استكمل القطاع العام صورته التي عُرفت في فترة الستينيات بعدة إجراءات كان من أهمها تأميم شركات التجارة الخارجية تأميمًا كاملًا ، وتأميم شركات المقاولات الموجودة في القطاع العام تأميمًا كاملًا، وتأميم شركتي شل وآبار الزيوت[٥].

(١) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم منشآت تصدير القطن ومحالج القطن، رياسة الجمهورية في ٤ أبريل ١٩٦٣، وثائق مجلس النواب.

(٢) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٣ بضم بعض شركات ومنشآت المقاولات الخاصة إلى القطاع العام، رياسة الجمهورية في ٢٢ يوليو ١٩٦٣، وثائق مجلس النواب.

(٣) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم ضم بعض الشركات والمنشآت، رياسة الجمهورية في ٨ أغسطس ١٩٦٣، وثائق مجلس النواب.

(٤) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بتأميم شركات النقل البرى، رياسة الجمهورية في ١٢ أغسطس ١٩٦٣، وثائق مجلس النواب؛ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٣ بتأميم شركات النقل النهري، رياسة الجمهورية في١٢ أغسطس ١٩٦٣، وثائق مجلس النواب.

(٥) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥١ لسنة ١٩٦٤ بنقل بعض الشركات والمنشآت من الجدولين المرافقين للقانونين ١١٨، ١١٩ لسنة ١٩٦١ إلى الجدول الملحق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت، رياسة الجمهورية أول مارس ١٩٦٤، وثائق مجلس النواب؛ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ بإضافة بعض شركات ومنشآت المقاولات إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت، رياسة الجمهورية في ٨ مارس ١٩٦٤، وثائق مجلس النواب؛ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بتأميم شركات النقل البرى، رياسة الجمهورية في ١٢ أغسطس ١٩٦٣، وثائق مجلس النواب؛ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٤ بإخضاع بعض الشركات والمنشآت للقنوان رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، رياسة الجمهورية ٢٤ مارس ١٩٦٤، وثائق مجلس النواب.

بذلك اكتملت الدعائم الأساسية التي بُنى عليها القطاع العام المصري، ثم ما لبثت الدولة أن تخلت عن أسلوب المؤسسات القابضة المتكاملة نتيجة للاتساع الكبير في حجم القطاع العام ، وتقرر تحويل المؤسسات الثلاث: "المؤسسة الاقتصادية" و"مصر" و"النصر" إلى مؤسسات نوعية قابضة يتبع كل منها مجموعة من الشركات التي تعمل في نشاط متجانس، ثم حل أسلوب المؤسسات النوعية الخاضعة لإشراف الوزراء المختصين على مستوى قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة محل المؤسسات المتكاملة المستقلة عن الوزراء(١).

ثم ما لبثت أن أصدرت الدولة قانون تنظيم المؤسسات العامة وبمقتضاه أصبح لشركات القطاع العام نظامًا مختلفًا عن نظام شركات القطاع الخاص، وأصبحت المؤسسات العامة تدار بواسطة مجلس إدارة يكون هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها واقتراح السياسة العامة لها، على أن يكون ذلك تحت إشراف الوزير المختص(٢).

تحول اشتراكي أم رأسمالية دولة

تبقى محاولة الإجابة عن سؤال مهم، ما هو الإطار الذي يمكن فيه وضع كل تلك القوانين والإجراءات التي أصدرتها الدولة بدءًا من عام ١٩٦١ وما تلاه؟ هل كانت خطوة في سبيل تحول الدولة المصرية نحو الاشتراكية؟ أم أنها كانت سيطرة للدولة على وسائل الإنتاج، وحلولها محل الرأسماليين الذين فشلوا في التوافق مع خططها التنموية؟

بداية ندفع ببديهية مفادها أن لكل إجراء سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي دوافع فكرية وإيديولوجية (نظرية) ترتبط بلا شك ارتباطًا عضويًا بالدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل قرار أو إجراء، بغض النظر عن أيهما الذي سبق الآخر أو تلاه، انطلاقًا من هذه الحقيقة نزعم أنه من الموضوعية قبول حقيقة مفادها أن من الصعب في الحالة "الناصرية" عزل الإجراءات والخطوات الثورية التي اتخذت منذ بداية ثورة يوليو عن فكر واقتناع جمال عبد الناصر قائد الثورة

---

(١) أحمد سالم حسين، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٢) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة، رياسة الجمهورية في ٢٩ أبريل ١٩٦٣، وثائق مجلس النواب.

ومفكرها الأول(*)، أو فصلها عن تطور هذا الفكر الذي نجم عن الممارسة الفعلية على الأرض، صحيح أن لكل نظام حاكم جهازًا استشاريًا سياسيًا وفنيًا يعاونه في اتخاذ قراراته، إلا أنه أيضًا من الصعب الاقتناع بأن تلك الإجراءات والقرارات الثورية العنيفة والحادة التي تحمل الرجل عبء اتخاذها-فذاق حلاوة نجاحها أحيانًا وتجرع مرارة فشلها أحيانًا أخرى- كانت تتم فقط بناءً على توصيات الفريق الاستشاري، دون وجود فكر يتحرك في إطاره ذلك الفريق، الأمر الذي لا يتفق بداهة مع ضخامة حجم ما أنجزته ثورة يوليو -ممثلة في قيادتها- على أرض مصر في فترة وجيزة، فضلًا عن كونه يفرغ ثورة ٢٣ يوليو برمتها من محتواها.

من خلال ذلك المنطلق يمكننا أن نربط التطور في العلاقة بين الدولة المصرية وبين الرأسمالية، بتطور الفكر الاقتصادي الذي تبنته قيادة الثورة نفسها، وقد بدا واضحًا أن فكر جمال عبدالناصر كان منذ البداية أميل إلى الاشتراكية، وكثيرًا ما ورد في كلماته ما يدل على أن إجراءات اشتراكية كانت تدور بخلده قبل إجراءات التأميم بفترة، ففي ديسمبر عام ١٩٥٧ تحدث الرئيس بوضوح عن الاشتراكية ودعا إليها صراحة قائلًا "إن الاشتراكية التي نعنيها هي التطور لصالح الشعب وليس التطور لرفع مستوى الأقلية ... نريد تنظيم اقتصادنا وفقا لخطة موضوعة لصالح الشعب لا لصالح عدد من الأفراد ... نراعي فيها مبادئ العدالة الاجتماعية... لكننا لا نسعى لتكوين رأسمالية دولة"(١).

ثم ما لبث أن تطور طرحه للاشتراكية التي يؤمن بها حيث قال "الاشتراكية هي القضاء على الإقطاع، والقضاء على الاحتكار، والقضاء على سيطرة رأس المال

(*) من المعروف أن فكر جمال عبدالناصر السياسي والاقتصادي كان وراء الكثير من القرارات والإجراءات والمنجزات التي حققتها ثورة ٢٣ يوليو، مثال على ذلك ما ذكره راجنار فريش العالم الاقتصادي الرائد في علم التخطيط في إحدى مقالاته أن جمال عبدالناصر في مقابلة شخصية معه قال له " أريد أن أتعلم التخطيط"، مما يدل على أن الرئيس كان وراء خيار اللجوء إلى التخطيط، ولا نقصد بذلك أن نقول إن كل منجزات ثورة يوليو وانكساراتها يمكن تفسيرها فقط في ضوء شخصية الزعيم، دون أن نضع في الحسبان كل الأوضاع السياسية والاقتصادية والتركيب الاجتماعي للبلاد في تلك الفترة.

Frisch, Ragner, "Planning for THE United Arab Republic",

مجلة مصر المعاصرة، مصر. مجلد ٥٥، عدد ٣١٧، يوليو ١٩٦٤، ص ٥.

(١) خطاب الرئيس جمال عبدالناصر في المؤتمر التعاوني بجامعة القاهرة ١٩٥٧/١٢/٥، موقع الرئيس جمال عبدالناصر.

على الحكم، والقضاء على الاستغلال من الخارج أو من الداخل، والاشتراكية...هي إقامة اقتصاد وطني، ثم العمل على تنمية هذا الاقتصاد، ثم تطوير هذا الاقتصاد ليواجه حاجات المجتمع، والعمل على إقامة عدالة اجتماعية"[١].

ثم أعلن بوضوح أن هدفه هو إقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني، ثم عبر عن رأيه في الرأسمالية فذكر أنه كان يريد منذ اليوم الأول للثورة اتخاذ إجراءات اقتصادية بعينها لولا أن الفنيين نصحوه بألا يفعل حتى لا يهرب رأس المال، بيد أنه اكتشف بعد ذلك حقيقة أن رأس المال الأجنبي من الأفضل أن "يهرب" لأنه لا يفيد الاقتصاد بشيء[٢]، هكذا تبدو جلية دلائل فقدان الثقة في الرأسمالية حتى من قبل التحولات الاشتراكية[*].

كما أننا نؤكد أن قرارات بعينها مثل التمصير وبرنامج السنوات الخمس، والخطة الشاملة للتنمية، وقوانين يوليو١٩٦١، كلها خرجت من قلب المعركة الوطنية[٣]، فالتمصير كان جزءًا أساسيًا من حركة مصر نحو الاستقلال والتنمية، وكل الإجراءات الاشتراكية التي تمت بعد ذلك كانت محكومة بالاعتبارات القومية، وهكذا يمكن

---

(١) خطاب الرئيس جمال عبدالناصر في المؤتمر التعاوني بجامعة القاهرة في ١٩٥٨/١١/٢٦، موقع الرئيس جمال عبدالناصر.

(٢) المصدر السابق.

(*) يجدر الذكر أن جدلًا قد أثير منذ تطبيق قرارات التمصير والتأميم حول وصف ما حدث في الاقتصاد والمجتمع المصري في الستينيات، وثارت مناقشات فلسفية وفكرية كثيرة حول ما إذا كانت تلك الإجراءات التي اتخذها جمال عبدالناصر تحول نحو الاشتراكية أم رأسمالية دولة، أم رأسمالية دولة وطنية؟، ودون الدخول في جدل فكرى ومقارعة حجة بأخرى في محاولة لتفنيد هذا الرأي أو تعضيد ذاك مما لا يتحمله مجال بحثنا، فإننا نميل إلى وجهة النظر التي تبناها أساطين من رجالات الفكر والاقتصاد والسياسة، منهم من أسهم في تلك الإجراءات وشارك فيها من موقع تنفيذي، ومنهم من قام بتحليلها من موقع المفكر، بأن ما اتخذته قيادة الثورة في تلك الفترة من إجراءات كانت خطوات جادة على طريق التحول بالمجتمع والاقتصاد المصري إلى الاشتراكية، أو بتعبير أدق إلى نمط خاص من الاشتراكية يناسب المجتمع العربي، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر ممن يؤيد هذا الرأي، غالى شكري، مدخل تمهيدي إلى الفكر الناصري، الفكر العربي، معهد الإنماء، لبنان، مجلد ١، عدد ٤و٥، نوفمبر ١٩٧٨؛ فؤاد مرسي، التطبيق العربي للاشتراكية، مجلة الطليعة، مؤسسة الأهرام المصرية، مصر، سنة ١، عدد ٧ يوليو ١٩٦٥؛ عبدالغفار شكر، عبدالناصر، تفاعل الفكر والتجربة، أدب ونقد، مصر، عدد٥٥ ، مارس ١٩٩٠؛ علي الجريتلي، خمسة وعشرون عامًا ، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧، وبه تحليل شديد الأهمية لفكرة الاشتراكية وتطبيقها ص ١٧٩ وما بعدها.

(٣) فؤاد مرسي، "الاشتراكية العلمية في الفكر الناصري، مجلة الفكر المعاصر، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، مصر، عدد ٦٩، نوفمبر ١٩٧٠، ص ٤٦.

تفسير تلك الإجراءات في سياق كونها حلقة من حلقات تطور فكر قيادة ثورة يوليو وتبلوره من الأطر العامة التي عبر عنها جمال عبدالناصر في كتابه فلسفة الثورة، وحتى وصولها إلى نسق فكرى متكامل يحاول الوصول صيغة من صيغ الاشتراكية أسماها عبدالناصر نفسه "التطبيق العربي للاشتراكية"، على أساس أن "الحل الاشتراكي فرض نفسه بغير بديل كطريق للتقدم الاجتماعي والاقتصادي"(١).

أما إذا ما أردنا معرفة الفارق بين نظام حكم يمارس رأسمالية الدولة وبين آخر يسعى للتحول نحو الاشتراكية، فيكفينا أن نضرب مثالًا بالقطاع العام في الهند الذي نشأ واستمر في ظل رأسمالية الدولة، والقطاع العام في مصر الذي اتسع في ظل دولة تتحول نحو الاشتراكية، من ذلك أن القطاع العام الهندي أُنشئ بالكامل على يد الدولة من مشروعات جديدة ولم يكن هناك أثر للتأميم فيه، بينما أقامت مصر قطاعها العام ليس فقط بوصفه ضرورة أملتها الظروف الاقتصادية ولكن أيضًا لكونه اختيارًا اشتراكيًا أممت فيه منشآت رأسمالية محلية وأجنبية، كذلك فإن القطاع العام المصري أصبح هو القطاع الأساسي المسيطر على أغلب أنشطة الاقتصاد المصري في وقت قصير، بينما كان القطاع العام في الهند محدودًا ولا توجد مجالات مقصورة عليه فقط، أما من ناحية الإدارة سنجد أن مجالس إدارة القطاع العام الهندي كانت تتكون من رجال أعمال إلى جوار موظفين حكوميين، بينما صاحب التأميم في مصر مبدأ مشاركة العمال في الإدارة على أساس أن القطاع العام المصري بأكمله كان ملكًا للشعب، أما إذا ما أتينا إلى بيت القصيد ونعنى به العائد الناجم عن القطاع العام فسنجد أن عائد القطاع العام الهندي يعود إلى دولة تسيطر عليها البورجوازية، حيث إن "حزب المؤتمر" الحاكم في الهند يعد حزبًا بورجوازيًا تسيطر عليه أعلى فئاتها، أما القطاع العام المصري فكان عائده لصالح الشعب؛ لذا يمكن القول استنادًا إلى تلك المقارنة أن مصر في تلك الفترة كانت تأخذ خطوات جادة على طريق التحول نحو الاشتراكية ، ولكن هذه الخطوات لم يكتب لها أن تكتمل كي تتحول الدولة فعليًا إلى النظام الاشتراكي(٢).

---

(١) كلمة الرئيس جمال عبدالناصر في افتتاح مؤتمر الإنتاج أمام رؤساء مجالس الإدارات، ١٧ مارس ١٩٦٧. موقع الرئيس جمال عبدالناصر.

(٢) إسماعيل صبري عبدالله، "القطاع العام بين الرأسمالية والاشتراكية والتجربة المصرية"، مجلة الطليعة،

تقييم القطاع العام:

تعرض القطاع العام إلى هجوم شديد العنف في سبعينيات القرن الماضي وما بعدها، بل إن هذا الهجوم بدأ في حقبة الستينيات نفسها، حيث كانت القوى الرأسمالية داخليًا وخارجيًا تحاول بكل السبل أن تثبت أن سيطرة الشعوب على وسائل الإنتاج نظرية لا يمكن أن يكتب لها النجاح، وقد كان ذلك أمرًا بديهيًا في ظل فشل الرأسمالية العالمية خارجيًا، والقوى الرجعية والرأسمالية المحلية في داخل مصر، في تعطيل مسار عملية البناء التي قادتها الدولة منذ قيام ثورة الثالث والعشرين من يوليو؛ لذا فقد بدأت منذ أواخر الستينيات في إعادة ترديد المفاهيم التي سادت قبل قيام الثورة[1]، ومن الضروري-بغض النظر عن مدى اتفاق البعض أو اختلافه مع هذه الأفكار أو تلك- أن نقف على ما قدمه القطاع العام المصري منذ بدء قيادته للاقتصاد المصري في أواخر الخمسينيات والستينيات وحتى أوائل السبعينيات -عندما تغيرت الأفكار والرؤى الحاكمة للسياسة والاقتصاد المصري- ومن خلال ذلك يمكن أن يكون الحكم أقرب إلى الموضوعية، شريطة أن نضع في أذهاننا أن تكون نظرتنا إلى ما تم على الأرض مقترنة بالأحداث والوقائع التاريخية والظروف السياسية في تلك المرحلة من تاريخ مصر، وأيضًا بالنظريات السياسية والاقتصادية التي سادت في تلك الفترة.

بداية كان التوسع في القطاع العام المصري في الخمسينيات والستينيات بغرض رغبة الدولة في السيطرة على القطاعات الحاكمة في الاقتصاد القومي كالقطاع المالي وقطاع الصناعة على وجه التحديد لتحقيق التنمية الاقتصادية، والحد من التبعية للنظام الاقتصادي الدولي، وقد كان من المستحيل تحقيق هذا الأمر دون أن تلعب الدولة دورًا كبيرًا وفعالًا في الاقتصاد عبر القطاع العام، أولًا لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة مع محدودية الموارد، وثانيًا لتأمين الاستقلال الاقتصادي كأساس للاستقلال الوطني؛ لذا كان لا بد لها أن تنتزع من القوى الاستعمارية وممثليها في داخل مصر كل الأنشطة الاقتصادية التي

مصر، السنة ٢، عدد ١١، نوفمبر ١٩٦٦، ص ٥٦.

(١) وليم سليمان، "مسيرة يوليو ١٩٦١ الاشتراكية"، مجلة الطليعة، مصر، السنة الأولى، العدد ٧، يوليو ١٩٦٥، ص ٥٣.

احتكرتها، ليس فقط لكونها تمثل استلابًا غير مشروع لموارد الشعب المصري، ولكن أيضًا لأن بقاءها في أيدى تلك القوى يعنى ترك أداة ضغط سياسي في يدها من شأنها أن تفرغ الاستقلال من محتواه، يضاف إلى ذلك رغبة الدولة في تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية عن طريق إنتاج كميات كبيرة من السلع والخدمات للأفراد بأسعار في متناول الأغلب الأعم من الشعب، إضافة إلى التوسع في البنية الأساسية والخدمات وتعديل هياكلها، تلك التي كان المحتل الأجنبي قد أقامها على نحو يربطها بدولة الاحتلال، بينما حرم المواطنين في الوقت نفسه من أية خدمات أساسية؛ لذا كان من الضروري أن تعمل حكومة الثورة على الارتقاء بمستوى المعيشة، ليس للارتفاع بالمستوى الاجتماعي للمواطن المصري فحسب، بل للارتفاع بمستويات الإنتاجية أيضًا[١].

وهنا يجب أن نتساءل ما الذي قدمه القطاع العام بالفعل لعملية التنمية الاقتصادية؟

قاد القطاع العام طوال فترة الخمسينيات والستينيات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر حينما قام بتوسيع القاعدة الإنتاجية في الدولة عن طريق الاستثمار وإنشاء مؤسسات جديدة، عملت على خلق طاقات إنتاجية إضافية في المجتمع[٢]، وانعكس ذلك على الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠/١٩٦٥ حيث كانت الأهمية النسبية لمساهمة القطاع العام فيها قد ارتفعت من ٨٢,٧٪ عام ١٩٦١/٦٠ إلى ٨٨٪ عام ١٩٦٣/٦٢، ثم إلى ٩٤,١٪ عام ١٩٦٥/٦٤، كما شكّل الإنتاج الصناعي للقطاع العام ٨٠٪ من الإنتاج الصناعي الإجمالي لمصر عام ١٩٦٥ [٣]، كذلك فقد وصل إجمالي استثمارات القطاع العام إلى ٣١٧٩,٤ مليون جنيه خلال الفترة من ١٩٦١/٦٠ حتى ١٩٧١/٧٠، بينما كانت استثمارات القطاع الخاص في نفس الفترة ٤٤٢,٥ مليون جنيه، أي أن استثمارات القطاع العام بلغت في المتوسط ٢٨٩ مليون جنيه سنويًا، وشكلت ٨٧,٨٪ من إجمالي استثمارات الاقتصاد المصري ككل، وارتفعت قيمة الإنتاج

(١) سامية عمار، "نشأة وانحسار القطاع العام في مصر"، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مجلد ١٦، عدد ٢٣ يونيو ١٩٩٧، ص ص ٤٧، ٤٨.

(٢) أحمد المرشدي، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٣) عبدالمطلب على عبدالمطلب، "أضواء على مشكلات القطاع العام الصناعي الأساسية في مصر"، مجلة مصر المعاصرة، مجلد ٧٢، عدد ٣٨٣، يناير ١٩٨١، ص ٤٧.

الإجمالي الذي حققه القطاع العام من ٦٣٧,٨ مليون جنيه عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٢٩٥٥,٢ مليون جنيه عام ١٩٧١/٧٠ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٦٠/٥٩[1]، أي أن الرقم القياسي للإنتاج قد ارتفع عام ١٩٧١/٧٠ إلى ٤٦٣ (١٩٦٠=١٠٠)، والجدول التالي يوضح تطور إنتاج القطاع العام في أهم القطاعات الاقتصادية:

تطور الإنتاج المحلي ١٩٦٠/٥٩-١٩٧١/٧٠ بالأسعار الثابتة[2] (مليون جنيه)

القطاع الاقتصادي	١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤	١٩٧١/٧٠
الصناعة والتعدين	١٥٧,٥	٨١٠,٨	١٣٢٨,٩
البترول	٥٦,٣	٩٥,٩	١٣٢,٧
الكهرباء	٢٢,٦	٤٦,٤	٦٠,٤
التشييد والبناء (المقاولات)	١٦	١٠٠	٧١,٧
النقل والمواصلات	٣٤,٢	١١٨,٦	٢١٣,٢
التجارة	٠,٠	١٢٤,٠	٤١٢,٧
المال	٠,٠	٣٧,٥	٥٧,٥
التأمين	٠,٠	٥,٩	١١,١
السياحة (المطاعم والفنادق)	٢,٠	١٦,٥	١٦,٨
الإسكان	١,٣	١٤,٥	٤٣,٣
المرافق العامة	١١,١	١٤,٦	٢١,٦
التأمينات الاجتماعية	٠,٠	٢,٢	٣,٤
خدمات أخرى	٢٨٠,٠	٤٣٥,٠	٨٠٩,١

(١) أهم المتغيرات الاقتصادية على المستوى الإجمالي وعلى مستوى كل قطاع خلال السنوات ٥٩/٦٠-٩٩/٢٠٠٠، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومي عن الفترة من عام ١٩٦٠/٥٩إلى ٢٠٠٠/٩٩، وزارة التخطيط، جمهورية مصر العربية، أغسطس ٢٠٠٠.

(٢) تطور الإنتاج المحلي على مستوى القطاعات الاقتصادية والقطاعين العام والخاص للسنوات ٥٩/٦٠-٢٠٠٠/٩٩ بالأسعار الثابتة، المصدر السابق.

تدلنا أرقام مساهمة القطاع العام في الاستثمارات المختلفة على التزايد السنوي في حجم الاستثمارات التي كان ينفذها، كما تتضح لنا أيضًا الزيادة السنوية في نسب استثمارات القطاع العام إلى إجمالي قيمة الاستثمارات المنفذة في الاقتصاد المصري ككل، إضافة إلى ذلك فإن الجدول السابق يوضح لنا زيادة مضطردة لحجم الإنتاج المتولد عن القطاعات الاقتصادية المختلفة للقطاع العام، وقد استطاع القطاع العام أن يبني من الصناعات المعدنية والكيماوية والتحويلية، إضافة إلى ما شيده من المرافق والهياكل الأساسية، قاعدة تنموية ضخمة ساعدت الدولة على السير قدمًا في عملية التنمية[١].

من ناحية أخرى نجح القطاع العام فعليًا في إدارة كل المشروعات الاستثمارية التي أُمِّمَت وطوَّر من إنتاجها، مثلما نجح في إدارة المشروعات المحلية المؤممة وزاد من إنتاجها، واستطاع أن يوجه فوائضها إلى تمويل التوسع في الاستثمار والزيادة المضطردة في الإنتاج والدخل، وهي حقائق تعضدها الأرقام السابقة، يضاف إلى ذلك نجاحه في النهوض بالمشروعات التنموية العظمى كمشروع بناء السد العالي، ومجمع الحديد والصلب، وإقامة قلعة صناعية ضخمة كان الهدف منها أن يتجاوز الدخل الناجم عن الصناعة الدخل المتولد من قطاع الزراعة، وذلك في سبيل إنهاء خرافة أن "مصر بلد زراعي لا مكان للصناعة فيه" تلك التي تعمد المحتل غرسها في نفوس المصريين، وقد تولى القطاع العام مشروعات استصلاح واستزراع الأراضي الضخمة بصورة لم يسبق لها مثيل[٢]، كما سلف أن عرضنا في الفصل السابق.

لم يقف الأمر عند ذلك حيث لعب القطاع العام دورًا كبيرًا ومهمًا في التنمية الاجتماعية، حيث أسهم في استيعاب حجم العمالة في الدولة، فارتفع عدد العاملين بالقطاع العام من ٩٥٩,٢ ألف مشتغل عام٥٩/١٩٦٠ إلى ٢,٠١ مليون عام ١٩٦٥/٦٤، ثم إلى ٢,٥ مليون مشتغل عام ١٩٧١/٧٠، وقد صاحب ذلك زيادة في الأجور عامًا تلو الآخر، حيث ارتفعت أجور العاملين في القطاع العام من ٢٢٤,٩

---

(١) أحمد أمين فؤاد، "المؤشرات الاقتصادية لأداء القطاع العام"، مؤتمر الإصلاح الاقتصادي وقطاع الأعمال، جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، الإسكندرية، المؤتمر ١٣ يونيو ١٩٧٧، ص ٧١.

(٢) إسماعيل صبري عبدالله، "القطاع العام وديمقراطية الإنتاج"، مجلة الطليعة، مصر، السنة ٧ عدد، ١٠، أكتوبر ١٩٧١، ص ٧٥.

مليون جنيه عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٥٢١,٩ مليون جنيه عام ١٩٦٥/٦٤، ثم إلى ٧٥٤,٣ مليون جنيه عام ١٩٧١/٧٠ [١].

ومن المهم ألا نغفل ذلك الدور الاجتماعي الذي لعبه القطاع العام، ونقصر تقييم أدائه على مدى ما حققه من أرباح فحسب، بل من الضروري أن يدخل في تقييم أداء القطاع العام في تلك الفترة حجم ما حققه على المستوى الاجتماعي، إلى جوار نجاحاته الواضحة على الصعيد الاقتصادي[٢]، حيث أسهم القطاع العام في تدبير الإيرادات العامة وتمويل الإنفاق العام للدولة مما أدى إلى تقليل المعدل السنوي لنفقات المعيشة، حيث كان حوالي ٤,٣٪ في النصف الأول من الستينيات، كما كان حوالي ٣٪ في النصف الثاني من الستينيات، وعلى الرغم من ارتفاع المعدل السنوي لنفقات المعيشة إلى حوالي ٦٪ خلال الفترة من ١٩٧٠/٦٩ إلى عام ١٩٧٤ فإن تلك المعدلات تظل ضئيلة قياسًا على الارتفاع في نفقة المعيشة خلال السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات، تلك التي بلغت في ظل سياسة "الانفتاح" حوالي ١٢٪ بعد إطلاق العنان أمام القطاع الخاص وقوى السوق، ساعد على ذلك قيام القطاع العام بتوفير معظم السلع الاستهلاكية، إن لم تكن جميعها، للمواطنين بأسعار منخفضة، وأحيانًا دون التكلفة -على الرغم مما سيسببه ذلك من مشكلات للاقتصاد فيما بعد- مما خفف على محدودي الدخل أعباء المعيشة[٣].

القطاع العام أثناء الحرب (١٩٦٧-١٩٧٣)

يُضاف إلى كل ما سبق عرضه من منجزات شديدة الأهمية حققها القطاع العام على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، دور سياسي حيوي، عندما قام في فترة حرب يونيو ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف بما يشبه المعجزات في خدمة المجهود الحربى[٤]، وكان جسرًا متينًا اجتاز المجتمع المصري عبره سنوات المحنة المريرة التي أعقبت العدوان، وكان هو العامل الأول والحيوي الذي استطاعت مصر

---

(١) أهم المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة من ٦٠/٥٩ إلى ٢٠٠٠/٩٩، مصدر سابق.

(٢) محمد أحمد عجلان، "دور القطاع العام في التنمية"، مجلة الطليعة، مصر، السنة الثالثة، يونيو ١٩٦٧، عدد ٦ ص ٧٨.

(٣) إبراهيم سعد الدين، وإبراهيم العيسوي، التجارب القطرية العربية مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، ص ص ٨٧، ٨٨.

(٤) إسماعيل صبري عبدالله، القطاع العام وديمقراطية الإنتاج، مرجع سابق، نفس المكان.

من خلاله أن تحقق الصمود الاقتصادي، عندما قام بتوفير حاجات البلاد على الصعيدين العسكري والمدني، سواء كان ذلك بصورة مباشرة من خلال نشاطه الإنتاجي، أو بصورة غير مباشرة من خلال إسهاماته الكبيرة في تمويل ميزانية الدولة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي للبلاد خاصة في ظروف الحرب[١].

وكانت الدولة قد حرصت بعد عدوان ١٩٦٧ أن تسير في اتجاهين متوازيين، أولهما الإعداد لمعركة التحرير على المستوى العسكري، فأنفقت في سبيل ذلك مبالغ طائلة، والاتجاه الثاني هو ضرورة الاستمرار في عملية التنمية الاقتصادية وعدم إغفال الاستثمارات الموجهة إليها، فخصصت الدولة فى سبيل ذلك مبالغ ضخمة، إذ كان عليها أن توجه إمكاناتها المتاحة للاستعداد للمعركة، مع العمل في ذات الوقت على تحقيق معدلات مقبولة للنمو الاقتصادي[٢]، وبطبيعة الحال وقع عبء ذلك على كاهل القطاع العام الذي تحمل مسئولياته بنجاح، وهناك العديد من الأمثلة على ما قدمه القطاع العام على النطاقين العسكري والمدني، من أبرزها قيام شركات المقاولات العامة ببناء قواعد الصواريخ لقطع الذراع الطويلة للعدو الإسرائيلي، وقد نجح القطاع العام في تنفيذ تلك المهمة الوطنية في وقت قياسي، وبأعلى درجات من الدقة في التنفيذ، وكانت تلك الأعمال تتم تحت أقسى الظروف، يتخللها أحيانًا قصف من العدو مما جعل بناء دشم الطائرات وقواعد الصواريخ ملحمة نضال قامت بها شركات القطاع العام والعاملون فيها، أولئك الذين استشهد منهم عدد كبير أثناء التنفيذ[٣].

يضاف إلى ذلك أن القطاع العام أسهم مساهمة كبيرة في تمويل الإنفاق العام للدولة خلال سنوات الحرب، كان من عناصر تلك المساهمة الأرباح المحولة إلى الميزانية العامة للدولة، ومخصصات الإهلاك التي تستخدم في التمويل الذاتي للاستثمارات في القطاع العام، وهما العنصران اللذان يشكلان فائض القطاع العام، إضافة إلى الضرائب على أرباح القطاع العام، وقد شكلت هذه

---

(١) إبراهيم سعد الدين، وإبراهيم العيسوي، التجارب القطرية العربية مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، مرجع سابق، ص ٨٦.

(٢) إبراهيم فؤاد، "أضواء على الاقتصاد المصري قبل وبعد حرب رمضان"، مجلة المدير العربي، مصر، العدد ٤٩، أكتوبر ١٩٧٤، ص ص ٣٤، ٣٥.

(٣) عثمان أحمد عثمان، صفحات من تجربتي، الطبعة الثانية، المكتب المصري الحديث، القاهرة ١٩٨١، ص ٤٢٢.

العناصر حوالي ٢٤٪ من الموارد العامة للدولة عام ١٩٦٧/٦٦، وارتفعت إلى ٢٧٪ عام ١٩٧١/٧٠ [١]، أي أن القطاع العام لم يكن يمثل عبئًا على الدولة -كما أشيع بعد ذلك- على الأقل في تلك الفترة، ويكفي أن نذكر أنه على الرغم من أن الإنفاق العسكري في الفترة من ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٣ بلغ نحو ٤٢٥٤,٠ مليون جنيه، إلا أن الإنتاج قد ارتفع من ٤٣٧٥,٠ مليون جنيه عام ١٩٦٧/٦٦ إلى ٦٢٠٦,٠ مليون جنيه في عام ١٩٧٣ بزيادة قدرها ١٨٣١,٠ مليون جنيه، وبنسبة بلغت نحو٤٠٪، كما ارتفع الدخل القومي من ٢١٨٠,٤ مليون جنيه إلى حوالي ٣٠٧٨,٧ مليون جنيه في الفترة نفسها بزيادة قدرها ٨٩٨,٤ مليون جنيه[٢].

على جانب مقابل فإن المساهمات المختلفة للقطاع العام في تحقيق الصمود الاقتصادي، وتمويل حربى الاستنزاف وأكتوبر، وما قام به من مهام للتعمير بعدها لم تكن دون مقابل، فقد كان تحقيق الاستقرار الاقتصادي في فترة الحرب يتم من خلال فرض أسعار مخفضة على سلع القطاع العام ومنتجاته، وأحيانًا أقل من سعر التكلفة، مما أدى إلى تحول عدد من الشركات العامة إلى شركات خاسرة، كما تقلصت أيضًا نتيجة لذلك قدرة معظم الشركات العامة على تحقيق فائض معقول يمكنها من تجديد أصولها وتوسيع طاقاتها الإنتاجية، وتطوير أساليب الإنتاج والإدارة، والحق أن قيام الدولة بإلقاء المزيد من الأعباء والضغوط على كاهل القطاع العام يُعد أمرًا مفهومًا في ظل اضطرارها إلى توجيه معظم فوائضه إلى الإنفاق العسكري، وتمويل أوجه الإنفاق المختلفة، بيد أن ذلك أدى إلى تدهور ملحوظ في قدرات القطاع العام الإنتاجية، ونتيجة لتبني الدولة سياسات اجتماعية استهدفت تحقيق التشغيل الكامل لقوة العمالة في المجتمع، اضطر القطاع العام معها إلى تحمل عمالة زائدة عن حاجاته، مما أسفر عن تبعات خطيرة على ظروف العمل والإدارة والإنتاجية في هذا القطاع[٣].

كانت مشكلات التمويل من أبرز المشكلات التي واجهها القطاع العام المصري، وقد تُركت تلك المشكلة كي تتراكم على مدار سنوات طويلة، وانعكست في صورة

---

(١) إبراهيم سعد الدين، وإبراهيم العيسوي، التجارب القطرية العربية مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، مرجع سابق، ص ٨٦.

(٢) إبراهيم فؤاد، مرجع سابق، ص ٣٥.

(٣) إبراهيم سعد الدين، وإبراهيم العيسوي، التجارب القطرية العربية مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، مرجع سابق، ص ٨٦.

خلل في التمويل وأيضًا في صورة فوائد متضخمة خفضت من ربحية الشركات إلى حد كبير وحولتها في أحيان كثيرة إلى خسائر حقيقية[١]، كما واجه القطاع العام مشكلة السياسة السعرية، حيث إن سياسة الحكومة في تسعير منتجات القطاع العام على نحو تحكمي دون مراعاة دقيقة للأسعار العالمية والاعتبارات الاقتصادية، أدت إلى تحميل شركات القطاع العام أعباء متزايدة، لدرجة أن الكثير من تلك الشركات التي كانت تتمتع بكفاءة عالية وحققت أرباحًا معقولة في الستينيات وأوائل السبعينيات، أصبحت تعانى تدريجيًا من ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج والعمالة دون وجود أية زيادة مقابلة في أسعار بيع السلع التي تنتجها[٢]، وكذلك مشكلة الطاقات العاطلة التي عانت منها شركات القطاع العام، بكل ما يعنيه ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية ضارة[٣]، كلها وغيرها مشكلات ومعوقات عانى منها القطاع العام المصري.

بيد أن الإنصاف يقتضي أن نؤكد أن مشكلات القطاع العام لم تكن قط قاصرة على مصر وحدها، فالقطاع العام في الاتحاد السوفيتي السابق نفسه واجه العديد من العقبات والمشكلات، وأعيد تنظيمه عدة مرات في محاولات مستمرة ودؤوبة لتحسين أدائه، كما أن القطاع العام البريطاني واجه بدوره نقدًا مرًا[٤]؛ لذا فمن الواجب أن نضع في حسباننا أن أي نشاط إنساني لا بد وأن تجابهه المعوقات ولا بد أن تشوبه الأخطاء، والقطاع العام المصري لم يكن استثناء من هذه القاعدة، كما أن ظروف الحرب التي واجهتها مصر طوال فترة حكم الرئيس جمال عبدالناصر، ومحاولات الغرب المتعددة لإسقاط نظام ثورة يوليو، وإعادة مصر إلى أحضان الاستعمار والتبعية بكل الطرق التي تعددت وتنوعت من حرب اقتصادية، إلى حرب سافرة في عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ في سبيل استنزاف موارد مصر وقدراتها، كل تلك الظروف والأحداث السياسية لا شك قد

---

(١) سامية عمار، مرجع سابق، ص ٦١

(٢) هبة أحمد حندوسة، مستقبل القطاع العام في مصر، (نحو اقتصاد مصري يعتمد على الذات)، المؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة مارس ١٩٨، ص ٤٠٨.

(٣) عبدالمطلب على عبدالمطلب، مرجع سابق، ص ٤٨.

(٤) على الجريتلى، خمسة وعشرون عامًا، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧، ص ٢٠٤.

أثرت فى التنمية بصفة عامة، والقطاع العام بصفة خاصة، وانعكست آثار ذلك على مسيرة الاقتصاد المصري.

نتـــــــائج

- على الرغم من أن قيادة ثورة يوليو بدأت مسيرتها في إصلاح ما فسد من الاقتصاد المصري في ظل نظام رأسمالي عملت خلاله على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، فإنها ما لبثت أن أدركت خطأها في الاعتماد على الرأسمالية المحلية والأجنبية على حد سواء، فالرأسمالية المحلية لم تكن قادرة بحكم نشأتها ومحدودية أفقها على قيادة عملية التنمية الاقتصادية في البلاد، بسبب قلة عدد المنظمين وأصحاب الأعمال، وخوف هذه الرأسمالية من تحمل أي قدر من المخاطرة، ومن ثم عزوفها الدائم عن ارتياد أية مجالات أو أوجه استثمار جديدة غير تلك التي اعتادت عليها والتي يتوافر لها الضمان التام لتحقيق الربح، فضلًا عن أن الثورة في حد ذاتها مثلت لهم تهديدًا سياسيًا واضحًا قوَّض مكانتهم السياسية والاجتماعية التي اكتسبوها بحكم مواقعهم الاقتصادية.
- أما الرأسمالية الأجنبية، والتي كانت في معظمها ممثلة لقوى استعمارية غربية، فلم ترضَ منذ البداية أن تقوم لمصر قائمة على الصعيد الاقتصادي، يكون من شأنها دعم استقلالها السياسي؛ لذا كان موقفها المضاد للإجراءات الثورية على المستويين السياسي والاقتصادي واضحًا تمامًا، فأعلنت الحرب مبكرًا -بوصفها ممثلة في نهاية الأمر للغرب الاستعماري- على كل ما تنتهجه الثورة وقيادتها من إجراءات؛ لذا لم يكن أمام الدولة المصرية، التي أدركت عدم جدوى الاعتماد على القوى الرأسمالية، سوى أن تلجأ إلى التدخل بشكل مباشر في توجيه الاقتصاد، والتحكم في كل مفاصله الحيوية فكان التمصير، ثم التأميم، ثم السيطرة على كل أوجه النشاط الاقتصادي عن طريق إنشاء قطاع عام قوى قادر على تحمل أعباء التنمية الاقتصادية المنشودة.
- وعلى مدار سنوات طوال نجح القطاع العام المصري في تحمل مسئولياته المنوطة به كاملة، فقاد عملية التنمية في شتى أفرعها، وقام ببناء قاعدة

صناعية كبيرة، وأدار مشروعات صناعية ضخمة مثل مصنع الحديد والصلب بحلوان، ومجمع الألمونيوم بنجع حمادي، وأنشأ مشروعات تنموية عملاقة على رأسها السد العالي، وعمل على رفع العبء عن كاهل المواطنين في اتجاه اجتماعي واضح، موفرًا للمواطنين جميع السلع الاستهلاكية والمسكن المناسب لغير القادرين، فضلًا عن دعمه لميزانية الدولة نفسها وتحمل سد عجزها من فوائضه، وتحمل أعباء الاقتصاد المصري في مرحلة البناء أثناء السلم، ثم في مرحلة الحرب والاستعداد لها منذ عدوان ١٩٦٧ وحتى حرب أكتوبر ١٩٧٣.

- بطبيعة الحال كانت هناك عقبات -سلف ذكرها-شابت الصورة، مثلما كان الحال في جميع البدان التي أنشأت قطاعًا عامًا، غير أن التجربة والواقع قد أثبتا أن كل تلك العقبات والمشكلات كان من الممكن علاجها إذا ما كانت هناك إرادة سياسية متوفرة لذلك بيد أن تولى الرئيس السادات الحكم في عام ١٩٧١ وتبنيه لسياسات ومبادئ مغايرة تمامًا لمبادئ ثورة يوليو، أدت إلى الذهاب بالقطاع العام، والاقتصاد المصري كله إلى مسار آخر.

الخاتمــــة

ماجت حِقبة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بالعديد من الأفكار التحررية على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رنت من خلالها الشعوب الآخذة في النمو في بلدان العالم حديثة التحرر إلى تحقيق الانطلاق الاقتصادي كي تلحق بركب الدول المتقدمة، وتعوض ما فاتها خلال قرون عاشتها تحت نيْر الاستغلال والتخلف الذي فرضته عليها قوى الغرب الرأسمالي، وكانت مصر دونما مغالاة على رأس تلك الدول الناهضة والمتطلعة إلى التقدم بعد أن تولى حكمها قيادة وطنية شابة إثر قيام ثورة الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢، وفى حقيقة الأمر فإن الثورات في جوهرها لا تقاس فقط بقدرتها على إزاحة نظام سياسي قديم وإحلال نظام آخر محله، فالمقياس الأهم للثورات هو مدى قدرتها على تحقيق تغيير جذري واسع في المجتمع والدولة ككل، شريطة أن يشمل ذلك التغيير نظامها الاقتصادي والاجتماعي إلى جوار النظام السياسي، وأن يكون التغيير -بداهة- إلى الأفضل كي يحقق طموحات الشعب الثائر، فكم من ثورات أزاحت نظامًا سياسيًا دون أن تحقق التغيير الجذري المنشود، بل لعل ثورات جنحت عن جادتها وأفلت قيادها من الشعب الثائر، فراح جهده هباء واستطاع النظام القديم أن يعيد إنتاج نفسه وأن يستولى ثانية على الحكم، وأحداث التاريخ مليئة بأمثلة كهذي.

وعلى الرغم من أن ثورة يوليو بدأت في صورة انقلاب عسكري استولى على مقاليد الحكم في مصر، فإنها استطاعت خلال أشهر قليلة أن تغير بشكل جلى من صورة المجتمع المصري والدولة المصرية ككل، وأبرز أمثلة ذلك كان قانون الإصلاح الزراعي الأول، ومع مرور الوقت بدا واضحًا للعيان أن قيادة الثورة قد استوعبت جميع الأفكار التحررية التي سادت عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأنها تسعى بتصميم إلى استكمال استقلال مصر السياسي باستقلال اقتصادي تحقق من خلاله ما يصبو إليه شعب مصر من المضي في طريق التقدم وتعويض ما فاته

نتيجة رزوحه على مدار خمسة قرون أو يزيد تحت وطأة احتلال عثماني، مرورًا بغزو فرنسي، وانتهاءً باحتلال بريطاني، وكانت قيادة الثورة مدركة ألا سبيل إلى الوصول للهدف المنشود سوى السعي إلى التنمية الاقتصادية الشاملة التي تحقق نهضة اجتماعية واقتصادية في آن واحد.

وعلى مدار السنوات ومن خلال أفعال ومنجزات حقيقية ملموسة استطاعت القيادة السياسية لنظام ثورة يوليو، ملتحمة مع الشعب المصري، أن تغير من صورة الدولة المصرية تغييرًا جذريًا شمل كل مناحي الحياة في البلاد، فتقوضت أركان النظام الاقتصادي والاجتماعي القديم، الذي كان منهارًا بالفعل، وأقامت بدلًا منه نظامًا جديدًا، وفى سبيلها إلى ذلك عمدت إلى توجيه الاقتصاد الذي كان متروكًا كألعوبة في أيدى الأجانب والمحتكرين والمستغلين والإقطاعيين، ثم ما لبثت أن لجأت إلى تخطيط الاقتصاد بأكمله، فقامت بوضع خطة اقتصادية خمسية على أسس علمية جادة.

ثم عمدت الدولة كذلك إلى تصنيع البلاد، انطلاقًا من إيمان بأن الصناعة هي القاطرة القادرة على الانطلاق بالاقتصاد نحو التقدم فأقامت قاعدة صناعية ضخمة، كانت هي الأكبر في الشرق كله، استطاعت بها أن تحقق نهضة صناعية كبيرة في مصر، وصار مواطنوها يلبسون ويأكلون ويركبون مما صنعته أيديهم، وقلصت من حجم وارداتها الاستهلاكية إلى حد كبير، ومن خلال تصنيع البلاد أصبحت مصر قاعدة الإنتاج الأولى في الشرق الأوسط، وعلى الصعيد نفسه، وعلى الرغم من عدم خروج مصطلح التنمية المستقلة إلى النور آنذاك، فإن مصر استطاعت أن تقطع شوطًا كبيرًا في طريق التنمية المستقلة المعتمدة على الصناعة المستقلة، وسلكت بذلك طريق الاستقلال الاقتصادي الذي أرادته داعمًا ومكملًا- منذ البداية-لاستقلالها السياسي، فخرجت الدولة المصرية من قيد التبعية للاقتصاد الرأسمالي الغربي، ومن ثم خرجت من أسر التبعية السياسية للغرب ككل.

كما أنشأت الدولة المصرية قطاعًا عامًا كبيرًا قاد الاقتصاد المصري لسنوات طوال، تحمل فيها أعباء اجتماعية إلى جوار أعبائه الاقتصادية فوفر للمواطنين في وقت الحرب كما في وقت السلم كل السلع الضرورية، كما تحمل-وهو الأهم-عبء قيادة العملية التنموية ككل خلال الخطة الخمسية (١٩٦٠/١٩٦٥)،

فحققت مصر من خلالها معدل نمو اقتصادي غير مسبوق، ولم تحققه سوى بعض الدول الكبرى كألمانيا الغربية والاتحاد السوفييتي السابق، وبالإضافة إلى التنمية الاقتصادية قامت الدولة أيضًا بالتنمية الاجتماعية، حيث خصصت جزءًا كبيرًا من استثماراتها للنهوض بالإنسان المصري، وتعددت مجالات الخدمات الاجتماعية التي قدمتها الدولة من الاهتمام بالصحة وإقامة المستشفيات والمدارس والجامعات، ودور السينما والمسرح والمكتبات إلى جوار المصانع والمنشآت الاقتصادية، فكان اهتمام الدولة برفع مستوى صحة المواطن المصري، وثقافته إلى جوار اهتمامها برفع مستوى معيشته، مما يحدونا إلى القول إن مصر في تلك الفترة من تاريخها استطاعت إلى حد بعيد أن تحقق التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل حسب ما ورد في تعريفها، رغم كل الحروب التي قادها الغرب ضد مصر وقيادتها، ثم جاءت الوفاة المفاجئة للرئيس جمال عبدالناصر، وتلاها تولى الرئيس السادات حكم البلاد في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ، وتبع ذلك اتخاذ مصر طريقًا آخر على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: الوثائق العربية

١- غير المنشورة:

أ. وثائق مجلس الوزراء المصري:

- دوسيه ١١١-١١-٣، كود أرشيفي ٠٠٨١-٠٥١٥٢٥، هيئة السنوات الخمس، شركات أسهمت فيها الهيئة.
- دوسيه ١٨٢-٢/٤٥٠ جـ ٢، كود أرشيفي ٣٠١٩-٠١٣٤١٠، مرسوم تأسيس شركة مساهمة مصرية تدعى البنك الصناعي، ملحق الوقائع المصرية، عدد ٦٠ في ٢٦ مايو ١٩٤٩، البنك الصناعي من ٢٧ مارس ١٩٥٨ إلى ١ يناير ١٩٦٣.
- دوسيه رقم ١٨٢-٣/٤٥٠ جـ ٢، كود أرشيفي ٣٠١٩-٠١٣٤١١، تقرير مقدم من مجلس الإدارة إلى الجمعية العمومية عن عام ١٩٥٥، البنك الصناعي من ١٩ يناير ١٩٥٨ إلى ١١ مايو ١٩٦١.
- دوسيه رقم ١٨٢-٣/٤٥٠ جـ ٣، كود أرشيفي ٣٠١٩-٠١٣٤١٣، تقرير مقدم من مجلس الإدارة إلى الجمعية العمومية عن السنة المالية ١٩٦٥/٦٤، البنك الصناعي من ١٩٦١/١٢/٢٥ إلى ١٩٦٧/١/١٠.
- دوسيه رقم ١٨٢-٥/٤٥٠، كود أرشيفي ٣٠١٩-٠١٣٤١٤، تقرير مجلس الإدارة المقدم إلى الجمعية العمومية عن السنة المالية ١٩٥٩، البنك الصناعي، من ١٥ مارس ١٩٥٤ إلى ٢٠ أكتوبر ١٩٦٠.
- محفظة ١١، ملف ١٨٢-٣/١٧ ج٣، كود أرشيفي ٠٠٠١١٣-٣٠١٩، بنك التسليف الزراعي والتعاوني، تقرير مقدم إلى مجلس الإدارة عن السنة المالية ١٩٥٥، في ١٩٥٦/٤/٣٠.

- محفظة ١١، ملف رقم ٣/١٧/١٨٢ ج١، كود أرشيفي ٣٠١٩-٠٠٠١١١، مرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ بالترخيص للحكومة بتأسيس بنك التسليف الزراعي المصري.
- محفظة ١١، ملف رقم ١٨٢-٣/١٧ ج١، كود أرشيفي ٣٠١٩-٠٠٠١١١، تغيير اسم بنك التسليف الزراعي المصري إلى بنك التسليف الزراعي والتعاوني، صدر بقصر القبة في ١٩٤٨/١٢/٢٧.
- محفظة ١١، ملف رقم ١٨٢-٣/١٧ ج١، كود أرشيفي ٣٠١٩-٠٠٠١١١، قانون ١٣٩ لسنة ١٩٤٨ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠.
- محفظة ١١، ملف رقم ١٨٢-٣/١٧ ج١، كود أرشيفي ٣٠١٩-٠٠٠١١١، قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٨، اكتتاب الحكومة في أسهم بنك التعاون والتسليف الزراعي، الوقائع المصرية، عدد ١٠١ في ١٩ يوليو ١٩٤٨.
- محفظة ١١، ملف رقم ١٨٢-٣/١٧ ج٢، كود أرشيفي ٣٠١٩-٠٠٠١١٢، بنك التسليف الزراعي، تقرير مقدم إلى مجلس الإدارة عن السنة المالية ١٩٥٤، في الجمعية العمومية المنعقدة في ١٩٥٥/٤/٣٠.
- محفظة ١١٢١، دوسيه رقم ١٩-١/١٦، إنشاء مصلحة التجارة والصناعة.
- محفظة ١١٢١، دوسيه رقم ١٩-١/١٦ جـ٢، مرسوم بإنشاء وزارة للتجارة والصناعة في ٢٠ ديسمبر ١٩٣٤.
- محفظة ١٣٠٦، ملف ٣٠-١/٤، كود أرشيفي ٠٠٨١-٠٢٣٧٢١، مذكرة مرفوعة إلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة من وزير الاقتصاد حسن عباس زكي.
- محفظة ١٤٩٢، ملف ٥٠-٢/٢ ج٢، كود أرشيفي ٠٠٨١-٠٢٦٨١٦، تقارير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقرير متابعة تنفيذ خطة السنة الثانية ١٩٦٢/٦١.
- محفظة ١٤٩٣، رقم المجموعة ٥٠-٢/٢ ج٣، كود أرشيفي ٠٠٨١-٠٢٦٨١٧، تقارير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقرير متابعة تنفيذ الخطة عن الربع الأول من السنة الثالثة ١٩٦٣/١٩٦٢.

- محفظة ١٤٩٣، مجموعة ٥٠-٢/٢ ج٤، كود أرشيفي ٠٠٨١-٠٢٦٨١٨، الصادرات المحققة خلال الفترة يونيو/يوليو ١٩٦٣/٦٢، تقارير متابعة خطة التنمية السنة الثالثة.
- محفظة ١٤٩٣، ملف ٥٠-٢/٢ج٤، الصادرات من يوليو إلى سبتمبر ١٩٦٢، تقارير متابعة الخطة الخمسية.
- محفظة ١٦٩، ملف ٦-١٧/٣ ج١، كود أرشيفي ٠٠٧٩-٠٠٩٣٦٧، وزارة الاقتصاد، تقارير متابعة الصادرات خلال الفترة من يوليو ١٩٦٩ إلى يناير ١٩٧٠، تقارير وبيانات إحصائية عن الصادرات،
- محفظة ١٧١، كود أرشيفي ٠٠٧٩-٠٠٩٤٥٥، الصادرات خلال السنوات من ١٩٦٥/١٩٦١، من صادرات المؤسسة العامة للتجارة ١٩٧١/١٩٦١، وزارة الاقتصاد.
- محفظة ٢٦٢، ملف ٢/١٧/١٨٢ ج٢، كود أرشيفي ٣٠١٩-٠٠٤٢١٣، بنك التسليف الزراعي والتعاوني، تعديل نظام البنك، قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧، منشور بالوقائع المصرية في ٢٤ يناير ١٩٥٧.
- محفظة ٢٨٠، كود أرشيفي ٠٠٧٩-٠١٠٩٥٧، الصادرات الصناعية الزراعية المستهدفة لعام ١٩٦٧/٦٦، والصادرات الصناعية الزراعية ١٩٦٧/١٩٦٦، وزارة الاقتصاد.
- محفظة ٥٢٢١، مجموعة ١٤١-١/٢٦، كود أرشيفي ٠٠٨١-٠٩٤٩٠٨، قرار ٦١٤ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢، إنشاء الهيئة العامة للإصلاح الزراعي.
- محفظة رقم ١١٢١، دوسيه ١٩-١/١٦، تنظيم وزارة الصناعة، مذكرة إلى رئيس الوزراء بشأن تنظيم وزارة الصناعة.
- محفظة رقم ١١٢٢، دوسيه رقم ١٩-١/٢٨، قرار رئيس الجمهورية رقم ٢ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء وزارة الصناعة.
- محفظة رقم ١١٢٣، دوسيه رقم ١٩-٦/١٦، مرسوم بإنشاء مصلحة الملكية الصناعية بوزارة التجارة والصناعة في ١٩٥٠/١٠/١٩.
- محفظة رقم ١٢٧٣، ملف رقم ١٠/١/٢٨، دستور ١٩٥٦.

- محفظة رقم ١٣٠٦، ملف ٣٠-١/٤، كود أرشيفي ٠٠٨١-٠٢٣٧٢١، قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦١ بشأن إلغاء الفائدة التي يحتسبها بنك التسليف الزراعي والتعاوني على السلفيات التي يقدمها للزراع والجمعيات التعاونية، في ١٠ أغسطس ١٩٦١، بنك التسليف الزراعي والتعاوني/ قرارات رئيس الجمهورية.
- محفظة رقم ١٤٩٢، رقم المجموعة ٥٠-٢/٢ ج٢، كود أرشيفي٠٠٨١-٠٢٦٨١٦، الصادرات والواردات السلعية، تقارير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقرير متابعة تنفيذ الخطة في السنة الثانية.
- محفظة رقم ١٤٩٤، ملف٥٠-٢/٢ ج٥، كود أرشيفي٠٠٨١-٠٢٦٨١٩، تقارير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، متابعة تنفيذ الخطة في السنة الثالثة ١٩٦٢/١٩٦٣.
- محفظة رقم ٢١٣٠، دوسيه ٩٥-٧٦٤/٢، قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بتأسيس شركة مساهمة تدعى "شركة النصر للكيماويات الدوائية".
- محفظة رقم ٢١٣٠، دوسيه ٩٥-٧٦٤/٢، قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٨٣ لسنة ١٩٦٠ بتأسيس شركة النصر لصناعة الكوك والكيماويات الأساسية.
- محفظة رقم ٢١٣٠، دوسيه ٩٥-٧٦٦/٢، قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٨١ لسنة ١٩٦٠ بتأسيس شركة مساهمة تدعى شركة النصر لصناعة الدراجات والمركبات الخفيفة.
- محفظة رقم ٢١٣١، دوسيه ٩٥-٧٦٧/٢، قانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة.
- محفظة رقم ٢١٣١، دوسيه ٩٥-٧٦٧/٢، قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٧٩ لسنة ١٩٦٠ بتأسيس شركة مساهمة تدعى شركة النصر للغزل المتوسط بقنا".
- محفظة رقم ٢٨٨٥، دوسيه ١١١-١/١١، قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٧ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة.

- محفظة رقم ٣٠٨٥، رقم المجموعة ١١٦-٦/١/١، كود أرشيفي ٠٠٥٣٩١١-٠٠٨١، مرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي، حقوق العمال الزراعيين.
- محفظة رقم ٧٥٣٧، الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة، قرارات مجلس الإدارة في ١٩٥٨/١٠/٢٨.
- محفظة رقم ٧٩٩، ملف ٩-١/٦، قرارات وقوانين وتعليمات بشأن التخطيط القومي، مذكرة موجهة من عبد اللطيف البغدادي نائب الرئيس ووزير التخطيط، إلى كمال الدين حسين نائب الرئيس للخدمات، بتاريخ ٧ فبراير ١٩٦٢.

ب. وثائق مجلس النواب المصري

- ترجمة أمر عال باعتماد نظامنامه البنك الأهلي المصري، الوقائع المصرية، عدد ٧٠، السنة ٦٨، في ٢٩ يونية ١٨٩٨.
- مضبطة الجلسة التاسعة، المنعقدة في أيام ٣١ ديسمبر ١٩٤٥، و١ و٢ يناير ١٩٤٦.
- قانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧، خاص بالترخيص للحكومة بالاشتراك في تأسيس بنك صناعي، الوقائع المصرية، عدد ٧٠ في ٢٨ يوليو ١٩٤٧.
- قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة، مادة ٦، ملحق الوقائع المصرية، العدد ٧٢ الصادر في ٤ أغسطس ١٩٤٧.
- مرسوم بقانون ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ بتعديل القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة، في ٣٠ يوليو ١٩٥٢.
- أمر رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء الرتب المدنية، الوقائع المصرية عدد ١١٧، في ٢ أغسطس ١٩٥٢.
- مرسوم بقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ في شأن فصل الموظفين بغير الطرق التأديبية، الوقائع المصرية، عدد ١٣٢ مكرر غير اعتيادي، في ١٤ سبتمبر ١٩٥٢.
- مرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي، الوقائع المصرية، العدد ١٣١ مكرر- الصادر يوم الثلاثاء ٩ سبتمبر ١٩٥٢.

- مرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن خفض إيجار الأماكن، الوقائع المصرية، عدد ١٣٤ مكرر غير اعتيادي، في ١٨ سبتمبر ١٩٥٢.
- مرسوم بقانون ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، الوقائع المصرية، عدد ١٣٨ مكرر ج، في ٤ أكتوبر ١٩٥٢.
- مرسوم بقانون ٢٣١ لسنة ١٩٥٣، بشأن ضمان الحكومة لبنك التسليف الزراعي والتعاوني في سلفة تمويل محصول القطن، الوقائع المصرية عدد ١٤٠ مكرر، في ١١ أكتوبر ١٩٥٢.
- مرسوم بقانون ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار والمعاشات لموظفي الحكومة المدنيين، الوقائع المصرية، عدد ١٥٧ مكرر غير اعتيادي، في ٨ ديسمبر ١٩٥٢.
- مرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي، الوقائع المصرية، عدد ١٥٧ مكرر غير اعتيادي، في ٨ ديسمبر ١٩٥٢.
- مرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل، الوقائع المصرية، عدد ١٥٧ مكرر غير اعتيادي، في ٨ ديسمبر ١٩٥٢.
- مرسوم بقانون ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن نقابات العمال، الوقائع المصرية، عدد ١٥٧ مكرر غير اعتيادي، في ٨ ديسمبر ١٩٥٢.
- مرسوم بقانون ٣٢٥ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم رد الرسوم الجمركية ورسوم الإنتاج أو الاستهلاك والعوائد الإضافية على المواد الأجنبية المستخدمة في المصنوعات المحلية التي تصدر للخارج، الوقائع المصرية العدد ١٥٩ مكرر، في ١١ ديسمبر ١٩٥٢.
- مرسوم بقانون ٣٤٥ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، الوقائع المصرية، عدد ١٦٢ مكرر غير اعتيادي، في ٢٢ ديسمبر ١٩٥٢.
- مرسوم بقانون ٣١ لسنة ١٩٥٣ بفرض فقرة جديدة إلى المادة ٦٠ من قانون ١٤ لسنة ١٩٣٩، الوقائع المصرية، عدد ٥ مكرر غير اعتيادي، ١٥ يناير ١٩٥٣.

- قانون ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن استثمار المال الأجنبي في مشروعات التنمية الاقتصادية، الوقائع المصرية، العدد ٢٨ مكرر" غير اعتيادي" في ٧ أبريل ١٩٥٣.
- قانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ باتخاذ بعض التدابير لدعم الاقتصاد القومي وتنميته، الوقائع المصرية، عدد ٧١ مكرر غير اعتيادي، ٣ سبتمبر ١٩٥٣.
- قانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء المجلس الدائم للخدمات العامة، الوقائع المصرية، عدد ٨٣ مكرر غير اعتيادي، ١٧ أكتوبر ١٩٥٣.
- قانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣، بمصادرة ممتلكات أسرة محمد علي، في ٥ ديسمبر ١٩٥٣.
- قانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٤ بالترخيص للحكومة بالاشتراك في تأسيس شركة مساهمة لصناعة الحديد والصلب، الوقائع المصرية، عدد ١٨ مكرر غير اعتيادي، في ٤ مارس ١٩٥٤.
- قانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص بإنشاء المجلس الدائم للخدمات العامة، الوقائع المصرية، عدد ٤٣ مكرر غير اعتيادي، ٢٧ مايو ١٩٥٤.
- قانون ١٤١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء لجنة التخطيط القومي، الوقائع المصرية، العدد ٢٠ مكرر تابع غير اعتيادي، في ١٠ مارس ١٩٥٥.
- أمر عسكري رقم ١٢٢ بوضع الحراسة على الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية، صدر برياسة الوزراء، في ٢٤ أغسطس ١٩٥٥.
- قانون رقم ٤٧١ لسنة ١٩٥٥ بالترخيص للحكومة في الاشتراك في شركة مساهمة لإنشاء بنك الجمهورية، صدر بديوان الرياسة في ٢٨ سبتمبر ١٩٥٥.
- قرار بتأسيس شركة مساهمة مصرية تدعى شركة "الصناعات الكيماوية المصرية" كيما"، الوقائع المصرية، عدد ٢٤، في ٢٢ مارس ١٩٥٦.
- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦، بإصدار قانون الجمعيات التعاونية، الوقائع المصرية عدد ٧ مكرر غير اعتيادي.

- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالسماح للحكومة بالاشتراك في إنشاء بنك صناعي، الوقائع المصرية، العدد ٩٥ مكرر، في ٢٦ نوفمبر ١٩٥٦.
- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسة الاقتصادية، الوقائع المصرية، عدد ٥ مكرر أ، في ١٤ يناير ١٩٥٧.
- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بمزاولة أعمال البنوك، الوقائع المصرية، عدد ٥ مكرر، في ١٥ يناير ١٩٥٧.
- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال، الوقائع المصرية، عدد ٥ مكرر، في ١٥ يناير ١٩٥٧.
- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ ببعض بتنظيم أعمال الوكالة التجارية، الوقائع المصرية، عدد ٥ مكرر، في ١٥ يناير ١٩٥٧.
- قرار رئيس الجمهورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨ لسنة بشأن التخطيط القومي ١٩٥٧، الوقائع المصرية، عدد ٥ مكرر "هـ"، في ١٥ يناير ١٩٥٧.
- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة، رياسة الجمهورية ٣١ يناير ١٩٥٧.
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٧بإدماج المجلس الدائم للإنتاج القومي، والمجلس الدائم للخدمات العامة في لجنة التخطيط القومي، الوقائع المصرية، العدد ٢٥ مكرر، في ٢٥ مارس ١٩٥٧.
- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الأراضي الموقوفة على جهات البر، فى ١٣ يوليو ١٩٥٧.
- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان، الوقائع المصرية، عدد ٥٣ مكرر، في ١٣ يوليو ١٩٥٧.
- قرار رئيس الجمهورية بإنشاء الهيئة العامة لبرنامج لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة، الوقائع المصرية، العدد ٩٨ في ١٦ ديسمبر ١٩٥٧.

- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠١٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن تأليف لجان مشتركة في لجنة التخطيط القومي من التخطيط والوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، الجريدة الرسمية، عدد ٢٧ في ١١ سبتمبر ١٩٥٨.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مكاتب للتخطيط في الوزارات والمؤسسات العامة، الجريدة الرسمية، عدد ٢٩ في ٢٦ فبراير ١٩٥٩.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية بنك مصر إلى الدولة، صدر برياسة الجمهورية في ١١ فبراير ١٩٦٠.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية البنك الأهلي المصري للدولة، صدر برياسة الجمهورية في ١٤ فبراير ١٩٦٠.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن التخطيط القومي، رياسة الجمهورية في ١٧ يوليو ١٩٦٠.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٢٧ لسنة ١٩٦٠ باعتماد الخطة العامة للدولة للسنوات الخمس ١٩٦٠-١٩٦٥، الجريدة الرسمية، عدد ١٧٢ في ٢ أغسطس ١٩٦٠.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٦٠، بوضع شركة الكهرباء المصرية تحت الحراسة، الجريدة الرسمية، عدد ٢٧٥، في أول ديسمبر ١٩٦٠.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية البنك البلجيكي والدولي بمصر إلى الدولة، الجريدة الرسمية، عدد ٢٧٥، في أول ديسمبر ١٩٦٠.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء مؤسسة مصر، رياسة الجمهورية في ٢ مارس ١٩٦١.

- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦١ بإنشاء مؤسسة النصر، رياسة الجمهورية في ٢ مارس ١٩٦١.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ بتعديل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة، صدر برياسة الجمهورية في ١٩ يوليو ١٩٦١.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١ بتنظيم وتوزيع الأرباح في الشركات والمنشآت في الإقليم الشمالي، صدر برياسة الجمهورية في ١٩ يوليو ١٩٦١.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١، صدر برياسة الجمهورية في ١٩ يوليو ١٩٦١.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجالس الإدارات في الشركات والمؤسسات، صدر برياسة الجمهورية في ١٩ يوليو ١٩٦١.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد، صدر برياسة الجمهورية في ١٩ يوليو ١٩٦١.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت، صدر برياسة الجمهورية في ٢٠ يوليو ١٩٦١.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت، صدر برياسة الجمهورية في ٢٠ يوليو ١٩٦١.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت، صدر برياسة الجمهورية في ٢٠ يوليو ١٩٦١.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت، صدر برياسة الجمهورية في ٢٠ يوليو ١٩٦١.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت، صدر برياسة الجمهورية في ٢٠ يوليو ١٩٦١.

- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي، الجريدة الرسمية عدد ١٦٦ في ٢٥ يوليو ١٩٦١.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ بتخفيض أقساط الدين وفوائده على المنتفعين بقانون الإصلاح الزراعي بمقدار النصف، صدر برياسة الجمهورية في ٢٥ يوليو ١٩٦١.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية، صدر برياسة الجمهورية في ٢٧ يوليو ١٩٦١.
- قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ في حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية، الجريدة الرسمية عدد ١٦ في ١٩ يناير ١٩٦٣.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم منشآت تصدير القطن ومحالج القطن، رياسة الجمهورية في ٤ أبريل ١٩٦٣.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة، رياسة الجمهورية في ٢٩ أبريل ١٩٦٣.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٣ بضم بعض شركات ومنشآت المقاولات الخاصة إلى القطاع العام، رياسة الجمهورية في ٢٢ يوليو ١٩٦٣.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم ضم بعض الشركات والمنشآت، رياسة الجمهورية في ٨ أغسطس ١٩٦٣.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بتأميم شركات النقل البري، رياسة الجمهورية في ١٢ أغسطس ١٩٦٣.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٣ بتأميم شركات النقل النهري، رياسة الجمهورية في١٢ أغسطس ١٩٦٣.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥١ لسنة ١٩٦٤ بنقل بعض الشركات والمنشآت من الجدولين المرافقين للقانونين ١١٨، ١١٩ لسنة ١٩٦١

إلى الجدول الملحق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت، رياسة الجمهورية أول مارس ١٩٦٤.

- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ بإضافة بعض شركات ومنشآت المقاولات إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت، رياسة الجمهورية في ٨ مارس ١٩٦٤.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن الأراضي الزراعية التي تم الاستيلاء عليها، الجريدة الرسمية في ٢٣ مارس ١٩٦٤.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ـ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني والبنوك التابعة لها بالمحافظات، الجريدة الرسمية، عدد ٦٨، الصادر في ٢٣ مارس ١٩٦٤.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي، الجريدة الرسمية في ٢٤ مارس ١٩٦٤.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٤ بإخضاع بعض الشركات والمنشآت للقنوان رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت، رياسة الجمهورية ٢٤ مارس ١٩٦٤.
- دستور ١٩٦٤، الجريدة الرسمية، عدد ٦٩ تابع (أ)، الثلاثاء ٢٤ مارس ١٩٦٤.
- بيان الدكتور عبدالمنعم القيسوني نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية أمام مجلس الأمة في ٥ مايو ١٩٦٤.
- بيان السيد حسن عباس زكي، رئيس لجنة الخطة والميزانية والحسابات الختامية أمام مجلس الأمة، مضبطة الجلسة ١٥ المعقودة في ١٥ يونية ١٩٦٤.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩، بشأن تعيين حد أقصى لملكية الأسرة والفرد في الأراضي الزراعية وما في حكمها، الجريدة الرسمية في ١٨ أغسطس ١٩٦٩.

- تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن سياسات الاستثمار خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠-١٩٨٣/٨٢.

ج. وزارة التخطيط:

- وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومي عن الفترة من عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٩٩/٢٠٠٠، وزارة التخطيط، جمهورية مصر العربية، أغسطس ٢٠٠٠.

٢- الوثائق المنشورة:

- التطور الاقتصادي في مصر لمحات وإحصاءات، الغرفة التجارية المصرية لمحافظة الإسكندرية، مقدمة إلى مؤتمر الغرفة التجارية والصناعية والزراعية العربية المنعقدة في بيروت، ديسمبر ١٩٥١.
- الإحصاء السنوي العام ١٩٤٩-١٩٥٠،١٩٥٠-١٩٥١، وزارة المالية والاقتصاد، مصلحة الإحصاء والتعداد، المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٥٣.
- جمال عبدالناصر، فلسفة الثورة، وزارة الإرشاد القومي، مصلحة الاستعلامات، د.ت.
- الميثاق، وقانون الاتحاد الاشتراكي العربي، الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت.
- الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الجمهورية العربية المتحدة، رياسة الجمهورية، لجنة التخطيط القومي للإقليم الجنوبي، توزيع الاستثمارات على المحافظات بأسعار سنة الأساس ١٩٦٠/٥٩، مطبوعات دار الكتب والوثائق القومية.
- الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقرير فرعي، متابعة تنفيذ الخطة في النصف الأول من السنة الثالثة ١٩٦٢/١٩٦٣، مطبوعات دار الكتب والوثائق القومية.
- أمر عال من الخديوي محمد توفيق بالإقرار بالملكية التامة للأطيان الخراجية، في ١٥ أبريل سنة ١٨٩١، في "وثائق تاريخية عن الأرض والفلاح"، مجلة الطليعة - مصر، عدد ١، يناير ١٩٦٥.
- تاريخ ووثائق القطاع العام، إعداد: هيئة التحرير، مجلة الطليعة-مصر، السنة الأولى، العدد ٨، أغسطس ١٩٦٥.

- نشرة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أبريل ١٩٦٦، في: عبدالخالق الشهاوى، " رؤية جديدة للمسألة الزراعية"، مجلة الكاتب-مصر، مجلد ١٢، عدد ١٣٧، أغسطس ١٩٧٢"، جدول ٤، ٥.
- الكتاب الإحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢-١٩٧٣، جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- تصريح البكباشي جمال عبد الناصر لجريدة "نيويورك هيرالد تريبيون"، في ١ نوفمبر١٩٥٢، موقع الرئيس جمال عبدالناصر.
- كلمة الرئيس جمال عبدالناصر في هيئة التحرير في شبين الكوم بالمنوفية ١٩٥٣/٢/٢٣، موقع الرئيس جمال عبدالناصر.
- تصريح للرئيس جمال عبدالناصر حول الحرب الباردة التي تشنها إنجلترا ضد مصر، في ١٩٥٣/٥/٢٣، موقع الرئيس جمال عبدالناصر.
- حوار مع مندوب الأهرام، يوضح فيه البكباشى جمال عبدالناصر، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، السياسة الداخلية للثورة، في ١٩٥٣/٦/١٧، موقع الرئيس جمال عبدالناصر.
- كلمة الرئيس جمال عبدالناصر في نادى رجال الإدارة ١٩٥٤/٤/١٥، موقع الرئيس جمال عبدالناصر.
- حديث الرئيس جمال عبدالناصر لمراسل جريدة "نيويورك تايمز" في ١٩٥٤/٨/٢٠، موقع الرئيس جمال عبدالناصر.
- كلمة الرئيس جمال عبدالناصر في احتفال التجار بتوقيع اتفاقية الجلاء في ١٩٥٤/١٠/٢٣، موقع الرئيس جمال عبدالناصر.
- خطاب الرئيس جمال عبدالناصر في عيد الثورة الرابع من الإسكندرية " خطاب تأميم قناة السويس"، ١٩٥٦/٧/٢٦، موقع الرئيس جمال عبدالناصر.
- كلمة الرئيس جمال عبدالناصر أثناء افتتاح خط أنابيب البترول بمناسبة العيد الرابع للثورة، في ٢٤/يوليو/١٩٥٦، موقع الرئيس جمال عبدالناصر.
- خطاب الرئيس جمال عبدالناصر فى المؤتمر التعاوني بجامعة القاهرة ١٩٥٧/١٢/٥، موقع الرئيس جمال عبدالناصر.

- خطاب الرئيس جمال عبدالناصر في المؤتمر التعاوني بجامعة القاهرة في ١٩٥٨/١١/٢٦، موقع الرئيس جمال عبدالناصر.
- خطاب الرئيس جمال عبدالناصر في الاحتفال الرياضي بالإسكندرية بمناسبة عيد الثورة التاسع، في ٢٦ يوليو ١٩٦١، موقع الرئيس جمال عبدالناصر.
- خطاب الرئيس جمال عبدالناصر في اللجنة التحضيرية لمجلس الأمة، في ٢٥ نوفمبر ١٩٦١، موقع الرئيس جمال عبد الناصر.
- خطاب الرئيس جمال عبدالناصر في مجلس الأمة بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الثالثة للمجلس، ١٩٦٥/١١/٢٥، موقع الرئيس جمال عبدالناصر.
- كلمة الرئيس جمال عبدالناصر في افتتاح مؤتمر الإنتاج أمام رؤساء مجالس الإدارات، ١٧ مارس ١٩٦٧. موقع الرئيس جمال عبدالناصر.

ثانيًا: الوثائق الأجنبية غير المنشورة

وثائق الخارجية البريطانية:

- F.O 226/407/J 16/36/3099, From R. Campbell (Cairo) To Mr. Bevin (London), 26th June.1947, Egypt: Import& Export Trade1945 and 1946.
- F.O 228/407/ J 16/10116/3579, from Campbell (Cairo) to Bevin (London), 16 th April 1949, Social welfare in Egypt.
- F.O. 226/407, J 31 ,16/36/3672st July 1947, R. Campbell (Cairo) to Mr. Bevin (London), Annual Economic (A) Report on Egypt, 1946.
- F.O. 226/407/ J 16/13/1306, From Campbell (Cairo) to Bevin (London), 14th March 1947, Annual Report on Egypt.
- F.O. 227/407/ J 16/158/3930, from R. Campbell (Cairo) to Bevin (London), 1st June 1948, Egypt: Annual Report, Economic (A) .1947.
- F.O. 228/407/ J 16/1128/4969, R. Campbell to Mr. Bevin, 13th Jun. 1949, Egyptian import and Export Trade.
- F.O. 231/407/ JE 4/1124, From R. Stevenson (Cairo) to Mr. Eden (London), 30th May 1952, Egyptian Imports and Exports for 1950 and 1951.

- F.O.230/407/ JE 9/1121, From R. Stevenson (Cairo) to Mr. Morrison (London), 1st Sep. 1951, Economic Situation in Egypt.
- F.O 96845/371, From Croswell (Cairo) To Eden (London), 3 rd July 1952.
- FO 235/407, JE 271/1074, from Mr. Selwyn Lloyd to Sir Pierson Dixon, London, Dec. 15th, 1956.
- FO 235/407, JE 280/1074, from Sir Pierson Dixon to Mr. Selwyn Lloyd, New York, Dec 18th, 1956.

ثالثًا: المذكرات والذكريات:

- سليمان حافظ، ذكرياتي عن الثورة، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة ٢٠١٠.
- سيد مرعى، أوراق سياسية، من أزمة مارس إلى النكسة، الجزء الثاني، المكتب المصري الحديث، القاهرة ١٩٧٩.
- عبدالجليل العمري، ذكريات اقتصادية، وإصلاح المسار الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة ١٩٨٦.
- مذكرات عبداللطيف البغدادي، الجزء الأول، المكتب المصري الحديث، القاهرة ١٩٧٧.
- عثمان أحمد عثمان، صفحات من تجربتي، الطبعة الثانية، المكتب المصري الحديث، القاهرة ١٩٨١.
- وحيد رأفت، فصول من ثورة ٢٣ يوليو، دار الشروق، القاهرة ١٩٧٨.

رابعًا: المراجع العربية:

- إبراهيم عامر، الأرض والفلاح، المسألة الزراعية في مصر، الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة د.ت.
- أحمد السيد النجار، الاقتصاد المصري من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة ٢٠٠٢.

- أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢.
- أحمد زكريا الشلق (مقدمًا ومحررًا)، الدساتير المصرية نصوص ووثائق ١٨٦٦-٢٠١١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٢.
- ——— (مشرفًا ومحررًا) تطور الرأسمالية المصرية، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠١١.
- ——— ثورة يوليو والحياة الحزبية، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة ٢٠١٠.
- إسماعيل صبري عبدالله (محررًا)، الاقتصاد المصري في ربع قرن ١٩٥٢/١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨.
- ——— مصر التي نريدها، تقرير سياسي وبرنامج مرحلي، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٢.
- أسمهان مصطفى توفيق، الرأسمالية الوطنية في الاقتصاد المصري الموجه ١٩٦١-١٩٧٤، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠١٥.
- إلهام محمد السيد عفيفي، معركة بناء السد العالي وتأثيره الاقتصادي ١٩٥٢-١٩٨٧، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٩.
- جلال أمين، عصر الجماهير الغفيرة ١٩٥٢-٢٠٠٢، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٣.
- ———، قصة الاقتصاد المصري، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة ٢٠١٢.
- خيري أبو العزايم فرجاني، ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية، مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، القاهرة د.ت.
- سحر حسن أحمد، الصناعات الثقيلة محور التنمية في مصر ١٩٥٤-١٩٧٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٦.

- سليمان الطماوي، ثورة ٢٣ يوليو، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٦٥.
- عادل حسين، نحو فكر عربي جديد-الناصرية والتنمية والديمقراطية، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٥.
- عادل غنيم، جمال عبدالناصر وعصره، دار المعارف، القاهرة ٢٠١٣.
- عاصم الدسوقي، كبار ملاّك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري (١٩٥٢-١٩١٤)، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٥.
- ـــــــــــــــ، مقامات ناصرية، كتاب الجمهورية، القاهرة ٢٠١٥.
- عبدالخالق فاروق، الاقتصاد المصري من عهد التخطيط إلى عهد الامتيازات والخصخصة، المحروسة للنشر، القاهرة ٢٠٠٤.
- عبدالسلام عبدالحليم عامر، الرأسمالية الصناعية في مصر من التمصير إلى التأميم ١٩٥٧-١٩٦١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣.
- عبدالعظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى انتهاء أزمة مارس ١٩٥٤، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٨.
- عبدالقادر ياسين، جمال عبد الناصر رؤية متعددة الزوايا، دار الكتاب العربي، القاهرة ٢٠٠٨.
- عصمت سيف الدولة، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر، دار المسيرة، بيروت د.ت.
- ـــــــــــــــ هل كان عبدالناصر ديكتاتورا، دار المسيرة، بيروت ١٩٨٣.
- علي الجريتلي، التاريخ الاقتصادي للثورة ١٩٥٢-١٩٦٦، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٤.
- ـــــــــــــــ خمسة وعشرون عامًا – دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢-١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧.

- علي صبري، سنوات التحول الاشتراكي وتقييم الخطة الخمسية الأولى، دار المعارف، مصر د.ت.
- علي فرغلي، الدولة والمجتمع في مصر، رؤية علمية لفهم التحولات الاجتماعية الثورية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٦.
- فتحي عبد الفتاح، الناصرية وتجربة الثورة من أعلى، المسألة الزراعية، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٧.
- مجدي حماد، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٤.
- ـــــــــــــــــ (محررا)، ثورة ٢٣ يوليو قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٧.
- محمد السعيد إدريس (محررًا)، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، دراسات في الحقبة الناصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٣.
- محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٨٨.
- ـــــــــــــــــ لمصر لا لعبد الناصر، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٨٧.
- ـــــــــــــــــ ملفات السويس، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٤.
- محمد رشدي، التطور الاقتصادي في مصر، الجزء الثانى، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٢.
- ـــــــــــــــــ، تأملات في ثورات مصر، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥.
- محمد عبد الفتاح أبو الفضل، تأملات في ثورات مصر ٢٣ يوليو ١٩٥٢، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٠.

- محمد عبد الوهاب، عبدالناصر والسياسة الخارجية الأمريكية ١٩٥٢-١٩٥٦، سلسلة مصر النهضة، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٦
- محمد مبروك قطب، البنك الأهلي ودوره في خدمة الاقتصاد المصري ١٨٩٨-١٩٦٠، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠١٣.
- محمد محمود الإمام، مقومات التنمية في المشروع الناصري، في: محمد السعيد إدريس(محررًا)، "ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، دراسات في الحقبة الناصرية"، مركز الأهرام للدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٢.
- محمد مدحت مصطفى، التحولات الاقتصادية، ستينيات القرن العشرين، دار رؤية، القاهرة ٢٠١٤.
- ميريت غالي، الإصلاح الزراعي، الملكية-الإيجار- العمل، القاهرة ١٩٤٥.
- نادر فرجاني، التنمية المستقلة في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٧.
- نزيه نصيف الأيوبي، الدولة المركزية في مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩.
- وفيق عبدالعزيز فهمي، قضية الجلاء وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كتب قومية، الدار القومية للطباعة والنشر.
- يونان لبيب رزق، الأحزاب المصرية عبر مائة عام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٦.

خامسًا: المراجع المعربة:

- أنور عبدالملك، المجتمع المصري والجيش، ترجمة: محمود حداد، ميخائيل خوري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٤.
- إيجور بيليابيف، إيفجيني بريماكوف، مصر في عهد عبدالناصر، تعريب: عبد الرحمن الخميسي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٥.

- باتريك أوبريان، ثورة النظام الاقتصادي في مصر، تعريب وتعليق: خيرى حماد، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٦٧.
- ج. فاتيكيوتيس، مصر منذ الثورة، وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة، عدد ٦٩٥، القاهرة ١٩٦٧.
- جايل ماير، الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢(١٩٥٢/١٩٥٨)، ترجمة: د. عبدالرؤوف أحمد عمرو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، بالقاهرة ١٩٩٦
- روبرت مابرو، الاقتصاد المصري ١٩٥٢-١٩٧٢، ترجمة: د. صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦.
- ————، وسمير رضوان، التصنيع في مصر ١٩٣٩-١٩٧٣ السياسة والأداء، نقله إلى العربية: د. صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨١.
- سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية، ترجمة: د. فهيمة شرف الدين، دار الفارابي، بيروت ٢٠٠٢.
- لينين، المختارات، المجلد الثاني، ترجمة إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو ١٩٧٩.
- نادية رمسيس فرح، الاقتصاد السياسي لمصر، دور علاقات القوة في التنمية، ترجمة: مصطفى قاسم، المركز القومي للترجمة، القاهرة ٢٠١٠.
- ويلتون واين، عبدالناصر، قصة البحث عن كرامة، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠١٠.

سادسًا: المقالات والبحوث العربية:

- إبراهيم العيسوي، "تجربة مصر مع القطاعين العام والخاص"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية-مصر، القاهرة مايو ١٩٩٠.
- ————، "التنمية والنمو"، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، عدد ٦١٤، مصر، أكتوبر ٢٠٠٥.

- إبراهيم سعد الدين، "حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية"، المستقبل العربي، لبنان، مجلد ٣، عدد ١٧ يونيو ١٩٨٠.
- ـــــــــــــ، وإبراهيم العيسوي، "التجارب القطرية العربية مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة"، المستقبل العربي، لبنان، مجلد ١٣ عدد ١٣٩، سبتمبر ١٩٩٠.
- إبراهيم فؤاد، "أضواء على الاقتصاد المصري قبل وبعد حرب رمضان"، مجلة المدير العربي، مصر، العدد ٤٩، أكتوبر ١٩٧٤.
- أحمد المرشدي، "الوضع الراهن للقطاع العام في مصر"، مجلة الطليعة، مصر، السنة الأولى، العدد ٨، أغسطس ١٩٦٥.
- أحمد أمين فؤاد، "المؤشرات الاقتصادية لأداء القطاع العام"، مؤتمر الإصلاح الاقتصادي وقطاع الأعمال، جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، الإسكندرية، المؤتمر ١٣ يونيو ١٩٧٧.
- أحمد جامع، "التخطيط الشامل للتنمية"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، مجلد ٩، عدد ٢، يوليو ١٩٦٧.
- أحمد حسن إبراهيم، "جوانب من صورة الزراعة المصرية بعد خمس وعشرين سنة من ثورة يوليو ١٩٥٢"، في: إسماعيل صبري عبدالله (محررًا)، الاقتصاد المصري في ربع قرن ١٩٥٢/١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨.
- أحمد سالم حسين، "تطور نظم إدارة وتخطيط القطاع العام"، مجلة المدير العربي-مصر، عدد ٩٨، يناير ١٩٨٥.
- أحمد سلطان أحمد، "البنوك الزراعية بين توجيه مؤسسات الائتمان الزراعي ورقابة البنك المركزي"، مجلة المال والتجارة، مصر، مجلد ٧ عدد ٧٣، مايو ١٩٧٥.
- أحمد عبدالوهاب برانيه، "دراسة تحليلية عن العوامل المؤثرة على كفاءة وعمليات التحصيل في المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني"، مجلة المال والتجارة، مصر، مجلد ٨، عدد ٨٢، فبراير ١٩٧٦.

- إسماعيل صبري عبدالله، "الإطار النظري للمشكلة التنظيمية في القطاع العام"، مجلة مصر المعاصرة، مصر، مجلد٥٨، عدد٣٣٠، أكتوبر ١٩٦٧.
- ـــــــــــــــــــ "التنمية المستقلة من منظور المشروع الحضاري العربي"، المستقبل العربي، لبنان، مجلد ٢٤، عدد ٢٦٩، يوليو ٢٠٠١.
- ـــــــــــــــــــ "التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل"، مجلة المستقبل العربي، لبنان، مجلد ٩ عدد ٩٠، أغسطس ١٩٨٦.
- ـــــــــــــــــــ، "القطاع العام بين الرأسمالية والاشتراكية والتجربة المصرية"، مجلة الطليعة، مصر، السنة ٢، عدد ١١، نوفمبر ١٩٦٦.
- ـــــــــــــــــــ "القطاع العام وديمقراطية الإنتاج"، مجلة الطليعة، مصر، السنة ٧ عدد، ١٠، أكتوبر ١٩٧١.
- ـــــــــــــــــــ، "ثورة يوليو والتنمية المستقلة"، في: "ثورة ٢٣ يوليو قضايا الحاضر وتحديات المستقبل"، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٧.
- إسماعيل عبدالرحيم شلبي، "دور البنوك الأجنبية والمشتركة في التنمية الاقتصادية بمصر"، مؤتمر دور البنوك في التنمية في مصر، مجلد ١، مارس ١٩٨١.
- بدوي حمودة، "المؤسسات العامة في الجمهورية العربية المتحدة"، مجلة الإدارة، مصر، مجلد ١، عدد ٤، أبريل ١٩٦٩.
- بنت هانسن، "التخطيط والتنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٦٥"، في: ب. ج. فاتيكيوتيس، مصر منذ الثورة، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة ١٩٦٧.
- "البنوك وحتمية الحل الاشتراكي في مصر"، مجلة المال والتجارة، مصر، مجلد ٥ عدد ٤٥، يناير ١٩٧٣.
- "التعاون الزراعي في مصر، تطوره وحالته الراهنة"، مجلة الطليعة، مصر، السنة ٨، العدد ١٠، أكتوبر ١٩٧٢.

- جلال أمين، "الاقتصاد المصري والثورة"، في: ب.ج. فاتكيوتس، "مصر منذ الثورة"، وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، سلسلة كتب مترجمة، عدد ٦٩٥، القاهرة د.ت
- جمال الدين محمد سعيد، "البنك المركزي والرقابة على البنوك والائتمان في مصر، دراسة تحليلية للقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧"، مجلة مصر المعاصرة، مصر، مجلد ٤٩، عدد ٢٩٢، أبريل ١٩٥٨.
- حسن زكي أحمد، "تخطيط الائتمان الزراعي"، مجلة مصر المعاصرة، مصر، مجلد ٥٩، عدد، ٣٣١، يناير ١٩٦٨.
- ـــــــــــــــ "نظام الائتمان الزراعي والتعاوني والمشاكل التي تواجهه"، مجلة الإدارة، مصر، مجلد ١، عدد ٣، يناير ١٩٦٩.
- حسن عبدالرازق، "الاشتراكية فكرًا وتطبيقًا في الواقع المصري-خطوات التحول الاشتراكي في التجربة المصرية"، مجلة الطليعة، مصر، السنة الأولى، عدد ٧ يوليو ١٩٦٥.
- حلمي سلام، "قاموس العصر، التخطيط القومي"، مجلة الطليعة، مؤسسة الأهرام، مصر، عدد ١١، السنة ١٠، نوفمبر ١٩٧٤.
- خليل حسن خليل، "الصناعات الثقيلة في الخطة الخمسية الثانية"، مجلة الطليعة، مصر، عدد ٦، يونيو ١٩٦٥.
- ـــــــــــــــ "القطاع العام في النظام الرأسمالي والقطاع العام في النظام الاشتراكي"، مجلة الطليعة، مصر، السنة الأولى، العدد ٨، أغسطس ١٩٦٥.
- راشد البراوي، "الصناعة والتجارة في مصر"، مجلة الكاتب، مصر، السنة ٦، يناير ١٩٥١.
- رأفت شفيق بسادة، "التنمية الصناعية المصرية ودور الدولة فيها"، المؤتمر العلمي الثامن للاقتصاديين المصريين، دور الدولة في النظام الاقتصادي المختلط، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء، القاهرة، مايو ١٩٨٣.

- رؤوف عباس حامد، "التطور الاقتصادي والاجتماعي في مصر وتفاقم المسألة الاجتماعية ١٩١٩-١٩٥٢"
- Annals of Japan Association of Middle. East Studies-No.5, March 1992.
- زهير محمد تيسير غنام، "القطاع العام، حول الرقابة عليه"، مجلة الإدارة، مصر، مجلد ٨، العدد ١، يوليو ١٩٧٥.
- سامية عمار، "نشأة وانحسار القطاع العام في مصر"، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مجلد ١٦، عدد ٢٣ يونيو ١٩٩٧.
- سحر حسن أحمد، "تطور الصناعة في مصر ١٩١٤-١٩٥٢"، مجلة البحث العلمي في الآداب، جامعة عين شمس، مصر، عدد ١٢، جزء ٤، القاهرة ٢٠١١.
- سعد الدين إبراهيم، "المشروع الاجتماعي لثورة يوليو"، في: ثورة ٢٣ يوليو، قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها دار المستقبل العربي، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٧.
- سعد الليثي، "التخطيط الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة"، مجلة الكاتب، مصر، مجلد ٦، عدد ٦٥، يوليو ١٩٦٦.
- سعد حافظ محمود صدقي، "تقييم دور القطاع العام في التنمية الاقتصادية في مصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية"، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أوراق ومناقشات ندوة دور القطاع العام في التنمية، تونس إبريل ١٩٨٦.
- سعيد خيال، "أسس السياسة الزراعية وأهدافها"، مجلة الطليعة، مصر، السنة ٤، عدد ١، يناير ١٩٦٨.
- ـــــــــــــــــــــــ "الإصلاح الزراعي الثوري"، مجلة الطليعة، مصر، السنة ٣ عدد ٤، أبريل ١٩٦٧.
- سهام أمين أحمد، "التطور الصناعي في مصر: المعوقات آليات واستراتيجيات التحديث"، المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر (تحديث الصناعة العربية في ضوء المتغيرات الدولية، القاهرة ٢٠٠٣.

- سهير محمود معتوق، "استقلالية البنك المركزي المصري"، مجلة مصر المعاصرة، مصر، مجلد ٩٠، عدد٤٥٣ و٤٥٤، يناير- أبريل ١٩٩٩.
- شريف لطفي، "دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية"، مجلة مصر المعاصرة، مصر، مجلد ٥٧، العدد ٣٢٥ يوليو ١٩٦٦.
- صقر أحمد صقر، "عشرون عامًا من التخطيط القومي في مصر ١٩٥٧-١٩٧٧"، مجلة مصر المعاصرة، مصر، مجلد ٦٩، عدد ٣٧١، يناير ١٩٧٨.
- طارق البشري، "بعض نواحي قانون الإصلاح الزراعي في التطبيق"، مجلة الكاتب، مصر، مجلد ٤، عدد ٥٠، مايو ١٩٦٥.
- ———— "قانون الإصلاح الزراعي بين الثورة وكبار الملاّك"، مجلة الطليعة، مصر، السنة الثانية، عدد ٩، سبتمبر ١٩٦٦.
- طه عبدالعليم طه، "الاتحاد السوفييتي والتنمية المستقلة في الوطن العربي، حالة مصر الناصرية"، الفكر الاستراتيجي العربي، لبنان، عدد ٢٩، يوليو ١٩٨٩.
- عادل حسين، "الزراعة والثورة الاشتراكية"، مجلة الكاتب، مصر، عدد ٤٤ نوفمبر ١٩٦٤.
- ———— "تجربة مصر في التنمية المستقلة، التقدم والتراجع في التجربة، ملاحظات من منظور التنمية المستقلة"، مجلة الحوار، لبنان، مجلد ١، عدد ٣، خريف ١٩٨٦.
- عادل غنيم، "ثورة يوليو والرأسمالية"، مجلة الطليعة، مصر، السنة الأولى، العدد ٧، يوليو ١٩٦٥.
- عبدالحكم محمد عثمان، "التطور التشريعي في تنظيم القطاع العام في مصر"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مجلد ٣٤، عدد ١، يناير ١٩٩٢.
- عبد الخالق الشهاوي، "الإصلاح الزراعي بين عهدين، كل الجهد لإنقاذ الأرض والإنتاج"، مجلة الطليعة، مصر، السنة ١٠ عدد ٩، سبتمبر ١٩٧٤.

- ـــــــــــــــ "رؤية جديدة للمسألة الزراعية"، مجلة الكاتب، مصر، مجلد ١٢، عدد ١٣٧، أغسطس ١٩٧٢.
- عبد الخالق فاروق، "عبدالناصر ومحاولة تعديل البنية الطبقية في مصر (١٩٥٢-١٩٧٠)"، في: عبدالقادر ياسين (محررًا)، "جمال عبدالناصر رؤية متعددة الزوايا"، دار الكتاب العربي، القاهرة ٢٠٠٨.
- عبدالرازق حسن، "الاشتراكية فكرًا وتطبيقًا في الواقع المصري"، مجلة الطليعة، مصر، السنة الأولى، عدد ٧، يوليو ١٩٦٥.
- ـــــــــــــــ، بنك مصر: "نصف قرن من العمل لبناء اقتصاد وطني"، مجلة الطليعة، مصر، السنة ٦، العدد ٦، يونيو ١٩٧٠.
- ـــــــــــــــ "حركة الاستثمارات في الخطة الخمسية الأولى"، مجلة الطليعة، مصر، عدد ٦، سنة ١٩٦٥.
- عبدالعزيز الصبروت، "شهرية الاقتصاد: الإنتاج، الائتمان، الحافز في قطاع الزراعة"، مجلة الكاتب، مصر، عدد ٨٦، نوفمبر ١٩٦٦.
- عبدالعظيم رمضان، "البورجوازية المصرية والإصلاح الزراعي الأول"، مجلة الكاتب، مصر، مجلد ١١، عدد ١٢٦، أغسطس ١٩٧١.
- ـــــــــــــــ، "الحركة الديالكتيكية للبرجوازية المصرية قبل ثورة ٢٣ يوليو"، مجلة الكاتب، مصر، مجلد ١١، عدد ١٢٤، يوليو ١٩٧٠.
- ـــــــــــــــ، "دراسة في البورجوازية المصرية في عهد الثورة: ٣- الثورة والإصلاح الزراعي الأول"، مجلة الكاتب، مصر، مجلد ١١، العدد ١٢٥، أغسطس ١٩٧١.
- عبدالغفار شكر، "عبدالناصر، تفاعل الفكر والتجربة"، أدب ونقد، مصر، عدد ٥٥، مارس ١٩٩٠.
- عبد القادر النيال، "التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية"، المستقبل العربي، لبنان، مجلد ٣٨، عدد ٣٤٧، يوليو ٢٠١٥.
- ـــــــــــــــ، "التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية"، مجلة المستقبل العربي، لبنان، مجلد ٣٨، عدد ٤٣٧، يوليو ٢٠١٥.

- عبدالمطلب علي عبدالمطلب، "أضواء على مشكلات القطاع العام الصناعي الأساسية في مصر"، مجلة مصر المعاصرة، مصر، مجلد ٧٢، عدد ٣٨٣، يناير ١٩٨١.
- ——————— "التغيرات الهيكلية في تجارة مصر الخارجية في الفترة من ١٩٥٢ وحتى ١٩٧٨"، مجلة الإدارة، مصر، مجلد ١٣، عدد ٣، يناير ١٩٨١
- عبدالمنعم الطناملي، "الإصلاح الزراعي في الدول غير المتقدمة وارتباطه ببرنامج التنمية الاقتصادية"، مجلة مصر المعاصرة، مصر، مجلد ٤٧، عدد ٢٨٤، أبريل ١٩٥٦.
- عبدالمنعم راضي، "تطور تجارة مصر الخارجية في الفترة من ١٩٠٠-١٩٧٥"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر١٩٧٧.
- عبدالمنعم غزالي، "ثورة ٢٣ يوليو والرأسمالية الطفيلية"، مجلة الطليعة، مصر، السنة التاسعة، العدد السابع ١٩٧٣.
- عزيز صدقي، "ثورة يوليو وبناء الصناعة المستقلة"، في: ثورة يوليو قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٧.
- علي بركات، "المشروع الناصري والاقتصاد الموجه"، في: أحمد زكريا الشلق (مشرفًا ومقدمًا)، تطور الرأسمالية المصرية، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠١١.
- علي عبدالعزيز سليمان، "التقييم الاقتصادي لثورة يوليو"، في: عادل غنيم(مشرفا)، "جمال عبدالناصر وعصره"، دار المعارف، القاهرة ٢٠١٣.
- عمر عبدالحي البيلي، "أثر التطورات الاقتصادية على أنشطة البنوك التجارية في مصر (١٩٥٢-١٩٩٤)"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مجلد ٩، عدد ٢، ديسمبر ١٩٩٥.
- عمرو محيي الدين، "اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادي"، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، مجلد ١، عدد ٤ و٥، لبنان، نوفمبر ١٩٧٥.

- غالى شكري، "مدخل تمهيدي إلى الفكر الناصري"، الفكر العربي، معهد الإنماء، لبنان، مجلد ١، عدد ٤و٥، نوفمبر ١٩٧٨.
- فاروق محمد إبراهيم، "وظائف البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية"، المدير العربي، مصر، عدد ٩٣، يناير ١٩٨٦.
- فتحي عبدالفتاح، "الحل المصري والواقع الزراعي"، مجلة الطليعة، مصر، السنة ١٠، العدد ٩، سبتمبر ١٩٧٤.
- ــــــــــــ، "حركة الأرض والفلاح في مصر ١٩٥٢-١٩٧٢"، خريطة توزيع الملكية، مجلة الطليعة، مصر، السنة ٨، عدد ١٠، أكتوبر ١٩٧٢.
- فرج عبدالعزيز عزت، "التنمية الصناعية في مصر دراسة تحليلية تاريخية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، عدد ١، يناير ١٩٨٦.
- فرهاد محمد على الأهدن، "الدولة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة من ١٩٥-١٩٨٢"، المؤتمر التاسع عشر لجماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، الإسكندرية، يونيو ١٩٨٣.
- فؤاد الدهان، "على الطريق الثوري، من ريف قديم إلى ريف جديد"، مجلة الطليعة، مصر، عدد ١ يناير ١٩٦٥.
- فؤاد مرسي، "الاشتراكية العلمية في الفكر الناصري"، الفكر المعاصر، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، مصر، عدد ٦٩، نوفمبر ١٩٧٠.
- ــــــــــــ "البنك الأهلي وبنك مصر وقضية السيطرة الاستعمارية"، مجلة الطليعة، مؤسسة الأهرام، السنة الثانية، العدد ٥، القاهرة مايو ١٩٦٦.
- ــــــــــــ "التطبيق العربي للاشتراكية"، مجلة الطليعة، مصر، سنة ١، عدد ٧ يوليو ١٩٦٥.
- ــــــــــــ، "تطوير البنك الصناعي"، مجلة مصر المعاصرة، مصر، مجلد ٦٢، عدد ٣٤٤، أبريل ١٩٧١.

- ــــــــــــــــــــــــ، "جمال عبدالناصر وطريق التحول الاشتراكي"، مجلة الطليعة، مصر، السنة السادسة، العدد ١١، نوفمبر ١٩٧٠.
- ــــــــــــــــــــــــ، "نظرة جديدة على تكوين الجهاز المصرفي المصري"، مجلة مصر المعاصرة، مصر، مجلد ٦٣، عدد ٣٤٦، أكتوبر ١٩٧١.
- كمال إبراهيم أباظة، "رأى في الحركة التعاونية"، مجلة الطليعة، مصر، السنة ٥، عدد ٥، مايو ١٩٦٩.
- كمال محمد سعيد الخياط، "بنيان التعاون الزراعي في الجمهورية العربية المتحدة ومعالمه الرئيسية"، مجلة القانون والاقتصاد، العراق، مجلد ٢، عدد ٣، ٤، ١٩٧٠.
- لطيفة محمد سالم، "تأميم القناة وانفجار أزمة السويس"، في: عادل غنيم (محررا) "موسوعة مصر والقضية الفلسطينية، العدوان الثلاثي"، المجلد الثالث الجزء الأول، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠١٦.
- محمد إبراهيم حسن، "تطور السياسة الزراعية في الجمهورية العربية المتحدة في ظل النظام الاشتراكي العربي"، مجلة مصر المعاصرة، مصر، مجلد ٥٨، عدد ٣٢٧، يناير ١٩٦٧.
- محمد أحمد عجلان، "دور القطاع العام في التنمية"، مجلة الطليعة، مصر، السنة الثالثة، يونيو ١٩٦٧.
- محمد السعيد إدريس، "الإيديولوجية الناصرية: منظور اجتماعي سياسي"، في: محمد السعيد إدريس(محررًا)، "ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، دراسات في الحقبة الناصرية". مركز الأهرام للدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٣.
- محمد زكي شافعي، "الإنماء الاقتصادي في الجمهورية العربية المتحدة"، مجلة مصر المعاصرة، مجلد ٥٩، عدد ٣٣٤، مصر، أكتوبر ١٩٦٨.
- محمد عبدالشفيع، "القطاعان العام والخاص في ظل ثورة يوليو بقيادة جمال عبدالناصر"، في: عادل غنيم(مشرفًا)، "جمال عبدالناصر وعصره"، دار المعارف، القاهرة ٢٠١٣.

- محمد عبدالعزيز عجمية، "التنمية الاقتصادية بالإقليم المصري دواعيها ومشاكلها"، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، مصر، مجلد ٣، عدد ٤، السنة الثامنة، ١٩٥٩.
- محمد علي الليسي، "التنمية الاقتصادية في مصر"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٦، عدد ٤، الكويت، يناير ١٩٧٩.
- محمد محمود عبدالرؤوف، "تطوير الزراعة من خلال التعاون"، مجلة الطليعة، مصر، السنة ٨، عدد ١٠، ١٩٧٢.
- ———، "دراسة عن الآثار الاقتصادية لتنفيذ مشروعات التنمية الزراعية الرأسية في الزراعة المصرية خلال الفترة من ١٩٥٣/٥٢- ١٩٧٠/٦٩"، مجلة مصر المعاصرة، مج ٦٣، عدد ٣٥٠، أكتوبر ١٩٧٢.
- محمود أبوزيد، "السد العالي في أسوان بعد ٢٥ عامًا"، مجلة رسالة اليونسكو، مركز مطبوعات اليونسكو، مصر، السنة ٤٦، مايو ١٩٩٣.
- محمود عبد المنعم عزمي، "تطور فكرة التخطيط في اقتصادنا القومي"، مجلة الطليعة، مصر، عدد ٦، مصر ١٩٦٥.
- "المصارف والتنمية الاقتصادية في مصر"، الإدارة العامة للبحوث الاقتصادية، البنك المركزي المصري، مؤتمر دور البنوك في التنمية في مصر، القاهرة من ١٥-١٨ مارس، مجلد ١، مارس ١٩٨١.
- محمود متولي، "ثورة ٢٣ يوليو والرأسمالية المصرية حتى سنة ١٩٦١"، مجلة الكاتب، مصر، مجلد ١٢، عدد ١٣٨، سبتمبر ١٩٧٢.
- مسعد محمد الغايش، "دور استقلالية البنك المركزي في دعم التنمية الاقتصادية في مصر"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، عدد ٤، أكتوبر ٢٠١٤.
- مصطفى الجبلي، "ثورة يوليو والتنمية الزراعية"، في: ثورة ٢٣ يوليو قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٧.
- مصطفى السعيد، "التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية واستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية للسكان ١٩٥٢-١٩٧٢"، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، مجلد ٥، عدد ٣، أكتوبر ١٩٧٧.

- مصطفى النشرتي، "تقييم كفاءة البنوك الزراعية في مصر"، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، مصر، مجلد ٣٠، عدد ١، يناير ٢٠٠٨.
- مصطفى خليل، "العوامل التي أثرت في الخطة الخمسية الأولى، الدروس المستفادة من الخطة الأولى"، المؤتمر الثاني، الإسكندرية، نوفمبر ١٩٦٦.
- نادية الشيشيني، "تطور الائتمان الصناعي في مصر، والدور المتميز لبنك التنمية الصناعية المصري"، مجلة مصر المعاصرة، مصر، مجلد ٨٢، عدد ٤٢٦، أكتوبر ١٩٩١.
- نجلاء محمد والي، "دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية في التجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٧٧"، المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة مارس ١٩٧٨.
- هبة أحمد حندوسة، "مستقبل القطاع العام في مصر، (نحو اقتصاد مصري يعتمد على الذات)"، المؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة مارس ١٩٨١.
- وليم سليمان، "مسيرة يوليو الاشتراكية"، مجلة الطليعة، مصر، السنة الأولى العدد السابع يوليو ١٩٦٥
- يوسف صايغ، "نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي"، في: التنمية المستقلة في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٧.

سابعًا: المراجع الأجنبية:

- M. HASSAN, Egypt 1957-1952, Civilizations, Vol. 7, No. 3,1957, Institut de Sociologie de l'universite de Bruxelles.
- Wright. Mills, The Power Elite, New Edition, Oxford University Press, London, 2000
- Khalid Ikram, The Egyptian economy, 2000-1952, Performance Policies and Issues, Routledg. Taylor and Francis Group. London 2006.

- Mahmoud Hussein, class conflict in Egypt 1970-1945, Monthly review press, New York and London 1973.
- Naiem A. Sherbiny and Omaima M. Hatem, State and Entrepreneurs in Egypt Economic Development since 1805, Palgrave Macmillan, London 2015.

ثامنًا: المقالات الأجنبية:

- Awad, Fouad Hashem, Industrial Policies In The A.R.E

مجلة مصر المعاصرة ، مجلد ٦٤، عدد ٣٥١، يناير ١٩٧٣.

- De Schwieniz, Karl.Jr.(Reviewer), The Stage of Economic Growth, By: W.W. Rostow; Politics and The Stages of Growth, By: W.W. Rostow, Journal of Economic Issues, Vol.6, No. 3/2, London, Sep. 1972.
- Frisch, Ragner, Planning for THE United Arab Republic.

مجلة مصر المعاصرة، مجلد ٥٥، عدد ٦١٧، يوليو ١٩٦٤.

- Kolintai. V.M, Planning and Economic Development

مجلة مصر المعاصرة، مجلد ٥٩، عدد ٣٣٤، يوليو ١٩٦٨.

تاسعًا: الرسائل العلمية العربية:

- إبراهيم لطفي عوض، ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- علي السيد عبد الرسول، البنوك التجارية في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية ١٩٦١.

عاشرًا: الرسائل العلمية الأجنبية:

- Dina Craissati, The Political Economy of Nasserims and Sadatism: The Nature of the State in Egypt and Its Impact on Economic Strategy, An MA thesis submitted to the Faculty of Graduate Studies and Research in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts, McGill University, Montreal, June 1989.

- Jabsheh, Faten Yousef, Industrial policy as a strategy for economic development: The Case of Japan and Egypt, Dissertation Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, Boston University 1990.
- Nimrod Raphaeli, development Planning in Iraq, Israel, Lebanon, and U.A.R, a Dissertation Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of Philosophy in the university of Michigan 1964.
- Zaki, Mohamed Abdel Halim, Economic Development in the U.A.R(Egypt), and the role of the agricultural sector, Dissertation presented in partial fulfilment of requirements for the degree doctor of philosophy in the graduate school of the Ohio State university, 1965.

حادي عشر: الدوريات:

- جريدة الأهرام، عدد ٢٤٢٨١، في ١٩٥٣/٥/٨.
- جريدة الأهرام، عدد ٢٤٣٢٣، في٢٠/١٩٥٣/٦.

ثاني عشر: الموسوعات:

- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٥

ثالث عشر: المواقع الإلكترونية:

- موقع الرئيس جمال عبدالناصر. http://nasser.bibalex.org
- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. https://www.wikipedia.org

صدر من هذه السلسلة

٢٧٤- د. عبـد الواحـد النبـوي: المعارضـة في البرلمـان المـصري (١٩٢٤- ١٩٣٦)، ٢٠٠٨

٢٧٥- د. حسـام محمـد عبـد المعطـي: العائلـة والـثروة، البيـوت التجاريـة المغربيـة في مـصر العثمانية، ٢٠٠٨.

٢٧٦- جرجس حنين: الأطيان والضرائب في القطر المصري، ٢٠٠٨.

٢٧٧- د. عبد الحميد ناصف: دير سانت كاترين في العصر العثماني، ٢٠٠٨.

٢٧٨- د. إيمان المهدي: الخبز في مصر القديمة، ٢٠٠٨.

٢٧٩- د. باسـنت فتحـي: تعدديـة التعليـم الابتـدائي في مـصر ١٩٢٣ – ١٩٩٣، ٢٠٠٨.

٢٨٠- محمد مبروك : الإدارة المالية في عصر محمد علي ، ٢٠٠٩.

٢٨١- إبراهيم ماضي: زي أمراء المماليك في مصر والشام ، ٢٠٠٩.

٢٨٢- د. صفـاء حافـظ: المـواني والثغـور المصريـة مـن الفتـح الإسـلامي حتـى نهايـة العـصر الفاطمـي، ٢٠٠٩.

٢٨٣- د. رضا أسعد: أعيان الريف المصري في العصر العثماني، ٢٠٠٩.

٢٨٤- د. جـمال كـمال محمـود: الأرض والفـلاح في صعيـد مـصر في العـصر العثـماني، ٢٠١٠.

٢٨٥- د. بثينة إبراهيم مرسي إبراهيم: تطور الديانة المصرية القديمة ٢٠١٠.

٢٨٦- زوات عرفـان: العلاقـات المصريـة اليمنيـة، النصـف الأول مـن القـرن التاسـع عـشر، ٢٠١٠.

٢٨٧- د. علي شلبي: مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية ١٩٣٣-١٩٤١، ٢٠١٠

٢٨٨- د. عمرو عبد العزيز منير: العمران المصري بين الرحلة والأسطورة، ٢٠١١

٢٨٩- د. محمد عبد الغني الأشقر: الوزارة والوزراء في مصر عصر سلاطين المماليك، ٢٠١١

٢٩٠- زينب عيسى عبد الرحمن: العلاقات المصرية الصينية ١٩٥٦-١٩٧٠م، ٢٠١٠

٢٩١- د. أحمد أحمد الحتة: تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير ، ٢٠١٢.

٢٩٢- د. زوات عرفان المغربي: هيئة كبار العلماء (١٩١١-١٩٦١م)، ٢٠١٢.

٢٩٣- د. محمود محمد خلف: ثورات المصريين في العصر الفاطمي (٩٦٩-١٠٣٥)، ٢٠١٢.

٢٩٤- د.فايز أنور عبد المطلب : الوعى السياسى عند قدماء المصريين ، ٢٠١٣

٢٩٥- د. الشيخ الأمين محمد عوض الله : أسواق القاهرة منذ العصر الفاطمى حتى نهاية عصر المماليك،٢٠١٣ .

٢٩٦- د. عبد اللطيف فايز : النقل والمواصلات فى العصر اليونانى – الرومانى،٢٠١٣

٢٩٧- د. أحمد خفاجة رحيم :الجريمة والقانون فى مصر فى عصرى البطالمة الرومان ٢٠١٤ .

٢٩٨- سوزان عبد المحسن: مشروع سيسل رودس الاستعماري وأثره على الهوية الأفريقية "من الكيب إلى القاهرة"(١٨٧١-١٩٢٤) ،٢٠١٤ .

٢٩٩- د. نجوى إسماعيل: حكومة الوفد الأخيرة ١٩٥٠-١٩٥٢.

٣٠٠- رشا على طه: وزارة الخارجية المصرية دراسة تاريخية

٣٠١- د. تحية محمد أبو شعيشع: الحكم المصري لمديريات غرب السودان.

٣٠٢- د. عزة محمود على حسن: الشركة العزيزية المصرية

٣٠٣- صلاح السيد عبد العال: خزان أسوان في النصف الأول من القرن العشرين

٣٠٤- عبد الله إبراهيم المصري: جامع عمرو بن العاص (٢١ - ٣٥٨ هـ/ ٦٤٢ - ٩٦٩م)

٣٠٥- د.محمد على حُلة: الثورة الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦-١٩٣٩م.

٣٠٦- د.زين العابدين شمس الدين نجم: إدارة الأقاليم فى مصر ١٨٠٥-١٨٨٢م.

٣٠٧- د. علي بركات: القرية والسلطة فى مصر في القرن التاسع عشر.

٣٠٨- هبة مصطفى أنور دياب: العلاقات المصرية الصومالية ١٨٦٥-١٩٨٠م.

٣٠٩- د. مينا ملاك عازر: الولايات المتحدة الأمريكية وعملية السلام المصرية- الإسرائيلية ١٩٧٣-١٩٨١.

٣١٠- د. زكريا صادق الرفاعي: من الفكر السياسي عند رفاعة الطهطاوى (فكرة الدولة).

٣١١- د. نجوان أحمد سعيد: الدِّين والدَّوْلة في مِصْر في عصر دولة المماليك البَحْرِيَّة (٦٤٨ - ٧٨٤هـ / ١٢٥٠ - ١٣٨٢م).

٣١٢- د. أحمد صلاح المُلَّا: إسماعيل مظهر (جَدَل العلم والدِّين والحُرِّيَّة).

٣١٣- د. نسرين مصطفى محمد: الدَّوْرُ السياسيُّ للمِصْريِّين خلال عصر سلاطين المماليك البَحْرِيَّة (٦٤٨-٧٨٤هـ/١٢٥٠-١٣٨٢م).

٣١٤- د. نبيلة عبد الفتاح صقر: الصيدلة في مصر الفرعونية.

٣١٥- د. أحمد فريد علي مصطفى: مصر والشام في عصر محمد علي وموقف الدول الأوروبية من المسألة المصرية (١٨٣١-١٨٤١م).

٣١٦- د. انجي محمد جنيدي: الولايات المتحدة الأمريكية والصراع المصري الإسرائيلي (١٩٦٧-١٩٧٩م).

٣١٧- د. هيام صابر: الدخان والمجتمع المصري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (١٨٤٨-١٩١٤م).

٣١٨- حليمة النوبي علي: النشاط الاقتصادي والاجتماعي للنوبيين (١٨٠٥-١٩٣٣م)

٣١٩- د. محاسن الوقَّاد: الوظائف العسكرية زمن سلاطين المماليك (٦٤٨-٩٢٣هـ/ ١٢٥٠-١٥١٧م).

٣٢٠- د. سامر سيد قنديل: الرُّؤَى الأُورُبيَّةُ عَنِ الإِسْلامِ مِنَ الفُتُوحَاتِ الإِسْلامِيَّةِ حَتَّى الحُرُوبِ الصَّلِيبِيَّة

٣٢١- د. عبد الرحمن أحمد سالم: المسلمون والروم في عصر النبوة دراسة في جذور الصراع وتطوره بين المسلمين والبيزنطيين حتى وفاة الرسول ﷺ

٣٢٢- د. محمود عبدالله غزلان: الإمامة والسلطنة في عُمان (١٨٦٨م – ١٩٢٠م).

٣٢٣- د. وائل إبراهيم الدسوقي: تاريخ الماسونية في العالم العربي.

٣٢٤- ليلى السيد عبدالعزيز: الأمراض والأوبئة وآثارها على المجتمع المصري ١٧٩٨ – ١٨١٣م

٣٢٥- محمود مرعي خلاف: التاريخ السياسي والإداري للمسلمين في الهند (٦٠٢ – ٨١٦ هـ/١٢٠٦ – ١٤١٤م)

٣٢٦- آيه سمير غريب: الأُمِّيَّة في مصر ١٩٢٣- ١٩٥٢م.

٣٢٧- نسمة سيف الإسلام سعد: الأوبئة والأمراض في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن العشرين ١٩٠٢ - ١٩٤٧م.

٣٢٨- أسامةالسَّعْدُوني جُمَيْل: النَّشاط الاقْتِصاديّ للقَبائِلِ العَرَبيَّةِ في مِصْرَ في عصر المَمَالِيك (٦٤٨-٩٢٣ هـ) ـ (١٢٥٠- ١٥١٧م)

٣٢٩- منال رزق حمودة: حركات الاحتجاج الاجتماعى فى مصر (١٩٧٠-١٩٨١م)

٣٣٠- خالد أبو بكر: رمضان والثورة في مصر

٣٣١- د. فطين أحمد فريد على: الحرب الباردة وسياسة حافة الهاوية (١٩٤٥-١٩٩٠م).

٣٣٢-د. محمد صبري الدالي: مُقارَبات جديدة في تاريخ مصر الحديث في الدين والثقافة والمجتمع والاقتصاد والسياسة .

٣٣٣- د. عـلاء مصـري النهـر: مُؤرِّخـو مصـر والشـام والعـراق خـلال القـرن السـابع الهجـري / الثالـث عشـر الميـلادي

٣٣٤- د. نبيل حنفي محمود: فصـــول من تاريخ الغناء المصري

٣٣٥- عبدالقادر ياسين: فتح من البندقية إلى السرداب

وبين يديك العدد الأخير:

٣٣٦- د. محمد جابر الزهيري: ثورة يوليو والتنمية الاقتصادية ١٩٥٢-١٩٧٠

الفهرس

الإهداء ٥

التقديم ٧

المقدمة ٩

الفصل الأول

الاقتصاد المصري قبيل ثورة ١٩٥٢ .... ١٥

الفصل الثاني

االتخطيط والاقتصاد الموجه ٤٧

الفصل الثالث

االتنمية والصـــــــناعة المستقلة ٩٥

الفصل الرابع

الزراعة ومحاولة تعديل الهيكل الاجتماعي ١٥١

الفصل الخامس

القطاع العام والتوجه الاشتراكي ٢٠٣

الخاتمة ٢٤٥

المصادر والمراجع ٢٤٩

صدر من هذه السلسلة ٢٨٣

الفهرس ٢٨٩

منافذ بيع
الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم

١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق

مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة

ت : ٢٥٧٧٥٠٠٠
٢٥٧٧٥٢٢٨ داخلى ١٩٤
٢٥٧٧٥١٠٩

مكتبة مركز الكتاب الدولى

٣٠ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت : ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة ٢٦ يوليو

١٩ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة شريف

٣٦ ش شريف - القاهرة

ت : ٢٣٩٣٩٦١٢

مكتبة عرابى

٥ ميدان عرابى - التوفيقية - القاهرة

ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة الحسين

مدخل ٢ الباب الأخضر - الحسين - القاهرة

ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة المبتديان

١٣ش المبتديان - السيدة زينب

أمام دار الهلال - القاهرة

مكتبة ١٥ مايو

مدينة ١٥ مايو - حلوان خلف مبنى الجهاز

ت : ٢٥٥٠٦٨٨٨

مكتبة الجيزة

١ ش مراد - ميدان الجيزة - الجيزة

ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة جامعة القاهرة

خلف كلية الإعلام - بالحرم الجامعى

بالجامعة - الجيزة

مكتبة رادوبيس

ش الهرم - محطة المساحة - الجيزة

مبنى سينما رادوبيس

مكتبة أكاديمية الفنون

ش جمال الدين الأفغانى من شارع

محطة المساحة - الهرم

مبنى أكاديمية الفنون - الجيزة

مكتبة الإسكندرية

٤٩ ش سعد زغلول - الإسكندرية

ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية

التمليك - المرحلة الخامسة - عمارة ٦

مدخل (أ) - الإسماعيلية

ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس

مبنى الملحق الإدارى - بكلية الزراعة -

الجامعة الجديدة - الإسماعيلية

ت : ٠٦٤/٣٣٨٢٠٧٨

مكتبة بورفؤاد

بجوار مدخل الجامعة

ناصية ش ١١، ١٤ - بورسعيد

مكتبة أسوان

السوق السياحى - أسوان

ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط

٦٠ ش الجمهورية - أسيوط

ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا

١٦ ش بن خصيب - المنيا

ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)

مبنى كلية الآداب -جامعة المنيا - المنيا

مكتبة طنطا

ميدان الساعة - عمارة سينما أمير - طنطا

ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى

ميدان محطة السكة الحديد

عمارة الضرائب سابقًا - المحلة

مكتبة دمنهور

ش عبدالسلام الشاذلى - دمنهور

مكتب بريد المجمع الحكومى - توزيع

دمنهور الجديدة

مكتبة المنصورة

٥ ش السكة الجديدة - المنصورة

ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة منوف

مبنى كلية الهندسة الإلكترونية

جامعة منوف

توكيل الهيئة بمحافظة الشرقية

مكتبة طلعت سلامة للصحافة والإعلام

ميدان التحرير - الزقازيق

ت : ٠٥٥٢٣٦٢٧١٠ - ٠١٠٦٥٣٣٧٣٣٢

تاريخ المصريين 336

تُعنى هذه السلسلة بإثراء المعرفة التاريخية وإعلاء شأن ثقافتها؛ وذلك بنشر الدراسات والمؤلفات التاريخية القيمة، الملتزمة بقواعد البحث العلمي وتقاليد الكتابة الأصيلة في التوثيق والأسلوب، التي يكتبها المصريون، ويكتبها غيرهم عن مصر والمصريين.

وهي لا تهتم بتاريخ الحكام والأنظمة السياسية والنخب فحسب، وإنما تهتم على نحو خاص بتاريخ الشعوب والموضوعات والقضايا التاريخية في مختلف المجالات، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية... وفي جميع عصور التاريخ، القديم والوسيط والحديث والمعاصر.

تصميم الغلاف: د. هند سمير

ISBN# 9789779126265
6 221149 060739

٣٣
جنيهًا

الهيئة المصرية العامة للكتاب